ترجمت إلى 28 لغة عالمية
أكثر الكتب مبيعا
على لائحة
«نيويورك تايمز»

نايومي كلاين
NAOMI KLEIN

الرفض ليس كافياً

NO IS NOT ENOUGH

مقاومة سياسة الصدمة التي يتبعها ترامب والظفر بالعالم الذي نريد

Resisting Trump's Shock Politics And Winning The World We Need

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

فريق متميزون
E-BOOK

مكتبة فريق (متميزون)

لتحويل الكتب النادرة الى صيغة نصية

قام بالتحويل لهذا الكتاب:

كلمه مهمة: هذا العمل هو بمثابة خدمة حصرية للمكفوفين، من منطلق حرص الجميع على تقديم ما أمكن من دعم للإنسان الكفيف، الذي يحتاج أكثر من غيره للدعم الاجتماعي والعلمي والتقني بحيث تعينه خدماتنا هذه على ممارسة حياته باستقلالية وراحة، وتعزز لديه الثقة بالنفس والاندماج بالمجتمع بشكل طبيعي.

وبسبب شح الخدمات المتوفرة للمكفوفين حرصنا على توفير خدمات نوعية تساعد الكفيف في المجالات التعليمية العلمية والثقافية وذلك بتسخير ما يتوفر من تقنيات خاصة لتحويل الكتب الي نصوص تكون بين أيديهم بشكل مجاني، ويمكن لبرامج القراءة الخاصة بالمكفوفين قراءتها.

مع تحيات: فريق (متميزون) انضم الى الجروب

انضم الى القناة

الرفض ليس كافيًا

مقاومة سياسة الصدمة التي يتبعها ترامب
والظفر بالعالم الذي نريد

نايومي كلاين

عن الكتاب..

«الرفض ليس كافياً» وبعنوان فرعي آخر «مقاومة سياسة الصدمة التي يتبعها ترامب والظفر بالعالم الذي نريد» هو الترجمة العربية لكتاب يحمل عنوان: «NO IS NOT ENOUGH-Resisting Trump’s Shock Politics And Winning The World We Need» الكتاب الذي ترجم إلى 28 لغة عالمية بالإضافة إلى أنه من أكثر الكتب مبيعاً على...لائحة نيوريوك تايمز. صادر عن (الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018) وهو من تأليف الكاتبة الصحفية نايومي كلاين، ومن ترجمة رامي طوقان.

في تصعيد سياسي خطير، وضمن عالم ترتهنه أزمات متتالية، وصل دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وهو يحمل معه برنامجاً متهوراً يشمل استيلاء الشركات التجارية على الحكومة، وسياسات عدوانية من شيطنة الأقليات والنساء داخل البلاد والتلويح بالحرب خارجها، والتخلص من العلوم المناخية لإطلاق حمّى من استهلاك الوقود الأحفوري. وسيؤدي هذا إلى موجات من الصدمات والكوارث للاقتصاد والأمن القومي والبيئة.

أمضت الصحفية والناشطة والكاتبة المرموقة نايومي كلاين عقدين من الزمن في دراسة الصدمات السياسية وتغير المناخ و"طغاة العلامات التجارية". ومن منظورها المميز، قالت إن ترامب ليس مجرد حالة شاذة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الغربية، إنما هو امتداد منطقي لأسوأ وأخطر توجهات تلك الحياة خلال نصف القرن الأخير، ونتاج الظروف نفسها التي أطلقت موجة عالمية لا تفتأ عن التنامي من النزعة القومية البيضاء. وتقول لنا كلاين إن مجرد المقاومة ليست كافية بحد ذاتها، أي لا يكفينا مجرد الرفض. إن هذه اللحظة التاريخية تستلزم القبول ببديل قابل للتصديق وباعث على الإلهام، وخارطة طريق تساعد في استعادة القاعدة الشعبية من الجهات التي تحاول تقسيمنا والتفرقة فيما بيننا، ورؤية تمهد لنا إلى مسار جريء ينتهي بنيلنا العالم المنصف والقائم على الرعاية والتكافل الذي نريد ونحتاج.

يصدر هذا الكتاب في الوقت المناسب، وتلبي فيه إحدى أوسع المفكرات تأثيراً حاجة ملحة لصدمة منشطة وإيجابية، تساعدنا على فهم كيفية وصولنا إلى موقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي المريض الحالي، وكيف يمكننا كلنا أن نتحد لنخرج منه. وبكلام آخر للكاتبة نايومي كلاين: "ليست سوى محاولة واحدة للتوصل إلى رؤية للكيفية التي وصلنا بها إلى هذه اللحظة

السريالية في السياسة، وكيف كان لها أن تصبح أسوأ بكثير وعلى نحو ملموس، وكيف يمكننا أن نغير المسار إذا حافظنا على رباطة جأشنا لنصل إلى مستقبل أفضل بكثير".

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

كلمة لا بُدَّ منها

لست أسعى إلى الإطاحة بالحكومة الأمريكية، فدولة الشركات التجارية قد فعلت ذلك أصلاً.

جون تراديل، ناشط من شعب السانتي في داكوتا،

وفنان وشاعر (1946-2015)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

صدمة!

برزت هذه الكلمة مرة تلو أخرى منذ أن انتخب دونالد ترامب في تشرين الثاني 2016، واستخدمت كثيراً في وصف نتائج الانتخابات التي اعتبر الكثيرون أنها تتنافى مع أي منطق سياسي أو انتخابـي، وفي وصف ما شعر به كثير من الناس وهم يشاهدون ترامب يعتلي قمة هرم سلم السلطة، وأيضاً لوصف أسلوبه الخاطف في صناعة السياسيات. بل إن "صدمة للنظام" هي الكلمة التي لطالما كررتها كيليان كونواي، مستشارة ترامب، في وصف عهده الجديد.

لقد أمضيت ما يقارب العقدين من الزمن وأنا أدرس الصدمات الكبيرة النطاق على المجتمعات، وكيفية حدوثها، وكيف يستغلها السياسيون وأصحاب الشركات، وكيف حتى يصار إلى تعميقها لنيل الأفضلية على شعب مشوش. وكذلك بحثت في الجانب الآخر من العملية: كيف يمكن لاجتماع الناس على فهم أزمة مشتركة أن يغير العالم للأفضل.

وأثناء مشاهدتي لصعود نجم ترامب، انتابني شعور غريب لا ينبع من مجرد تطبيقه لسياسة الصدمة على أقوى دول العالم وأكثرها تسلحاً، بل يتجاوز ذلك. لقد وثّقت لعدد كبير من الاتجاهات: نشأة العلامات التجارية العظمى، وتوسع سلطة الثروة الخاصة على النظام السياسي، وفرض النيولبرالية عالمياً والذي غالباً ما تم باستخدام العنصرية والخوف من "الآخر" كأداة ناجعة في هذا المجال، والأثر المدمر للتجارة الحرة التي تمارسها الشركات الكبرى، والتمسك العميق بإنكار تغير المناخ الذي تحكّم بأفكار وسلوكيات الجانب اليميني من الطيف السياسي. ولكني حين بدأت بحثي بشأن ترامب، بدا لي كوحش فرانكنشتاين، وكأنه جسد خيط من أعضاء أنبتتها كافة هذه التوجهات الخطيرة.

قبل عشر سنوات، نشرت كتابـي "عقيدة الصدمة: نشأة رأسمالية الكوارث"، وهو بحث لحقبة من التاريخ امتدت لأربعة عقود، بدأت في تشيلي عقب انقلاب أوغوستو بينوشيه، ومرت بروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن هجوم "الصدمة والرعب" على بغداد إلى نيوأورليانز بعد إعصار كاترينا. وتصف "عقيدة الصدمة" تكتيكاً قاسياً يقوم على الاستخدام المنهجي لتشويش عامة الناس بعد صدمة جماعية، قد تتخذ شكل حرب أو انقلاب أو هجوم إرهابـي أو انهيار سوق أو كوارث طبيعية، وذلك لدفع تدابير متطرفة محابية للشركات التجارية، فيما يسمى كثيراً: "العلاج بالصدمات".

ومع أن ترامب لا يتبع نمط "العلاج الصدمات" هذا بحذافيره، إلا أن تكتيكات الصدمة التي يستخدمها تتبع سيناريو محدد ألَفِناه من خلال مجريات الأحداث

في بلدان أخرى فرضت عليها تغيرات سريعة تحت غطاء الأزمات. في أسبوع ترامب الأول كرئيس، وحين كان يوقع كماً هائلاً من الأوامر التنفيذية بحيث لم يعد بإمكان الناس فهمها واستيعابها، وجدت نفسي أفكر في داعية حقوق الإنسان هالينا بورتنوسكا ووصفها لتجربة بولندا حين فرضت الولايات المتحدة العلاج بالصدمة عليها أثناء انهيار الشيوعية، فوصفت تسارع التغير في بلادها بأنه مر عبر "الانتقال من سنوات الكلاب [أثناء العيش تحت الحكم الشيوعي] إلى سنوات البشر [التي تلت النظام التالي الأكثر ديموقراطية]... وعندها تبدأ بمشاهدة ردات الفعل شبه المجنونة هذه. ولا يمكنك أن تتوقع من الناس أن يتصرفوا بما تقتضيه مصالحهم حين يشعرون بتشوش لدرجة أنهم لا يعودون يعلمون ما هي تلك المصالح، أو ربما حتى لا يحفلون بها".

وحسب ما يظهر من الأدلة حتى الآن، فمن الواضح أن ترامب وكبار مستشاريه يأملون بردة فعل مثل التي وصفتها بورتنوسكا، أي أنهم يحاولون إنجاح عقيدة الصدمة على نطاق محلي. والهدف هو شن حرب شاملة على الحياة والمصلحة العامة في كافة أشكالها، سواء أكانت تلك المصلحة قوانين لمعالجة التلوث أم برامج لرعاية الجائعين، ليحلوا محلها سلطة وحرية بلا حدود للشركات التجارية. وبرنامج عقيدة الصدمة هذا متحدٍّ في ظلمه وجلي في فساده إلى درجة أنه لا يمكن له أن يكلل بالنجاح إلا بمساعدة سياسات عرقية وجنسية تقوم على مبدأ "فرق تسد"، علاوة على مشهد مسرحي لا يكاد يتوقف من الإلهاء الإعلامي. وبالطبع سيدعم البرنامج بزيادة هائلة في الإنفاق على الحرب، وتصعيد دراماتيكي في النزاعات العسكرية على عدة جبهات من سوريا إلى كوريا الشمالية، ناهيك عما أبداه الرئيس الأمريكي الجديد من تأملات بشأن كيفية "نجاح التعذيب".

ولنا أن نستدل على الأهداف المبطنة لهذه الإدارة من خلال الملياردیرات وكبار المليونيرات الذين اختارهم ترامب وزراء لإدارته؛ فإكسون-موبيل تشغل وزارة الخارجية، وجنرال ديناميكس وبوينغ تترأسان وزارة الدفاع، ورجال غولدمان ساكس يشغلون جميع المناصب الأخرى. أما حفنة ممتهني السياسة الذين سُلِّموا إدارة بعض الهيئات والوكالات، فيبدو وكأن الاختيار وقع عليهم إما لأنهم لا يؤمنون بالغاية الأساس للمؤسسات التي استموا إدارتها، أو لأنهم يعتقدون بأن هذه المؤسسات لا ينبغي أن توجد أصلاً. وكان ستيف بانون، كبير إستراتيجيي ترامب (الذي يبدو حالياً وأنه تعرض للتهميش)، واضحاً في هذا الصدد حين خاطب جمهوراً محافظاً في شباط 2017، حيث قال إن الهدف هو "تفكيك الدولة الإدارية" (والتي عنى بها النظم والمؤسسات الحكومية المعنية بحماية الشعب وحقوقه)، ثم قال: "وإذا نظرتم إلى المرشحين للوزارات، فقد اختيروا لسبب، وهو ذلك التفكيك".

وقد ذُكِر الكثير عن الصراع بين النزعة القومية المسيحية التي يعتنقها بانون، والنزعة العابرة للقوميات التي يتبعها مساعدو ترامب الأكثر تأييداً للمؤسسات القائمة، ولا سيما زوج ابنته جاريد كوشنر. ولعل الصراع يؤدي إلى خروج بانون من هذا الاستعراض الدموي بعد مدة قصيرة (ولربما بحلول الوقت الذي تقرأون فيه هذه السطور)، ولهذا السبب يجدر بنا التشديد على أن بانون وكوشنر ليسا على خلاف أبداً فيما يتعلق بتفكيك أوصال الدولة وتعهيد المهام المنوطة بها قدر الإمكان لشركات تجارية ربحية، بل هما متفقان على هذه المسألة تمام الاتفاق.

وأثناء تكشف هذه الصورة أمامي، فكرت في أن ما يحدث في واشنطن اليوم ليس التداول المعتاد للسلطة بين الأحزاب، بل هو احتلال صريح تقوم بها الشركات لمراكز القوة في البلاد ظل قيد الإعداد لعقود كثيرة من الزمن، إذ يبدو أن أصحاب المصالح الاقتصادية الذين لطالما دفعوا بسخاء للأحزاب السياسية الكبرى لاتباع أهوائهم تعبوا من هذه اللعبة، وأن كل هذه اللقاءات على العشاء والنبيذ، وجميع أنواع المداهنة والرشوة القانونية قد أهانت آخر الأمر شعورهم بـ"حقهم الإلهي" في السلطة، ولذلك قرروا التخلي عن جميع الوسطاء، أي السياسيون المحتاجون إلى المال الذين يفترض بهم حماية المصلحة العامة، وفعل ما يفعله جميع محبـي السيطرة حين يريدون أداء الأشياء بطريقة صحيحة: أداؤها بأنفسهم.

ولهذا، فإن سؤالاً خطيراً حول تعارض المصالح وتجاوز الأخلاقيات السياسية لا يكاد يلقى جواباً: فبينما عرقل ترامب الكشف عن إقراراته الضريبية، رفض أيضاً رفضاً باتاً بيع إمبراطورية أعماله التجارية أو حتى التوقف عن الاستفادة منها أثناء رئاسته. وبالنظر إلى مدى استفادة مؤسسات ترامب من موافقة الحكومات الأجنبية على نيلها لرخص بعلامات تجارية ثمينة، فهذا يتعارض مع حظر دستور الولايات المتحدة على الرؤساء تلقي الهدايا أو أي "مكافآت" من حكومات أجنبية. وثمة دعوى قضائية تطلق الآن تلقي بهذه التهمة بعينها على ترامب.

لكن لا يبدو أن عائلة ترامب يقلقها هذا الأمر، فأبرز ما تتسم به هذه الإدارة هو شعورها بحصانة لا يمكن خرقها، وأنها فوق القوانين والقواعد المعتادة. ويتعرض أي شخص يهدد هذه الحصانة بالطرد الفوري، كما حدث مع مدير مكتب المباحث الفيدرالية السابق جيمس كومي. حتى هذه اللحظة من التاريخ، ظلت دولة الشركات الكبرى تستخدم أقنعة في سياسة الولايات المتحدة تتمثل في وكلائها في البيت الأبيض، كوجه الممثل المبتسم في رونالد ريغان، أو شخصية راعي البقر الزائفة في جورج دبليو بوش (ومن

خلفها وجه ديك تشيني العبوس، أو بالأحرى وجه شركة هالبيرتون). والآن زالت الأقنعة، ولم يعد أحد حتى يتعنى التظاهر بخلاف ذلك.

وما يزيد الطين بلة أن ترامب لم يكن حتى مدير شركة تقليدية في أي مرحلة من مراحل حياته، بل لطالما كان قائداً رمزياً لإمبراطورية بناها حول علامته التجارية الشخصية، والتي استفادت هي والعلامة التجارية التي أنشأتها ابنته إيفانكا بطرائق لا تحصى من اندماجها مع رئاسة الولايات المتحدة. ونموذج الأعمال الذي تسير عليه إمبراطورية عائلة ترامب هو جزء من تحول هيكلي أوسع في يجري في كثير من الشركات المتعددة الجنسيات القائمة على العلامات التجارية، ويحمل آثاراً تغير بالكامل مسار الثقافة وسوق العمل، وهي اتجاهات تحدثت عنها في كتابـي الأول "لا علامات تجارية: استهداف المتسلطين في العلامات التجارية"، وما يظهره لنا نموذج الأعمال هذا أن سيد البيت الأبيض الجديد لا يمكنه حتى أن يحاول فهم فكرة وجوب (أو حتى إمكانية) التفرقة بين علامة ترامب التجارية ورئاسته، بل هو يعتبر أن الرئاسة في الواقع هي امتداد يتوّج علامته التجارية.

وبينما كنت أسبر أغوار علاقة ترامب المعقدة مع علامته التجارية وتبعاتها على مستقبل السياسة، بدأت أرى لماذا فشلت الهجمات عليه، وكيف يمكننا تحديد طريقة أكثر فعالية في مقاومته.

إن انكشاف هذا المستوى المتحدي من الانتفاع من المنصب العام تحت أنظار العالم مقلق بما فيه الكفاية، وكذلك كثير من أفعال ترامب خلال الأشهر الأولى من شغله لمنصبه، ولكن التاريخ يظهر لنا أن الأمور، ورغم تزعزعها الآن، يمكن أن تصبح أسوأ بكثير، ولا سيما في ظل عقيدة الصدمة.

أهم ركائز مشروع ترامب السياسي والاقتصادي هي التالية: تفكيك القيود التي تفرضها الدولة؛ وهجوم شامل على دولة الرفاهية والخدمات الاجتماعية (من خلال التلاعب بعواطف ومخاوف عنصرية وشيطنة النساء جراء ممارستهن لحقوقهن)؛ وإطلاق العنان لسعار محلي في الوقود الأحفوري (ما يتطلب التخلص بالكامل من الحقائق العلمية المتعلقة بالمناخ وتكميم أفواه قسم كبير من البيروقراطية الحكومية)؛ وحرب حضارات ضد المهاجرين و"الإرهاب الإسلامي المتطرف" (في مسارح قتال محلية وخارجية لا تفتأ عن التوسع).

علاوة على التهديدات الجلية التي يشكلها هذا المشروع بأكمله على بعض أكثر فئات العالم استضعافاً، فهو كذلك يقوم على رؤية لا بد وأن تؤدي إلى موجة تلو الأخرى من الأزمات والصدمات؛ صدمات اقتصادية في شكل انفجار فقاعات السوق (والتي تظل تتضخم نتيجة إزالة قيود الدولة)؛ وصدمات أمنية

إذ تعود ردات فعل السياسات المعادية للإسلام والقائمة على العدوان الخارجي بتبعاتها إلى الوطن؛ وصدمات مناخية إذ يفقد مناخنا استقراره أكثر فأكثر؛ وصدمات صناعية إذ يتسرب النفط من الأنابيب وتنهار الرافعات، وهي النتيجة الطبيعية لإهمال قواعد السلامة والبيئة التي تمنع الفوضى.

ومع الخطر الكبير الذي تشكله جميع هذه العوامل، فالأخطر منها هو الطريقة التي تستغل بها إدارة ترامب تلك الصدمات للدفع بالمزيد من المراحل الأكثر تطرفاً من برنامجها.

وأزمة ضخمة النطاق، سواء أكانت هجوماً إرهابياً أم انهياراً مالياً، ستشكل في الغالب ذريعة لإعلان نوع من الحالات الاستثنائية أو حالات الطوارئ التي يتوقف في ظلها العمل بالقواعد المعتادة، وهذا بدوره سيشكل غطاء للدفع بالمزيد من جوانب خطة ترامب التي يتطلب إنفاذها إيقاف المعايير الديموقراطية الأساسية، مثل تعهده بمنع دخول جميع المسلمين إلى البلاد (وليس فقط المسلمون من بلاد محددة)، وتهديده على التويتر بحشد "القوات الفيدرالية" لقمع عنف الشوارع في شيكاغو، ورغبته الواضحة في وضع قيود على الصحافة. وستعطيه أزمة اقتصادية كبيرة بما فيه الكفاية الحجة الكافية لتفكيك برامج مثل الضمان الاجتماعي. فمع أن ترامب تعهد بحماية هذا البرنامج، إلا أن الكثيرين ممن حوله يريدون له الزوال منذ عقود من الزمن.

ولدى ترامب العديد من الأسباب الأخرى لرفع مستوى الأزمة أيضاً، فكما كتب الروائي الأرجنتيني سيزار آيرا في عام 2001: "أي تغير هو تغير في الموضوع فحسب"، وقد أثبت ترامب بالفعل بأنه بارع إلى أقصى حد بتغيير الموضوع، واستخدام جميع الوسائل المتاحة لديه في سبيل ذلك، من التغريدات الجنونية على موقع تويتر إلى صواريخ التوماهوك. وحين استجاب على هجوم دموي بالأسلحة الكيميائية في سوريا بغارات جوية، نال إثر ذلك أكثر التغطيات الصحفية إيجابية في رئاسته حتى الآن (وفي بعض الدوائر أدى ذلك إلى تحول مستمر إلى لهجة أكثر احتراماً له)، ويمكننا توقع المزيد من "تغيير الموضوع" هذا من ترامب، سواء أكان استجابة للمزيد لانكشاف علاقاته الروسية أم الفضائح المتعلقة بتعاملاته التجارية الدولية، ولا شيء "يغير الموضوع" أكثر من صدمة كبيرة النطاق.

لا تصيبنا حالة الصدمة حين يحدث شيء كبير وسيء، بل حين يحدث شيء كبير وسيء لا نفهمه. حالة الصدمة هي ما يسفر عنه انفتاح فجوة بين الأحداث وبين قدرتنا الأساسية على تفسيرها. وحين نجد أنفسنا في هذا الوضع، بدون قصة نستوعبها وأية ركائز نستند إليها، يصبح الناس أشد عرضة للأشخاص أصحاب السلطة الذين يقول لنا إن علينا أن نخاف بعضنا بعضاً ونتخلى عن حقوقنا لأجل المصلحة العليا.

وهذه اليوم ظاهرة عالمية لا تنحصر في الولايات المتحدة. فبعد الهجمات الإرهابية المنسقة في باريس في تشرين الثاني 2015، أعلنت الحكومة الفرنسية حالة الطوارئ ومنعت التجمعات السياسية التي يشارك فيها أكثر من خمسة أشخاص، ومن ثم وسعت الحكومة من تشملهم الحالة لتحظر حظر المظاهرات العامة، واستمر ذلك لأشهر. وفي بريطانيا، وبعد صدمة تصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبـي (البريكسيت)، قال كثيرون إنهم استيقظوا في بلد جديد لم يعودوا يعرفوه، وفي هذا السياق بدأت الحكومة المحافظة بالترويج لمجموعة من الإصلاحات الرجعية، والتي تشمل فكرة تقول بأن الطريقة الوحيدة لاستعادة بريطانيا لقدرتها على المنافسة هي من خلال إزالة قيود الدولة والضرائب عن الأغنياء إلى حد يجعل من البلاد ملاذاً ضريبياً لكل أوروبا. وفي هذا السياق أيضاً دعت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي إلى انتخابات مبكرة ضد منافسها القليل الشعبية في محاولة واضحة لتأمين فترة جديدة كرئيسة للوزراء قبل أن ينال الجمهور فرصة للثورة على التدابير التقشفية الجديدة التي اتخذتها الحكومة، والتي تتناقض تماماً مع ما قيل للناخبين إن الخروج من الاتحاد الأوروبـي سيؤدي إليه.

أثناء تأليفي لجميع كتبـي السابقة، أمضيت خمس سنوات أو ست وأنا أجري أبحاثاً مكثفة عن موضوع الصدمات، متفحصة إياه من جميع زواياه أثناء عملي كمراسلة من المناطق الأشد تأثراً به. وملأت النتائج مجلدات ضخمة، وكتبت الكثير الكثير من الملاحظات. وبالمقارنة مع تلك الأعمال، لم يستغرقني هذا الكتاب إلا أشهراً قليلة، وحافظت فيه على الاختصار وأسلوب حواري لأني أدرك أن قلة من الناس لديه الوقت لقراءة المجلدات، وأن آخرين يكتبون فعلاً عن نواحٍ من هذه القصة المعقدة يفهمونها بشكل أفضل مني. ولكني أدركت أيضاً أن الأبحاث التي أجريتها خلال السنوات الماضية يمكنها أن تساعدني في تسليط بعض الضوء على الجوانب الأساسية من النزعة الترامبية، ولا سيما تتبع جذور نموذج أعماله التجارية وسياساته الاقتصادية، والتأمل في لحظات أخرى من التاريخ تتسم بعدم استقرار، والتعلم من الناس الذين وجدوا طرائق فعالة في مقاومة تكتيكات الصدمة، فهذا كله يمكنه أن يفسر لنا كيف انتهى بنا الحال إلى حيث نحن اليوم على هذا المسار الخطر، والطريقة الأفضل للتصدي للصدمات الآتية، والأهم من ذلك كله: كيفية الوصول بسرعة إلى أرضية أكثر أماناً.

وإليكم شيء تعلمته من المراسلة من عشرات المواقع في وسط الأزمات، سواء أكانت أثينا إذ هزتها كارثة الديون، أم نيوأورليانز بعد إعصار كاترينا، أم بغداد أثناء الاحتلال الأمريكي: هذه التكتيكات يمكن مقاومتها! ولفعل ذلك، ينبغي حدوث شيئين: الأول هو أن علينا أن نصل إلى فهم راسخ لكيفية عمل سياسات الصدمة والمصالح التي تخدمها، وهذا الفهم هو ما يساعدنا على

الخروج من الصدمة بسرعة لنبدأ بالهجوم المضاد؛ والثاني هو أن علينا أن نضع منظوراً يقوم على قيم تختلف عن تلك التي يروج لها "أطباء الصدمة"، تتضمن رؤية للعالم مقنعة بما فيه الكفاية لتتصدى لما يقولونه. وهذه الرؤية الجديدة القائمة على القيم عليها أن تقدم طريقاً مختلفاً يبتعد بنا عن تسلسل الصدمات، ويقوم على اجتماع البشرية بما يتجاوز حدود العرق والجنس والديانة، بدلاً من أن تزيد من التفرقة، وعليها أن تتمحور على شفاء الكوكب بدلاً من إطلاق مزيد مما يقتله من حروب وتلوث. وفوق هذا كله، تحتاج هذه الرؤية إلى تقديم صورة عن حياة أفضل وبصورة ملموسة للمصابين بالألم والأذى، سواء أكان ذلك جراء عدم توفر الوظائف، أو الرعاية الصحية، أو غياب السلام والأمن، أو انعدام الأمل.

ولا أزعم أني أعرف بالضبط كيف ينبغي لهذه الرؤية أن تكون، فأنا استكشفها بقدر أي إنسان آخر، ولكني مقتنعة بأنها لن ترى النور إلا جراء عملية تعاونية بكامل معنى الكلمة، وبقيادة الأشخاص الذين تعرضوا للقدر الأكبر من وحشية النظام الحالي. في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب، سأستكشف بعض أوجه التعاون الباعثة على الأمل بين أفراد القاعدة الشعبية جرت بين عشرات المنظمات والمفكرين الذين اجتمعوا وبدأوا بوضع برنامج عمل قادر على منافسة تنامي النزعة العسكرية وسيطرة الشركات. ومع أن هذا الاتجاه لا يزال في بدايته، فقد صار من الممكن رؤية الخطوط العامة لنشأة غالبية تقدمية بين الناس، تجد ركائزها في خطة جريئة تسعى لتحقيق العالم الآمن والقائم على الرعاية الذي نحتاج إليه جميعاً ونريده.

وينشأ كل هذا عن معرفة أن رفض الأفكار السيئة والجهات الفاعلة الرديئة ببساطة غير كافٍ، فأجرأ رفض ينبغي أن يترافق مع القبول ببديل جريء موازٍ ينظر إلى الأمام، ويترافق مع خطة مستقبلية قابلة للتصديق تجذب العواطف والعقول بما فيه الكفاية بحيث يرغب عدد كبير جداً من الناس بالكفاح لتحقيقها بغض النظر عن تكتيكات الصدمة والرعب التي ستوضع في طريقهم. فالرفض لترامب، والرفض لمارين لوبان في فرنسا، ولأي من معادي الأجانب، ولجميع الأحزاب القومية المتطرفة، يتزايد في جميع أنحاء العالم، ولعل هذا ما يلزم لدفع الملايين من الناس إلى الشوارع، ولكن ينبغي الاستناد إلى القبول بشيء ما للانتصار في هذه في المعركة.

فهذا القبول هو المنارة التي ستمنعنا من إضاعة مسارنا أثناء العواصف الآتية.

حجة الكتاب الأساسية، باختصار، هي أن ترامب، وعلى تطرفه، ليس مجرد انحراف عن المعتاد بقدر ما هو النتيجة المنطقية لتاريخنا الحديث، وكأنه خلاصة مختارة من مجموع أسوأ الاتجاهات التي شهدتها حضارتنا خلال نصف القرن المنصرم. فهو نتاج نظم قوية تقوم على أفكار تصنف الحياة الإنسانية

على أساس العرق والدين والجنس والمظهر الخارجي والقدرة الجسدية، والتي استخدمت، ومنهجياً، العرق كسلاح لدفع سياساتها الاقتصادية الوحشية منذ بداية أيام استعمار أمريكا الشمالية وتجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي. كما إنه تجسيد لاندماج البشر مع الشركات الكبرى، وكأنه علامة تجارية كبرى تتألف من رجل واحد، بينما تشكل زوجته وكذلك أولاده فروعاً منها، مع جميع ما ينشأ عن ذلك من تعقيدات ونزاع مصالح. كما أنه تجسيد للاعتقاد بأن المال والسلطة يوفران معاً رخصة لصاحبه بفرض إرادته على الآخرين، سواء أكان ذلك من خلال الإمساك غير اللائق بالنساء أم اختطاف موارد كوكب على حافة احترار كارثي. وهو نتاج ثقافة تجارية تقدس مسببـي الاضطراب والتشويش، والذين يجنون ثرواتهم عبر الإهمال الفاضح للقوانين والمعايير التنظيمية. والأهم من ذلك كله، فهو تجسيد لأيديولوجية السوق الحر التي لا تزال تحظى بقوة كبيرة، ولا تزال تعتنقها الأحزاب الوسطية بقدر الأحزاب المحافظة، ولا تفتأ عن شن الحروب على أي شيء عام أو يمتلكه الجمهور، وتصور رؤساء إدارة الشركات كأبطال خارقين سينقذون البشرية. في عام 2002، أقام جورج دبليو بوش حفل عيد ميلاد لرجل هو المهندس الفكري لهذه الحرب على المجال العام، وهو اقتصادي السوق الحر المتطرف ميلتون فريدمان، وأعلن دونالد رامسفيلد أثناء الاحتفال أن "ميلتون هو تجسيد لحقيقة أن الأفكار لها تبعات"، وهو على حق، فدونالد ترامب هو التبعة المباشرة لتلك الأفكار.

وبهذا المعنى، فلا ينبغي أن يصدمنا ترامب، فهو نتاج يسهل توقعه إلى حد الابتذال لأفكار واتجاهات واسعة الانتشار كان ينبغي إيقافها قبل زمن طويل، ولهذا السبب فإن هذه الرئاسة المريعة لو انتهت غداً فإن الظروف السياسية التي أنتجتها وتستنسخها في جميع أنحاء العالم لا يزال ينبغي التصدي لها. وبوجود نائب رئيس للولايات المتحدة مثل مايك بنس أو رئيس لمجلس النواب الأمريكي مثل بول ريان يغطيان أجنحة الإدارة، ومؤسسة للحزب الديموقراطي تمتلئ بالملياردیرات، فإن العالم الذي نرغب في رؤيته لن يحدث بمجرد تغيير الشخص الذي يشغل البيت الأبيض حالياً.

وبالنسبة إلى كلمة "نحن"، فبينما تقرأون الكتاب ستجدون أني أستخدمها في بعض الأحيان للإشارة إلى الولايات المتحدة، وفي بعض الأحيان إلى كندا. وسبب ذلك بسيط: فأنا مواطنة في البلدين ذات روابط وطيدة وعلاقات وثيقة على جانبـي الحدود. فوالداي أمريكيان، وأقاربـي جميعهم يعيشون في الولايات المتحدة، ولكني نشأت في كندا، واخترت أن أتابع حياتي فيها (وفي ليلة الانتخابات، بعث والدي إلي الرسالة النصية التالية: "ألست سعيدة بأنك انتقلت إلى كندا؟"). لكن معظم عملي الصحفي، ومعظم عملي السياسي يجري في الولايات المتحدة، حيث شاركت في ما لا يحصى من الاجتماعات

والنقاشات عن الوسائل التي يمكن يمكن لنا من خلالها أن نرقى جماعياً لمسؤولية هذه اللحظة المصيرية من تاريخنا.

وسبب آخر لإشارتي للولايات المتحدة بـ"نحن" لا علاقة له بجواز سفري أصلاً، فواقع الحال أن رئاسة الولايات المتحدة تؤثر على كل إنسان على وجه الأرض، وليس أحد بمعزل كامل عن أفعال أكبر اقتصاد على الأرض، وثاني أكبر بلد من حيث حجم انبعاثات غازات الدفيئة، والأمة التي تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم. وحتى الآن، لا تزال الأطراف المتلقية لصواريخ وقنابل ترامب هي التي تحمل العبء الأكبر والمخاطر الأفدح، ولكن حين يتمتع إنسان بقوة واسعة إلى هذا الحد يستخدمها في سياسات طائشة، فكل إنسان في الكوكب يمكن له أن يصبح في مرمى الانفجارات، أو مساحة الشعاع النووي، وبكل تأكيد ضمن دائرة الاحترار العالمي.

ليست لدي قصة واحدة أسردها لأبين كل شيء وصل بنا إلى مفترق الطرق هذا، ولا خطة لكيفية إصلاح الأمور، فعالمنا أكثر تشابكاً وتعقيداً من أن يسمح بذلك. وليست هذه إلا محاولة واحدة للتوصل إلى رؤية للكيفية التي وصلنا بها إلى هذه اللحظة السريالية في السياسة، وكيف كان لها أن تصبح أسوأ بكثير وعلى نحو ملموس، وكيف يمكننا أن نغير المسار إذا حافظنا على رباطة جأشنا لنصل إلى مستقبل أفضل بكثير.

وقبل أن نبدأ، علينا أولاً أن نفهم ما الذي نرفضه، فكلمة "الرفض" على عنوان الكتاب ليست مجرد رفض لفرد واحد أو حتى مجموعة أفراد (مع أنه يتضمن هذا أيضاً)، بل علينا رفض منظومة بأكملها ارتقت بهم إلى هذه الذرى، ومن بعد ذلك الانتقال إلى "القبول"، القبول بما يجلب تغيرات جوهرية لما يحدث اليوم من احتلال الشركات وينقله إلى هامش التاريخ كتحذير لأولادنا، بحيث نرى دونالد ترامب ورفاق رحلته على ما هم عليه: أحد أعراض مرض عميق قررنا جماعياً الاتحاد للشفاء منه.

ملاحظة: ظهر قدر صغير مما كتب هنا في مقالاتي وكتبـي وخطاباتي السابقة، ولكن معظم ما في الكتاب يظهر للمرة الأولى.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الأول

كيف وصلنا إلى هنا:

نشأة العلامات التجارية العظمى

علينا الانتقال من مجتمع يتمحور على الأشياء إلى مجتمع يتمحور على الأشخاص. فحين تعتبر الآلات والحواسيب ودوافع الربح وحقوق الملكية أهم من الناس، فالتوائم الثلاثة العمالقة: التمييز العنصري والنزعة العسكرية والمادية، سيظلون لا يقهرون.

مارتن لوثر كينغ - "بعد فيتنام"، 1967

الفصل الأول كيف انتصر ترامب عبر تحويل نفسه إلى العلامة التجارية العليا

شعرت بالارتباك في الليلة التي أعلن فيها فوز دونالد ترامب بانتخابات عام 2016، فأصبح الرئيس الرابع والخمسين للولايات المتحدة، فلم تكن "ليلة" أصلاً. كنت يومئذ في سيدني في أستراليا في جولة من المحاضرات، وبسبب الفرق في التوقيت كان الوقت في آخر صباح يوم الأربعاء، 9 تشرين الثاني، بينما كان الوقت بالنسبة إلى معظم معارفي مساء يوم الثلاثاء، كان أصدقائي يرسلون لي رسائل نصية من حفلات مشاهدة ليلة الانتخابات، أما الأستراليون فلم يكن الأمر إلا بداية يوم عمل عادي ما ساهم في زيادة شعوري بالارتباك حين بدأت النتائج بالظهور.

في ذلك الوقت، كنت في اجتماع مع أشخاص يترأسون 15 منظمة أسترالية تعنى بالبيئة والعمل والعدالة الاجتماعية، وكنا نناقش مسألة في غاية الأهمية: فقد تشرذمت جهود التصدي للاحترار العالمي والعنصرية وعدم المساواة والانتهاكات ضد الشعوب الأصلية والمهاجرين وحقوق المرأة وجميع المعارك التقدمية الأخرى، وتراجع كل منها إلى دوائره المنعزلة الخاصة. وكنا نتساءل، وكما يفعل كثير من هذه الحركات اليوم: أين تتلاقى هذه الجهود؟ وما هي الأسباب الجوهرية التي تربطها؟ وكيف يمكننا معالجتها جميعاً بالتنسيق وفي ذات الوقت؟ وما هي القيم التي ينبغي أن تحكم هذه الحركات؟ وكيف يمكن لها أن تترجم إلى سلطة سياسية؟ كنت أعمل مع عدد من الزملاء على كيفية بناء تلك الحركة المترابطة، أو "منبر الناس"، في أمريكا الشمالية من خلال مشروع يسمى: "بيان القفزة" (Leap Manifesto)، والذي سأتطرق إليه في الفصل النهائي، وتوجد مجموعات أسترالية كثيرة اهتمت باستكشاف منهج شبيه به.

خلال الساعة الأولى، كانت المعنويات في الاجتماع عالية والحماس متقد بشأن ما يمكن أن يحدث. لقد شعر الناس بارتياح كبير بشأن انتخابات الولايات المتحدة، فمثل الكثيرين من التقدميين والليبراليين، بل وحتى المحافظين التقليديين، كنا واثقين أن ترامب سيخسر.

ولكن بعد ذلك بدأت هواتف الجميع بالطنين، وأصبحت الغرفة أكثر هدوءاً، وبدت معالم الذعر أكثر فأكثر على وجوه جميع من في الغرفة. فجأة أصبح سبب الاجتماع، أي إمكانية البدء في قفزة متكاملة إلى الأمام بشأن المناخ والعدالة العرقية والوظائف اللائقة وغير ذلك، وكأنها قد فقدت معناها بالكامل، وشعرنا فوراً ودون الحاجة إلى الكلام بأننا على وشك بأن تلقي بنا رياح عاتية إلى الخلف، وأفضل ما يمكننا فعله هو محاولة التمسك بمواقعنا،

بينما بدأت فكرة إحداث زخم تقدمي فيما يتعلق بالأزمات الملحة الموضوعة حيز النقاش تتبخر أمام أعيننا.

وبدون أن يعلن أحد نهاية الاجتماع، بدأ المجتمعون بالتفرق دون حتى أن يودع أحدهم الآخر، وبدا وكأن قناة سي إن إن تدعونا بصورة لا تقاوم، وبحث الجميع عن شاشات أكبر للمشاهدة.

معظم الناخبين في الولايات المتحدة لم ينتخبوا دونالد ترامب، بل تقدمت عليه هيلاري كلينتون بنحو 2.9 مليون صوت، وهو واقع لا يزال يعذب الرئيس الحالي. فهو انتصر فقط نتيجة نظام هيئة انتخابية صممت أصلاً لحماية سلطة مالكي العبيد، كما أن الغالبية الساحقة من الناس في باقي أرجاء العالم أخبروا مستطلعي الآراء بأنهم لو نالوا بشكل سحري فرصة للتصويت في هذه الانتخابات الفاصلة، فسوف يختارون كلينتون (مع استثناء بارز لهذا الاتجاه العالمي هو روسيا، حيث يحظى ترامب بدعم قوي).

في هذا المعسكر الكبير والمعادي لترامب، أعتقد أن كل واحد منا لديه قصة مختلفة عن كيفية شعوره في ذلك اليوم. بالنسبة إلى البعض، كان الشعور السائد هو الصدمة بأن حدوث ذلك ممكن في الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى آخرين، كان الشعور السائد هو الحزن عند رؤية معرفتهم الطويلة بمدى رسوخ التمييز العرقي والجنسي في الولايات المتحدة تتجسد وتتأكد على هذا النحو الواضح. وبالنسبة إلى آخرين، كان الشعور السائد هو الخسارة عند مشاهدة أول امرأة ترشحت لمنصب رئيس الولايات المتحدة تفقد فرصتها لأن تصبح نموذجاً يحتذيه أولادهم. بينما شعر آخرون بالغضب لأن مرشحة مكشوفة المساوئ مثل كلينتون وضعت في السباق الرئاسي مع ترامب أصلاً. ولكن بالنسبة إلى الملايين في الولايات المتحدة وخارجها، كان الشعور الأساسي هو الخوف من أن رئاسة ترامب ستعمل كمحفز لإطلاق أعمال متطرفة من التمييز العرقي والعنف والقمع. وساد مزيج من هذه العواطف وأكثر منها بين كثير من الناس.

وفهم كثيرون أيضاً أن نتائج هذه الانتخابات لا تتعلق بمجرد رجل واحد وبلد واحد، فترامب ليس إلا حلقة واحدة من عدوى تبدو وكأنها عالمية. ونحن نشهد اليوم طفرة في السياسيين الاستبداديين الكارهين للأجانب من ذوي النزعة اليمينية المتطرفة، من مارين لوبان في فرنسا، إلى نارندرا مودي في الهند، إلى رودريغو دوتيرتي في الفلبين، إلى حزب الاستقلال في المملكة المتحدة وجميع نظرائهم (وبعضهم فاشيون جدد بوضوح)، الذين يهددون بأخذ زمام السلطة في جميع أرجاء العالم.

وسبب ذكري لتجربتي في يوم الانتخابات، حين كنت في سيدني، هو أني غير قادرة على التخلص من الشعور بأن ثمة شيء مهم علينا تعلمه من الطريقة التي أدى بها انتصار ترامب إلى قطع الحوار فيما بيننا، وكيف أنهى خطة تقدمية ومستقبلية بدون أدنى نقاش، فمع تفهمي لما شعرنا به يوم الانتخابات، ولكن إذا ما قبلنا المبدأ القائل بأن كل المعارك من الآن وصاعداً ستكون دفاعية، وتتعلق بالتمسك بمواقعنا ضد هجمات رجعية مثل التي يشنها ترامب، فسوف ينتهي بها الحال في مكان خطير حقاً، لأن الموقع الذي كنا عليه قبل انتخاب ترامب هو بعينه الذي أسفر عن ترامب، وهو موقع فهمه كثير منا بأنه يشكل حالة طوارئ اجتماعية وبيئية حتى بدون دورة النكسات الأخيرة.

وبالطبع فإن الهجمات من ترامب وأمثاله من الديموغاجيين في العالم تحتاج إلى مقاومة شرسة، ولكن لا يمكننا أن نمضي السنوات الأربع التالية ونحن في حالة دفاع، فالأزمات الملحة للغاية لا تتيح لنا فرصة تضييع الوقت. وإحدى هذه الأزمات، أعني تغير المناخ، لدي معلومات كثيرة عنها، وليس أمام البشرية إلا نافذة محدودة للتصرف يصبح بعدها حماية أي شيء يقارب مناخاً مستقراً أمراً مستحيلاً، وسنرى في الفصل الرابع أن هذه النافذة تغلق بسرعة.

ولذلك علينا أن نجد وسيلة ما تتيح لنا التصدي بالهجوم والدفاع في الوقت نفسه، لمقاومة هجمات الحاضر مع العثور على حيز لبناء المستقبل الذي نحتاج إليه، أي للرفض والقبول في الآن ذاته.

ولكن قبل أن نصل إلى ما نريده بدلاً من ترامب وكل ما تمثله إدارته، علينا أن ننظر دون تردد في موقعنا الحاضر وكيفية وصولنا إليه، وكذلك أن نبحث في كيف يمكن للأمور أن تسوء خلال فترة قصيرة. وبالنسبة إلى هذا الجانب الأخير، فتنبهوا: إن إمكانية الهلاك مقنعة للغاية، ولكن ينبغي ألا يثبط ذلك من قدرتنا على التصرف. إن رسم خريطة لهذه الأقاليم المعنوية صعب، ولكنه الوسيلة الوحيدة لتجنب أخطاء الماضي والتوصل إلى حلول دائمة.

ليس انتقالاً، بل انقلاباً للشركات التجارية

ما يمثله دونالد ترامب ومجلس وزراء الملياردیرات وكبار المليونيرات الذي شكله هو حقيقة بسيطة: إن الناس الذين يمتلكون بالفعل نصيباً هائلاً من ثروة الكوكب، والذين يزداد نصيبهم هذا سنة بعد أخرى (حيث تظهر إحصاءات أوكسفام أن ثمانية رجال يعادل ما يمتلكونه ما يمتلكه نصف سكان العالم) مصممون على نيل المزيد.

حسب أخبار إن بـي سي في كانون الأول 2016، اختار ترامب لمجلس وزرائه رجالاً يساوي مجموع ثرواتهم 14.5 مليار دولار (وهذا لا يشمل "مستشاره الخاص" كارل آيكان الذي تساوي ثروته وحده أكثر من 15 مليار دولار). وعلاوة على ذلك، فليست الشخصيات التي تملأ مجلس وزراء ترامب مجرد ممثلين للفائقي الثراء، بل لقد اختار، وعلى نحو مثير للقلق، فريقاً من الأفراد الذين جنوا ثرواتهم الشخصية من خلال التسبب بأذى لبعض أكثر الناس قيمة على وجه كوكبنا، وبل لكوكبنا نفسه، وعادة في وسط الأزمات. وتكرر هذا النمط بحيث يبدو لي وكأنه من شروط نيل وظيفة وزير في هذه الإدارة!

وتشمل الأمثلة عليهم ستيفن منوشين، وزير الخزانة في إدارة ترامب، والذي كان في السابق مديراً ومستثمراً كبيراً في شركة "وان وست" (OneWest)، "آلة الاستئثار بالملكية" التي طردت عشرات الآلاف من الناس من منازلهم بعد الانهيار المالي في عام 2008. أما ريكس تيلرسون، وزير الخارجية في إدارة ترامب، فقد كان المدير التنفيذي لشركة إكسون موبيل، أكبر شركة نفط خاصة في العالم، والشركة التي ترأسها مولت وضخمت من شأن علوم زائفة عن المناخ لعقود من الزمن، وضغطت بشراسة خلف الكواليس ضد أي إجراء مؤثر للتخفيف من تغير المناخ، وهي تحاول طوال الوقت استكشاف وسائل جديدة لجني الأرباح من احترار العالم. كما يوجد متعاقدون في المجالات العسكرية والمراقبة ومجموعات ضغط مدفوع لها يشكلون قسماً مذهلاً من المناصب التي عينها ترامب في الدفاع والأمن القومي.

كنا متألقين

يمكننا أن ننسى بسهولة أن الناس العاديين قبل انتخاب ترامب كانوا يكافحون أوجه الظلم التي يمثلها العديد من هذه الصناعات والقوى السياسية، وكانوا قد بدأوا بالانتصار. فمع أن حملة بيرني ساندرز فشلت آخر الأمر، إلا أنها فاجأت الجميع بمدى زخمها، وجعلت العاملين في وول ستريت يخشون على علاواتهم، وحققت تغيرات كبيرة في المنبر الرسمي للحزب الديموقراطي. وفرضت منظمات مثل "حياة السود مهمة" و"قل اسمها" نقاشات وطنية حول العنصرية المنهجية ضد السود والتعامل العسكري للشرطة، وساهمت في نيل إنهاء خدمة السجون الخاصة والتخفيض من عدد الأمريكيين المسجونين. وبحلول عام 2016، لم يعد من الممكن لأي حدث كبير، من حفل الأوسكار إلى مباريات السوبربول، أن يجري دون أن يظهر عليه مدى تغير الحوار بشأن عنف الدولة والتمييز العنصري. كما حولت الحركات النسائية العنف الجنسي إلى موضوع في صفحات الصحف الأولى، مسلطة الضوء على "ثقافة الاغتصاب"، ومغيرة الحوار بشأن رجال مشهورين اتهموا بجرائم جنسية من أمثال بل كوسبـي، وساهمت في فرض إعفاء روجر آيلز من

منصبه الرفيع في فوكس نيوز، حيث اتهم بالتحرش الجنسي بأكثر من عشرين امرأة (وهي تهم نفاها).

وكذلك كانت الحركات المعنية بالمناخ متألقة أيضاً، محرزة النصر تلو الآخر ضد خطوط النفط، والتصديع للحصول على الغاز الطبيعي، والحفر في القطب الشمالي، مع طفرة جديدة في حراك مجتمعات السكان الأصليين. وكانت انتصارات أخرى على الطريق، مثل اتفاق المناخ الذي جرت المفاوضة عليه في باريس عام 2015، والذي تضمن التزامات بالحفاظ على درجات الحرارة على مستويات سيتطلب تحقيقها إبقاء ما قيمته تريليونات الدولارات من الوقود الأحفوري المربح في مكانه تحت الأرض، وبالنسبة إلى شركة مثل إكسون موبيل فإن تحقيق هذه الأهداف تهديد لوجودها.

وكما أشار الاجتماع الذي حضرته في سيدني، فثمة تنام في الفهم في الولايات المتحدة وغيرها بأن المهمة الأساسية أمامنا هي الربط بين هذه الحركات لبناء خطة عمل مشتركة، ومعها تحالف تقدمي قادر على الانتصار، يقوم على أخلاقيات راسخة من الشمول الاجتماعي والعناية بكوكبنا.

فلا ينبغي فهم إدارة ترامب كقصة شخصية خطيرة، بل ينبغي فهمها في هذا السياق، أي كردة فعل عنيفة ضد ازدياد سلطة حركات اجتماعية وسياسية تتقاطع وتطالب بالمزيد من العدالة والأمان في العالم. وبدلاً من المخاطرة بالمزيد من التقدم المؤدي إلى خسارة أكبر في الأرباح، تجمعت هذه العصابة من المرابين المفترسين والملوِّثين المزعزعين للأرض والمتكسبين من الحرب و"الأمن" لتستولي على الحكومة وتحمي ثرواتها غير الشرعية. وبعد عقود من رؤية المجال العام يتعرض للخصخصة شيئاً فشيئاً، أمسك ترامب والذين عيَّنهم من وزراء ومسؤولين بزمام الحكومة نفسها، فأصبح الاستيلاء كاملاً.

الموافقة على قائمة أمنيات الشركات التجارية

في وجه افتقاد ترامب الكامل للخبرة في الحكم، قدم نفسه للناخبين على أساس جديد ذي شعبتين: الأولى: أنا غني لدرجة أنه لا يمكن شرائي، والثاني: يمكنكم أن تولوني الثقة بأني سأصلح النظام الفاسد لأني أعرفه من الداخل، فقد لعبت لعبته كرجل أعمال؛ فاشتريت السياسيين وتجنبت الضرائب ونقلت الإنتاج إلى خارج البلاد، فمن أفضل مني وأصدقائي الذين لا يقلون عني ثراء لتجفيف هذا المستنقع؟

ولكن ليس من المفاجئ أن شيئاً آخر حدث، وهو أن ترامب ومجلس وزرائه المؤلف من مدراء تنفيذيين سابقين يعيدون رسم ملامح الحكومة، وبوتيرة محيرة، لتخدم مصالح أعمالهم التجارية (الحالية والسابقة) ومصالحهم

الضريبية. فخلال ساعات من تولي ترامب منصبه، دعا إلى خفض كبير للضرائب سيجعل الشركات تدفع فقط 15 في المائة (بدلاً من 35 في المائة كما كانت تفعل)، وتعهد بإزالة 75 في المائة من اللوائح الرقابية والتنظيمية. وتشمل خطته الضريبية مجموعة أخرى من الثغرات القانونية والفرص لكل شخص فائق الثراء، من أمثال من يشغلون المناصب في مجلس وزرائه (ناهيك عنه هو شخصياً). وترأس زوج ابنته، جاريد كوشنر، فريقاً يحفل بالمدراء التنفيذيين للشركات كُلِّف بمهمة العثور على لوائح تنظيمية ورقابية جديدة لإزالتها، وبرامج جديدة لخصخصتها، وطرائق جديدة لجعل حكومة الولايات المتحدة تسير "كشركة أمريكية عظيمة" (ووفقاً لتحليل من منظمة "المواطن العام" (Public Citizen)، فقد قابل ترامب ما لا يقل عن 190 مديراً تنفيذياً للشركات في أقل من ثلاثة أشهر من شغله منصب الرئيس، وذلك قبل الإعلان عن أن سجل زيارات البيت الأبيض لن يعود متاحاً للعموم). وحين تعرض مدير الميزانية، ميك مولفاني، لضغوطات كي يبين الأمور الملموسة التي حققتها الإدارة الجديدة خلال أشهرها الثلاثة الأولى، ذكر المجموعة الكبيرة من الأوامر التنفيذية التي أصدرها ترامب وشدد على أن "معظمها قوانين وقواعد تنظيمية تتخلص من قوانين أخرى، وقواعد تنظيمية تتخلص من قواعد تنظيمية أخرى".

وهذا ما هي إياه بالفعل، فترامب وفريقه مصممون على إزالة برامج تحمي الأطفال من المواد المسممة للبيئة، وأخبروا شركات الغاز بأنها لم تعد تحتاج إلى التبليغ عن غازات الدفيئة التي تتسبب بها، ويدفعون بعشرات التدابير المتعلقة بالأوزون في الاتجاه نفسه. وهذا باختصار هو تفكيك كبير، وهو سبب ضحك ترامب والذين عيَّنهم على الاعتراضات الضعيفة حول تضارب المصالح بين منصب ترامب الرئاسي وأعماله الخاصة، فسياسة ترامب برمتها ليست إلا "تضارب المصالح"، فتضارب المصالح هو بيت القصيد منها.

ولا يعي هذا التضارب شخص أكثر من دونالد ترامب، فهو رجل اندمج بالكلية مع علامته التجارية بحيث أصبح من الواضح أنه هو نفسه لا يعي أي فرق بينه وبينها، وأين يبدأ كل منهما وأين ينتهي. ومن أجدر جوانب رئاسة ترامب بالملاحظة حتى الآن هو بروز مارالاغو، منتجع ترامب الشخصي في بالم بيتش، كـ"بيت أبيض شتوي" كارنفالي، غير متاح إلا "للأعضاء فقط"، وعلى نحو ربحي بالكامل (بل ولقد أضفت وزارة الخارجية عليه هذه الصفة لفترة قصيرة على موقعها الإلكتروني). وأخبر أحد "أعضاء" هذا النادي صحيفة "نيويورك تايمز" بأن الذهاب إلى مارالاغو كان "مثل الذهاب إلى ديزني لاند، ولكن مع معرفة أن ميكي ماوس سيكون موجوداً هناك طوال النهار". ولكن في هذه الممارسة لسياسات العلامات التجارية القائم على الاتصال المباشر،

فالأمر ليس في ديزني لاند، بل في أمريكا لاند، ورئيس الولايات المتحدة هو ميكي ماوس فيها.

طاغية العلامات التجارية الأكبر

حين قرأت هذا الاقتباس، أدركت بأني إذا ما حاولت فهم هذه الرئاسة، فعلي أن أفعل شيئاً قاومته لمدة طويلة: الغوص عائدة في عالم التسويق التجاري وصنع العلامات التجارية، والذي كان موضوع كتابـي الأول: "لا علامات تجارية".

ركز الكتاب على لحظة جوهرية في تاريخ الشركات التجارية، حين لم تعد شركات عملاقة مثل نايكي وآبل تعتبر نفسها شركات تنتج سلعاً ملموسة، بل تصنع علامات تجارية تحدث من خلالها شعوراً يشبه الهوية العشائرية. واعتقدت الشركات أن صناعة الثروة تكمن في هذه العلامات التجارية، فقررت نسيان بناء المصانع وتوظيف قوة عاملة كبير، حيث أدركت أن أكبر أرباحها تتدفق من صناعة الصور الإعلامية، فتحولت إلى "علامات تجارية جوفاء". وخلصت إلى أنه لا يهم من يصنع منتجاتها، وكم هي قليلة الأجور التي يتلقاها هؤلاء الناس، بل تركت هذه المسائل للجهات التي تتعاقد معها خارج البلاد، ما أدى إلى تبعات مدمرة للعمال في الوطن والخارج، ورفدت الموجة الجديدة من المقاومة المعادية للشركات الكبرى.

تطلبت الأبحاث التي أسفرت عن كتاب "لا علامة تجارية" أربع سنوات من الاستغراق التام في ثقافة تلك العلامات، ظللت أشاهد باستمرار أثنائها -ثم أعيد مشاهدة- دعايات السوبربول، واستخلاص آخر الابتكارات في أوجه تعاون الشركات فيما بينها، وقراءة كتب تدمر الروح عن الأعمال التجارية تتناول كيفية الاتصال بقيم العلامات التجارية الشخصية، وزيارة "بلدات نايكي" والمصانع الآسيوية، والذهاب إلى مراكز التسوق الهائلة، والمدن التي تحولت إلى علامات تجارية، والتوجه ليلاً إلى غارات مع مخربـي الدعايات والمشوشين على الثقافة الاستهلاكية.

بعض هذه الأنشطة كان ممتعاً، فأنا لست بأي حال من الأحوال محصنة ضد إغراء التسويق الجيد. وبحلول النهاية، بدا الأمر وكأني قد تجاوزت حدود ما أحتمله بحيث أصبح لدي نوع من الحساسية من العلامات التجارية. فحتى لو فكَّرت شركة ستارباكس بطريقة جديدة لـ"إزالة العلامة التجارية" من متاجرها، أو حتى لو وضعت متاجر "فيكتوريا سيكريتس" أغطية رأس للشعوب الأصلية في البلدان التي تفتتح فيها فروعها، فلن يغريني ذلك بالكتابة عنه، فقد خلفت ذلك العالم الجشع ورائي. إلا أن المشكلة هي أن فهم ترامب يتطلب فهم العالم الذي شكّل شخصيته وتطلعاته وآرائه، وذلك

العالم هو إلى حد كبير عالم صنع العلامات التجارية. فترامب يجسد أسوأ الاتجاهات التي كتبت عنها في "لا علامة تجارية"، بدءاً من التخلي عن المسؤولية عن العمال الذين يصنعون منتجاته من خلال شبكة من المتعاقدين الخارجيين الذين غالباً ما تكون ممارساتهم مسيئة وتعسفية، وانتهاء بالحاجة الاستعمارية لوضع علامة باسمه على كل مساحة متوفرة. ولهذا قررت العودة إلى ذلك العالم الزائف لأعرف كيف يمكنه أن يبين لنا كيفية ارتقاء دونالد إلى الوظيفة ذات السلطة الأكبر في العالم، وربما أيضاً ما يخبرنا هذا عن وضع السياسة بشكل أوسع.

الترقي عن عالم الأشياء

إن نشأة العلامات التجارية العظمى، كتلك التي بناها ترامب حول شخصيته المتهورة، تضرب بجذورها في فكرة واحدة بدت حميدة أول الأمر، حين طورها منظرو الإدارة في منتصف ثمانينات القرن الماضي. وهذه الفكرة هي أن الشركات، حتى تنجح، عليها أن تنتج بالدرجة الأولى علامات تجارية بدلاً من منتجات.

حتى ذلك الوقت، ورغم الفهم السائد في عالم الشركات التجارية بأن دعم اسم العلامة التجارية من خلال الدعايات مهم، ظل الشاغل الأول لكل صاحب صناعة راسخ هو إنتاج السلع. وكما عبر عن ذلك في مقال افتتاحي في مجلة "فورتشيون" (Fortune) في عام 1938: "إن الوظيفة الأساسية التي لا يمكن للاقتصاد الصناعي التخلي عنها هو صنع الأشياء... إنما تنشأ القوة الشرائية من المصنع على الأرض وتحت الأرض".

لكن بحلول منتصف ثمانينات القرن العشرين، بدأت مبيعات أسماء العلامات التجارية التقليدية مثل تايد وليفايز ومارلبورو بالتراجع. بدا أن المشكلة تكمن في أن الأسواق أغرقتها منتجات بدت مماثلة، مع معاناة الاقتصاد من كساد جعل كثيراً من الناس يختارون على أساس السعر لا العلامة التجارية. وبدا وكأن الحيل القديمة، مثل الملصقات والدعايات التلفزيونية، لم تعد تجدي نفعاً، وكأن المستهلكين أصبحت لديهم مقاومة لها (أو كما قال ديفيد لوبارس، المدير التنفيذي في مجال الدعايات، فالمستهلكون "مثل الصراصير، وأنت ترش عليهم المبيدات وترش، فتصبح لديهم مناعة ضدها بعد برهة من الوقت").

وفي ذلك الوقت أيضاً، نشأ نوع جديد من الشركات التجارية بدأت بمنافسة الشركات المصنعة الأمريكية التقليدية في حصص السوق. فظهرت شركات من أمثال نايكي وآبل، ومن بعدها تومي هيلفجر وستارباكس وغيرها. كان لدى هؤلاء الرواد نموذج أعمال مختلف: وضع فكرة متعالية أو علامة تجارية

حول الشركة، واستخدامها للارتباط مع المستهلكين الذين يشاركوها في قيمها، ومن بعد ذلك طلب سعر كبير مقابل منتجات ليست أهميتها في المنتج نفسه بل في الرغبة الإنسانية العميقة بالانتماء إلى قبيلة، إلى دائرة يعرِّف الفرد من خلالها هويته.

ولذلك، فحين اصطف الصغار طوال الليل لشراء أحذية رياضية من علامة نايكي يكلف الواحد منها 250 دولاراً، فلم يكونوا يشترون حذاء رياضياً فحسب، بل علامة "فقط إفعلها" (Just Do It) وحلم مايكل جوردان، الذي سرعان ما أصبح رجلاً هو بعينه علامة تجارية عظمى، بل استخدم المصطلح للمرة الأولى لوصف الإمبراطورية المتنامية للاعب كرة السلة السابق هذا. وحين اشترى والدو هؤلاء الأطفال حواسيب آبل، كانوا يعيدون معهم إلى المنزل جزءاً من رؤية متفائلة للغاية بالمستقبل يلخصها الشعار "فكر بطريقة مختلفة" (Think Different) (وزاد من هالة الصدقية للرؤيا كل رمز ثوري أو فني، أكان حياً أم ميتاً، زين وجهه حملة آبل الدعائية: غاندي ومارتن لوثر كينغ وبيكاسو ومانديلا والدلاي لاما). وحين بدأ الزبائن بدفع أسعار تبلغ أربعة أضعاف الأماكن الأخرى لشرب فنجان قهوة، فلم يكن ذلك لأن ستارباكس يبيع القهوة، بل كما أوضح مدير الشركة العام، لأن هذه المقاهي شكلت ما يعرف بـ"المكان الثالث"، أي مكان لا هو المنزل ولا هو العمل (وكان "المكان الثالث" في السابق هو المساحات العامة في المجتمعات المحلية، حيث كان بإمكان الناس الاجتماع دون مساعدة الشركات التجارية، ولكن هذه المساحات كانت ولا تزال تختفي بسرعة).

ومن التطورات الرئيسية في تلك الفترة بروز الفكرة القائلة بأن المنتجات، ولما كانت في آخر الأمر مجرد علامات تجارية، فيمكن نقل هذه العلامات إلى عدد من المنتجات الملموسة غير المترابطة في ظاهر الأمر. فأطلقت شركة رالف لورين أنواعاً من الدهان، وذهبت شركة فيرجين إلى صناعة فساتين الزواج وأنواع من الكولا، وستارباكس إلى إصدار أقراص لموسيقى الجاز. بدا وكأن الإمكانيات لا حصر لها.

وذهبت هذه الشركات القائمة على العلامات التجارية إلى زعم بدا جريئاً وقتئذ، وهو أن إنتاج السلع إنما هو قسم عارض من عملياتها، وأنها وبفضل انتصاراتها الأخيرة في تحرير التجارة وإصلاح قانون العمل يمكنها إنتاج منتجاتها بأقل كلفة ممكنة على أيدي متعاقدين ومتعاقدين فرعيين أغلبهم خارج البلاد. لم يكن من المهم من اضطلع بالعمل الحقيقي، لأن القيمة الحقيقية لم تكن في التصنيع، بل في التصميم والابتكار، وبالطبع في التسويق.

وسرعان ما ظهر إجماع، على مستوى المدراء، بأن الشركات الكثيرة التي لم تعتنق هذا النموذج متضخمة إلى حد مفرط، فلديها مقدار مفرط من الممتلكات والموظفين، ويعيق تقدمها عدد كبير من الأشياء. فبدت عملية الإنتاج القديمة القائمة على إدارة الشركات لمصانعها الخاصة، مع تحمل مسؤولية عشرات آلاف الموظفين الدائمين العاملين بدوام كامل، وكأنها ليست السبيل إلى النجاح، بل أقرب لأن تكون مسؤولية يصعب السيطرة عليها. فصارت الغاية هي العلامة التجارية الجوفاء، أو تملك القليل وتحويل كل شيء إلى علامة تجارية.

وسرعان ما تنافست الشركات المتعددة الجنسيات على تخفيف الوزن: فمن كانت أملاكه وعدد موظفيه أقل، وأنتج أقوى الصور الدعائية، بدلاً من أفضل الأشياء جودة، فاز بالسباق.

لا مساحة وأعمال قليلة

كان للبروز الخارق لنموذج الأعمال هذا نتيجتان فوريتان: أصبحت ثقافتنا تزدحم أكثر فأكثر بالتسويق، حيث سعت العلامات التجارية على نيل مساحة أكبر فأكبر، وامتدادات جديدة أوسع للعلامات التجارية تلقي من خلالها بأفكارها الكبيرة لتصل إلى ما تستهدفه من أسواق. أما العمل والعمال، فعانوا من مزيد من الإقصاء وتزايد التعامل معهم على أنهم "حمل زائد" على الشركات يمكن التخلص منه.

وتنافست علامات تجارية مثل نايكي وأديداس في مجالات التسويق، ولكنهما صنعتا منتجاتهما في المصانع ذاتها، وقام العمال نفسهم الذين يخيطون أحذية الأولى بخياطة أحذية الثانية. ولم لا؟ فلم تعد صناعة الأشياء هي "مجال الكفاءة الجوهري". وأصبحت المكاتب الرئيسية حرة قدر الإمكان بحيث تركز على ما تعتبره مهمتها الأساسية، أي صنع أسطورة قوية بما فيه الكفاية لتعكس معناها على أي شيء تقريباً، وبمجرد وضع علامتها التجارية عليه.

أما في الصحافة، فكان الإخبار عن هذه الظاهرة غالباً ما يجري بأنه شركة كذا أو شركة كذا قررت نقل مصانعها إلى موقع في العالم اليد العاملة فيه أقل كلفة. ولكني حين زرت المعامل التي تنتج لشركات صاحبة علامة تجارية مهمة مثل ثياب غاب (GAP) أو حواسيب آي بـي إم في إندونيسيا والفلبين، وجدت الواقع مختلفاً. ففي معظم الحالات لم تنقل الشركات مصانعها من أمريكا الشمالية أو أوروبا لتعيد فتحها في آسيا، بل أغلقتها ولم تعد فتحها في أي مكان! شهدت تلك الفترة وفرة في سلاسل إمداد معقدة للغاية، وازدادت صعوبة التوصل إلى مكان صنع منتج ما ومعرفة من أنتجه. ولكنها شهدت أيضاً موجة من الفضائح: فمرة تلو أخرى كشفت تحقيقات جريئة للصحفيين

ومجموعات حقوق العمال بأن أحذية نايكي التي تحمل العلامة التجارية لمايكل جوردان أو القمصان التي تحمل العلامة التجارية لديزني تصنع في ظروف مريعة في المعامل في هايتي أو إندونيسيا. ولكن حين حاول الصحفيون أو المستهلكون تحميل العلامة التجارية المسؤولية، تكاد الشركات دائماً تعلن قائلة: "نحن مرتاعون بقدركم، ولهذا فسوف نوقف التعامل مع ذلك المتعاقد".

ولا يخفى أن هذا النموذج مضى قدماً، فإذا اتبعته أي شركة بالطريقة الصحيحة، أي إذا صنعت دعايات جميلة، واستثمرت كثيراً في التصميم، وحاولت تجسيد هوية العلامة التجارية من خلال ترتيبات للرعاية والرعاية المتبادلة، فسوف يرغب عدد كبير من الناس بدفع أي مبلغ من المال مقابل منتجات تلك الشركة. ولهذا بدأ نجاح ما أطلق عليه اسم "العلامات التجارية لأنماط الحياة" والذي أصبح نوعاً من أنواع الهوس، حيث بدأت العلامات التجارية بالتنافس مع بعضها على من لديه أغلى التوسعات التجارية ثمناً، أو من يقدر على إحداث أكثر التجارب الثلاثية الأبعاد واقعية، بحيث ينال الزبائن فرصة للزحف إلى داخل علاماتهم التجارية والاندماج فيها.

فما علاقة تاريخ تسعينات القرن الماضي هذا مع دونالد ترامب؟ في الواقع له علاقة وطيدة. فقد أنشأ ترامب إمبراطوريته من خلال اتباع هذه الصيغة بعينها، وبدقة. ومن بعد ذلك، وكمرشح للرئاسة، اكتشف كيفية الاستفادة من الغضب واليأس الذي خلفه هذا النموذج في المجتمعات التي كانت، يوماً ما، تشغل وظائف التصنيع عالية الأجور الذي تخلت عنه الشركات، مثل شركات ترامب، قبل وقت طويل. وهذا ضرب احتيال من الطراز الأول!

استعراض ترامب

في ثمانينات القرن الماضي، في بداية شهرة ترامب على الصعيد الوطني، كان لا يزال مجرد مقاول تقليدي لديه شهوة لا حد لها لأن يرى اسمه على الجرائد وفي كل مكان آخر. فكتب اسمه على المباني في جميع أرجاء نيويورك وأتلانتيك سيتي وكل مكان آخر، وشغل الصحافة دون هوادة، وحول علاقته مع زوجته وعشيقته إلى مسلسل حي ومباشر. ونتيجة لذلك، نال ترامب شهرة أكبر مما يستحق: فظهر وجهه على أغلفة المجلات، من تايم إلى جي كيو، وظهر بأدوار ثانوية في أفلام هوليوود والبرامج التلفزيونية. فهم ترامب من بداية طريقه شيئاً جوهرياً بشأن صنع العلامات التجارية، فكما أخبر مجلة "بلاي بوي": "البرنامج هو ترامب، والاستعراض بيعت جميع تذاكره في كل مكان". ورغم ذلك، فإن جوهر أعماله التجارية ظل تقليدياً: الحصول على العقارات وتشييد المباني، سواء أكانت فنادق أم أبراجاً من الشقق أم كازينوهات.

لكن وفي تسعينات القرن الماضي، بدأ ذلك بالتغير. ويعود ذلك في المقام الأول لكون ترامب قد أساء إدارة الكازينوهات التي يمتلكها في أتلانتيك سيتي إلى درجة أن المصرفيين بدأوا بالاستيلاء على نصيب أكبر من أعماله، وحتى قبل أوائل إعلاناته عن الإفلاس. إلا أنه لم يفقد سيطرته بالكامل على ممتلكاته، فيبدو أن المستثمرين ظلوا مقتنعين بأنهم يحتاجون اسمه (أو علامته التجارية الشخصية) للحفاظ على "منزل الورق" الذي بناه حتى لا ينهار بالكامل. وكان ذلك درساً مهماً في قيمة اسمه الذي روج له بمثابرة.

ومع أن ترامب ظل مقاولاً في المقام الأول، إلا أنه كان قد رأى الطريقة التي حققت فيها شركة نايكي نجاحاً ساحقاً من خلال نموذج العلامة التجارية الجوفاء، وبدأ بتقليدها تدريجياً. في البداية، حول قطاعاً جديداً من الاقتصاد إلى علامة تجارية، وهو قطاع العقارات الباذخة. لا شك في أنه كان ثمة فنادق ومنتجعات لها علامته التجارية من قبل، ولكن ترامب كان رائداً في استخدام فكرة أن مكان العمل (مثل برج مكاتب)، أو مكان السكن (مثل بناية من الشقق الفارهة)، أو مكان اللعب (مثل نادٍ للغولف أو مقصد للإجازات) يمكنها كلها أن تتحول إلى علامة تجارية متفردة وعالمية وباهظة الثمن. وكما هي الحال في بلدة سيليبرايشون في فلوريدا، وهي البلدة ذات العلامة التجارية التي بنتها شركة ديزني، كان ترامب يبيع للناس فرصة ليعيشوا داخل علامته التجارية لأربع وعشرين ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع.

لكن الفرصة الذهبية الحقيقية أتت حين تقدم مارك بيرنيت، وهو رئيس إمبراطورية لبرامج التلفزيون الواقعية، بفكرة برنامج "المتدرب" (The Apprentice) إلى ترامب. حتى ذلك الوقت، كان ترامب مشغولاً بالتأقلم مع تبعات إفلاس شركاته ونفاذ صبر المصرفيين الدائنين، وفجأة وبدون أدنى توقع منه، أتته فرصة للقفز إلى علياء العلامات التجارية العظمى، أو الشركات العائمة، التي تنال أرباحاً خيالياً من خلال إنشاء علاماتها التجارية، وإضفاء الصور الإعلامية والمعاني عليها، ومن ثمَّ الإلقاء بها هنا وهناك، دون أن تتجشم عناء صناعة منتجاتها الخاصة، أو في حالة ترامب: دون إنشاء مبانيه الخاصة.

فهم ترامب الإمكانيات فوراً، فالبرنامج سيظهر أزهى صور حياته الباذخة، مع صور مطولة لمنازله الشبيهة بالقصور وطائراته المرفهة. وهذا سيؤدي إلى ترسيخ نجاح الغاية التي لطالما سعى إليها، أي جعل اسم ترامب مرادفاً للنجاح المادي. وحتى قبل عرض الحلقة الأولى من البرنامج، كان قد بدأ بعقد صفقات لترخيص اسمه لمجموعة من ثياب الرجال، وأخبر المسؤول عن الدعاية في الشبكة التلفزيونية بأنه وحتى لو لم يحصل البرنامج على "تصنيف جيد، فسوف يكون عظيماً لعلامتي التجارية".

لكنه حصل على تصنيفات مثيرة للإعجاب، وسرعان ما أطلق مجموعة أخرى من العلامات التجارية، من عطور ترامب إلى مياه ترامب إلى نظارات ترامب إلى فرشات ترامب بل وحتى إلى جامعة ترامب. وبالنسبة إلى الرئيس الحالي للولايات المتحدة، لم يك ثمة فئة من المنتجات لا يمكن إدراجها في الفقاعة التي تحمل علامة ترامب التجارية.

والأهم من ذلك، أن ترامب، وبخلاف أصحاب العلامات التجارية الأخرى، لم يكن يتكلف أي مال ليجعل علامته التجارية تظهر في برنامج تلفزيوني، بل كان يتلقى أموالاً طائلة مقابل دعاية مجانية! والأهم من ذلك هو أن برامجه تلقى المزيد من ملايين الدولارات مقابل الترويج لعلامات تجارية أخرى. ففي نيسان 2011 مثلاً، دفع لبرنامج "المتدرب المشهور" (Celebrity Apprentice) للترويج لعدد أكبر من المنتجات على الهواء من أي برنامج آخر، فبلغ عددها 120 منتجاً. وهذه هي سمة العلامة التجارية العظمى: لقد بنى ترامب علامة تجارية تحتوي عدداً كبيراً من العلامات التجارية الأصغر (وحين أقحم أولاده في البرنامج، بدأ بكامل معنى الكلمة بإنجاب العلامات التجارية).

وحين تنجح في فعلة كهذه، ما هي حيلتك التالية؟ دمج علامتك التجارية مع أكبر رمز للقوة والسلطة: البيت الأبيض.

النخبوي الصغير

ولكن قبل حدوث ذلك، احتاج ترامب إلى شيء إضافي واحد قبل استكمال تحوله، فغير بشكل كبير جوهر عمله التجاري: العقارات. فبدلاً من بناء وامتلاك المباني بنفسه كما فعل في المرحلة السابقة من حياته المهنية، أدرك ترامب أنه قادر على جني المال بصورة أسهل بكثير فقط من خلال بيع اسمه لمقاولين آخرين في شتى أرجاء العالم، والذين سيتسخدمون شهرته لاجتذاب مشترين وزبائن للمباني المكتبية، وأبراج الشقق، والفنادق التي سيبنوها. وهكذا سيتحمل هؤلاء المقاولون الخارجيون المسؤولية بكاملها، وحتى ولو فشلت المشاريع (كما فعلت في كثير من المرات)، فسيجني ترامب على جميع الأحوال رسوم الترخيص التي كانت هائلة المقدار. وحسبما أوردته صحيفة "واشنطن بوست"، ولقاء مشروع فندق وشقق في باناما، "تلقى ترامب خمسين مليون دولار مقابل المشروع دون أن يستثمر فيه أي مال".

ولا يزال ترامب يمتلك بعض العقارات المهمة، تشمل برج ترامب في نيويورك، ومارالاغو في فلوريدا. ولكن إذا نظرنا في الشبكة الأوسع للكثير من ممتلكات ترامب، من نادي ترامب الدولي للغولف في دبـي، إلى غيره من ممتلكات ترامب في الهند وكندا والبرازيل وكوريا الجنوبية ومدينة

نيويورك، فسنجد أن ترامب إما لا يمتلكها هو نفسه وإما لا يمتلك إلا قسماً منها، أما دخله الحقيقي فيأتي من تأجيره لاسمه.

شكل التوقيت قسماً كبيراً من النجاح الدولي الذي حققه ترامب، فدخل سوق العقارات الفخمة في وقت سعى فيه مقدار هائل غير مسبوق من الثروة إلى العثور على أمكنة آمنة للاستثمار، كما لا يزال يفعل. ووفقاً لما قاله جيمس إس هنري، وهو من كبار المستشارين في شبكة العدالة الضريبية التي يقع مركزها في المملكة المتحدة، ففي عام 2015 قدر الثراء المالي الخاص للأفراد الذين لم يبلغوا عنه والمودع في الملاذات الضريبية حول العالم بما يتراوح بين 24 و36 تريليون دولار. ولائمت الشقق الضخمة المذهبة، بطرازها الفني البراق الموجه لاجتذاب النخبة الصغيرة الجديدة، هذه المقادير المالية تمام الملائمة.

ولكن سوق ترامب لم تنحصر في فائقي الأثرياء، فحقبة عمله في "المتدرب" أتاحت له للتوجه في الوقت ذاته إلى المستهلكين الأثرياء والمتوسطي الدخل؛ وبالنسبة إلى الأثرياء منهم، فكانت هناك عضوية في نادي الغولف ونادي السباحة، أو وحدة سكنية في برج يحمل علامة ترامب التجارية مزودة بأثاث يحمل بدوره علامة ترامب التجارية. وبالنسبة إلى الجماهير التي لم تمتلك هذا القدر من المال، باع ترامب قطعاً صغيرة من الحلم، مثل ربطة عنق براقة تحمل علامة ترامب التجارية، أو قطعة لحم تحمل علامة ترامب التجارية، أو كتاباً يحمل علامة ترامب التجارية.

أنتم جميعاً مطرودون!

دخل ترامب البيت الأبيض بعد حملة ركزت دون هوادة على فقدان الأعمال في مجال التصنيع، وهو المجال الذي عُهِّد لمصادر خارجية عند كل فرصة ممكنة. إلا أن ترامب، وكرجل أعمال، استغل كامل الاستغلال الاقتصاد القائم على التعهيد، كما تفعل كذلك شركة ابنته إيفانكا. ومن غير المفاجئ أن العديد من التقارير الاستقصائية تبين رداءة الظروف التي تصنع تحتها ربطات عنق ترامب في شنغتشو في الصين مثلاً، وحتى الظروف الأسوأ في المصانع الصينية التي تنتج أحذية شركة إيفانكا. في نيسان 2017، أصدرت جمعية العمل المنصف، وهي من المنظمات الرقابية التي نشأت نتيجة فضائح المعامل في تسعينات القرن الماضي، تقريراً يكشف عن أن العمال في مصنع في الصين، يعتبر من المزودين الرئيسيين لفساتين وسترات شركة إيفانكا، يعملون لستين ساعة في الأسبوع دون أن يجني الواحد منهم أكثر من دولار واحد في الساعة (وهو أقل بكثير من معدل أجور العمال الصينيين العاملين في المصانع في المدينة)، كما لم يحظى معظم الموظفين بأي

منافع تتعلق بالصحة أو الأمومة، وليست هذه سمعة طيبة لامرأة تدعو إلى إدراج النساء في القوى العاملة.

وعانى بناء العديد من الفنادق والأبراج التي تحمل علامة ترامب التجارية من جدل مماثل في الولايات المتحدة وخارجها. فكشف استقصاء لمجلة "فايس" (Vice) مثلاً عن أن معاملة العمال المهاجرين الذين يقومون ببناء ملعب غولف يحمل علامة ترامب التجارية يعيشون في ظروف في غاية السوء. فوصف بين أندرسون، كاتب التقرير، منامات العمال التي "يعيش في الغرفة منها 21 عاملاً والجرذان تجري من فوقهم" وحمامات "لا تكاد تصلح لاستخدام البشر".

أصدرت مؤسسة ترامب تصريحاً عن "سياستها بعدم التسامح بأي شكل من الأشكال مع ممارسات العمل غير القانونية في أي مشروع يحمل اسم ترامب". ومن نافلة القول أن هذا المشروع كانت تبنيه شركة خارجية، وترامب لم يفعل أي شيء إلا تأجير اسمه كالعادة.

المناعة ضد الفضائح

يعرف ترامب في العلن هوية علامته التجارية بأنها الجودة والرفاهية، ولكن هذه مجرد خدعة: ففنادق ترامب ليست حتى ضمن أعلى عشر علامات تجارية للإقامة الفخمة في العالم، والتي تشمل أسماء مثل فور سيزونس وأوبيروي (وللتأكيد على هذه النقطة، فقد أشير إلى مارالاغو بما يقارب الدزينة من الانتهاكات للسلامة الغذائية في كانون الثاني 2017). والحقيقة ليست بالفخامة التي يحاول ترامب إظهارها، فعلامة ترامب التجارية تمثل الثروة، وليس الفخامة، أي تمثل المال فقط. ولهذا فإن توجهها الفني يجمع بين المبتذل والكلاسيكي، وإذا كان سوبرمان يصاب بالضعف إذا ما اقترب مادة الكريبتونايت الخيالية، فترامب ينهار إن ابتعد عن أي شيء مصنوع من الذهب.

وعلامة ترامب التجارية الشخصية مختلفة بعض الشيء ولكن مرتبطة على نحو حميم مع هذه الصورة؛ وهذه العلامة هي أنه المدير الأعلى، أو الزعيم، والشخص الغني بما فيه الكفاية بحيث يفعل ما يشاء حين يشاء ولمن يشاء (وبما في ذلك ملامسة أي امرأة يشاء، وعند أي مكان من جسدها يشاء).

ويساعدنا هذا على تفسير أهمية ثراء ترامب بالنسبة إليه، فالستائر الذهبية وصور طائراته الخاصة هي الوسيلة التي يرسخ بها ترامب علامته التجارية كقصة النجاح الرأسمالي الأمثل، وكأنه تجسيد للثروة والسلطة في آن واحد، ولهذا وضع ثروته الشخصية (التي بالغ كثيراً بشأنها) في محور حملته الرئاسية.

ولهذا السبب أيضاً لا يمكن تحميله مسؤولية أي فضيحة تتعلق بالعمال في العالم الذي اصطنعه لنفسه. إذ يتصرف ترامب دائماً على أنه "الرابح"، فإذا داس على أحد في طريقه، فمن البديهي أن يكون ذلك الشخص "خاسراً". ولا ينطبق هذا على الفضائح العمالية فحسب، بل تكاد كل فضيحة سياسية تقليدية ترتد بعيداً عن ترامب. وهذا لأن ترامب لم يلج ميدان السياسة كمجرد دخيل لا يتبع قواعد اللعبة، بل دخلها وهو يتبع مجموعة مختلفة تمام الاختلاف من القوانين، أعني قوانين العلامات التجارية.

ووفقاً لهذه القوانين، فلا داعي للشخص أن يكون خيراً أو محترماً، بل عليه فقط أن يحافظ على اتساقه مع العلامة التجارية التي استحدثها. ولهذا نجد مديري العلامات التجارية مهووسين بالانضباط والتكرار: فحين يحددون ماهية جوهر العلامة التجارية، فالعمل الوحيد القائم هو عكس هذه العلامة التجارية، وتكرار رسالتها. وإذا ظلت هذه الرسالة مركزة، فلا يمكن لشيء أن يمس بها.

وهذه إشكالية إذا ما انطبقت على رئيس للولايات المتحدة، ولا سيما وأن ترامب نجح عبر سنوات طوال، وباتساق مذهل، في استحداث علامة تجارية خالية بالكامل من الجانب الأخلاقي. فأثناء حملته الانتخابية، تمكن ترامب من التخلص من كل حالة قال له فيها العموم: "أمسكنا بك!" فهل أمسكنا بك وأنت تتهرب من الضرائب الفيدرالية؟ فيجيب: ليس هذا إلا نوعاً من الذكاء. هل أنت مستعد للكشف عن إقراراتك الضريبية؟ فيجيب: من يجبرني على ذلك؟ بل ولقد قال وهو نصف مازح أثناء حملته الانتخابية: "يمكنني أن أقف في وسط الجادة الخامسة وأطلق النار على شخص ما دون أن أفقد ناخباً واحداً". ففي عالم ترامب تلعب الوقاحة دوراً أكبر من الذهب في تعريف السمة الكبرى للنجاح.

ولهذا تبعات خطيرة على أي أمل في الحيلولة دون تصرف هذه الإدارة كحكومة نهب وسلب، ولكن كما سنرى في الفصل التالي، فثمة وسائل لاختراق فقاعة العلامة التجارية التي استحدثها ترامب، وما علينا إلا معرفة المكان الذي علينا أن نضع فيه الدبوس.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثاني العائلة الأولى المؤلفة من العلامات التجارية

لربما لم يعتقد ترامب قط أن لديه فرصة في الفوز بالبيت الأبيض، ولم يعتقد إلا قلة قليلة من الناس أن هذا ممكن أصلاً. ولكن وبعد أن حظي بتسمية الحزب الجمهوري، أدرك بوضوح أن أكبر أداة لصنع العلامات التجارية، أي رئاسة الولايات المتحدة، قد أصبحت في متناول يده. وفي كل لحظة يظل فيها داخل البيت الأبيض، تزداد القيمة التجارية لأعماله القائمة، ولذلك فهو ينتفع على نحو مباشر وكبير من منصبه، وهذا بالضبط ما يفترض بالقوانين المتعلقة بتضارب المصالح أن تحول دونه.

ويتركنا هذا ونحن نستكشف آفاقاً جديدة في السياسة والاقتصاد لا يعلم أحد عنها شيئاً، فالعلامات التجارية البشرية الكبرى لا تزال ظاهرة حديثة نسبياً، ولم يتوقع حدوثها بحيث يوضع لها دليل واضح للقواعد والقوانين، ولا يزال الناس يتساءلون: هل سيتجرد عن أملاكه؟ هل سيبيع أعماله التجارية؟ هل ستقوم إيفانكا بذلك؟ ولكن ليس من الواضح حتى ما يعنيه كل ذلك، فلا يمكنك تفرقة ترامب الإنسان عن ترامب العلامة التجارية، فقد اندمج هذان الشيئان منذ أمد بعيد. وفي كل ثانية يدوس فيها ترامب قطعة من ممتلكاته، وسواء أكانت ملعباً للغولف أم فندقاً أم نادياً على شاطئ البحر، وحشود صحفيي البيت الأبيض من خلفه، فهو يزيد القيمة العامة لعلامته التجارية، ما يتيح لشركته بيع المزيد من العضويات، وتأجير المزيد من الغرف، وبالطبع زيادة الرسوم على كل منها.

تبين بوضوح المنطق الكامن خلف رؤية عائلة ترامب للعلاقة بين صنع العلامة التجارية والمنصب السياسي في القضية التي رفعتها ميلانيا ترامب قبل أن تصبح السيدة الأولى في الولايات المتحدة، فطالبت بتعويض قيمته 150 مليون دولار من الشركة التي تملك موقع "ديلي ميل" بسبب تلميح زائف في الموقع بأنها كانت تعمل كعاهرة. ومع أن لها كامل الحق في رفع قضية مقابل الأضرار اللاحقة بها نتيجة هذا، ولكن على أي أساس قالت إنها خسرت مبلغاً مذهلاً مثل 150 مليون دولار، في حين أنها لا تكاد تمتلك عملاً تجارياً خاصاً بها؟ قام أساس قضيتها على أنها، وكالسيدة الأولى، ستبني في المستقبل علامة تجارية قيمة "في مختلف فئات المنتجات، والتي كان كل واحد منها سيجني علاقات تجارية قيمتها عدة ملايين من الدولارات وستدوم لعدة سنوات، حيث ستكون المدعية واحدة من أكثر النساء اللاتي يصورن فوتوغرافياً في العالم". (هذا، وقد توصل موقع "ديلي ميل" إلى تسوية، واعتذر إلى السيدة ترامب، وعوضها بمبلغ لم يفصح عنه).

وليست هذه بالطبع المرة الأولى التي حولت فيها السيدات الأوائل خلفياتهن السياسية إلى علامة تجارية تتعلق بأسلوب الحياة. فسامانثا كاميرون، زوجة ديفيد رئيس وزراء بريطانيا السابق، لم تنتظر إلا خمسة أشهر على استقالة زوجها قبل الإعلان عن خط أزياء "النساء العلامات" الخاص بها. ولكن الجدير بالملاحظة في حالة ميلانيا وقضيتها هو أنها حاولت حتى تجاوز إطلاق علامة تجارية جديدة، وبدلاً من ذلك طالبت بأرباح تلك العلامة غير الموجودة بعد وعلى الفور! وعلاوة على ذلك، فإن ملفات القضية هذه تبين بوضوح كيف ترى عائلة ترامب المنصب العام: كاستثمار قصير الأجل للتوصل إلى تضخيم هائل لقيمة علامتها التجارية على المدى البعيد.

ويمكننا أن نرى هذا في إيفانكا أيضاً، التي قام موظفون حكوميون ندفع نحن رواتبهم من أموال الضرائب بالإعلان عن منتجاتها، بما في ذلك والدها من خلال حسابه في التويتر، وكذلك مستشارته كيليان كونواي، التي قالت على قناة تلفزيونية تذاع على الصعيد الوطني، وفيما وصفته هي نفسها بالدعاية، للمشاهدين بأن عليهم "شراء منتجات إيفانكا". وانحدرت النزاعات إلى السخرية من الذات في 6 نيسان 2017، حين بثت "أسوشيتد برس" الخبر التالي: "نالت شركة إيفانكا ترامب موافقة مؤقتة من الحكومة الصينية لبيع ثلاث علامات تجارية جديدة، معطية إياها حقوق احتكار لبيع مجوهرات وحقائب وخدمات منتجعات تحمل علامة إيفانكا التجارية في ثاني أكبر اقتصاد في العالم". ولكن هذا لم يكن الشيء الوحيد الذي حدث في ذلك اليوم: "وفي تلك الليلة، جلست الابنة الأولى، هي وزوجها جاريد كوشنر، بجانب رئيس الصين وزوجته لتناول شرائح البقر وسمك موسى في مارالانغو". وهذه قمة سياسية قام جاريد كوشنر شخصياً بترتيب تفاصيلها. وحين سئلت إيفانكا عن هذه الأنواع من تضارب المصالح بين المنصب العام والمصلحة الخاصة، كررت ما فعله والدها الذي قال إنه ابتعد عن منظمة ترامب من خلال تسليمها لأولاده (بينما لا يزال يجني أرباحها)، فشددت على أنها سلمت مسؤولياتها في شركتها إلى "قيمين مستقلين"، وهما أخو زوجها وأخته (بينما لا تزال هي أيضاً تجني أرباحها). والمسألة الآن لم تعد محصورة بمحاباة الأقارب والمحسوبيات، بل أصبحت الحكومة الأمريكية عملاً تجارياً ربحياً!

ونحن نعلم يقيناً أن رئاسة ترامب زادت بالفعل من قيمة العلامات التجارية العائلية، فعمل إيفانكا التجاري سجل مبيعات قياسية بعد ظهور كيليان كونواي على التلفزيون، وزادت مارالانغو رسوم العضوية فيها من مائة ألف دولار إلى مائتي ألف. ولم لا؟ فالآن، ومقابل هذا الرسم الباهظ، لربما تجد نفسك تشهد حواراً مهماً عن الأمن القومي أثناء تناول العشاء، ولربما تختلط مع قائد دولة زائر، ولربما حتى تجد ترامب وهو يعلن عن إطلاق هجوم جوي على بلد ما! وبالطبع قد تلتقي رئيس البلاد شخصياً وتحظى بفرصة التأثير عليه بهدوء (ولا

أحد يحتفظ بسجلات عامة لمن يأتي إلى النادي ومن يخرج منه، فمن يعلم؟). لعقود من الزمن، باع ترامب للناس إغراء الدنو من الثروة والسلطة، فهذا هو جوهر علامته التجارية، ولكنه صار الآن قادراً على أن يوفر صفقة حقيقية لزبائنه المسددين لرسومهم.

وملكية ترامب لمارالانغو تخبرنا في حد ذاتها بالكثير عنه. فقبل عقد من شراء ترامب لهذا العقار في عام 1985، أوصت بها مارجوري ميريوثر بوست، مالكة الأرض وإحدى أعيان المجتمع، للحكومة الأمريكية على أمل أن يستخدمها رؤساء البلاد كمكان للخلوة الرئاسية أو "كبيت أبيض شتوي". ولكن لم يستخدمها أي رئيس وأعيدت ملكيتها آخر الأمر. وحتى قبل انتخابات عام 2016 بكثير، استمتع ترامب بالتفاخر بأنه يعيش في منزل كان الرؤساء هم المقصودون به. وبالفعل، وإذا نظرنا إلى الخلف، فلربما كان يتمنى أن يكون رئيساً منذ ثلاثة عقود من الزمن، والآن وبعد انتخابات عام 2016، أصبح الحلم حقيقة، أم هل نقول إن الحقيقة قد ابتلعها حلم ترامب بلقمة واحدة؟ كما هي الحال في جميع ما يتعلق بترامب، يصعب علينا الإجابة على هذا السؤال. لربما يسمي ترامب عقاره الضخم هذا الواقع في بالم بيتش "البيت الأبيض الشتوي" و"البيت الأبيض الجنوبـي"، ولكنه بالطبع ليس كذلك، فالبيت الأبيض مؤسسة عامة، ومارالانغو يظل نادياً خاصاً ربحياً لا يدخل إليه إلا الأعضاء، بينما تصب أرباحه مباشرة في جيوب ترامب وعائلته.

أي رئيس يرفض بيع ممتلكاته يواجه إمكانية تضارب المصالح، فما تفعله الحكومة الأمريكية يمكن أن يؤثر على كل شيء من أسعار الأسهم إلى سعر النفط، كما سنرى بعد فصلين. ولكن الشركات القائمة على العلامة التجارية مخلوقات مختلفة تمام الاختلاف، فتضارب المصالح فيها ليس محدوداً بسياسة واحدة تتبّعها أو تصرف واحد تضطلع به، بل التضارب دائم الوجود ومستمر، وفي هذه الحالة راسخ بما أن ترامب أصبح رئيساً البلاد. فقيمة العلامة التجارية يتباين على نحو هائل بحسب المساحة التي تشغلها العلامة التجارية في الثقافة العامة، فأي شيء يزيد رؤية الناس لترامب سيزيد من قيمة علامته التجارية، وبذلك يزيد قيمة ما سيدفعه العملاء ليرتبطوا مع هذه العلامة التجارية، بدءاً من لصقها على مشروع جديد للشقق الفخمة أو، وعلى نطاق أصغر، لعب الغولف في إحدى ملاعبه أو حتى شراء إحدى ياقات عنقه.

وما ثمة ما يشير إلى أن ترامب ينوي التخفيف من استغلال هذه الحقيقة لمصلحته بالكامل. فحسب تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" في نيسان 2017، "إن مشاريع السيد ترامب، والتي يديرها الآن ابناه البالغان، لديها 157 طلباً لعلامات تجارية تنتظر الموافقة في 36 بلداً".

ما الذي يبيعه أولاد ترامب؟

في كانون الثاني 2017، سافر إريك، ابن دونالد ترامب، إلى أوروغواي ليجتمع مع مقاول يود شراء حقوق اسم ترامب في برج جديد. في ذلك الوقت، ذاعت فضيحة عامة بشأن مقدار مال دافعي الضرائب الأمريكيين الذي أنفق لدفع تكاليف سفر أفراد الخدمة السرية وغيرهم من الموظفين الحكوميين مع إريك في تلك الرحلة، فتكاليف الفنادق بلغت وحدها مائة ألف دولار في دعم حكومي مباشر لصفقات ترامب الخاصة. بيد أن الفضيحة الأكبر كانت سبب ذهاب كل هؤلاء الناس إلى أوروغواي، أي الترويج لعلامة ترامب التجارية، والتي أصبحت أعلى قيمة بكثير نتيجة أن مالكها كان على وشك أن يقوم بالقسم الدستوري كرئيس للولايات المتحدة.

ويبين لنا هذا مقدار الاستعداد للفساد، وهو استعداد مذهل حقاً! فحيث إن ابني ترامب، إريك ودونالد جونيور، يبيعان اسماً، أي ضرباً من ضروب الخيال، يمكن للمشتري أن يدفع ستة ملايين دولار، أو حتى ستين مليوناً، مقابل لا شيء، ومن يمكنه أن يحكم على "سعر السوق العادل" في هذه الحالة؟ والسؤال الأكثر إثارة للقلق هو: من يمكنه أن يحدد ماهية الخدمات التي تشترى حين تدفع شركة خاصة ملايين الدولارات لاستعمال اسم ترامب التجاري؟ فهل يعتقدون أنه يجلب مزيداً من القيمة لبرج الشقق الذي يبنونه؟ أم هل أضافوا إلى السعر خمسة ملايين دولار لأنهم يعتقدون أن هذا سيجعل رئيس الولايات المتحدة ينظر بتعاطف أكبر إلى التعامل معهم حين يحتاجون إلى علاقة ودية مع البيت الأبيض؟ من الصعب التفرقة بين كل ذلك، فالعلامة التجارية تساوي أي مقدار يبدي المشترون استعداداً لدفعه، وكان هذا هو دوماً ما جذب المستثمرين لإنشاء أعمال تجارية تتبع هذا النموذج، أي فكرة أن شيئاً خيالياً مثل اسم يمكنه أن يترجم إلى قيمة مالية في عالم الواقع.

لقد قالت منظمة ترامب إنها لن تجري أي صفقات على ممتلكات أجنبية بعد الآن، وذلك للحفاظ على مظهر اللياقة. ولكن هذه ليست مسألة دولية فقط، فإذا رغبت مدينة في الولايات المتحدة أو حتى حكومة ولاية بمنح عقارات ترامب إعفاءات ضريبية، فهل ستفعل ذلك لأنها تعتقد حقاً أنه هذا العمل التجاري على وجه الخصوص سيساعد مجتمعاتها المحلية، أم لأنها تريد شيئاً من البيت الأبيض؟ والأمر نفسه ينطبق على أي حكومة أو عمل تجاري، محلي أم أجنبـي، يختار شيئاً يمتلكه ترامب لإجراء فعالية فيه أو يستخدم للإقامة، فهل هو الخيار الأفضل أم هل يحاولون نيل العطف والحظوة؟

والمثير للاهتمام في هذه الأسئلة الأخلاقية هو أنها شبيهة بالفضائح المحيطة بمؤسسة كلينتون، والتي لربما ساهمت في خسارة هيلاري كلينتون للانتخابات. فقد أثارت المؤسسة أسئلة شائكة كثيرة عما تريده شركة خاصة أو حكومة أجنبية حين تقدم تبرعات سخية لها: هل كان مجرد فورة من

الإحسان حركها التعاطف مع الأمراض المعدية أو سمنة الأطفال؟ أم هل كانوا يعتقدون أن هذه التبرعات ستسهم في نيلهم الحظوة لأن هيلاري كلينتون كانت وزيرة الخارجية وبدا من المرجح أنها ستصبح الرئيسة التالية للولايات المتحدة؟

وبالطبع فهذه الشواغل في محلها، ولم يتردد ترامب في إثارتها في حق منافسته. ولكن بالنسبة إلى النقود التي جمعها ابنا ترامب من خلال بيع اسم والدها، والحظوة التي كانا يفاوضان عليها، فإمكانية التأثير هنا من طراز مختلف تمام الاختلاف: لدينا الآن أموال تتدفق إلى جيوب عائلة رئيس حالي للبلاد، لا لرئيس محتمل، وليس حتى تحت غطاء "الإحسان" الذي كان موجوداً لدى منظمة كلينتون على الأقل. ولا أقصد هنا تبرئة عائلة كلينتون، بل أنا أبعد ما أكون عن ذلك، فالوقت الذي أمضاه بيل وهيلاري في إزالة وضوح الحدود الأخلاقية للمؤسسة هو جزء لا يتجزأ مما مهد الطريق أمام ترامب ليزيل هذه الحدود تماماً (وسنناقش الأمر بمزيد من التفصيل في الفصل السادس).

تحقيق نبوءة ريغان

بعد مرور أشهر قليلة على بدء الإدارة الجديدة بحكم البلاد، أظهر غطاء "نيويوركر" رسماً لترامب وهو يضرب كرات الغولف على البيت الأبيض، مهشماً النافذة تلو الأخرى. وهي صورة مثيرة للانتباه، إذ سرعان ما يتبين للناظر فيها أن النوافذ المكسورة ليست في مارالانغو أو برج ترامب، بل في مبنى البيت الأبيض الذي تمتلكه الحكومة الأمريكية الذي تتجنب عائلة ترامب وقدر الإمكان الإقامة فيه.

ويشير هذا إلى حقيقة مرة، فمع كل انتهاك أخلاقي، ومع كل كذبة صريحة، ومع كل تغريدة معتوهة، تترك هذ الإدارة المجال العام أكثر تشظياً وانحطاطاً. فحتى لو كلف الفساد (أو حتى الخيانة) ترامب منصبه في البيت الأبيض، فما سيخلفه ورائه لن يكون إلا الركام الذي يثبت المبدأ الأساس لمشروع ترامب السياسي: بأن الحكومة ليست مجرد مستنقع، بل هي عبء لا شيء فيه يستحق الحماية، وأن الخاص أفضل من العام. وإذا كان كل هذا صحيحاً، فلماذا لا نحطم المكان قبل تركه، بالمعنى المجازي وليس الحرفي.

وهذا يذكرنا بأن مهنة ترامب السياسية كانت مستحيلة لولا انحطاط كامل فكرة المجال العام، والتي ظلت تنتشر وتتفشى لعقود من الزمن. فما كان لها أن تحدث لولا فكرة أن "الحكومة ليست الحل، بل هي المشكلة" كما عبر عنها رونالد ريغان. وما كان لهذا أن يحدث لولا عقود من الزمن استمر فيها إزالة الرقابة الحكومية، ما أدى في واقع الحال إلى شرعنة الرشوة، حيث تدفقت مقادير مرعبة من أموال الشركات الخاصة إلى الطبقة السياسية.

وصحيح تمام الصحة أن النظام فاسد، وأنه مستنقع بالفعل، والناس يعلمون ذلك، وأن إعادة كتابة القوانين لصالح مجموعة صغيرة من الشركات ومصالح أغنى واحد في المائة من الشعب ليست حكراً على حزب ما، بل اتفق عليها الحزبان الأكبران في الولايات المتحدة. فبيل كلينتون كان هو من حرر المصارف، ممهداً بذلك للانهيار المالي الذي حدث في عام 2008. وأوباما لم يحاكم المصرفيين، وليس لدينا أي سبب للاعتقاد بأن مرشحة الحزب الديموقراطي التي نافست ترامب كانت ستتبع مساراً مختلفاً.

وبالطبع فمن المخزي أن يصف الملياردير القابع على العرش الذهبـي نفسه كمخلِّص للطبقة العاملة. ولكن عبارة أبعد ما تكون عن المنطق مثل "ثقوا بـي لأني خدعت النظام من قبل" ما كان لها أن تقنع عدداً كبيراً من الأمريكيين لولا أن ما بدا وكـ"العمل المعتاد" في واشنطن قبل ترامب قد بدا للناس وأنه الفساد بعينه.

ولهذا السبب يستمتع عدد كبير من الناس بمعاملة السياسات الانتخابية وكأنها نوع مقزز من الترفيه، وحين تصل السياسة إلى هذا الوضع المنحط، فلماذا نزعج أنفسنا بحمايتها من إنسان فظ كترامب؟ إنها بالوعة قذرة على جميع الأحوال، فدعنا نتركها وشأنها! وكمقيمة في تورنتو، فهذا مرض رأيته من قبل. فمحافظنا السابق، روب فورد، كان "بروفة"، ولكن على مستوى البلدية، لترامب. توفي فورد عام 2016، وكان قد أحدث لنفسه صورة استعراضية يصعب جلب الخزي عليها، وذلك لأن علامته التجارية كان دون شعور بالخزي أصلاً. فحتى حين صور له فيديو وهو يدخن الكوكايين، لم يؤد ذلك إلى إنهاء حيته المهنية، فلا يزال الأمر يتعلق باستعراض روب فورد المجنون، ومؤيدوه كانوا المتفرجين شبه الساخرين على البرنامج، وكأنهم يشاهدون الأمر برمته في مسلسل كوميدي على التلفزيون. ولكن، وكما هي الحال مع ترامب، غطى الاستعراض المبالغ فيه والفضائح الشخصية على خطة عمله مشؤومة، ونزعته شبه شعبوية التي تتخصص بالعطايا للشركات الخاصة، وإطلاق العنان للشرطة، وتقليص الخدمات لأكثر فئات المجتمع ضعفاً.

لم أعتقد أن ثقافة العلامات التجارية ستصل إلى هذا الحد حين بدأت بالكتابة عنها قبل عشرين سنة، ولكني لست متفاجئة أيضاً. في ذلك الوقت، رأيت في صنع العلامات التجارية عملية استعمارية: فهي تسعى إلى امتصاص المزيد من الحيز والعقارات لتصنع فقاعة مغلقة على نفسها. ولكن الاستثنائي في رئاسة ترامب هو أننا أصبحنا جميعاً داخل عالم علامة ترامب التجارية شئنا أم أبينا. لقد أصبحنا جميعاً ممثلي "كومبارس" في برنامج تلفزيوني واقعي ربحي، توسع ليبتلع أهم وأقوى حكومة في العالم.

فهل ثمة مهرب؟ إن افتقاد علامة ترامب التجارية لأي جانب أخلاقي هو ما يمثل الحواجز الفريدة التي تمنع مسائلة هذه الإدارة. ولكن ثمة أمل، ففي الواقع، فإن القوة الدافعة لحياة ترامب، أي سعيه للأموال الطائلة، لربما تجعله أضعف من أي رئيس سبق.

تعطيل علامة ترامب التجارية

حين نشرت كتابـي "لا علامة تجارية"، كنت أسمي خطة المقاومة التي فكرة فيها: "تعطيل العلامة التجارية"، والخطة دائماً هي هي ولا تتغير: تحديد الفكرة الكبرى والجريئة التي تبيعها الشركة، ومن ثم كشف الحقيقة القذرة الكامنة خلف البريق الكاذب. فقد ظهرت قدرة المستهلكين والناشطين على التأثير على سلوكيات أصحاب العلامات التجارية في مناسبات عديدة، آخرها الحملة الناجحة لدفع بيل أورايلي بعيداً عن البث المباشر في فوكس نيوز بعد الكشف عن قيامه هو وصاحب عمله بدفع 13 مليون دولار لحل قضايا بالتحرش الجنسي (ودون الاعتراف بالذنب).

وحين لم يمس أحد بعلامة أورايلي التجارية، اتخذت منظمة "لون التغيير" (Color of Change)، وهي منظمة تدعو لحقوق الأعراق المختلفة، وبجانب عدد من المنظمات النسائية، مساراً مختلفاً: فلاحقوا أصحاب الدعايات التي يبثها البرنامج، مخبرين إياهم بأنهم يعتبرون الآن شركاء في إستراتيجية طويلة الأجل لشراء سكوت النساء. سمع أصحاب الدعايات الشيء نفسه من آلاف الزبائن على الإنترنت وخارج الإنترنت، وبدأوا بالهرب من البرنامج واحداً تلو الآخر. وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من نشر الخبر في "نيويورك تايمز"، ورغم أن برنامج أورايلي كان الأعلى تصنيفاً بين برامج الأخبار التي تبثها قنوات الكابل في الولايات المتحدة، استغنت فوكس نيوز عنه، ولكن ليس قبل تعويضه بمبلغ قيل إنه بلغ 25 مليون دولار!

ولكن الحملة تظهر أن أي علامة تجارية يمكن تعطيلها، حتى ولو كانت متحدية وخالية من المحتوى الأخلاقي كعلامة ترامب، كل ما علينا فعله هو فهم نقاط الضعف.

وبما أن علامة ترامب التجارية هي كون "الزعيم" الذي يفعل ما يريد، فمن طرائق العبث بهذه الصورة جعله يبدو وكأنه مجرد دمية، ولا يهم في هذه الحالة من يمسك بخيوطه، فمتى ما بدأ الأمر بالانكشاف، ستبدأ صورة ترامب التي لطالما حرص على رعايتها بالانهيار. ومن البين أن هذا التكتيك ينجح: فقد غضب ترامب من النكات المستمرة بشأن "الرئيس بانون" على التويتر إلى درجة أنه غرد هو نفسه ليعلن بأنه صاحب القرار الأعلى، ومن ثم

تراجع وضع بانون بسرعة، بعد أن كان واضع الإستراتيجيات المسيطر على كل شيء.

وبما أن علامة ترامب التجارية ترتبط بالمقام الأول بتدفق الحقائب تلو الحقائب من المال، فالوسيلة الوحيدة لتعطيلها هي جعل الرجل أقل ثراء. وكما هي الحال في إستراتيجية أورايلي، فالوسيلة المثلى لفعل ذلك هو وضع إمبراطوريته المستحدثة للعلامات التجارية موضع الخطر. ورابطة هاشتاق #GrabYourWallet هي حاملة راية مقاطعة شبكة علامات ترامب التجارية، وبدأت بذلك حتى قبل انتخابه، وساعدت بنجاح في الضغط على عدة سلاسل تجارية بالتخلي عن علامات ترامب التجارية.

ولكن هذه الخسائر لا تكاد تعني شيئاً في إمبراطورية ترامب الضخمة، فالمصدر الرئيسي لدخل منظمة ترامب هو بيع وتأجير المكاتب ووحدات الشقق الفخمة وتأجير اسم ترامب للشركات العقارية حول العالم. ولا شك في أن ترامب راهن على أن نيله للرئاسة سوف يرفع هذه الأسعار. ولكن ماذا لو ثبت أنه على خطأ؟ وماذا لو فقد المستأجرين التجاريين لأنهم يتعرضون لضغوطات نتيجة ارتباطاتهم مع علاماته التجارية (من خلال عدة حملات للمقاطعة مثل الجارية الآن)؟ وماذا لو تعرض المقاولون لضغط عام إلى حد أنهم قرروا بأن وجود اسم ترامب على واجهاتهم يكلفهم خسارة في دخلهم بدلاً من أن الربح؟ وقد طلب بالفعل المستأجرون في مبنى ترامب في مدينة نيويورك من مدير المبنى إزالة اسم ترامب عن منازلهم، وكما قالت واحدة منهم، فقد ملت الشعور "بالقرف" كل مرة تدخل فيه إلى المبنى. هذا، واستجاب مدير المبنى وأزال اسم ترامب.

وحين ذهب ابنا ترامب إلى فانكوفر للاحتفال بافتتاح آخر مباني ترامب، قابلتهم موجة من الاحتجاجات والمقاطعة من السياسيين المحليين. وإذا انتشر هذا النوع من الاحتجاجات، فسوف يزيد عدد المقاولين الذين يتخلون عن علامة ترامب التجارية. ويمكننا أن نراهن بأن هذا الاسم الذهبـي، إذا بدأ بالاختفاء من الأبراج من فانكوفر إلى مانيلا، فإن ترامب لن يرضى عن هذا لا هو ولا ابناه، اللذان يقال بأنهما قلقان من الضرر الذي تسبب به بعض كبار المستشارين من أمثال ستيف بانون لاسم العائلة.

وفي تكتيك مواز، حين أغلق البيت الأبيض خطوط التعليقات في كانون الثاني 2017، اقترحت مجموعة (whitehouseinc.org) أن يهاتف الناخبون الفنادق والمنتجعات التي يمتلكها ترامب لإخبار كل من يرد بمدى استيائهم من خطط الرئيس في إلغاء تأمينهم الصحي، أو أي شكاوى سياسية أخرى لديهم. كان هذا تكتيكاً ذكياً، وأجرى عشرات الآلاف من الناس المكالمات، وبعد شهر أعاد البيت الأبيض فتح الخطوط الهاتفية.

وإذا بدا هذا غير منصف، فعلينا التفكير فيما يلي: السبب الوحيد الذي يدفعنا لأن نتوقع من السياسيين أن يصرحوا عن ممتلكاتهم المالية هو أن وجود ممتلكات تجارية فاعلة أثناء الخدمة في المنصب العام يفتح أبواب جميع الفرص لتضارب المصالح، والتأثير من وراء الكواليس. واختار ترامب ألا يصرح ممتلكاته، وكذلك فعلت ابنته العاملة كمستشارة لديه، ولهذا السبب فمن الشرعي تمام الشرعية استخدام خيارات كهذه لمحاولة التأثير عليهم.

وإذا خسرت إمبراطورية العلامات التجارية التي يمتلكها ترامب ما يكفي من المال، وإذا تعرضت الصورة التي بناها لنفسه كالزعيم للقدر الكافي من الزعزعة، فلربما يقرر تعديل بعض سياساته المثيرة للاستياء، أو على الأقل فلربما يؤدي إلى تعطيل خطابياته المكررة للناخبين في عام 2020 ("ثقوا بـي، فأنا ملياردير ناجح").

ولكن قبل مناقشة هذا الأمر، علينا أن ننظر أكثر في استعراض ترامب.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثالث ألعاب الجوع في مارالانغو

سئل رونالد ريغان ذات مرة عن كيف أمكنه أن يصبح رئيساً بعد أن كان ممثلاً، فقال: "كيف يمكن للرئيس ألا يكون ممثلاً؟"، ويمكننا أن نتصور ترامب وهو يفكر في الأمر ذاته بعد أن أصبح نجم برنامج تلفزيوني واقعي.

كان إتقان ترامب لهذا الفن محورياً في بناء إمبراطورية العلامات التجارية التي يمتلكها، كما كان محورياً في فوزه بالرئاسة. والآن يستخدم ترامب المهارات التي تعلمها في برنامج "المتدرب"، مثل اعتقاده بأنه قادر على قص وتعديل وإعادة تشكيل الواقع ليتناسب مع النتيجة المكتوبة سلفاً والقائمة على تعظيمه لذاته، في تحويل البيت الأبيض، وأرجاء كثيرة من العالم أيضاً.

ملك اقتصاد انتشار الفوائد الحي والمباشر

استعمرت البرامج التلفزيونية الواقعية شبكات التلفزيون بسرعة لم يتوقعها أحد في مطلع الألفية. وفي وقت قصير جداً تحول الترفيه الذي يبحث عنه الأمريكيين من برامج ذات نصوص مكتوبة بشخصيات مكررة تظهر في قصص مختلفة في الأسبوع تلو الآخر، والموسم تلو الآخر، إلى مشاهدة برامج بدت وكأن نصوصها غير مكتوبة تجري أحداثها نتيجة استعداد الناس لإيذاء بعضهم بعضاً في محاكاة للواقع يعرضها التلفزيون. فتسمر عشرات الملايين أمام الشاشات لينتخبوا المشاركين في جزيرة برنامج سرفايفر، وانتخاب الشخصيات في قصر برنامج "الأعزب" (The Bachelor)، قبل أن يظهر ترامب على الساحة.

كان توقيت هذه البرامج منطقياً، فقد بث الموسم الأول من "سرفايفر" (الذي نجح إلى حد أنه أنتج حشداً من البرامج التي تقلده) في عام 2000، بعد عقدين فقط من "ثورة السوق الحر" التي أطلق لها العنان كل من رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، حيث قدست هذه الثورة الجشع والفردية والتنافسية كالمبادئ الحاكمة للمجتمع. وما دام الأمر كذلك، فمن المنطقي أيضاً مشاهدة برنامج ترفيه جماهيري يقوم على انقلاب الناس على بعضهم بعضاً مقابل إناء من الذهب.

ولطالما كان هذا النوع من البرامج، بتحالفاته وحالات الغدر والشخص الأخير المتبقي آخر الأمر، نكتة رأسمالية. ولكن، وقبل برنامج "المتدرب"، كان هناك على الأقل ذريعة أن البرنامج يتعلق بأمر مختلف: كيفية البقاء حياً في البرية، أو كيفية الحصول على زوج، وكيفية تصرف الشريك في المنزل. ولكن، ومع قدوم دونالد ترامب، أزيلت الأقنعة، فتعلق موضوع برنامج "المتدرب"،

وبصراحة لا لبس فيها، بكيفية البقاء في "أدغال" الرأسمالية الحديثة القاطعة للرقاب.

بدأت الحلقة الأولى بلقطة لشخص متشرد ينام في الشارع، أو بعبارة أخرى: بخاسر. ثم انتقلت الكاميرا إلى ترامب في سيارته الليموزين، وهو يعيش حلم الثراء، أو: الفائز الأكبر. كانت الرسالة واضحة لا لبس فيها: بإمكانك إما أن تكون الرجل المتشرد، أو أن تكون ترامب. وكانت هذه هي الدراما السادية التي قام عليها البرنامج برمته: إلعب أوراقك على النحو الصحيح، وكن أحد الفائزين المحظوظين، أو عاني من ذل توبيخ "الزعيم" ومن ثم التعرض للطرد. كان هذا إنجازاً ثقافياً بكامل معنى الكلمة: فبعد عقود من الاستغناء الجماعي عن خدمات العمال، وتدني مستويات المعيشة، وتحول الوظائف غير المستقرة إلى الوضع الطبيعي بالنسبة إلى كثير من الناس، أطلق مارك بورنيت ودونالد ترامب رصاصة الرحمة إذ حولوا طرد الناس من أعمالهم إلى برنامج ترفيهي جماهيري!

الحياة رديئة

في كل أسبوع، قدم "المتدرب"، ولملايين المتفرجين، جوهر نظرية السوق الحر، مخبراً إياهم بأنهم إذا أطلقوا العنان لأكثر أوجه شخصيتهم أنانية وأبعدها عن الرحمة، فسوف يصبحون أبطالاً قادرين على إحداث فرص العمل وتغذية النمو الاقتصادي، معلماً إياهم أنهم لا ينبغي أن يكونوا لطفاء، بل مصاصي دماء- فهذه هي الوسيلة الوحيدة لمساعدة الاقتصاد، والأهم من ذلك: مساعدة أنفسهم.

وخلال المواسم اللاحقة، أصبحت القسوة الكامنة خلف البرنامج أكثر سادية، فالفريق الرابح ينتهي به الأمر بالعيش في قصر منيف حيث يحتسي أفراده الشمبانيا حول برك المياه، قبل أن يتنقلوا بسيارات الليموزين لمقابلة المشاهير. أما الفريق الخاسر، فكان يرحل إلى خيام في الخلفية، يطلق عليه اسم "مقطورة ترامب".

وسكان الخيام هؤلاء، الذين سماهم ترامب بشماتة "الذين لا يمتلكون"، لم يحظوا بالكهرباء، وتناولوا الطعام من صحون ورقية، وناموا على أصوات نباح الكلاب بينما يسترقون النظر من خلال فتحة ليروا الأعاجيب التي يستمتع بها "الذين يمتلكون". وبعبارة أخرى، قصد ترامب وبيرنيت إحداث عالم مصغر من حالة عدم المساواة الحقيقية والدائمة التوسع الموجودة خارج البرنامج، وهي بعينها أوجه الظلم التي أثارت حنق الناخبين الذين صوتوا لترامب. إلا أن ترامب وبيرنيت تلاعبوا بأوجه عدم المساواة هذه، محولين إياها إلى رياضة للمتفرجين (ولا يختلف الأمر عن قصة "ألعاب الجوع"، مع فارق وحيد هو

القيود التي يضعها التلفزيون على العنف غير الممثل). وفي إحدى الحلقات، قال ترامب لفريق من فرق الخيام إن "الحياة رديئة"، ولذلك من الخير لهم أن يبذلوا كل ما يمكنهم بذله للدوس على الفريق الآخر ليصبحوا فائزين مثله.

والمثير للاهتمام في حرب الطبقات المتلفزة هذه، والتي عرضت في عام 2007، هو أن الادعاء الذي قدم للجيل السابق لهم، بأن الرأسمالية ستحدث أفضل عالم ممكن، غائب تمام الغياب. بل على العكس، فهذه منظومة ستولد عدداً قليلاً من الفائزين الكبار، وقطعاناً من الخاسرين، ولذلك من الأفضل لك أن تتأكد من كونك في الفريق الرابح.

يعكس هذا حقيقة كون الجانب الأيديولوجي والثقافي من المشروع النيولبيرالي يعاني منذ أكثر من عقد من الزمن من أزمة شديدة. في 2016، قدر مصرف كريدي سويس بأن إجمالي الثروة العالمية يبلغ 256 تريليون دولار، ولكنها موزعة على نحو مذهل في عدم مساواته: "فبينما لا يمتلك النصف الأسفل من هذا التوزيع إلا 1 في المائة من إجمالي الثروة، فأغنى 10 في المائة يمتلكون 89 في المائة من إجمالي المقدرات العالمية". ولهذا لم يعد هناك كثير من الناس الجادين الذين يحتجون بصدق بأن إعطاء المزيد للأثرياء هو الوسيلة المثلى لمساعدة الفقراء. إلا أن خطابيات ترامب كانت مختلفة منذ البداية: سأحولكم إلى فائزين، وسنقوم سوية بتحطيم الخاسرين.

في كابوس الحياة الواقعية، يمكن بيع الأحلام

يجدر بنا تذكر أن فرصة ترامب للشهرة الوطنية لم تحدث من خلال صفقة عقارية، بل من خلال تأليف كتاب عن عقد الصفقات العقارية، "فن الصفقة" (The Art of the Deal)، الذي سوق له بأنه يكشف الأسرار الرائعة المتعلقة بالثروة المالية، والذي نشر في عام 1987، أي في ذروة حقبة ريغان. وتلى ذلك نشر نسخ أشد فظاظة عن الموضوع نفسه: "فكر كملياردير"، و"فكر بالأمور الكبيرة واقض على الخصوم"، و"ترامب للمبتدئين"، و"كيف تصبح ثرياً".

وبدأ ترامب أول الأمر ببيع فكرة مفادها أنه يحمل تذكرة للوصول إلى الولوج إلى نادي الواحد في المائة الذين يجنون الدخل الأعلى في العالم، وفي وقت كان يختفي فيه الكثير من السلالم التي تتيح القدرة على الحركة اجتماعياً بين الطبقات (مثل التعليم الحكومي المجاني والجيد)، وتتمزق فيه شبكة الأمان الاجتماعي. وما عناه كل ذلك هو أن الدافع للحصول على الثراء والدخول في الطبقة الاقتصادية الآمنة أصبح قوياً بل ومحموماً.

واستفاد ترامب، الذي ولد ثرياً، من هذا اليأس من خلال منابر عديدة، ولكن أسوأها سمعة كانت جامعة ترامب. ففي هذه الجامعة التي أحاطت بها

الفضائح، والتي انطوى ذكرها الآن (والتي لم تكن في الواقع إلا سلسلة من الندوات المريبة في غرف اجتماعات الفنادق) أعلن ترامب: "يمكنني أن أحول أي أحد إلى مستثمر ناجح في العقارات، وبما في ذلك أنتم".

وكذلك ثمة الكازينوهات، والتي تشكل قسماً كبيراً من ممتلكات ترامب العقارية في الولايات المتحدة. والحلم الجوهري الذي يبيعه اقتصاد الكازينو ليس مختلفاً عن الحلم الذي تبيعه جامعة ترامب أو كتاب "كيف تصبح ثرياً": فلربما تكون على حافة الإفلاس الشخصي اليوم، ولكن إذا لعبت أوراقك على نحو صحيح (وهذه المرة بالمعنى الحرفي للكلمة)، يمكنك أن تحيا حياة البذخ بحلول الصباح.

وهذه الفكرة محورية في الطريقة التي بنى فيها ترامب علامته التجارية وجمع ثروته، أي عن طريق المبدأ القائل بأنك "يمكنك أن تصبح دونالد ترامب أيضاً"، في وقت أصبحت فيه الحياة محفوفة بالمخاطر إذا لم ينتم الإنسان إلى طبقة الواحد في المائة الأغنى. ومن بعد ذلك، حول ترامب موقفه، مستخدماً المنطق نفسه في التوجه إلى الناخبين، بأنه سيحول الولايات المتحدة إلى بلد للفائزين مرة أخرى، واستغل هذه المخاوف الاقتصادية العميقة ذاتها، مستخدماً جميع مهاراته في محاكاة الواقع التي اكتسبها بعد سنين من إدارة دفة برنامج تلفزيوني حصل على أعلى التصنيفات. وبعد عقود من كتابة أدلة عن كيفية جني الثروات، يفهم ترامب تمام الفهم بأنه لا يحتاج أبداً لأن يلتزم بأي من الوعود التي تتضمنها هذه الأعمال، سواء أكان ذلك إعادة التفاوض بشأن الصفقات التجارية، أو إعادة التصنيع إلى البلاد، إذا كان اليأس عاماً وكبيراً إلى الحد الكافي.

الخوض في المزيف على طريق البيت الأبيض

قبل وصول ترامب إلى السلطة بفترة طويلة، كانت الانتخابات قد تحولت إلى الترفيه الإعلامي الذي تدفع به التصنيفات. كل ما فعله ترامب هو أنه ضخم عامل الترفيه بصورة كبيرة، وبذلك تصنيفات الانتخابات. ولأن ترامب مخضرم في ها الفن، فهم أن الانتخابات، إذا كان لها أن تتحول إلى برنامج تلفزيوني واقعي، فسيفوز أفضل المتسابقين (وهذا ليس بعينه أفضل المرشحين). لربما لا يفوزون بالتصويت النهائي، ولكنهم سيظفرون على الأقل بالتغطية، وهذا بحد ذاته فوز من منظور صنع العلامات التجارية. وكما قال ترامب حين كان يفكر في الدخول في السباق الرئاسي عام 2000 (قبل أن يقرر عدم فعل ذلك): "من الممكن للغاية أن أكون أول مرشح رئاسي يترشح ويجني نقوداً من ذلك".

ومنذ الانتخابات، سمعنا العديد من الاعترافات بالخطأ من مدراء تنفيذيين في وسائل الإعلام، وهو يقرون بأنهم ساعدوا صعود ترامب الإعلامي من خلال نصيبه المتضخم من التغطية الإعلامية. وهذا صحيح، فقد ساعدوا كثيراً، ولكن ما ذكروه لا يغطي حتى قسماً صغيراً من الضرر الذي أحدثوه. فهم مسؤولون أيضاً لأن أكبر هدية قدموها لترامب ليست مجرد وقت البث، بل كامل نموذج المعلومات الترفيهية التي تغطي الانتخابات، والتي تلعب دون هوادة على العلاقات الدرامية بين الأشخاص المرشحين، متخلية إلى حد كبير عن المهمة الإخبارية التقليدية التي تقتضي الغوص في تفاصيل السياسات وبيان مواقف مختلف المرشحين من قضايا مثل الرعاية الصحية والإصلاح الرقابي، وكيف ستنعكس هذه المواقف على حياة الناخبين.

وكشف تقرير تيندال عن أن المحطات المسائية الكبرى في البلاد قد أنفقت طوال الحملة ما مجموعه 32 دقيقة من "تغطية القضايا"، وهو هبوط حاد عن 220 دقيقة في انتخابات عام 2008 (وإن كان هذا قليلاً للغاية أيضاً)، أما بقية التغطية الإعلامية للانتخابات قد كان مجرد برنامج تلفزيوني واقعي يتعلق بمن قال ماذا، ومن كان يتفوق في التوقعات الانتخابية في المكان الفلاني. وبالنسبة إلى الملايين من المتفرجين، كانت النتائج ممتعة للغاية (ولعل هذا هو سبب اتباع وسائل الإعلام الفرنسية أسلوباً مماثلاً للغاية في انتخابات عام 2017، والتي كانت بدورها في غاية الأهمية).

ويجدر بنا التشديد على التالي: لم يصنع ترامب المشكلة، بل اكتفى باستغلالها. ولأنه فهم تقاليد الواقع الزائف أفضل من أي شخص آخر، وصل باللعبة إلى مستوى جديد غير مسبوق.

معارك زائفة، ومصالح حقيقية

لم يكتف ترامب بجلب خبرته في التلفزيون الواقعي للسياسات الانتخابية، بل خلط هذا مع نوع آخر من الترفيه الساحق النجاح، والقائم أيضاً على أداء هزلي ومزيف في محاكاة الواقع: المصارعة الحرة المحترفة. ولا يمكننا حتى أن نبالغ في مدى إعجاب ترامب بهذا النوع من الترفيه، بل لقد شارك هو نفسه فيه، بدور نفسه (الزعيم الشديد الطغيان) في مؤسسة المصارعة العالمية الترفيهية (دبليو.دبليو.إي) ولما لا يقل عن الثماني مرات، ما أدى إلى إدراجه في قاعة شرف المؤسسة. وفي "معركة المليارديرات"، تظاهر بأنه يضرب الرجل المهيمن على مؤسسة المصارعة، فينس مكماهون، ومن ثم احتفل بانتصاره من خلال حلاقة رأس مكماهون تحت تشجيع الجماهير الغفيرة، ومن ثم ألقى بآلاف الدولارات على الجماهير الصاخبة. والآن، عين المديرة التنفيذية السابقة لدبليو دبليو إي، ليندا مكماهون (وهي زوجة فينس)،

ضمن مجلس وزرائه كرئيسة إدارة الأعمال الصغيرة، وهو تفصيل لم يكد أحد ينتبه إليه وسط طوفان القرارات اليومي.

وكما هي الحال مع "المتدرب"، فـ"مهنة" ترامب الجانبية في المصارعة الحرة أظهرته للجماهير وجعلته محبوباً بينهم، سواء أكان ذلك في الملاعب أم التلفزيون أم الإنترنت. ولربما تكون المصارعة الحرة قوة ثقافية خفية بالنسبة إلى معظم الناخبين الليبراليين، ولكن الدبليو دبليو إي تجني أرباحاً سنوية بقيمة المليار دولار. وبالإضافة لقيام ترامب بترسيخ قاعدة من الناخبين من خلال هذه التجربة، فقد اكتسب خبرات عديدة منها.

فكما أشار مات تايبـي في مجلة "رولنغ ستون"، كانت لحملة ترامب بكاملها نكهة مميزة مستقاة من "دبليو دبليو إي". فنزاعاته مع المرشحين الآخرين كانت وكأنها النزاعات التمثيلية التي يقوم بها المصارعون مع بعضهم، ولا سيما الطريقة التي وزع عليهم أسماء مهينة مثل "ماركو الصغير" و"تيد الكذاب". ولربما كانت أكثر الأشياء شبهاً بالمصارعة من بين الأشياء التي فعلها ترامب لعبه لدور مقدم برنامج الحلبة في تجمعاته الانتخابية، مع هتافات تحمل قدراً فائقاً من الإهانات عن هيلاري مثل "اسجنوها" أو "كيلاري" (أي القاتلة)، مع توجيه غضب الجماهير نحو "الأشرار" في الحلبة: الصحفيون والمتظاهرون. يمكن لعدم المنتمين لهذه الأحداث أن يخرجوا منها وقد شعروا بالصدمة وعدم اليقين بشأن ما يحدث. ولكن ما حدث في الواقع هو تلاقٍ غريب بين مباريات المصارعة الحرة وتجمعات من المعتقدين بتفوق البيض.

ما يشترك به التلفزيون الواقعي ومصارعة المحترفين هو أن كلاً منهما نوع من أنواع الترفيه الجماهيري الجديد نسبياً في الثقافة الأمريكية، وكلاهما أنشأ علاقة غريبة مع الواقع، علاقة زائفة ولكنها تظل حقيقية في الوقت نفسه.

فمع دبليو دبليو إي، نتائج المباراة محددة سلفة، والجميع يعلم أن المصارعين تدربوا عليها قبل المباراة، ولكن هذا لا يقلل من استمتاعهم على جميع الأحوال. فلأن الجميع مشاركون في الدعابة، ولأن هتاف التشجيع والاستهجان جزء من البرنامج، فهذا كله يزيد من المتعة. فليس الزيف من مساوئ البرنامج، بل هو الغاية برمتها.

ويبني كل من التلفزيون الواقعي والمصارعة على مشاهد من العواطف الجياشة، والنزاع، والشقاء. وكلاهما يتضمنان صراخ الناس على بعضهم بعضاً، والاشتباك مع بعضهم بعضاً، وفي حالة المصارعة الحرة ضرب بعضهم بعضاً ضرباً مبرحاً. ولكن، وأثناء مشاهدتك لهما، تدرك بأنهما غير حقيقيين، ولكنك لا تهتم، فعندك فرصة أن تصبح جزءاً من هذه الدراما من غير أن تضطر لأن

تتعاطف مع أي أحد. لا أحد يبكي حين يتعرض المصارعون للضرب والإهانة، كما ليست الغاية من برنامج المتدرب أن يبكي أحد إذا طرد ترامب المتسابقين وأذلهم، وإنما تشكل هذه البرامج حيزاً للضحك على الشقاء. وكل هذا كان جزءاً من إعداد الذي مهد الطريق أمام ملك الأشياء الزائفة: دونالد ترامب، بأعضاء جسمه الزائفة، ومصارعته الزائفة، وتلفزيونه الواقعي الزائف، وأخباره الزائفة، ونموذج أعماله الزائف بأكمله.

وأضفى ترامب الآن هذه العلاقة المشوهة مع الواقع بعينه على إدارته. فتصرح بأن أوباما أمر بوضع أجهزة تنصت عليه بالطريقة نفسها التي يعلن فيها مصارع بأنه سيدمر ويذل خصمه. ولا يهم إذا كان الأمر حقيقياً أم لا، فالأمر كله يتعلق بإثارة الجمهور، وهذا جزء لا يتجزأ من الأداء المسرحي الذي تقوم عليه هذه الأمور. ولربما توقف بث برنامج "المتدرب"، ولربما تقاعد ترامب من الاستعراض في دبليو دبليو إي، ولكن البرنامج لا يزال مستمراً، بل لن يتوقف أبداً.

وسئل نيوت غينغريتش، الذي ظل مشجعاً موالياً لدونالد ترامب، قبل تنصيب الأخير رئيساً بفترة قصيرة عما إذا كان الرئيس المنتخب سيحافظ على منصبه كالمنتج التنفيذي لـ"المتدرب المشهور"، وكشفت إجابة غينغريتش عن الكثير من الأشياء إذا قال إن ترامب يرتكب خطأ لأنه "سيصبح المنتج التنفيذي لشيء يدعى الحكومة الأمريكية. سيكون لديه برنامج تلفزيوني ضخم يدعى ’قيادة العالم‘".

وهذا ما يحدث بالضبط! فاستعراض ترامب يبث مباشرة من المكتب البيضاوي، وكذلك من مارالانغو حيث يبدو الأمر كبرنامج تلفزيوني بشكل أكبر لأن أعضاء المكان أقرب لأن يكونوا جمهوراً حياً في ستوديو. ومن الواضح أن هذا هو النحو الذي يرى به ترامب رئاسته أيضاً، وكمنتج تنفيذي لبلد بأكمله، عليه أن يراقب تقدير الناس لبرنامجه بدقة وطوال الوقت. ولذلك، لما قيل له إنه من الأفضل له أن يطرد وزيره لشؤون الصحافة، وهو ليس إلا آلة لإصدار الحماقات، أجاب كالتالي: "لن أطرد شين سبايسر، فذلك الرجل يحصل على تنصيفات عالية. الجميع يحبون التفرج!"

وبذات الروح الاستعراضية الفجة لا يزال ترامب يحاول استكشاف المزيد من الوعود التي يفشل في الحفاظ عليها بأنه سيعيد الأيام الماضية السعيدة من المصانع المزدهرة والوظائف اليدوية التي كانت تسدد معاشات الطبقة الوسطى، ويعد بفرض سياسة "اشترِ ما هو أمريكي، ووظف من هو أمريكي" (بغض النظر عن كون إمبراطوريته تأسست على العمالة المعهدة للخارج والمستغلة إلى أقصى حد).

وهذا الموقف يحمل مصداقية تعادل العنف الممارس حين تظاهر بأن يواجه مصارعاً في دبليو دبليو إي، أو حين اختار من بين المتسابقين في "المتدرب المشهور"، فترامب يعلم أكثر من غيره أن فكرة عودة الشركات الأمريكية إلى التصنيع وفق النموذج الذي ساد في سبعينات القرن الماضي ما هي إلا نكتة قاسية. وهو يعلم ذلك، وكما تشهد بذلك ممارساته التجارية الخاصة، لأن معظم الشركات الأمريكية لم تعد مصنعة أصلاً، بل تشتري منتجاتها الخاصة من شبكة من المتعاقدين القليلي التكلفة. لربما يتمكن ترامب من إعادة بعض المصانع، أو على الأقل أن يدعي ذلك، ولكن العدد سيكون هزيلاً بالمقارنة مع حاجة سوق العمل. ورغم وجود طريقة حقيقية لصنع العديد من الوظائف التي تدر دخلاً جيداً على العاملين، ولكن المنهجية يستخدمها ترامب لا تؤدي إلى ذلك. فالمنهجية السليمة في هذا المجال هي التي تتطلع إلى المستقبل، لا الماضي، كما سنرى في الفصل الأخير.

وخطة لعبة ترامب، الجاري العمل بها حالياً، هي مقاربته لأزمة البطالة وقلة الوظائف بعين الطريقة التي يقارب بها كل شيء: كمشهد استعراضي. فتجده يدعي فضل إحداث بعض الوظائف الصغيرة، والتي كانت ستستحدث على جميع الأحوال، ومن ثم التسويق بصورة مضخمة للغاية لقصص النجاح المفترضة هذه. ولن يهم إذا كان عدد الوظائف يؤيد زعمه أم لا، فسوف ينقح الواقع بحيث يتلائم مع روايته له، كما تعلم فعل ذلك في برنامج "المتدرب"، وكما فعل في أول يوم له كرئيس حين أصر، رغم تكذيب كل الوقائع لذلك، بأن الحشود التي حضرت تنصيبه كانت تاريخية.

هذا ما يفعله ترامب، وما فعله دائماً. في عام 1992، وحين كانت إمبراطوريته تترنح على حافة الإفلاس بفضل سلسلة من قرارات الاستثمار السيئة، لم يتعامل مع الأمر من خلال تصحيح أوضاعه المالية، بل أقام حفل "نهوض من الكبوة" للمستثمرين والممولين الذين يزودونه بالمال في "ترامب تاج محل" في أتلانتيك سيتي، وبلغ الحفل ذروته حين قام ترامب، وهو يرتدي سراويل ملاكمة من الحرير وقفازي ملاكمة أحمرين، بلكم جدار ورقي أثناء عزف موسيقى فيلم "روكي". إن هذا رجل يعتقد أنه قادر على حل أي مشكلة من خلال الاستعراض المسرحي الصحيح، وللأسف ثبت له ولأكثر من مرة في الماضي أن ظنه في محله. وكما استعرض حتى خرج من الإفلاس، فهو مقتنع الآن بأنه قادر على فعل الأمر ذاته مع اقتصاد البلاد.

أخبار زائفة وحقائق بديلة والكذبة الكبرى

إذا كنا على يقين من شيء، فهو أن الحقائق لا تحمل أي أهمية في عالم دونالد ترامب. فلا يتعلق الأمر بكذبة كبرى، بل بكذبة مستدامة. نعم، لا شك في أن ترامب تصدر عنه أكاذيب كبرى، كما فعل حين أوحى بأن والد تيد

كروز شارك في اغتيال جون كينيدي، والأكاذيب التي استمر لسنوات في بثها بشأن مكان ولادة أوباما. ولكن تيار الأكاذيب الذي لا ينقطع، والتي يقدمها لنا على أنها "حقائق بديلة"، هو أكثر ما يثير الدهشة. وفقاً لتحقيق أجرته شركة بوليتيكو الصحفية، فالأمر مقصود: "يبث موظفو البيت الأبيض كثيراً من أكاذيبهم للمتعة، وليس لدفع أي خطة عمل أكبر"، بل وحتى يتنافسون بشأن من يقدر على "تهريب الأكاذيب الأكبر للنشر". ومع أن هذه الادعاءات تقوم على مصادر من غير ذكر أسمائها، ولربما تتضمن قدراً كبيراً من الكذب أيضاً، ولكن القصة تتناسب تماماً مع ما نعلمه عن ترامب: ما فائدة الوصول إلى ذروة السلطة إذا لم تتمكن من تغيير الواقع وفقاً لإرادتك؟ وفي عالم ترامب، وبحسب المنطق المبطن في علامته التجارية، فالكذب الوقح جزء لا يتجزأ من كون ترامب هو "الزعيم"، أما التمسك بحقائق ثابتة ومملة، فليس إلا "للخاسرين".

حتى الآن، يبدو وكأن الأمر ينجح، على الأقل في من حيث فكرته الأساسية. فبعض الليبراليين أخذوا كمستمسك هذا التحمل الظاهر لـ"الحقائق البديلة" للإشارة إلى ناخبيه من الطبقة العاملة بأنهم "حمقى". ولكن يجدر تذكر أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين شكلوا قاعدة باراك أوباما الشعبية لم يمانعوا في اعتناق الرموز التي وضعتها إدارته ببراعة- فالبيت الأبيض أضيء بألوان قوس قزح احتفالاً بإقرار زواج المثليين؛ وتحول في خطابه إلى لهجة مهذبة واسعة الاطلاع؛ في ظل مشهد جذاب للغاية لأسرة رئاسية لم تقع في أي فضيحة كبرى خلال ثماني سنوات من الحكم. ولكن، ولمرات كثيرة، تجاهل هؤلاء المناصرون أنفسهم حروب الطائرات بدون طيار التي قتلت أعداداً لا حصر لها من المدنيين، وترحيل نحو 2.5 مليون مهاجر لا يمتلكون وثائقاً، وأن هذه الأشياء كلها حدثت أثناء حكم أوباما. كما تجاهلوا وعوده بإغلاق غوانتانامو وإزالة بنية الرقابة الجماعية التي وضعتها إدارة جورج دبليو بوش. وبينما ادعى أوباما بأنه من أبطال قضية المناخ، إلا أنه تفاخر ذات مرة بأن إدارته "أضافت ما يكفي من أنابيب النفط والغاز الطبيعي للإحاطة بالأرض بكاملها وزيادة".

وفي كندا، يظهر عدد كبير من الليبراليين القدر نفسه من العمى الانتقائي، إذ بهرتهم الرسالة التقدمية التي طرحها رئيس وزرائهم الوسيم إلى حد أنهم تغاضوا عن تمسكه بالعديد من سياسيات سلفه الكارثية، من الاحتجاز لغير أجل مسمى لكثير من المهاجرين إلى استخدام أنابيب ضغط النفط الرملي (وهو الأمر الذي سنتوسع في الحديث عنه لاحقاً). وجاستن ترودو يختلف بشكل كبير سياسياً عن دونالد ترامب، ولكن بالنسبة إلى أشد مؤيديه إخلاصاً (والذين يتصرفون وكأنهم أقرب إلى الوقوع بغرامه) فشهرته تحمل أثراً مشوها ومشابهاً لأثر ترامب. و"جنون ترودو" الجديد هذا يذكرنا بأن

المحافظين ليسوا الوحيدين القادرين على الخلط بين المواطنة المشاركة في الحكم والولاء للعلامة التجارية.

وبالطبع، فإن محاولة ترامب الناجحة لبيع حلم عودة التصنيع لناخبيه من الطبقة العاملة ستتحطم على الأرض آخر الأمر. ولكن أشد ما يثير القلق هو ما سيفعله ترامب وقتئذ، فحين لا يعود بإمكانه إخفاء حقيقة أن الوظائف المتعلقة بالتنقيب عن الفحم لن تعود، ولا الوظائف في المصانع التي أعطت العمال دخلاً كافياً ليوفروا معيشة الطبقة الوسطى لأسرهم. على الأرجح سيعود ترامب إلى الوسائل الأخرى الوحيدة المتوفرة لديه: سيضاعف جهوده في شحن مشاعر العمال البيض ضد العمال المهاجرين، ويزيد من المخاوف بشأن جرائم السود، ويغذي السعار بشأن الأشخاص غير واضحي الهوية الجنسية، ويطلق حملة أشد على الحقوق في الإنجاب وعلى الصحافة.

وبالطبع، ففي جعبته أيضاً، ودائماً، حيلة شن الحروب.

استعراض الجحيم

إن الإقرار بأن رئاسة ترامب تنتج لنا وكأنها برنامج تلفزيوني واقعي لا يخفف من الخطر الذي تمثله، بل على العكس التام. فقد مات عدد من الناس في هذا "البرنامج"، في اليمن وباكستان وسوريا والولايات المتحدة، وسيلقى عدد كبير آخر المصير نفسه قبل أن يتوقف بث هذا البرنامج. ففي آذار فقط، سجلت مجموعة رصد تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها اتهامات بأن غارات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق وسوريا تسببت بموت أكثر من 1500 مدني، وهذا عدد أكبر مما سجل تحت قيادة إدارة أوباما مطلقاً.

ولكن هذا لا يعني بأن الأمر ليس استعراضاً. فمع أن البرامج التلفزيونية الواقعية القائمة على الرياضات الدموية إنما تظل من كليشيهات الخيال العلمي، مثل أفلام "ألعاب الجوع" التي تتحدث عن استعراض تلفزيوني واقعي يموت فيه جميع اللاعبين إلا واحداً، أو "الرجل الهارب"، وهو فيلم آخر عن حدث تلفزيوني آخر حيث لا يمتلك اللاعب خياراً ثالثاً بين الحياة والموت (وقيل إن ويلبور روس، وزير التجارة في إدارة ترامب، وصف قصف سوريا بأنه "ترفيه ما بعد العشاء" في مارالاغو).

والمرعب في هذا هو أن ترامب، وبينما أكتب هذه السطور، لا يزال في بداية ألعاب الجوع الخاصة به في مارالاغو، ولديه القدرة على استخدام كامل ترسانة الولايات المتحدة العسكرية لأداء ألعابه، وهو يحظى بالكثير من التشجيع لزيادة سقف مخاطر اللعبة. فحين أطلق ترامب صواريخ توماهوك على سوريا، وصف بريان ويليامز، مضيف إحدى برامج قناة إم إس إن بـي سي، الصور بالجميلة. وبعد أسبوع واحد فقط، ذهب ترامب إلى استعراض

أخر، فقذف بأكبر سلاح غير نووي تمتلكه الولايات المتحدة في شبكة كهوف في أفغانستان، في عمل عنف لا تمييز فيه وغير متناسب مع غايته إلى حد دفع المحللين للبحث عن أي تبرير له يماثل حتى ولو من بعيد استراتيجية عسكرية متسقة. ولكن ما ثمة استراتيجية، فحجم ميغاطونات الانفجار هو الرسالة، وكأنه نوع من التواصل العام من خلال القنابل.

وبما أن ترامب استخدم سلاحاً لم يستخدم في القتال سابقاً، وقبل حتى أن يمر اثنا عشر أسبوعاً على رئاسته، ولما لم يتوفر أي استفزاز واضح يدفعه إلى ذلك، فليس لدينا أي سبب يدفعنا للأمل بأنه سيتمكن من مقاومة الدخول في "عرض العروض" في جحيم من الحرب المفتوحة، والتي ستضمن له نجاحاً استعراضياً ساحقاً. فحتى قبل ترامب، دخلت أمريكا في حروب بدت وكأنها ترفيه تلفزيوني، فحرب الخليج في عام 1991 سميت أول حرب ألعاب فيديو في التاريخ، وكان لها شعارها الخاص وحتى موسيقاها الخاصة على قناة سي إن إن. ولكن هذه الحرب لا يمكن مقارنتها مع الاستعراض الذي قدمه الجيش الأمريكي في غزوه للعراق في عام 2003 وباستخدام استراتيجية سميت: "الصدمة والرعب"، فصممت الهجمات كاستعراض أمام مستهلكي قنوات الكابل الإخبارية، وكذلك للعراقيين حتى تشعرهم بالعجز الكامل، و"تلقينهم درساً". والآن، فهذه التكنولوجيا المرعبة في أيدي أول رئيس يأتي من خلفية البرامج التلفزيونية الواقعية، وعلينا أن نستعد. وهذا موضوع سأعود إليه في الفصل التاسع.

الرجل الأجوف

الوجه الحقيقي الوحيد لمهرجان التزييف الذي تقوم عليه رئاسة ترامب هو الجوع الكامن في لب الأمر بأكمله، وعدم إمكانية إشباع هذا الجوع. فترامب يحب التكلم وكأنه لا يحتاج إلى المزيد من المال، وأن لديه أكثر من حاجته، ولكنه عاجز عن التوقف عن بيع منتجاته عند كل فرصة سانحة، ولا يمكنه التوقف عن استغلال أي فرصة. وكأن الرجل يعاني من مرض حديث غامض، ودعنا نسميه: "اضطراب شخصية العلامة التجارية"، وهذا المرض يدفع به إلى الترويج لعلامته التجارية على نحو يكاد يكون لا إرادياً. فتجده يلقي خطاباً سياسياً قبل أن يقاطع نفسه ليتحدث عن مدى جمال وغلاء الرخام في فندق يحمل علامة ترامب التجارية، أو يحاور مضيف برامج بشأن الغارات الجوية المميتة التي أمر بشنها في سوريا قبل يتحدث عن أن كيك الشوكولاتة في مارالاغو "هو أجمل ما تراه... في حياتك".

وهذا الجوع الذي لا يعرف الشبع، وذلك الفراغ الأجوف في محوره، يخاطب شيئاً حقيقياً، وهو الفراغ العميق الكامن في جوهر أي ثقافة أنجبها دونالد ترامب. وهذا الشعور الأجوف المرتبط أشد الارتباط بنشأة العلامات التجارية

المتعلقة بأسلوب الحياة هو التحول الذي أتاح لترامب منبراً لا يفتأ عن التوسع. فنشأة العلامات التجارية الجوفاء القائمة على بيع كل شيء وعدم امتلاك أي شيء حدثت عبر عقود تراجعت فيها وانحسرت المؤسسات الرئيسية التي كانت توفر للأفراد شعوراً بالانتماء الاجتماعي والهوية المشتركة، سواء أكانت هذه المؤسسات أحياء شديدة التكافل يعتني أفرادها ببعضهم بعضاً، أم أماكن عمل تحمل وعد الوظائف لمدى العمر، أم الحيز والوقت الكافيين حتى يتمكن الناس العاديون من إبداع فنونهم الخاصة بدلاً من استهلاك فنون غيرهم، والدين المؤسسي المنظم، والحركات السياسية والاتحادات العمالية التي كانت تترابط بعلاقات وطيدة ومباشرة، ووسائل الإعلام الساعية إلى المصلحة العامة من خلال ربط الأمم في حوار مشترك.

هذه المؤسسات والتقاليد كافة كانت بعيدة عن الكمال، فقد أقصت عدداً كبيراً من الناس، وكثيراً ما فرضت امتثالاً غير صحي لتعاليمها ومعاييرها، ولكنها قدمت شيئاً نحن البشر نحتاج إليه من أجل رفاهنا، وسنظل نتوق إليه: الشعور بالترابط الاجتماعي والاتحاد وبأن لدينا مهمة تتجاوز رغباتنا الصغيرة المباشرة. وهذا الاتجاهان، أي تراجع المؤسسات المجتمعية وتوسع العلامات التجارية التي تمتلكها الشركات في مجالاتنا الثقافية، يرتبطان مع بعضهما بعلاقة عكسية، فبينما يتراجع تأثير تلك المؤسسات التي أعطتنا شعورنا الأساسي بالانتماء، تصاعدت سلطة العلامات التجارية.

ولكني وجدت أيضاً المخرج في هذه الديناميكية بعينها! فهي تعني أن عالمنا القائم على العلامات التجارية يمكنه استغلال حاجتنا غير الملباة بأن ننتمي إلى شيء أعظم منا، ولكنه غير قادر على تلبيتها بصورة مستدامة: فأنت تشتري شيئاً لتكون جزءاً من "قبيلة"، أو فكرة كبيرة، أو ثورة، فتشعر بالرضا للحظة، ولكن الرضا يزول تقريباً حين تزيل فيها الغلاف عن الحذاء الرياضي الجديد، أو آخر موديلات هاتف الآيفون، أو أي شيء آخر. وستجد أن عليك ملء الفراغ الأجوف في نفسك مرة أخرى. وهذه هي المعادلة المثالية للاستهلاك غير المتناهي وتحويل النفس إلى سلعة على نحو دائم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ولكنها كارثة بالنسبة إلى كوكبنا الذي لا يمكنه تحمل هذه المستويات من الاستهلاك.

ولكن يجدر بنا أن نتذكر دائماً أن في لب هذه الدورة قوة عظيمة للغاية، وهي شوق الإنسان إلى الشعور بالترابط الاجتماعي والاتصال، وهي رغبة لا يمكن لها أن تموت. وهذا يعني أنه ما يزال هناك أمل، فإذا أعدنا بناء مجتمعاتنا المحلية وبدأنا باستنباط معنى أعمق وشعوراً بجمال الحياة منها، فسوف تقل قابليتنا للانجرار خلف الأغاني الخداعة التي تصدح بها الاستهلاكية العمياء

(وفي الوقت ذاته، لربما تشجعنا على تقليل الوقت الذي نمضيه في اصطناع علامتنا التجارية الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي).

وكما سنرى في القسم الرابع من هذا الكتاب، يعمل العديد من الحركات والمنظرين نحو هذا التحول في الثقافة والقيم، ولكن قبل أن نصل إلى هذا فثمة طرقات أخرى علينا تتبعها لتساعدنا على فهم كيفية الوصول إلى هنا.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الثاني

أين نحن الآن: مناخ اللامساواة

أظن أن أحد أسباب تمسك الناس بالكراهية إلى هذا الحد، وبهذا القدر من العناد، هو أنهم يشعرون بأن اللحظة التي يتخلون فيها عن الكراهية، سيضطرون للتعامل مع الألم.

جيمس بالدوين،

ملاحظات ابن للسكان الأصليين، 1955

الفصل الرابع ساعة المناخ تصل إلى وقت الحسم

دعونا نعود بالزمن بعض الشيء إلى الأسبوع التي انتصر فيه ترامب. في تلك اللحظة، لم أكن أشعر بالدوار نتيجة شهودي لمأساة واحدة، بل لمأساتين، ولا أظن أننا سنفهم حقيقة الخطر الذي تمثله كارثة ترامب ما لم نحط علماً بكليهما.

كما ذكرت، كنت وقتئذ في أستراليا للعمل ولكني كنت أدرك أيضاً، وبسبب حجم الكربون الذي تتطلبه الرحلة، أنه لن يعود بإمكاني العودة لبعض الوقت. ولذا قررت أن أزور الحيد المرجاني العظيم في كوينزلاند للمرة الأولى في حياتي. والحيد موقع تراث عالمي وأكبر بنية طبيعية للمخلوقات الحية، فكان من أجمل الأشياء التي رأيتها في حياتي وأشدها إثارة للرعب.

كنت قد أمضيت كثيراً من وقتي تحت المياه وأنا صغيرة، فعلمني والدي الغوص حين لم أتجاوز السادسة أو السابعة، وهذه من أسعد ذكريات طفولتي. ولطالما وجدت حميمية تفاعل المخلوقات البحرية فيما بينها أمراً مذهلاً للغاية، وعندما تسبح إلى الحيد ستتفرق الأسماك بسرعة، ولكنك إذا ظللت هناك لبضع دقائق فسوف تتوقف عن رؤيتك كدخيل وستصبح جزءاً من تضاريس البحر بالنسبة إليها، فتسبح مباشرة إلى قناع الغوص الذي ترتديه وتعض بخفة على ذراعك. ومع أني كنت طفلة متوترة، لطالما وجدت تلك التجارب وكأنها حلم يحفه السلام.

ومع اقتراب موعد رحلتي إلى أستراليا، أدركت بأن مشاعري المتعلقة برؤية الحيد أصبحت مرتبطة بمشاعري كأم لصبي في الرابعة من عمره اسمه توما. ولا يدرك الوالدان في بعض الأحيان بأنهم يخطئون إذ يعرضون أطفالهم في عمر مبكر للغاية لجميع تهديدات ومخاطر مواجهة عالم الطبيعة. وأول كتاب عن الطبيعة يقرأه كثير من الأطفال هو "لوراكس" للدكتور سوس، والذي يتطرق كثيراً إلى التلوث وتحول الأماكن الجميلة إلى قمامة وموت الحيوانات وانقراضها واختناقها، وهذا مخيف بالفعل. وكنت قد قرأت الكتاب لتوما وهو في الثانية من عمره لأرى علامات الرعب على وجهه، فقلت لنفسي: "لا! هذا خطأ بالكامل". والآن، وبدلاً من ذلك، نقرأ قصصاً عن سناجب تتحدث بسرعة، وكتباً تتغنى بجمال الطبيعة وعجائبها. وحتى لو علمت أن الكتاب عن أجناس حيوانات على وشك الانقراض، فليس على توما القلق بهذا الأمر في عمره، فبرأيي أن واجبي هو أن أحدث فيه تجارب إيجابية بقدر الإمكان تربطه مع العالم الطبيعي. فعليك أن تحب شيئاً أول الأمر قبل أن يمكنك حمايته والدفاع عنه.

وأردت الذهاب إلى الحيد كصحفية أيضاً، فخلال السنتين الماضيتين حدث شيء غير مسبوق في التاريخ المدون: فبسبب درجات الحرارة القياسية، تأثر أكثر من 90 في المائة من الحيد المرجاني العظيم بما عرف بـ"حدث جماعي لتبييض الشعب المرجانية". ولا يمكنني المبالغة بمدى خطورة حدث التبييض هذا، فحين تبيض الشعب المرجانية تتحول هذه المخلوقات الجميلة ذات الألوان الزاهية، والتي تؤلف نظاماً بيئياً لا يقل عن الغابة المطيرة حول نهر الأمازون في امتلائه بالحياة، إلى لون أبيض كالأشباح أو العظام. يمكن للشعب المرجانية التي تبيض أن تتعافى إذا عادت درجات الحرارة للانخفاض إلى معدلاتها الطبيعية بسرعة، ولكنها هذه المرة لم تفعل، فمات نحو ربع الحيد.

ومن الجدير بالذكر أن القليل من الاحترار أدى لتغير هائل كهذا! فارتفاع حرارة المحيط بدرجة مئوية واحدة عن المعدلات التي تكيفت معها هذه الأجناس الرائعة من المخلوقات كان كافياً للتسبب بهذا القدر الكبير من الموت. وبخلاف العديد من الأحداث المتعلقة بتغير المناخ، لم يرتبط الحدث مع عاصفة دراماتيكية أو نيران متأججة هائلة، بل كان موتاً هادئاً وصامتاً تحت أمواج المحيط.

وحين وصلنا إلى الحيد، كان جو عدم تصديق الحدث الجلل لا يزال سائداً: فقوارب بورت دوغلاس لا تزال تكتظ بالسياح، وسطح المياه أزرق وجميل مع امتدادات من اللون اللازوردي الخلاب. ولكن المحيط دائماً ما يخفي أسوأ أسرار الإنسانية، وهو درس تعلمته للمرة الأولى حين غطيت كارثة التسرب النفطي في خليج المكسيك عام 2010، حين رأيت كيف اختفى التسرب من عناوين الأخبار في اللحظة التي اختفى فيها النفط تحت المياه، مع أن الضرر الذي تسبب به استمر دون أن يتوقف.

وذهبنا إلى الحيد مع فريق من علماء الأحياء البحرية الشديدي التفاني في مجال اختصاصهم، فتفطرت أفئدة الكثيرين منهم جراء ما وثّقوه، ورافقنا فريق تصوير من صحيفة "غارديان". وبدأنا بتصوير أنحاء لا تزال حية من الحيد وتمكنا من إقناع توما بارتداء عدة الغوص، وفي الحقيقة لم أكن واثقة بأننا سنتمكن من جعله يركز على الشعب المرجانية أصلاً، فهو تعلم السباحة لتوه ولا يزال يرتدي عوامات، ولكن العلماء كانوا شديدي الصبر معه ولحوالي الخمس دقائق تمكن من رؤية لمحة من أعجوبة حقيقية: لقد رأى خيار البحر، بل وأعتقد أنه رأى سلحفاة مائية. مع أن هذه الأنحاء التي لم تصب بالتبييض من الحيد ليست إلا جزءاً صغيراً من الكل، ولكنها لا تزال مذهلة، فهي مهرجان من الحياة، من المرجان الملون والأسماك والسلاحف المائية وأسماك القرش التي تسبح بجانب بعضها بعضاً.

لم نأخذ توما حين صورنا الأقسام الميتة والمصابة بالتبييض من الحيد، فقد كان المشهد أقرب إلى المقبرة. وكأن واحداً من أجمل مناطق العالم تحول بلمحة إلى واحد من أبشعها. كانت الشعب المرجانية البيضاء مغطاة بمادة لزجة من الأحياء المتحللة لونها بني، وكان الشعور الوحيد الذي ينتابني هو أني أريد الخروج بسرعة، فقد أصبحت ثياب الغطس التي نرتديها تحمل رائحة الموت الكريهة.

واخترنا تصوير الحيد لأن عدداً كبيراً من الناس يظنون أن تغير المناخ أزمة لا تزال في الأفق البعيد، وأن لدينا وقت للتراخي قبل أن نأخذ الأمر بجدية، فرغبنا في عرض التغيرات الهائلة التي يشهدها كوكبنا، وبما في ذلك في الأنحاء التي نعتقد بأنها لا تزال مفعمة بالحياة. وهذه التغيرات لا تحدث في المستقبل البعيد، بل في هذه اللحظة. وأثر هذه الظواهر هائل، وبما في ذلك حقيقة أن نحو بليون شخص في العالم يعتمدون على الأسماك التي تقتات على الشعب المرجانية سواء في طعامهم أم من أجل سبل عيشهم.

وحاولت أيضاً أن أبين الكارثة من خلال عيني توما، لأن من أكثر جوانب التسبب باضطراب المناخ ظلماً (وهي كثيرة) هي أن أفعالنا كبالغين اليوم ستكون لها آثار شديدة وبالغة على حياة الأجيال المقبلة، ومنهم الأطفال الأحياء اليوم الأصغر سناً من أن يحملوا أي تأثير على السياسة. أطفال مثل توما وأصدقائه، وجيلهم في جميع أرجاء العالم. لم يفعل هؤلاء الأطفال أي شيء لإحداث هذه الأزمة، ولكنهم هم من سيتعامل مع أسوأ تجلياتها: العواصف والجفاف والحرائق وارتفاع منسوب مياه البحر، مع ما يترافق معها من كوارث اقتصادية واجتماعية. وهم الذين يترعرعون في وسط حدث انقراض جماعي يحرمهم من جمال الشعور بوحدة الحياة في الكوكب حيث يرى البشر أنفسهم وهم محاطون بأشكال أخرى من الحياة.

فما نفعله بهؤلاء الأطفال اليوم نوع من السرقة، بل العنف، ما يدعوه المؤلف والمنظر روب نيكسون: "العنف البطيء". فكوكبنا الزاهي والمشرق هو حق بالولادة لجميع الكائنات الحية، ولهذا صنف الحيد المرجاني العظيم كموقع تراث عالمي، فهو ملك العالم، إلا أنه يموت موتاً بطيئاً تحت أعيننا. وأدركت مع توصلي لهذه النتائج أن القصة التي أريد التحدث عنها هي قصة سرقة تجري بين جيل وآخر، وقصة عدالة مطلوبة بين جيل وآخر. وقررت أن أصور توما على الكاميرا للمرة الأولى. ومع أني ترددت إلا أني لا يمكنني سرد القصة دونه.

مع نهاية النهار، كنا جميعاً قد استهلكنا كامل طاقتنا: فقد رأينا من الموت والضياع أكثر مما نحتمل، كما مر ابني بتجربته الخاصة. وفي تلك الليلة، وبينما كنت أغطيه قبل النوم في غرفة الفندق التي أقمنا فيها في بورت آرثر، قلت

له: "توما، اليوم هو اليوم الذي اكتشفتَ فيه وجود سر تحت البحر"، فنظر إلي بتعبير من السعادة المحضة وقال: "رأيته". فدفع جوابه بالدموع إلى عينيَّ في مزيج من السعادة وانفطار القلب، حيث علمت أنه، وبينما بدأ يشعر بهذا الجمال في العالم، فإن هذا الجمال ينضب ويؤول إلى الزوال.

وعلي أن أقر بأني شعرت بالغضب أيضاً، وطوال ذلك اليوم لم أتمكن من إيقاف نفسي عن التفكير في إكسون موبيل، وكيف أن هذه الشركة (كما أصبح موثقاً الآن) أدركت وجود تغير المناخ منذ سبعينات القرن الماضي. فوفقاً لتحقيق رائد أجرته منظمة InsideClimate News (ورشحت لجائزة بوليتزر عليه)، فقد استخدمت إكسون أبحاثها التجريبية المتطورة للغاية، وأخذت عينات من ثاني أكسيد الكربون من ناقلات النفط وأنشأت أحدث النماذج المناخية التي توقعت التغيرات المقبلة مثل ارتفاع منسوب مياه البحر. كما تلقت الشركة تحذيرات من كبار العلماء العاملين فيها، وبما فيهم جيمس بلاك الذي كان في غاية الوضوح في التقرير الذي رفعه عن "التوافق العلمي العام بأن أرجح الطرائق التي تؤثر فيها البشرية على المناخ العالمي هي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال حرق الوقود الأحفوري"، كما قال: "لدى الإنسانية مجال يمتد ما بين الخمس والعشر سنوات قبل أن يكون عليها أن تصبح الحاجة ماسة باتخاذ قرارات صعبة بشأن تغيير استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة"، وكان هذا في عام 1978!

ومع الوقت الذي شغل فيه ريكس تيلرسون منصب المدير العام لقسم الإنتاج المركزي في إكسون في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت قد مر على معرفة الشركة بهذه الحقائق وقت طويل، وبما في ذلك مدى قصر الوقت المتبقي قبل اتخاذ القرارات الحاسمة. ورغم ذلك، أنفقت إكسون موبيل ببذخ مبلغاً أكبر من ثلاثين مليون دولار على مجمعات فكرية نشرت، وبشكل منهجي، الشكوك عبر وسائل الإعلام بشأن واقع العلوم المناخية. وقبل دمج شركة موبيل مع إكسون، قامت الأولى بأخذ صفحة كاملة من صحيفة "نيويورك تايمز" لإثارة الشكوك حول ما كشف عنه العلم. وشركة إكسون موبيل تخضع للتحقيق حالياً من المدعين العامين في نيويورك وكاليفورنيا وماساتشوستس بسبب عمليات الخداع هذه. وبسبب حملة تزوير الحقائق التي روج لها كامل قطاع الوقود الأحفوري، خسرت البشرية عقوداً مهمة كان يمكن أثناؤها اتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد نظيف، وهي بعينها العقود التي فتحت فيها إكسون موبيل وغيرها من الشركات آفاقاً جيدة للنفط والغاز الطبيعي. ولو لو نخسر هذا الوقت، لربما كان الحيد المرجاني العظيم في صحة جيدة اليوم.

ولكن الوقت الذي أمضيته في الحيد لم يجعلني أشعر بأني لا حول لي ولا قوة، فثمة مجتمعات محلية وحركات متنامية مصممة على إيقاظ حكومات الدول والتوقف عن الحفر بحثاً عن حقول جديدة للنفط والغاز ومناجم الفحم. فبذلنا جهوداً محمومة لتحويل ما صورناه إلى فيلم خلال أربعة أيام، عساه يبث ليلة انتخابات الولايات المتحدة، ظانين بأنه لربما يلعب دوراً صغيراً في تحفيز الناس على الانتخاب، ومن بعدها الضغط على هيلاري كلينتون لفعل المزيد بشأن المناخ. وقد نجحنا حيث بثثنا الفيلم في السابع من تشرين الثاني.

ولكن ترامب فاز في اليوم التالي، ومن بعدها رشح المدير التنفيذي لإكسون موبيل وزيراً للخارجية!

أوان الحقيقة

كانت الأمور الموضوعة على المحك خلال انتخابات عام 2016 هائلة ولأسباب كثيرة جداً، تتباين بين الملايين من الأشخاص الذين يمكنهم فقدان تأمينهم الصحي إلى الذين يتعرضون لهجمات مدفوعة بالعنصرية حين غذى ترامب لهيب النزعة القومية البيضاء المتنامية؛ وكذلك من الأسر التي يمكن أن تمزقها سياسات الهجرة القاسية، والنساء اللاتي قد يفقدن حقهن في تقرير إذا ما كن يردن أن يصبحن أمهات أم لا، وواقع أن التعدي الجنسي قد يصبح عاماً وطبيعياً حتى في أعلى هرم السلطة. ومع وجود هذا العدد الهائل من الأرواح المعرضة للخطر، لا فائدة ترجى من تصنيف القضايا بحسب إلحاحها والزعم بأن أزمة ما هي أكبر من غيرها. فإذا كان الأمر يحدث لك، إذا كانت أسرتك هي التي تتمزق، أم إذا كنت أنت من تستهدفه الشرطة في اعتداءاتها، أم إذا كانت جدتك غير قادرة على تحمل علاج لربما ينقذ حياتها، وإذا كانت مياه الشرب في منطقتك ملوثة بالرصاص، فهذه كلها أجراس إنذار ينبغي أن تقرع بأعلى صوت ممكن.

وليس تغير المناخ أهم من هذه القضايا الأخرى، ولكن علاقته مع الزمن مختلفة. فحين تتخذ السياسات المتعلقة بتغير المناخ اتجاهاً خاطئاً، وهي دون ريب تتبع مساراً خاطئاً للغاية اليوم، لا يمكننا إعادة المحاولة خلال أربع سنوات، فالتغيرات بحلول هذه السنوات الأربع ستكون جذرية بحيث تتلاشى فرص تجنب المأساة بحيث لا يعود ثمة مجال للتراجع عنها.

ولربما يبدو ما أقول وكأنه ناشئ عن ذعر لا داعي له، ولكني اجتمعت مع أفضل علماء العالم في هذا المجال، وتظهر بحوثهم أن ما قلته ليس إلا وصفاً محايداً وموضوعياً للواقع. فالنافذة المتاحة لنا والتي يمكننا أثناءها تخفيض الانبعاثات بما فيه الكفاية لتجنب احترار مأساوي بكامل معنى الكلمة تغلق

بسرعة، وقد كررت حركات اجتماعية كثيرة مقولة صامويل بيكيت المشهورة: "حاول ثانية، وافشل ثانية، وافشل على نحو أفضل" كشعار مرح لها، ولطالما أحببت هذا المسلك؛ فلا يمكننا دائماً أن نكون كاملين، ولن ننتصر دائماً، ولكن علينا أن نسعى للتحسن. والمشكلة هي أن مبدأ بيكيت هذا لا ينطبق على قضية المناخ، أعني في مرحلتها الحالية. فإذا استمر فشلنا في التخفيض من الانبعاثات والبدء في الابتعاد حقاً عن أنواع الوقود الأحفوري والتوجه نحو اقتصاد قائم على المصادر المتجددة، وإذا استمررنا في تجنب مسألة الاستهلاك المهدر للموارد وتابعنا السعي لما هو أكبر وأكثر، فلن ننال المزيد من الفرص للفشل.

وكل شيء تقريباً يسير بشكل أسرع مما توقعته نماذج تغير المناخ، بما في ذلك فقدان الجليد البحري في المحيط المتجمد الشمالي، وانهيار الغطاء الجليدي، واحترار المحيطات، وارتفاع مستوى مياه البحر، وتبييض الشعب المرجانية. وفي المرة التالية التي يذهب فيها الناخبون إلى صناديق الاقتراع، سيكون المزيد من الجليد البحري قد ذاب، مع فقدان المزيد من الأراضي الساحلية، واختفاء المزيد من أنواع الأحياء للأبد، وستتضائل فرص الإبقاء على درجات الحرارة منخفضة بما فيه الكفاية لإنقاذ دول تتألف من الجزر من أمثال توفالو أو المالديف من الغرق. وهذه التغيرات لا عودة عنها، إذ لا يمكننا إصلاح أي وضع في بلد غارق تحت مياه المحيط.

وآخر البحوث العلمية تخبرنا بأننا، وإذا أردنا الحصول على فرصة لحماية المدن الساحلية خلال فترة حياة ابني، ويشمل هذا مدناً كبرى مثل نيويورك ومومباي، فعلينا أن نتراجع عن استهلاك الوقود الأحفوري بسرعة فوق طاقة البشر. فخلصت ورقة بحثية صدرت عن جامعة أكسفورد ونشرت في دورية "الطاقة التطبيقية" (Applied Energy) بأن الإنسانية، وإذا كان لها أن تحظى بفرصة خمسين في المائة للوصول إلى غايات الطاقة التي تنص عليها اتفاقية باريس، والتي جرى التفاوض بشأنها في آخر عام 2015، فعلى كل مصنع للطاقة الكهربائية ألا يبث أي كربون بدءاً من عام 2018، أي خلال السنة الثانية من رئاسة ترامب.

وبالنسبة إلى معظم الناس، ومنهم أنا، فهذه معلومات يصعب القبول بها، فنحن معتادون على السرديات التي تطمئننا بحتمية التقدم آخر الأمر. قال مارتن لوثر كينغ: "إن مسار الكون الأخلاقي طويل، ولكنه يتجه نحو العدالة". وهذه الفكرة، على قوتها، أيضاً لا تنطبق للأسف على تغير المناخ، فالحكومات القوية في العالم أسرفت في إطالة أجل البت في هذه القضية، وجعلت المشكلة أسوأ في تلك الأثناء، فـ"المسار" ينهار بسرعة شديدة للغاية

بحيث ضاعت فرصة العدالة للأبد، وكاد الأوان يفوت بالنسبة إلى الوقت المتاح لنا لإصلاح المناخ.

ليست مجرد دورة انتخابية أخرى - بل توقيت سيء للغاية

خلال الانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي، أثارت اهتمامي بالفعل تلك اللحظة التي واجهت فيها امرأة شابة هيلاري كلينتون لتسألها ما إذا كانت مستعدة للتعهد بعدم قبول أي أموال من أصحاب المصالح في الوقود الأحفوري، ولا سيما مع حجم أزمة الاحترار العالمي. وفقاً لبحوث مجموعة "السلام الأخضر" (Greenpeace) حتى تلك اللحظة، كانت حملة كلينتون قد تلقت مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو 1.7 مليون دولار من موظفي شركات الوقود الأحفوري ومجموعات الضغط والتأييد المسجلة لصالحها. بدت على كلينتون علامات القرف وانفجرت في الشابة قائلة بأنها "مستاءة" من تكرار بروز هذه القضية، وبعد ذلك بأيام وأثناء ومقابلة قالت كلينتون إن على الشباب "أن يتحروا الحقيقة". أما الشابة التي طرحت السؤال، واسمها إيفا ريزنيك داي، فتعمل كمشاركة في حملات منظمة السلام الأخضر، ما يعني أنها تحرت الحقيقة بالفعل، ولذلك أصرت "هذا هو السبب الذي يرعبنا من المستقبل... فما يحدث خلال السنوات الأربع أو الثماني التالية يمكنه أن يحدد مصيرة كوكبنا والعرق البشري برمته".

وبالنسبة إلي، فما قالته يصف بكامل الدقة سبب كون هذه الدورة الانتخابية غير عادية، وأن مساءلة كلينتون وشبكة ارتباطاتها مع الشركات التجارية في غاية الأهمية. وتسلط تعليقات ريزنيك داي الضوء على إحدى أهم أسباب فظاعة رئاسة ترامب: فأقوى رجل في العالم هو شخص يقول إن الاحترار العالمي مجرد حيلة اخترعها الصينيون، ويزيل القيود (غير الكافية أصلاً) على الوقود الأحفوري التي كانت بلاده قد وضعتها حيز التنفيذ من قبل وشجعت حكومات البلدان الأخرى على وضعها. ويحدث كل هذا في أحد أسوأ الأوقات في تاريخ الإنسان.

وحتى الآن، تسببنا باحترار الكوكب بدرجة مئوية واحدة فقط، ولكن هذا بحد ذاته أدى إلى نتائج هائلة: الموت الجماعي للشعب المرجانية، واعتدال المناخ في القطب الشمالي الذي أدى إلى فقدان حاد في الجليد، وتمزق الغطاء الجليدي في القطب الجنوبـي. وإذا استمر مسار التلوث الذي نتجه نحوه، فسوف نتسبب باحترار الكوكب بما يتراوح بين أربع وست درجات مئوية. يقول العالم المتخصص في المناخ والخبير في الانبعاثات كيفين آندرسن إن أربع درجات من الاحترار ستؤدي إلى تبعات "لا يمكن أن يستمر معها أي مجتمع عالمي منظم ومنصف ومتحضر". ولهذا السبب اجتمعت الحكومات في باريس وصاغت اتفاقاً للحيلولة دون الاستمرار في هذا المسار الخطر،

محاولة حد الاحترار بمستوى "أقل بكثير" درجتين، مع السعي إلى الحفاظ عليه في مستويات أقل من 1.5 درجة. ولكن حتى هذا يمثل ضعف ما حدث لنا أصلاً، ولهذا فهو أبعد ما يكون عن الأمان.

ولهذا علينا أن نسعى بجد للوصول إلى المستوى الأقل من هذه الغاية، وهذا صعب. فوفقاً لدراسة صدرت في أيلول 2016 عن مجمع فكري يتمركز في واشنطن ويدعى "تغير النفط الدولي"، فإذا أرادت الحكومات فرصة حقيقية للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة في مستوى أقل من درجتين مئويتين، فينبغي ألا تستخرج أياً من مخزونات الوقود الأحفوري الجديدة وغير المطورة. ولكن المشكلة، وحتى قبل ترامب، هي أنه ما ثمة اقتصاد دولة يفعل المطلوب منه، والجميع يسعى للحفاظ على وجهي القضية من خلال البدء في سياسات خضراء ملموسة، ومن ثم الموافقة على استخراج متوسع للوقود الأحفوري وإنشاء أنابيب جديدة. والأمر يشبه تناول كميات كبيرة من السلطة بالترافق مع الطعام المشبع بالدهون، ومن ثم توقع فقدان الوزن.

ففي الولايات المتحدة، أطلق أوباما "خطة الكهرباء الجديدة" التي ترمي إلى تسريع التخلص من مصانع الفحم القديمة في البلاد، والطلب من المصانع الجديدة أن تخفض من بعض انبعاثات الكربون فيها. ولكنه كان في الوقت ذاته يقود توجهاً لزيادة استخراج الغاز الطبيعي والنفط من خلال التصديع في باكن. أما كندا، فبدأت الحكومة بتطبيق وضع أسعار على الكربون والتخلص التدريجي منه، ولكنها أيضاً تسمح بتوسع النفط الرملي وتوافق على منفذ ضخم جديد لتصدير الغاز السائل، ما يضمن أنها لن تحقق الأهداف التي تنص عليها اتفاقية باريس.

ورغم ذلك، فلأن هذا العدد الكبير من الحكومات وقع اتفاقية باريس وسط مهرجان إعلامي كبير، واعترف على الأقل بالحاجة إلى تحقيق أهدافها الطموحة المتعلقة بدرجات الحرارة، فقد أعطى ذلك الحركات الناشطة في مجال المناخ ورقة ضغط لدعم السياسات المتوافقة مع الأهداف المعلنة للاتفاقية. وقد كنا آنذاك نلزمهم بما التزموا هم به في باريس، ولذلك كنا نحرز بعض التقدم.

ولكن ترامب يقول الآن: أنترك كل هذا المال مدفوناً في الأرض؟ هل أنتم مجانين؟

إدارة غارقة في النفط

أثناء الحملة الانتخابية، استخدم ترامب خطاباً قياسياً يتضمن كل ما يرضي الجماهير: بناء الجدار مع المكسيك، وإعادة الوظائف، والقانون والنظام، وهيلاري المحتالة. ولكن تغير المناخ لم يدخل ضمن القائمة في أغلب الأحيان

(وإن كان ترامب مستعداً للتحدث بحدة عنه إذا ما سأله أحد). ولكن إذا كانت هذه القضية ثانوية أثناء الحملة، فسرعان ما تغير ذلك حين بدأ ترامب بتعيين أعضاء إدارته. فبدأ بعد تنصيبه مباشرة باستهداف جميع إجراءات حماية المناخ حتى أصبح ذلك من السمات البارزة لإدراته. وبدا وكأنه هو وفريقه في سباق مع الزمن للتحقيق المنهجي لكل ما في قائمة رغبات قطاع الوقود الأحفوري. فالأشخاص الذين عينهم في المناصب العليا، وإنكاره المنهجي لتغير المناخ، وخططه لاقتطاع الميزانيات وإزالة القوانين المناخية، وحتى روابطه مع روسيا تشير جميعها نحو الاتجاه ذاته: تصميمه العميق والمستمر لإطلاق صرعة محمومة لا حدود لها في الوقود الأحفوري. وتصدر إشاعات كثيرة عن المؤامرات والحبكات في واشنطن، أشهرها وأسوأها سمعة المزاعم بأن فريق ترامب تآمر مع روسيا للتأثير على نتائج انتخابات عام 2016، ويتم التحقيق في هذه المزاعم (كما ينبغي أن يحدث)، ولكن لا ينبغي أن يلتبس علينا أمر واحد: إن تواطؤ ترامب مع قطاع الوقود الأحفوري مؤامرة تختبئ من خلال ظهورها للعيان.

ما إن مرت أيام على شغل ترامب لمنصبه حتى دفع مخطط أنابيب نفط داكوتا أكسيس، متجاهلاً البحوث البيئية وعلى الرغم من المعارضة القوية من قبيلة السيوكس في ستاندينغ روك. كما أعطى موافقة نهائية على خط "كيستون. إكس.إل" لأنابيب النفط، وهو المشروع الذي أوقفه سلفه باراك اوباما لأسباب تتعلق بالبيئة والمناخ. وأصدر أمراً تنفيذياً ينص على إزالة قرار أوباما بتعليق الإيجارات الجديدة للتنقيب عن الفحم على الأراضي الفيدرالية، كما أعلن بالفعل عن مخططاته لتوسعة التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في ساحل الخليج الأمريكي. وعلاوة على ذلك، فهو يقتل تدريجياً خطة أوباما المتعلقة بالطاقة الكهربائية النظيفة، وبينما توافق الإدارة على مشاريع جديدة مرتبطة بالوقود الأحفوري، فهي تتخلص من جميع اللوائح والقوانين المنظمة لشؤون البيئة، والتي جعلت التنقيب عن الكربون ومعالجته أقل ربحاً بالنسبة إلى شركات مثل إكسون موبيل. ونتيجة لذلك، فهذه المشاريع الكارثية أصلاً من المنظور المناخي، لربما يرجح أن تؤدي إلى حوادث صناعية مثل كارثة التسرب النفطي في خليج المكسيك، لأن هذا ما يؤدي إليه غياب القوانين والأنظمة واللوائح.

وبينما أخط هذه السطور، ليس من الواضح إذا ما كانت الولايات المتحدة ستنسحب رسمياً من اتفاقية باريس أم لا؛ فثمة خلاف على الموضوع ضمن الإدارة. ولكن الاستمرار في الاتفاق أم الخروج منه لا يغير حقيقة أن إدارة ترامب تمزق الالتزامات التي ينص عليها القرار.

وعلاوة على ريكس تيلرسون، كدس ترامب إدارته بالمدراء التنفيذيين العاملين في قطاع الوقود الأحفوري والشخصيات السياسية ذات الروابط الوطيدة معه. والعديد من هؤلاء الأشخاص يعارض المسؤوليات المنوطة بالمؤسسات التي يديرها، أو على الأقل لا يحفل بها. فسكوت برويت هو مدير وكالة حماية البيئة في إدارة ترامب، بيد أنه عندما شغل منصب المدعي العام لولاية أوكلاهوما كان قد رفع عدة قضايا على الوكالة، ولربما ليس من قبيل الصدفة أن يكون تلقى عشرات الآلاف من الدولارات من شركات الوقود الأحفوري. أما ريك بيري، الذي اختاره ترامب وزيراً للطاقة، فلديه روابط عديدة ووطيدة مع قطاع النفط تشمل عمله في مجلس إدارة شركتين من الشركات ذات المصلحة في خط أنابيب "داكوتا أكسيس". وفي عام 2011، وحين كان بيري يسعى للترشح للرئاسة تحت مظلة الحزب الجمهوري، كان إلغاء وزارة الطاقة جملة وتفصيلاً من الأشياء التي نادى بها أثناء حملته.

لا تسأل ولا تجب

مجموعة الرجال هذه تخدم شركات النفط والغاز والفحم على جبهات متعددة. فمثلاً، ألغى ترامب برنامجاً جديداً يلزم شركات النفط والغاز بتدوين مقدار الميثان (وهو من غازات الدفيئة القوية) الذي تطلقه عملياتها الصناعية، ويشمل هذا التسربات. كانت هذه الشركات تمقت ذلك البرنامج، الذي لم توضع اللمسات الأخيرة عليه إلا في الأسابيع الأخيرة من إدارة أوباما، ومن أسباب ذلك هو أنه سيفضح زيف المقولة بأن الغاز الطبيعي هو من الحلول الممكنة لتغير المناخ. ويؤدي ترامب خدمة عظيمة لهذا القطاع الصناعي إذ يقول للشركات العاملة فيه: لا تخبرونا، فنحن لا نرغب في معرفة ذلك. ومن الآن فصاعداً، ليس على بقية بلدان العالم إلا أن تخمن مدى تمرد الولايات المتحدة على القوانين المتعلقة بالمناخ، فمقدار أساسي من البيانات غير متوفر أصلاً.

وأكبر التهديدات التي يواجهها قطاع الوقود الأحفوري هو مطالب عدد كبير من الناس من شتى أرجاء العالم بإجراءات حقيقية بشأن تغير المناخ، والتوافق المتزايد بشأن الجدية في النظر إلى الأزمة، ما يعني إيقاف أي مشاريع جديدة تتعلق بالوقود الأحفوري. فالإمكانيات التي يفتحها اتباع هذا المسلك يرعب قلوب المدراء التنفيذيين في الشركات العاملة في الوقود الأحفوري والحكومات القائمة على عائدات النفط والغاز (مثل روسيا)، لأن هذا يعني أن مخزونات قيمتها تريليونات الدولارات ثبت وجودها، والتي تزيد حالياً من قيمة أسهم الشركات، ستصبح دون قيمة في ليلة وضحاها. ويشار إلى هذا أحياناً بـ"فقاعة الكربون" التي كانت بدأت بالتقلص بحلول عام 2016. وفي هذا السياق، يمكننا أن نفكر في ترامب كالرجل الذي يحمل

منفاخاً لينقذ هذا القطاع، والذي سيملأ الفقاعة ويعطي الشركات فرصة تمتد لعدة سنوات أخرى لملء العالم بالهواء الملوث. وكيف ذلك؟ بسيطة! من خلال إخفاء فكرة تغير المناخ.

ويمكننا أن نرى تجليات غريبة الوضوح لهذا التوجه. فمنذ اليوم الأول لولاية ترامب، أزيل عن الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض العديد من الإشارات لتغير المناخ، وثمة خطط لاقتطاع المخصصات لبرامج ناسا التي تستخدم الأقمار الصناعية لمراكمة البيانات الأساسية بشأن كيفية تغير الأرض، وبما في ذلك اختفاء الأنهار الجليدية وارتفاع منسوب البحار. وكان ميك مولفاني، مدير الميزانية في البيت الأبيض، صريحة لدرجة الفجاجة بشأن ذلك إذ قال: "وبالنسبة إلى مسألة تغير المناخ، أعتقد أن الرئيس كان مباشراً بها الشأن. لن ننفق أي مزيد من المال على هذا الأمر، فنحن نعتبر فعل ذلك هدراً لأموالكم".

وترامب وإدارته مصممون على محو واقع تغير المناخ إلى حد أنهم يهدفون حتى إلى إزالة البرامج التي تساعد المجتمعات المحلية على التأقلم مع آثاره. فاقترح ترامب التخفيض من مخصصات برنامج للإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي يساعد المجتمعات المحلية على حماية سواحلها، كما أراد التخفيض من مخصصات الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ المكلفة بالاستجابة للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق، وإيقاف كامل مخصصات برامجها المصممة لمساعدة المجتمعات المحلية على الإعداد للأزمات المستقبلية. أما خطته لاقتطاع ميزانية وكالة الحماية البيئية بنحو 30 في المائة، فسوف يتسبب في فصل آلاف الأشخاص من وظائفهم وإزالة كامل برنامج العدالة البيئية الذي يساعد المجتمعات ذات الدخل المنخفض (والتي يقطنها في الغالب أمريكيون من أصول أفريقية ولاتينية ومن سكان أمريكا الأصليين) على التأقلم مع آثار تواجد أكثر الصناعات بثاً للسموم قرب منازلهم. ومن الجدير بالملاحظة أن العديد من هذه الإجراءات، وبما في ذلك الاقتطاعات من البرامج المتصدية للتسمم جراء الرصاص من الأنابيب، ستضر وبشكل أكبر بالأطفال في المجتمعات المهمشة، وقد أجل الكونغرس حتى عام 2018 البت في صفقة بشأن الميزانية تعتبر من من أسوأ الاقتطاعات المزمعة لوكالة الحماية البيئية.

ولذلك فإن خطة ترامب لإنقاذ قطاع الوقود الأحفوري متعددة المسارات: دفن أدلة حدوث تحول المناخ من خلال إيقاف البحوث في هذا الصدد وتكميم أفواه الوكالات؛ وإيقاف البرامج المضطلعة بالتأقلم مع الآثار الواقعية لاضطرابات المناخ؛ وإزالة القيود على تسريع كل نشاط يغذي نيران الأزمة

كالتنقيب عن المزيد من النفط والغاز، وحفر المناجم وإحراق مقدار أكبر من الفحم.

ويمكن العدول عن هذا المسار الرجعي من خلال الإجراءات الجريئة التي تقوم بها بعض الولايات الكبيرة كنيويورك وكاليفورنيا، فهذه الولايات تعهدت بتسريع استخدام المصادر المتجددة للطاقة بغض النظر عن سياسات ترامب المؤيدة للوقود الأحفوري. ولكن ثمة عامل حاسم آخر يمكن أن يحدد ما إذا كان فرع إكسون موبيل المسمى بـ"إدارة ترامب" سيتمكن من إطلاق كارثة لا تراجع عنها.

السعر هو كل ما يهم

ثمة شيء واحد يعوق حالياً الشركات العاملة في مجال الوقود الأحفوري من إطلاق مشاريع تنقيب جديدة كبيرة، وهو التشريع الذي أدخله أوباما والذي يمكن لترامب أن يزيله. وما يمنع الشركات إذن هو سعر النفط والغاز، وبينما أكتب الكتاب الآن في عام 2017، فلا يزال سعر النفط والغاز أرخص بكثير مما كان عليه عندما تولى أوباما الرئاسة بسبب زيادة العرض، أي أن الغاز والنفط يتوفران بكمية أكبر مما يريده المستهلكون.

وسبب كون السعر مشكلة بالنسبة إلى المشاريع الجديدة هو أن أنواع الوقود الأحفوري الرخيصة والتي يسهل استخراجها تنضب، ولا سيما في الولايات المتحدة. فماذا بقي؟ موارد أخرى يصعب الوصول إليها ويكلف غالياً. فكلفة الحفر في القطب الشمالي أو في المياه الشديدة العمق أو استخراج وتكرير النفط شبه الصلب من النفط الرملي الموجود في ألبيرتا في كندا كلها باهظة التكلفة. وحين ارتفعت أسعار كثيراً، كما حدث مؤخراً في عام 2014، كانت الشركات العاملة في الوقود الأحفوري تستثمر بعدة بلايين من الدولارات للحصول على مصادر النفط الباهظة هذه. ولكن مع وصول سعر برميل النفط إلى مائة دولار، كانت هذه الشركات قادرة على الحصول على ربح هائل حتى مع الكلفة العالية لاستخراج النفط من مصادره الجديدة هذه. ولا شك في أن نمو هذا القطاع دفع بالنمو الاقتصادي، وفتح عدداً كبيراً من الوظائف، إلا أن الكلفة البيئية كانت هائلة: فكارثة التسرب النفطي في خليج المكسيك عام 2010 ترتبط بشكل وثيق بواقع قيام تلك الشركات بالحفر في أعماق غير مسبوقة. أما سبب الجدل الذي يثيره النفط الرملي في ألبيرتا، فهو أن أراضي السكان الأصليين وممراتهم المائية تلوثت بشكل سيء نتيجة عملية التنجيم المغامرة والكثيفة الاستخدام للكربون لهذا النفط الخام الثقيل.

وتجاوزت إكسون موبيل، تحت إدارة ريكس تيلرسون، حدها في شراء احتياطات نفطية باهظة السعر، وإلى حد أصبح فيه ثلث احتياطات الشركة

في ألبيرنا ونفطها الرملي. ولكن حين انهارت أسعار النفط، تحول ذلك إلى صدمة، وبدأ الانهيار في عام 2014 حين تراجع سعر نفط برنت الخام (وهو المقياس العالمي للنفط) من 100 دولار للبرميل إلى 50 في ستة أشهر فقط، ولم يتجاوز سعر النفط 55 دولاراً للبرميل منذ ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، شهدنا انسحاب كثير من الشركات من مشاريع ضخمة تتعلق بالطاقة، فبردت حمى السعي إلى التصديع المائي بحثاً عن النفط والغاز في الولايات المتحدة، ما أدى إلى كلفة بشرية مدمرة حيث فقد 170,000 عامل في التنقيب عن النفط والغاز وظائفهم منذ انهيار الأسعار في عام 2014، وانخفضت الاستثمارات في النفط الرملي في ألبيرتا بنحو 37 في المائة خلال السنة التالية، ولا تزال تتراجع. وانسحبت شركة شل من القطب الشمالي وباعت معظم مخزونها من النفط الرملي، كما تراجعت شركة النفط الفرنسية، توتال، من النفط الرملي أيضاً. وحتى شركة إكسون موبيل اضطرت إلى التخلي عن 3.5 مليون برميل من النفط الرملي لأن السوق اعتبر هذا المخزون لا يستحق عناء استخراجه في ظل الأسعار الحالية، أما التنقيب في أعماق المياه فيلقى فتوراً بدوره.

وبالنسبة إلى شركات النفط الكبرى، ولا سيما تلك التي راهنت على بقاء أسعار النفط على ارتفاعها، كانت هذه الأحداث كلها كارثية، وما ثمة شركة نفط كبرى عانت من هذا الأمر أكثر من إكسون موبيل. وحين كانت الأسعار مرتفعة أثناء إدارة تيلرسون للدفة، حطمت الشركة جميع الأرقام القياسية، محققة أكبر أرباح للشركات سجلها تاريخ الولايات المتحدة، إذ بلغت تلك الأرباح 45 بليون دولار في عام 2012. وما علينا إلا أن نقارن هذا الربح مع ربح عام 2016 الذي لم يبلغ 8 مليارات دولار، حيث انخفضت الأرباح بنسبة 80 في المائة خلال أقل من أربع سنوات.

وما يعنيه كل هذا هو أن شركات النفط الكبرى، كإكسون موبيل، والمصارف التي ضمنت قروض الشركات السيئة، كانت بحاجة ماسة لأن يرتفع سعر النفط ثانية حتى تستعيد أرباحها الخيالية وتعيد حمى الوقود الأحفوري إلى طريقها "السليم". ولذلك نحتاج إلى جواب لسؤال في غاية الأهمية: ما الذي ستفعله إدارة ترامب (المعروفة أيضاً باسم "فريق إكسون موبيل) لتحقيق هذا؟

نرى بالفعل بعض السياسات المصممة لدفع أسعار النفط للارتفاع. فمثلاً، تحرك ترامب لإزالة إحدى المتطلبات المفروضة في حقبة أوباما، والتي تنص على ضرورة أن تصبح السيارات أكثر فعالية في استخدام الوقود، ما يعني أن المستهلكين عليهم إجراء عدد أكبر من الزيارات لمحطات الوقود. وفي

الوقت ذاته، ترمي خطة ميزانية ترامب للإلغاء الكامل لتمويل مشاريع النقل العام الجديدة، وقتل خدمات القطارات البعيدة المسافات.

لكن، وحتى الآن، لم يستجب السوق. فرغم ارتفاع طفيف في سعر النفط إثر انتخاب ترامب، استقر السعر منذ ذلك الوقت. ومن المنظور المناخي، هذه أخبار جيدة، فالنفط الرخيص لربما يشجع الاستهلاك على المدى القصير، ولكنه يثبط الاستثمارات الطويلة الأمد التي قد تغرقنا في مستقبل موحل. ومصدر القلق الحقيقي هو أن يستخدم ترامب وجماعته حيلاً أكثر لزيادة سعر النفط وإطلاق حمى الوقود الأحفوري.

وسبب ضرورة تنبهنا الدائم إلى هذه الدينامية هو أن لا شيء يدفع بأسعار النفط مثل الحرب والصدمات المماثلة للسوق العالمية، وهو سيناريو سنتناوله في الفصل التاسع.

ما يفهمه المحافظون عن الاحترار العالمي، ولا يفهمه الليبراليون

تساءلت لسنوات عن سبب إصرار بعض الناس على إنكار الاحترار العالمي، فعند الوهلة الأولى يبدو الأمر غريباً. لماذا يحاول البعض بهذا الجد إنكار حقائق علمية أكدها 97 في المائة من علماء المناخ، والتي نرى آثارها في كل مكان من حولنا مع مزيد من التأكيدات في الأخبار التي نشاهدها كل يوم؟ وكان هذا السؤال الذي أدى بـي إلى الرحلة التي انتهت بتأليف كتابـي "هذا يغير كل شيء"، وأعتقد أن بعض ما اكتشفته أثناء كتابة ذلك الكتاب سيساعدنا في فهم أهمية تخريب المناخ بالنسبة إلى إدارة ترامب.

ما اكتشفته هو أن المحافظين المتشددين ينكرون تغير المناخ ليس فقط لحماية تريليونات الدولارات من الثراء التي تهددها الإجراءات المتعلقة بالمناخ، بل هم أيضاً يدافعون عن شيء أهم بالنسبة إليهم: كامل مشروعهم الأيديولوجي، أو ما يسمى النيوليبرالية، والتي تقوم على المبدأ القائل بأن السوق دوماً على حق، وأن التحكم به وتوجيهه دائماً على خطأ، وأن الخصخصة خير والتعميم شر، وأن الضرائب التي تدعم الخدمات العامة هي أسوأ الشرور.

وثمة الكثير من التشويش بشأن كلمة "نيوليبرالية"، ومن هو النيوليبرالي، ولأسباب وجيهة. ولذلك علينا أن نبحث أكثر في هذه الكلمة. النيولبيرالية هي نوع متطرف من الرأسمالية أصبح سائداً في ثمانينات القرن الماضي في ظل حكم رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، وبحلول تسعينات القرن الماضي أصبح الأيديولوجية المسيطرة على أفكار النخبة في العالم بغض النظر عن انتمائها الحزبـي. ولكن أكثر المعتقدين تشدداً وحرفية في اتباع هذه المبادئ

لا يزالون في صفوف من بدأ هذه الحركة، أي بين اليمينيين في الولايات المتحدة.

فالنيوليبرالية باختصار هي مشروع اقتصادي ترى الشر في المجال العام وكل ما ليس من فعل آليات السوق وقرارات المستهلكين الأفراد. ولعل خير ما يلخص هذه النزعة إحدى الاقتباسات الشهيرة من رونالد ريغان: "أكثر كلمات العالم إثارة للفزع هي: أنا من الحكومة وأنا هنا لأساعدكم". وفقاً لنظرة النيوليبرالية للعالم، إنما وجدت الحكومات لخلق الظروف الملائمة للمصالح الخاصة لتحقق أقصى الأرباح والثروات الممكنة، وبناء على النظرية القائلة بأن الأرباح والنمو الاقتصادي الذي يتبعها ستفيد الجميع في التقطير الذي سينحدر من الأعلى... وإن كان في آخر الأمر! وإذا لم ينجح ذلك، وبقيت أوجه عدم المساواة أو أصبحت أسوأ (كما يحدث دائماً)، فبحسب هذا المنظور لا بد أن يعود ذلك إلى فشل من يعاني من ذلك من أفراد ومجتمعات، فلا بد أن تكون المجتمعات التي فشلت في ذلك "تعاني من ثقافة الجريمة"، والأفراد الذين يفشلون لا بد وأنهم "يفتقدون إلى أخلاقيات العمل"، أو أي عذر بمضامين من التمييز العرقي تحول دون استخدام السياسات الحكومية أو الأموال العامة للتخفيف من أوجه عدم المساواة وتحسين حياة الناس ومعالجة الأزمات البنيوية.

والأدوات الأساسية لهذا المشروع أصبحت مألوفة للغاية: خصخصة جميع المؤسسات العامة، وإزالة القيود عن الشركات التجارية، وتخفيض الضرائب التي تجمع للخدمات العامة، وفي الوقت ذاته تحويل كل ما ينتج عن ذلك إلى صفقات تجارية ملائمة للشركات التجارية. والوصفة هي ذاتها في كل مكان بغض النظر عن السياق والتاريخ وأحلام وآمال الناس الذين يعيشون في ذلك المكان. ولخص لاري سامرز المبدأ حين كان كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في عام 1991: "أنشروا هذه الحقيقة: قوانين الاقتصاد هي مثل قوانين الهندسة. فمجموعة واحدة من القوانين هي نفسها ما ينجح في كل مكان" (وهو سبب تسميتي للنيوليبرالية أحياناً: "حكومة الوجبات السريعة").

وفسرت إزالة جدار برلين في عام 1991 كعلامة على أن الحملة الداعية إلى هذا المبدأ ينبغي أن تنتشر في العالم بأسره. فمع انهيار الاشتراكية، زالت الحاجة إلى التخفيف من حدة أي وجه من أوجه الرأسمالية، وكما أعلنت تاتشر في مقولتها المشهورة: "لا يوجد بديل" (ولنا أن نفكر في النيوليبرالية بطريقة مختلفة بأنها الرأسمالية في صورتها الخالية عن منافسة أيديولوجية أخرى).

وتشمل النيوليبرالية مجموعة مربحة للغاية من الأفكار أتردد أحياناً في وصفها كأيديولوجية. فجوهرها في الواقع ليس إلا التبرير الفكري للجشع. وهذا ما

عناه الملياردير الأمريكي وارين بافيت قبل سنوات قليلة حين قال لقناة سي إن إن: "دارت حرب طبقات خلال السنوات العشرين الأخيرة، وانتصرت طبقتي... طبقة الأغنياء". ومع أنه كان يشير فقط إلى التخفيضات الضريبية الكبيرة التي تمتع بها الأثرياء خلال تلك الفترة، يمكننا أن نوسع المفهوم ليشمل كامل رزمة السياسات النيوليبرالية.

فهل ثمة علاقة بين هذا وانتشار رفض اليمين تصديق حدوث تغير المناخ، وهو الرفض المتجذر في إدارة ترامب؟ في الواقع، له علاقة كبيرة. فتغير المناخ، ولا سيما في هذه المرحلة المتأخرة، لا يمكن التعامل معه إلا من خلال إجراءات جماعية تقيد كثيراً سلوك شركات مثل إكسون موبيل وغولدمان ساكس، ويتطلب الاستثمار في المجال العام من خلال إنشاء شبكات طاقة كهربائية جديدة، ومواصلات عامة، وسكك حديدية خفيفة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وعلى نطاق لم نشهد له مثيلاً منذ الحرب العالمية الثانية. ولأنه لا يمكن التعامل معه إلا من خلال فرض ضرائب على الأغنياء والشركات، وهم بعينهم الناس الذين يغدق عليهم ترامب تخفيضات ضريبية كبيرة وثغرات ومسامحات في القيود والقوانين. وتعني الاستجابة لتغير المناخ إتاحة المجال للمجتمعات لإعطاء الأولوية لصناعات خضراء محلية، وهذه عملية تتعارض مباشرة مع الصفقات التجارية الحرة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النيوليبرالية، والتي تعتبر شعار "اشتر ما هو محلي" كقيد حمائي (ومع أن ترامب شن حملة ضد هذه الجوانب من صفقات التجارة الحرة، إلا أنه وكما سنرى في الفصل السادس لا ينوي العدول عن هذه القوانين).

وباختصار، يفجر تغير المناخ الأسس الأيديولوجية التي تقوم عليها النزعة المحافظة المعاصرة، فالاعتراف بأزمة المناخ هو الاعتراف بنهاية المشروع النيوليبرالي. ولهذا فإن اليمين ثائر على العالم الحقيقي، وعلى العلوم (وهذا ما دفع بمئات آلاف العلماء من شتى أنحاء العالم إلى المشاركة في مسيرة العلوم في نيسان 2017، وذلك دفاعاً عن مبدأ ليس من المفترض أن يضطروا إلى الدفاع عنه: وهو أن معرفة ما يمكن معرفته عن عالمنا هو أمر جيد). ويوجد سبب آخر جعل العلم موضع نزاع إلى هذا الحد: وهو أنه يكشف مرة تلو أخرى أن سياسة "العمل كالمعتاد" النيوليبرالية تقود إلى مأساة تهدد العرق البشري كله.

ما قاله التيار الليبرالي العام لعقود من الزمن هو بخلاف ذلك، وهو أننا بحاجة إلى تعديل النظام القائم في بعض المواضع وسيصبح كل شيء على ما يرام، وأنه يمكن للولايات المتحدة أن يكون فيها مؤسسة مالية عملاقة مثل غولدمان ساكس ورأسماليتها ولكن يمكن أن تعلق على بيوتها صفائح تخزن الطاقة الشمسية. ولكن التحدي أعمق بكثير مما يقوله هؤلاء، لأنه يتطلب

التخلي بالكامل عن قواعد اللعبة النيوليبرالية، ومواجهة النزعة نحو جعل الاستهلاك هو المحور الذي نقيس من خلاله التقدم الاقتصادي. ومن وجه، فأعضاء مجلس وزراء ترامب، وفي محاولتهم اليائسة لإنكار حقيقة الاحترار العالمي، أو الحط من شأن تبعاته، يفهمون شيئاً صحيحاً في جوهره: يتطلب تجنب الفوضى المناخية تحدي الأيديولوجية الرأسمالية التي غزت العالم منذ ثمانينات القرن الماضي، وإذا انتفع شخص ما من هذه الأيديولوجية فلن يعجبه التحدي، وهذا أمر مفهوم. والاحترار العالمي له تبعات تقدمية متطرفة بالفعل، وإذا ثبتت صحته (وقد ثبتت بشكل جلي) فلا يمكن للطبقة النخبوية أن تستمر في تصرفاتها دون قواعد تحكمها، فإيقافهم الآن أمر يتعلق بالاستمرار الجماعي للبشرية!

وإذا فشلنا، فسينتشر الموت الذي رأيناه في الحيد المرجاني العظيم في جميع أرجاء كوكبنا وبطرائق لا يمكننا حتى تخيلها.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الخامس المتحرش الأعلى في القوات المسلحة

منذ أن تولى ترامب منصبه، كثر تداول الحديث عن الحاجة إلى التوقف عن "إعادة محاكمة انتخابات عام 2016"، فالوقت يتطلب نظرة إلى الأمام، لا الخلف.

وفي الحقيقة، أنهكني أنا أيضاً النظر إلى الخلف، فالتوتر أثناء الانتخابات، ولا سيما أثناء الانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي، كان لا يحتمل. ولوقت طويل لم أتمكن من النظر إلى وسائل التواصل الاجتماعي، لأن كل ما رأيته هو أناس كانوا يكنون المودة لبعضهم بعضاً قبل الانتخابات وقد فرق بينهم التعصب لهيلاري أو بيرني. وقد فقدت أنا شخصياً عدة أصدقاء من جميع أفرقاء النزاع بسبب هذا الأمر، مثل الأشخاص الذين لاموني أنا وأمثالي على هزيمة هيلاري لأني لم أشجعها علناً، أو لأننا اتخذنا موقفاً قاسياً من ارتباطاتها مع الشركات التجارية أثناء الانتخابات الأولية. وأنا، بدوري، أجد صعوبة في مسامحة أشخاص من أمثال الاقتصادي الليبرالي بول كروغمان، الذي لطالما كتب عن أهمية التركيز على اللامساواة الاقتصادية واحتيال المصارف عبر السنوات السابقة، ولكنه استخدم منبره المؤثر في صحيفة "نيويورك تايمز" ليهاجم مراراً مرشحاً واحداً هو بيرني ساندرز، مع أن ساندرز كان جدياً بشأن محاربة اللامساواة في الدخل والتصدي للمصارف. أنا أتفهم عدم رغبة الناس في استعادة تلك المعارك البشعة، فقد كانت أوقاتاً بائسة.

ويتعامل كل واحد منا مع الخوف والشعور بعدم اليقين بطرائق مختلفة. ويتعامل عدد كبير من المحافظين من مخاوفهم بشأن العالم المتغير والمتزعزع من خلال محاولة العودة بالزمن إلى الوراء. ولكن إذا تخصص اليمينيون بالتوجه إلى الوارء، فاليساريون تخصصوا في التوجه نحو الداخل وإطلاق وابل من اللوم على بعضهم بعضاً يدور ليرجع من حيث بدأ.

ولكني أشعر بالحذر تجاه السرعة التي يطلب فيها منا أن ننسى الماضي، لأننا نحتاج إلى بناء تحالف عريض بقدر الإمكان ضد ترامب والقوى المماثلة له بغض النظر أين نعيش، وأيضاً لأننا نحتاج إلى تجنب تكرار الأخطاء نفسها التي صنعت الظروف التي أدت إلى نشأة ترامب والظواهر المماثلة له في جميع أنحاء العالم. وللأسف، فكثير من الأدلة تشير إلى أن الدرس الوحيد الذي تعلمه المنتمون إلى الحزب الديموقراطي الرسمي هو أن لا يدعوا الروس يخترقوا حساب بريدهم الإلكتروني!

ولذلك أعتقد أن علينا التنفس عميقاً ونستجمع شجاعتنا للنظر إلى الماضي، ولو لوقت قصير، ليس لفتح الجروح القديمة، بل لنتعلم منها. فلن نتمكن من الخروج من المسار الذي أفضى بنا إلى حيث نحن الآن دون التعرف الصادق والحقيقي على العوامل التي أفضت بنا إلى هذا المكان.

تنامي الغضب

إذا كان هناك درس يمكننا أن نستقيه من تنامي الغضب في جميع أرجاء العالم، فهو التالي: علينا ألا نستخف أبداً، أبداً بقوة الكراهية. علينا ألا نستخف أبداً بجاذبية القدرة على التسلط على "الآخر"، سواء أكان الآخر يتمثل في المهاجرين أم المسلمين أم السود أم المكسيكيين أو النساء، أم في أي تجل آخر من تجلياته. ولا سيما أثناء أوقات الأزمات الاقتصادية حين يجد عدد كبير من الناس أسباباً ملموسة للخوف على وظائفهم التي تدعم لهم حياة كريمة، وحين يحسون بخطر فقدانها إلى الأبد.

يتوجه ترامب بخطابه إلى ذلك الشعور بالذعر الاقتصادي، كما يخاطب شعور المقت الذي تشعر به شريحة واسعة من الأمريكيين البيض بشأن تغير ملامح بلادهم، ومراكز السلطة التي يشغلها على نحو متصاعد أشخاص ليسوا من عرقهم. فحدة الغضب غير المنطقي الذي صب جامه ترامب وأقوى مؤيدوه على باراك أوباما، والسعي المحموم الذي استمر لسنوات لتجريده من هويته الأمريكية من خلال "إثبات" أنه في الحقيقة من كينيا، وبذلك توصيفه بأنه من "الآخرين"، لا يمكن تفسيرها بأي منطق سوى الكراهية العرقية. وهذا هو "الانفجار الأبيض" الذي وصفه فان جونز، المعلق في سي إن إن، في ليلة الانتخابات، ولا شك في أنه قوة لا يستهان بها تحرك شريحة كبيرة من مؤيدي ترامب.

كما انطلقت الكراهية التي وجهت إلى هيلاري كلينتون أثناء الحملة الانتخابية من المنطلق الغريزي نفسه. فهيلاري ليست فقط مرشحة أنثى، بل امرأة تتجذر هويتها وتنتج عن حركة تحرير المرأة. فلم تغط سعيها إلى السلطة لا بالجمال ولا بالدلال. وكما يظهر من صرخة: "إحبسوها!"، فبالنسبة إلى الكثيرين في الولايات المتحدة، كان الأمر، وبكل بساطة، لا يحتمل.

لست معجبة بسياسات كلينتون، ولكن سياساتها ليست هي ما أطلق الكراهية الشرسة التي واجهتها، بل نبعت تلك من منطلق أعمق. ولا ينبغي أن نضرب صفحاً عن أن إحدى أكبر الحوادث إثارة للجدل في الحملة الانتخابية: حين تجرأت مستضيفة البرامج في فوكس نيوز ميغين كيلي على طرح سؤال قاسٍ على ترامب حول تعليقاته السابقة المميزة ضد النساء، أجاب بأن كيلي "لا بدَّ وأنها تنزف من مكان ما". وهذه الإهانة الحقيرة التي تقترح بأن النساء

أثناء الحيض لا يصلحن للحياة العامة، كانت دليلاً مبكراً على الغضب الأعمى تجاه النساء اللاتي يتجاوزن الحدود المرسومة لهن بحيث يصبحن قوة محركة للحملة الانتخابية. وهو أيضاً دليل على ما يربط زير نساء فخور مثل دونالد ترامب مع رجل محافظ للغاية فيما يتعلق بالقضايا الجنسية مثل نائبه مايك بنس (الذي يقال إنه يرفض تناول وجبة لوحده مع أي من زميلاته النساء): وهو الاعتقاد المشترك بأن أجساد النساء إنما وجدت لتخدم الرجال، سواء أكان ذلك كوسائل للإرضاء الجنسي أم كآلات لصنع الأطفال. كما كان ذلك مؤشراً على غرف صناعة القرار التي ستحفل برجال بيض يتخذون القرارات المصيرية بشأن صحة النساء وحرياتهن.

تصنيف الحياة البشرية

في الانتخابات الرئاسية عام 2016، سمعنا في السر والعلن زئير رجال يعتبرون بأن لهم الحق هم وحدهم أن يحكموا. ومن الحقائق المرعبة بشأن الرجال الذين يحيطون بترامب ويدعمونه علناً في وسائل الإعلام، عدد الذين اتهم منهم بضرب النساء أو التحرش بهن أو التعدي الجنسي عليهن. وتشمل القائمة ستيف بانون الذي اختاره ترامب في الأصل كوزير للعمل والذي أخبرت زوجته السابقة الشرطة بأنه تعدى عليها جسدياً ولفظياً، إلا أن القضية أغلقت حين لم يتمكن المدعون من العثور على تلك الزوجة السابقة حتى تشهد عليه؛ وآندرو بوزدر الذي ادعت زوجته السابقة في وثائق المحكمة بأنه تسبب لها بأذى جسدي دائم بعد أن "ضربها بعنف على وجهها وصدرها وظهرها وكتفيها ورقبتها، وذلك دون استفزاز أو سبب"، رغم أنها تراجعت عن هذه الدعوى لاحقاً؛ وبالطبع بيل أورايلي، وهو واحد من أقوى مناصري ترامب على وسائل الإعلام؛ وروجر آيلز الذي عمل مستشاراً في حملة ترامب بعد أن أجبر على مغادرة فوكس نيوز بعد اتهمته عشرات النساء بالتحرش الجنسي، والعديد منهن من العاملات معه في الشبكة التلفزيونية، ولكنه ومثل أورايلي نفى تلك التهم. ولن تكتمل القائمة دون الإشارة إلى ترامب نفسه، والذي اتهمته عدة نساء، وحتى في قضايا في المحاكم، بالتحرش والاعتداء الجنسيين (مع أنه ينكر جميع هذه التهم)، والذي اتهمته زوجته الأولى إيفانا بأنه اغتصبها في عام 1989 (مع أنها، وكما هي الحال مع زوجة آندرو بوزدر السابقة، تراجعت عن دعواها).

ومع أن الجانب الليبرالي من الطيف السياسي لا يخلو من المفترسين الجنسيين، ولكن هذا الضجيج من الاتهامات، والأموال المستخدمة لإخراسها، تتمحور على دائرة ترامب الداخلية على نحو لم نشهده من قبل. وبغض النظر عن الاتهامات نجد أن أعضاء هذه الدائرة سرعان ما يتصدون لها بجدار من الإنكار، إذ ينقذ رجال متنفذون رجالاً متنفذين آخرين، وكأنهم يرسلون إلى

العالم رسالة مفادها أن النساء لا ينبغي تصديقهن. ولربما لا يبنغي أن يفاجئنا ذلك، نظراً لعلامة ترامب التجارية: فهو الزعيم الذي يفعل ما يشاء، ويمسك بما يريد وبمن يريد، ويسخر ويخزي ويذل من يشاء حينما يشاء. فهذا هو ما يبيعه المتحرش الأعلى للقوات المسلحة، ويبدو أنه ثمة سوق كبيرة لذلك!

المشكلة مع "ناخبي الوظائف"

ليست مشاعر "الانفجار الأبيض" أو "الانفجار الذكوري" أو النكاية بـ"مستنقع" النخبة في واشنطن العاصمة هي الدافع الأول لكثير من ناخبـي ترامب، بل لأنهم أعجبوا بخطابياته المتعلقة بالتجارة والوظائف.

ولكن توجد مشكلة في هذه القصص التي ذكرناها سابقاً، فلا يمكننا أن نختار شخصاً يحشد علناً طاقات الكراهية القائمة على العرق ونوع الجنس والقدرة الجسدية، إلا إذا كنا، وعلى صعيد ما، نعتبر أن هذه القضايا غير مهمة، وأن حياة الناس التي توضع في خطر محدق نتيجة خطابياته (والسياسات التي تنجم عنها) أقل قيمة من حياتنا وحياة الأشخاص الذين يشبهوننا. لا يمكن لأحد أن ينتخب هذا الشخص إلا إذا رغب في التضحية بهذه الفئات من الناس من أجل ما يرجوه من مكاسب. وبوضوح أكثر: لربما لا يعبر التصويت لترامب عن كراهية فاعلة، ولكنه في أفضل الظروف يعكس عدم اكتراث محير.

وليست مصادر الكراهية القائمة على العرق ونوع الجنس، والتي أسفرت عن تولي ترامب السلطة، جديدة. بل لطالما وجدت في شتى مراحل التاريخ، لتظهر وتنحسر مع زيادة الضغوطات والاستفزازات. ولكن ثمة أسباب بنيوية عميقة للصدى الكبير الذي لقيته الآن صيغة ترامب من هذا التكتيك القديم للغاية، ويتعلق بعضها بالتغيرات التي طرأت على وضع البيض والذكور، ولكن هذا لا يوضح إلا جانباً من القصة، بل السبب الحقيقي لانتصار ترامب هو كيف تفاقمت هذه الخسائر مع خسائر أخرى في الأمن الاقتصادي الأساسي.

فليس ناخبـي ترامب البيض من تعرض لأقسى تبعات السياسات النيوليرالية التي قيدت الخدمات الاجتماعية وأطلقت العنان للمصارف، فقد أدت هذه السياسات إلى تدهور الوضع المالي للأسر من الأصل الأفريقي واللاتيني، وتركت أبلغ آثارها في مجتمعاتهم.

والنتيجة الطبيعية للسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تقُصي شرائح كاملة من السكان من الاقتصاد الرسمي هو تفشي أجهزة الدولة الرامية إلى السيطرة والاحتواء: الشرطة ذات النزعة العسكرية، والحدود المحصنة كالقلاع، وإيقاف الهجرة، والاعتقال الجماعي. وشهدت الأربعون سنة التي مرت على الثورة النيوليبرالية ازدياد عدد المسجونين بنسبة تقارب 500 في

المائة، وهي ظاهرة تؤثر على نحو غير متناسب ذوي الأصل الأفريقي واللاتيني، مع أن البيض يتعرضون لتبعات هذه المنظومة أيضاً.

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن قاعدة ترامب الشعبية لم تكن في غالبيتها من الفقراء، بل من ذوي الدخل المتوسط. فيجني معظم ناخبيه بين 50 و200 ألف دولار في السنة (مع كثافة في الجانب الأسفل من هذا النطاق). وحيث إن كثيراً من ناخبي ترامب ليسوا في فقر مدقع، لربما يقول البعض إن تصويتهم لم يأت نتيجة الضغوطات الاقتصادية.

ولكن هذا لا يغطي عاملاً مهماً، فتحليل أجرته قناة سي إن إن لمسح اقتراع الناخبين كشف عن أن ترامب فاز بنسبة 77 في المائة من أصوات الذين قالوا إن الوضع المالي "أسوأ اليوم" مما كان عليه قبل أربع سنوات. وبعبارة أخرى، فلربما كان هؤلاء الناخبون بوضع مالي جيد مقارنة بمتوسط البلاد، ولكن كثيرين منهم فقد شيئاً من الراحة الاقتصادية، إلا أن الخسائر بدأت قبل ذلك بوقت طويل.

انعدام الأمان على كل جبهة

خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبوتيرة أكبر خلال العقد الأخير منها، خسر الجميع، باستثناء الواحد في المائة من النخبة، أمانهم الوظيفي، علاوة على شبكات الأمان الاجتماعي كانت موجودة والتي كانت ضعيفة أصلاً. ما يعنيه هذا هو أن لفقدان العمل تبعات أكبر الآن على قدرة الفرد على تحمل تكاليف التأمين الصحي أو امتلاك منزل. وتؤذي هذه الأوضاع ناخبي ترامب البيض من الطبقة العاملة بقدر ما تؤذي غيرهم، من ناحية لأن هذه الطبقة العاملة وحتى زمن قريب حظيت بوضع أفضل بكثير مكنها من الوصول إلى وظائف في قطاع التصنيع ذات رواتب جيدة تحميها اتحادات عمالية، ما أهل هذه الطبقة للعيش كطبقة متوسطة، ولهذا بدت هذه الخسائر وكأنها صدمة أكبر على المنتمين إلى هذه الطبقة.

وينعكس هذا في الارتفاع الملحوظ في عدد الوفيات بين الأمريكيين البيض المتوسطي العمر غير الحاصلين على شهادات جامعية نتيجة الانتحار والإفراط في جرعات الأدوية والأمراض ذات العلاقة بتناول الكحول. وهذا الأمر خاص بالبيض، فمعدلات الوفيات للأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي أو اللاتيني ضمن الحدود الديموغرافية نفسها تتناقص في الواقع. ولاحظ كل من آن كايس وأنغاس ديتون، وهما خبيرا اقتصاد من جامعة برينستون، هذا الاتجاه في عام 1999، وألفا ورقة بحثية مفصلية عن ما سمياه: "وفيات اليأس"، ليفسرا هذه الظاهرة الغريبة كنتيجة للتجارب والتوقعات المسبقة، أو "إخفاق الحياة بأن تكون كالمتوقع منها". وطريقة أخرى للنظر إلى المسألة

هي التالي: حين يبدأ مبنى بالتهاوي، فالناس في الطوابق الأعلى هم من سيسقط مسافة أكبر، الأمر ليس إلا مسألة فيزياء.

وعلاوة على هذه الخسائر، فثمة الشعور بزوال اليقين الناجم عن تغير المشهد العام بسبب تغير البلاد. فالتنوع العرقي يتزايد في الولايات المتحدة، والنساء لديهن اليوم قدرة أكبر على الوصول إلى مراكز السلطة. وهذه محطة لا مناص منها في الطريق نحو المساواة، ونتيجة طبيعية للمعارك الطاحنة التي تجري على هذا الطريق. ولكن الأمر يعني أيضاً فقدان الرجال البيض لأمانهم الاقتصادي (وبالطبع، فالجميع لديهم الحق بالحصول على هذا الأمان)، وشعورهم بوضعهم المتفوق (وهو شعور لم يكن لديهم الحق فيه قط). وقبل التسرع في إدانة النوع الأخير من الشعور بالحق، علينا أن نتذكر شيئاً في غاية الأهمية: ليست جميع أشكال الشعور بالحق غير شرعية، فجميع الناس لديهم الحق في حياة كريمة. وفي البلدان الثرية، ليس من قبيل الشجع أو التعبير عن ميزة لا فضل فيها توقع بعض أنواع الأمان الأساسية في العمل حين يعمل الإنسان بجد ولعقود من الزمن، مثل أن يجد الإنسان من يعتني به عندما يتقدم العمر به، وأن المرض لن يتسبب بإفلاسه، وبأن أولاده سيجدون الوسائل اللازمة للتفوق. وفي مجتمع يحترم نفسه، ينبغي أن يشعر الناس بأن لديهم الحق في هذه الأشياء، فهي مزايا ينبغي أن يتمتع بها الإنسان. ولكن هذه الحقوق ظلت تتعرض لهجمات شرسة من اليمين لأربعة عقود، وإلى درجة أن كلمة "الحقوق" هذه، وحين تشير إلى معاشات التقاعد والرعاية الصحية، فإنها تعتبر كلمة مهينة في واشنطن العاصمة.

وهذا المزيج المعقد من العوامل هو ما أتاح لترامب أن يأتي ويدعي إنه سيصبح مناصر الرجل العامل المقهور، وإنه سيستعيد وظائف التصنيع هذه لأجله، وإنه سيتخلص من اتفاقيات التجارة الحرة هذه، وسيستعيد السلطة لهؤلاء الناس، ويجعل منهم "رجالاً حقيقيين" مرة أخرى، أحراراً لكي يمسكوا النساء بدون طرح الأسئلة المملة. وأكثر قسم فعال من وعود ترامب لقاعدته الشعبية كان التالي: سآخذ كل المنافسة التي تتعرضون لها من ذوي الأصل اللاتيني الذين سأرحلهم أو أمنع دخولهم، ومن ذوي الأصل الأفريقي الذين سأسجنهم إذا كافحوا لأجل حقوقهم. وبعبارة أخرى: سيضع الرجال البيض بأمان على قمة الهرم الاجتماعي مرة أخرى.

وقوة هذا الوعد هو أحد الأسباب التي جعلت انتصار ترامب علامة نداء لجميع دعاة الكراهية في شتى أنواعهم. فمركز قانون الفقر الجنوبي أبلغ عن تزايد بثلاثة أضعاف للمجموعات المعادية للمسلمين في عام 2016 وحده. وفي شهر انتخاب ترامب، أُبلِغ عن أكثر من ألف حادث كراهية موجه نحو الأشخاص الملونين. فسقط، مثلاً، سرينيفاس كوتشيبوتلا، وهو مهندس مهاجر

من الهند في الثانية والثلاثين من عمر، قتيلاً في حانة في أولاث، كانساس، على يدي رجل أبيض قيل إنه صرخ عليه: "أخرج من بلادي!" قبل أن يطلق النار عليه. وفي أول شهرين من عام 2017 قتل سبعة أشخاص متحولين جنسياً، ما أثار المطالب بتحقيق فيدرالي في جرائم الكراهية.

فأصبح لون البشرة ونوع الجنس الصحيح هو ما يقرر، وإلى حد مرعب، من يأمن على نفسه في أيدي الدولة، ومن هو عرضة لعنف مدَّعي البطولة، ومن يمكنه أن يعبر عن نفسه دون مضايقات مستمرة، ومن يمكنه أن يعبر الحدود دون وجل، ومن يمكنه أن يمارس العبادة دون خوف.

تبادل اللوم على أساس الهوية

وهذا كله يجعل من الخطير أن ندعو الليبراليين والتقدميين إلى التخلي عن تركيزهم على "سياسات الهوية"، وأن يركزوا بدلاً من ذلك على الاقتصاد والطبقات، وكأن هذه العوامل يمكن تناولها بشكل منفصل عن بعضها.

وشجب ما يدعى "سياسات الهوية" و"التصحيح السياسي" من المساعي المعيارية في فوكس نيوز وبريبارت نيوز، ولكن هذه القنوات الإخبارية ليست المصدر الوحيد، ولم يزدد النقاد إلا صراحة بعد انتخاب ترامب. فالدرس الذي يبدو أن تعلمه عدد كبير من الليبراليين من الحزب الديموقراطي من خسارة هيلاري كلينتون للانتخابات هو أن نداءاتها المباشرة للنساء والأقليات أثناء حملتها الانتخابية جعلت الرجال البيض من الطبقة العاملة يشعرون بالتهميش، ما دعاهم إلى انتخاب ترامب. وعبر الأستاذ في جامعة كولومبيا مارك ليلا عن هذا في مقال نشره بعد الانتخابات في "نيويورك تايمز"، لائماً فيه كلينتون لأنها "دعت وبصراحة الأمريكيين من أصل أفريقي ولاتيني، والمثليين جنسياً والنساء لانتخابها في كل خطوة من الطريق. وكان هذا خطأً إستراتيجياً". وهذا التركيز على مجموعات مهمشة تقليدياً وما تلاه من "ذعر أخلاقي بشأن الهوية العرقية والجنسية... شوهت رسالة الليبرالية، ومنعتها من أن تصبح قوة موحدة قادرة على الحكم". فالوحدة على مايبدو تطلبت من جميع هذه الأقليات (والتي ستصبح غالبية ساحقة في الواقع إذا ما اتحدت) أن تكبح شكاواها الفردية حتى يتمكن الديموقراطيون من العودة إلى شعار "إنه الاقتصاد أيها الغبـي" الذي استخدمه بيل كلينتون في حملته الانتخابية المظفرة في عام 1992.

إلا أن هذا هو أبعد الاستنتاجات عن الصواب فيما يتعلق بانتخابات عام 2016؛ فلم يكن فشل كلينتون عائداً إلى أنواع الرسائل التي بثتها، بل نتيجة المبادئ الاقتصادية الغبية القائمة على النيوليبرالية، والتي اعتنقتها هي وزوجها والدوائر الرسمية في حزبها، والتي لم تتح لها أن تقدم أي عرض لربما يثق به

العمال البيض الذين انتخبوا أوباما (وانتخبوه لمرتين)، وقرروا هذه المرة أن ينتخبوا ترامب. وصحيح أن خطط ترامب ليست جديرة بالثقة، ولكنها على الأقل مختلفة.

وحين ركزت كلينتون على نوع الجنس والهوية العرقية، عنى ذلك مشكلة أخرى هي أن ما تركز عليه من سياسات ليس تحدي النظام الذي أنتج ورسخ اللامساواة، بل السعي إلى جعل النظام نفسه "أكثر شمولاً". وما يعنيه هذا هو الموافقة على المساواة في الزواج وحق الإجهاض، ولكن مع إهمال حق الإسكان والحق في أجور تعيل الأسرة (فكلينتون قاومت الدعوة إلى حد أدنى من الأجور يبلغ 15 دولاراً في الساعة)، والحق لكل الناس في الرعاية الصحية، وأي شيء يتطلب إعادة جدية لتوزيع الثروات من الأعلى إلى الأسفل ويتحدى كتاب قواعد النيوليبرالية. ومع أن كلينتون سخرت، أثناء حملتها الانتخابية، من "اقتصاد التقطير" الذي دعا إليه خصمها، إلا أن فلسفتها الخاصة يمكننا أن ندعوها "سياسات الهوية القائمة على التقطير من الأعلى"، وتقوم على تعديل النظام بحيث يشمل عدداً من الأشخاص من النوع الجنسي أو اللون العرقي أو التوجه الجنسي المختلف في النخبة، ومن بعد ذلك انتظار تقطير العدالة إلى جميع الآخرين. إلا أن التقطيرمن الأعلى إلى الأسفل لن يلقى نجاحاً أكبر في مجال الهويات مما فعل في المجال الاقتصادي.

ونعرف هذا لأنه جُرِّب في السنوات الأخيرة إذ حقق التنوع انتصارات رمزية خلالها: كانتخاب رئيس من أصل أفريقي للولايات المتحدة، ووصول اثنين من أصل أفريقي لمنصب المدعي العام، ودفع هوليوود إلى الاعتراف بالمخرجين والممثلين السود، وعمل المثليين الجنسيين كمقدمي أخبار وترؤس بعضهم لشركات تدخل ضمن أغنى 500 شركة في العالم، وزيادة عدد النساء الإجمالي في المواقع الإدارية، وهذا كله على سبيل المثال لا الحصر. وانتصارات التنوع والشمول هذه مهمة، لأنها تغير حياة الناس وتبرز وجهات النظر كانت ستظل غائبة لولاها، فمن الأهمية بمكان أن ينمو جيل من الأطفال وهم يرون أوباما يشغل أقوى منصب في العالم. ولكن هذا النهج القائم على التقطير من الأعلى إلى الأسفل من أجل التغيير، وإذا لم يترافق مع سياسات تقوم على التغيير من الأسفل إلى الأعلى، ويعالج قضايا ملحة مثل المدارس الآيلة للسقوط وعدم قدرة الناس على الحصول على سكن لائق، فلن ينجح أو حتى يقارب النجاح.

وفي الولايات المتحدة، يترافق تحقيق مكاسب كبيرة في زيادة التنوع والشمول في أعلى الهرم الاجتماعي مع حملات ترحيل جماعية للمهاجرين، وازدياد حقيقي للهوة في الثروة بين الأمريكيين البيض والسود. فوفقاً لمعهد أوربان، شهدت الفترة بين عامي 2007 و2010 انخفاضاً في متوسط ثروة

الأسر الأمريكية البيضاء بنسبة 11 في المائة، وهذا دون ريب نسبة ضخمة، ولكن الأسر الأمريكية السوداء شهدت انخفاضاً بنسبة 31 في المائة خلال الفترة ذاتها. وبعبارة أخرى، تزايد عدم المساواة بين السود والبيض، بدلاً من أن يتناقص، خلال مرحلة من التقدم الرمزي. ويعود هذا جزئياً إلى استهداف الأسر السوداء، وعلى نحو أكبر بكثير من غيرها، بالديون العقارية عالية المخاطر، فأصيبوا بأسوأ آثار انهيار السوق عام 2008.

وخلال الفترة ذاتها، استمر قتل الشرطة للشباب السود وبشكل مفرط بلغ خمسة أضعاف الشباب البيض في الفئة العمرية نفسها حسب دراسة أجرتها صحيفة الغارديان. وكثيراً ما حدثت عمليات القتل هذه تحت أنظار كاميرات الفيديو، تاركة آثاراً دائمة في نفوس شباب آخرين. وفي ظل هذا الواقع، أصبحت منظمة "حياة السود مهمة" حركة الحقوق المدنية الخاصة بهذا الجيل. وفي هذا السياق كتبت المؤلفة كينغا ياماتا تايلور: "أظهرت المؤسسة السياسية السوداء بقيادة الرئيس باراك أوباما مراراً وتكراراً أنها غير قادرة على أبسط المهام: الحفاظ على حياة الشباب السود. على الشباب هؤلاء أن يفعلوا ذلك بأنفسهم". وعلى النحو ذاته، ورغم وجود عدد كبير من النساء في مراكز السلطة (وإن كان عددهن لا يزال ليس كافياً، إلا أنه أكبر بكثير مما كان عليه في الجيل الماضي)، فالنساء المنخفضات الدخل يعملن لساعات أطول، وكثيراً ما يكون ذلك في وظائف متعددة، وبدون أي أمان اجتماعي، وفقط ليتمكنَّ من تسديد الفواتير، وتشير الإحصاءات إلى أن ثلثي العمال بالحد الأدنى من الأجور هم من النساء. وفي التصنيفات العالمية السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي المتعلقة بالفجوة الاقتصادية بين الجنسين، تراجعت الولايات المتحدة من المركز 28 على صعيد العالم في عام 2015 إلى 45 في عام 2016.

وبينما رد ناخبو ترامب على وضعهم المضطرب بالغضب على العالم، يبدو أن الكثير من الليبراليين التقليديين استجابوا لذلك الوضع من خلال إدارة ظهرهم له. فحين دعت هيلاري كلينتون عدداً من المجموعات المتميزة في كل حشد انتخابـي، معلنة بأنها "ستتخذ موقفاً" لدعم كل من هذه المجموعات، كان عرضها أكثر فتوراً من أن يبني قاعدة الدعم التي تحتاج إليها. فبينما ضخمت سياسة الهوية البيضاء قاعدة ترامب، منيت سياسة كلينتون القائمة على تقطير العدالة بين مختلف الهويات من الأعلى إلى الأسفل بالفشل الذريع. وفي ولايات مهمة مثل آيووا وأوهايو وويسكونسون، اجتذبت كلينتون أصواتاً من الديموقراطيين أقل بنسب تتفاوت بين 15 و20 مما فعل باراك أوباما في عام 2012، وهذا التدني في عدد الناخبين التقدميين لعب دوراً حاسماً في نجاح ترامب حتى ولو خسر التصويت الشعبـي.

ولعل هذا درس آخر ينبغي تعلمه من انتخابات عام 2016، وهو أن "الخوف من الآخر" يمكن له أن يكون قوة محركة للكثير من داعمي الأحزاب اليمينية المتطرفة، ولكن "شمول الآخر" في منظومة غير منصفة في جوهرها ليس كافياً لهزيمة تلك القوى. فلم يكن ذلك الشمول ملهماً بما فيه الكفاية ليثير القاعدة الديموقراطية الهابطة المعنويات في انتخابات عام 2016، أو للفوز في استفتاء بقاء المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبـي (البريكسيت)، وما ثمة سبب يدعونا للاعتقاد بأن هذه الدينامية ستتغير في المدى القريب.

بدلاً من ذلك، فالمهمة الأبرز أمامنا ليست تصنيف قضايانا المختلفة بحسب الأولوية والأهمية (الهوية مقابل الاقتصاد، أو العرق مقابل النوع الجنسي) بحيث تهزم إحداها الأخريات وكأننا في مباراة مصارعة في قفص من الاضطهاد، بل أن نفهم إلى أعمق حد ممكن كيف تتقاطع أوجه الاضطهاد هذه وتساند بعضها بعضاً لتصنع دعامات معقدة تتيح لسارق للسلطة أن يختطف أقوى مناصب العالم وكأنه راقصة في ناد للتعري.

"الرأسمالية العرقية"

وآن أوان تذكر أن اختراع هرميات زائفة قائمة على العرق ونوع الجنس لفرض نظام طبقي صارم ليس جديداً، بل يضرب بجذوره في تاريخنا. وقد نشأ الاقتصاد الرأسمالي الحديث بفضل فرعين كبيرين له: سرقة أراضي السكان الأصليين وسرقة الأشخاص الأفريقيين. وتطلب كل من السرقتين ولادة نظريات فلسفية تصنف قيمة حياة الإنسان وعمله، واضعة الرجال البيض على أعلى ذلك الهرم. وهذه النظريات بشأن تفوق البيض (والمسيحيين) والتي أيدتها الكنيسة والدولة هو ما أتاح للمستكشفين الأوروبيين التعامي عن حضارات الشعوب الأصلية (والتي وإن كانت ظاهرة للعيان، ولكنها غير معترف بها كصاحبة حق أصلي في الأرض)، ومن ثم تصنيف قارات ذات غنى سكاني بأنها لا يشغلها يسكنها ولذلك فهي من حق من عثر عليها، وكأنها جائزة لعبة عبثية غريبة.

وكانت نظم تصنيف البشر هذه هي التي استخدمت لتبرير الخطف الجماعي لبشر آخرين، ومن ثم تقييدهم بالأغلال وتعذيبهم لإجبارهم على العمل على تلك الأراضي المسروقة، وهي الظاهرة التي أدت بالمنظر السياسي الراحل سيدريك روبنسون أن يصف اقتصاد السوق الذي ولدت منه الولايات المتحدة ليس كـ"الرأسمالية"، بل كـ"الرأسمالية العرقية". فالقطن والسكر اللذان التقطهما الأفريقيون المستعبدون كانا محرك الثورة الصناعية، والقدرة على إقصاء الأشخاص الملونين والأمم الملونة لتبرير سرقة الأراضي واليد العاملة هو أساسها، وما كان ليتحقق أي من هذا لولا تلك النظريات عن التفوق العرقي التي أضفت على المنظومة المفلسة أخلاقياً هالة من الاحترام

القانوني. وبعبارة أخرى، ما كان الاقتصاد قط منفصلاً عن "سياسات الهوية"، وبكل تأكيد ليس في دول استعمارية مثل الولايات المتحدة، فلماذا نفصل بينهما فجأة اليوم؟

وكما كتبت محامية الحقوق المدنية ميشيل ألكساندر في كتابها "جيم كرو الجديد" (في إشارة إلى قوانين جيم كرو التي فرضت الفصل العرقي في الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة)، كانت سياسات الهرمية العرقية عوامل مساعدة دائمة الحضور في منظومة السوق، وتطورت معه مع مرور القرون. وأضافت أن النخبة في الولايات المتحدة استخدمت العرق كإسفين "لتقضي على تحالف من الفقراء من مختلف الأعراق"، أولاً في وجه ثورات العبيد التي ساندها العمال البيض، ومن بعد ذلك في قوانين جيم كرو، ولاحقاً خلال ما سمي بالحرب على المخدرات. ففي كل مرة أصبحت فيها هذه التحالفات المتعددة الأعراق قوية بما فيه الكفاية لتهديد سلطة الشركات التجارية، أقنعت العمال البيض بأن أعدائهم الحقيقيين هو الناس الملونين الذين يسرقون "وظائفهم" ويهددون أحيائهم السكنية. وما ثمة طريقة أكثر فعالية في إقناع الناخبين البيض بدعم سحب تمويل المدارس ونظم الحافلات والرعاية الاجتماعية من إخبارهم بأن معظم المستفيدين من هذه الخدمات هم الملونون (حتى لو كان هذا خطأ في الواقع)، وإن وجود الكثيرين من هؤلاء الملونين في البلد "غير قانوني"، وإنهم يحاولون خداع المنظومة بطريقة غير قانونية. وفي أوروبا، أدى التلاعب بالمخاوف بشأن سرقة المهاجرين للوظائف واستغلال الخدمات الاجتماعية والتسبب بتآكل الثقافة دوراً مماثلاً.

وكان رونالد ريغان هو من أطلق في الولايات المتحدة الأسطورة القائلة بأن قسائم الغذاء تستغلها "ملكات للرعاية الاجتماعية" يقدن سيارات كاديلاك ويرتدين معاطف الفرو ويستخدمن أموال القسائم لتمويل الجريمة، وترامب يلعب بشكل كبير على نفس المشاعر وفي المجال ذاته. في عام 1989، وبعد أن اتهم خمسة مراهقين سود ولاتينيين باغتصاب امرأة بيضاء في بارك آفينيو، اشترى ترامب دعايات تشغل صفحة كاملة في عدة صحف يومية في نيويورك داعياً فيها إلى إعادة العمل بحكم الإعدام. ولاحقاً، وبناء على أدلة الحمض النووي، برئ هؤلاء المراهقون الخمسة وأسقطت الأحكام عنهم، ولكن ترامب رفض الاعتذار أو التراجع عن مزاعمه. فلا عجب إذن بأن وزارة العدل في إدارته بقيادة المدعي العام للدولة، جيف سيشونز، تقول بأن الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية في مدن مثل نيويورك وشيكاغو "تتقوض تحت وطأة الهجرة غير الشرعية والجريمة القائمة على العنف"، محولة الانتباه، على نحو مريح لها، عن السنوات الطوال من الإهمال النيوليبرالي إلى شن حملة على الجريمة، ومنع هذه المدن من اعتبار نفسها "ملاذاً" للمهاجرين.

فرق تسد

وفي الواقع، ما ثمة عامل ساعد على ترسيخ واقعنا الحالي القائم على طغيان الشركات الخاصة أكثر من التفرقة المنهجية والمستمرة بين العمال البيض والسود، وبين المواطنين والمهاجرين، وبين الرجال والنساء. وإثارة مشاعر مثل تفوق البيض والرجال وكراهية المثليين ظلت هي أقوى دفاعات النخبة ضد الديموقراطية الحقيقية. فاستراتيجية التفرقة من خلال إثارة المخاوف، ووضع عدد أكبر من القوانين التي تزيد صعوبة مشاركة الأقليات في الانتخابات، هي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الأجندة السياسية التي تفيد الشريحة الضيقة للغاية من السكان، أي النخبة.

ونعلم أيضاً من التاريخ أن الحركات الفاشية والقائمة على نزعات تفوق تاريخية (والتي لطالما تتواجد كجذوة من جمر تحت الرماد) يصعب أن تتحول إلى نيران مشتعلة إلا في فترات المصاعب الاقتصادية المستمرة والانحسار الوطني. وهذا هو الدرس الذي ينبغي تعلمه من جمهورية فايمار الألمانية والتي تولت حكم البلاد خلال فترة تلت خروجها منهكة من الحرب العالمية الأولى وذليلة جراء عقوبات اقتصادية قاسية، فهذه العوامل جعلت من الجمهورية أرضية خصبة لنشأة النازية. كان ينبغي لهذا الواقع أن يظل يجد صداه في جميع حقب التاريخ!

وبعد الحرب العالمية الثانية، اتحد العالم في محاولة لصنع ظروف تمنع منطق الإبادة الجماعية من الحدوث مرة ثانية في التاريخ، وترافق هذا مع ضغوطات من الطبقات الدنيا في المجتمع ما أسفر عن البرامج الاجتماعية الكريمة التي سادت في أوروبا خلال تلك الحقبة. واعتنقت القوى الغربية المبدأ القائل بأن اقتصادات السوق عليها أن تضمن ما يكفي من الكرامة الأساسية بحيث لا يصبح المواطنون خائبـي الأمل إلى حد يدفعهم إلى البحث عن ضحايا يعزون إليهم مشاكلهم، أو لآيديولوجيات متطرفة تبرر العنف ضد هؤلاء الضحايا.

ولكن جرى التخلي عن كل هذا اليوم، ونجد أنفسنا نتيح اليوم لحدوث ظروف تشبه تلك التي سادت في ثلاثينات القرن الماضي. فصندوق النقد الدولي والبعثة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبـي، ومنذ الأزمة المالية عام 2008، يجبرون بلداً تلو الآخر على قبول "العلاج بالصدمات"، أي على إجراء "إصلاحات" مقابل تمويل تحتاجه تلك البلدان حاجة ماسة للخلاص من أزماتها، فيقولون لبلدان مثل اليونان وإيطاليا والبرتغال وحتى فرنسا: "بالطبع سنساعدكم، ولكن مقابل إذلالكم إلى أقصى حد! وفقط مقابل تخليكم عن التحكم بشؤونكم الاقتصادية، وفقط إذا سلمتم قراراتكم الحاسمة لنا، وبما في ذلك فيما يتعلق بجوانب من اقتصادكم ترونه محورياً بالنسبة إلى هويتكم، مثل ثرواتكم المعدنية. وفقط إذا قبلتم بتخفيض الرواتب ومعاشات التقاعد

ومخصصات الرعاية الصحية". وثمة مفارقة مريرة هنا: فصندوق النقد الدولي إنما أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية ووضعت له ولاية صريحة بأن يمنع هذا النوع من العقوبات الاقتصادية التي غذت مشاعر الكراهية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه أصبح اليوم عاملاً فاعلاً في العملية التي ساعدت على خلق الظروف التي أدت إلى انتشار شعبية وسلطة الأحزاب الفاشية الجديدة في اليونان وبلجيكا وفرنسا وهنغاريا وسلوفاكيا وفي العديد من البلدان الأخرى. فنظامنا المالي الحالي ينشر الإذلال الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، ويترك الآثار نفسها التي حذر منها الاقتصادي والدبلوماسي جون ماينارد كينز قبل ما يقارب القرن من الزمن، حين كتب بأن العالم إذا فرض عقوبات اقتصادية قاسية على ألمانيا "فأجرؤ على التوقع بأن الثأر لن يتخلف عنها".

وأتفهم الدافع لاختصار أسباب انتخاب ترامب في واحد أو اثنين، والقول بأنه باختصار تعبير عن أبشع قوى الولايات المتحدة التي لم تختف قط وبرزت في واجهة الأحداث لتزأر تحت خطابات ديماغوجي اقتلع أقنعة الولايات المتحدة، والقول بأن الأمر برمته يتعلق بالتمييز العنصري والغضب الأعمى نتيجة فقدان البيض لمزاياهم، أو القول بأن الأمر كله يتعلق بكراهية النساء حيث إن خسارة هيلاري كلينتون أمام شخصية قبيحة وجاهلة مثل ترامب هو جرح في صميم عدد كبير من النساء لن يشفى قريباً.

ولكن اختزال الأزمة الحالية في هذا العدد القليل من العوامل على حساب عوامل كثيرة أخرى لن يؤدي بنا إلى فهم كيفية خسارة تلك القوى هذه المرة وحتى في المرات القادمة، فإذا لم تستحوذ علينا الرغبة بمعرفة الكيفية التي تتقاطع بها كل هذه العوامل، من العرق والنوع الجنسي والطبقة الاجتماعية والاقتصاد والتاريخ والثقافة، مع بعضها لتنتج الأزمة الحالية، فسوف نظل في أفضل الظروف حيث كنا قبل انتصار ترامب، وذلك ليس موقعاً سليماً.

فحتى قبل انتصار ترامب، كان لدينا ثقافة تتعامل مع كل من الناس والكوكب الذي نعيش عليه كالقمامة، في ظل منظومة تستهلك حياة العمال كاملة في وظائفهم ثم تتخلص منهم دون أدنى حماية، وتعامل ملايين الأشخاص المعرضين للإقصاء من الفرص الاقتصادية وكأنهم فضلات المجتمع التي ينبغي رميها في السجون، وتعامل الحكومة كمنجم ينبغي التنقيب فيه سعياً للثراء الخاص حتى لو ترك ذلك حطام الدولة خلفه، وتعامل الأرض والمياه والهواء التي هي قوام الحياة وكأنها شبكة لا متناهية السعة للصرف الصحي.

عدم الحب كسياسة

قال المؤلف والمثقف كورنيل ويست إن "العدالة هي ما يتجلى به الحب في المجال العام"، واعتقد بدوري أن النيوليبرالية هي ما يبدو عليه انعدام للحب في السياسة؛ فملامحها هي أجيال من الأطفال، السود واللاتينيين في الغالب، الذي يترعرعون في وسط مشهد عام لا يحفل بهم؛ ومدارس ديترويت التي تتغلغل فيها الجرذان؛ والأنابيب التي تسرب الرصاص لتسمم العقول الصغيرة في فلينت؛ ورهون منازل إنما بنيت لتنهار ولكن المصارف استأثرت بملكيتها على جميع الأحوال؛ ومستشفيات ليس لديها الموارد الكافية وتبدو أقرب إلى السجون؛ والسجون المكتظة في أقرب تجلٍ صممته الإنسانية للجحيم؛ وتجريد كوكبنا من جماله وكأنه لا قيمة له أصلاً. ما تبدو عليه النيوليبرالية هو ما يبدو عليه ترامب نفسه: الجشع وعدم الاكتراث وقد تجسدا في العالم المادي.

وبينما يخذل النموذج الاقتصادي العالمي الحالي الغالبية الساحقة من سكان الكوكب، فلا يجري ذلك على المستوى نفسه لدى كل فئات الناس: فالكراهية التي يوجهها ترامب وفريقه نحو أضعف فئات المجتمع ليس بمعزل عن مشروعهم للنهب الاقتصادي بالنيابة عن الفائقي الثراء والانقلاب الذي تقوده الشركات التجارية، فتلك الكراهية هي ما يجعل الانقلاب ممكناً. وقبح ترامب فيما يتعلق بالعرق والنوع الجنسي يخدم أهدافاً محددة ومرسومة تدر أرباحاً كبيرة، كما فعلت الكراهية القائمة على الهوية مع مرور الزمن.

ولحسن الحظ، فالتشكيلات السياسية السريعة النمو على مستوى القاعدة الشعبية في يومنا هذا، من الحركات المطالبة بإيقاف العنف ضد النساء إلى حركة الأرواح السوداء، ومن العمال المطالبين بمعاشات تضمن سبل العيش إلى الحركات المطالبة بحقوق السكان الأصليين إلى حركات العدالة المناخية، جميعها ترفض النهج القائم على قضية واحدة. بل اعتنقت الإطار القائم على الأوجه التي تتقاطع فيه جميع هذه القضايا والذي رسمت ملامحه الناشطة في حقوق المرأة والحقوق المدنية كيمبرلي ويليامز كرينشو. وكلها يسعى إلى رسم الطرائق التي تتقاطع بها عدة قضايا (كالعرق والنوع الجنسي والدخل والقدرة الجسدية ووضع الهجرة واللغة) لتؤثر في تجربة الفرد الحياتية، وكذلك في هياكل السلطة.

لا تميز إدارة ترامب بين محاولة إحداث جذري وسلبـي في النظام والقانون، والهجوم على حقوق النساء الإنجابية، وتصعيد النزاعات الخارجية، وتحميل المهاجرين مسؤولية جميع مشاكل البلاد، وإشعال حمى الوقود الأحفوري، وإطلاق العنان للاقتصاد لمصلحة الفائقي الثراء. فالإدارة تتقدم على جميع هذه الجبهات (وغيرها) في الوقت ذاته، حيث يعلمون أنها كلها عناصر مشروع واحد، مشروعهم هم في "جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى".

ولهذا فعلى أي معارضة تحاول بجدية التصدي لترامب وغيره من قوى اليمين المتطرف في العالم أن تعتنق مهمة سرد جديد للتاريخ يبين كيف انتهى بنا الحال إلى هنا، في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر. وعلى هذا السرد أن يكشف على نحو يثير العواطف الدور الذي تؤديه سياسات "فرق تسد"، كالتفرقة العنصرية، والتفرقة الطبقية، والتفرقة الجنسية، والتفرقة في المواطنة. والتفرقة الزائفة بين العالمين الإنساني والطبيعي.

وعندها فقط يمكننا أن نتحد لنحظى بالعالم الذي نحتاج إليه حقاً.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل السادس السياسة تكره الفراغ

شهدت رئاسة ترامب حتى الآن كثيراً من اللحظات الدنيئة خلال فترتها القصيرة، بدءاً من القمة المتعلقة بأزمة الصواريخ الباليستية التي عقدت في ضوء الشموع في مارالاغو، إلى التغريدات الغاضبة التي نشرها ترامب من غير تفكير بشأن المتاجر الكبرى. ولكن، ومن منظور المقاومة، لا يزال من الصعب تجاوز الانحطاط الذي وصل إليه ترامب في أول يوم كامل له في منصبه، في يوم الاثنين التالي لتنصيبه. ففي هذا اليوم خرجت مجموعة من القياديين في نقابات العمال الأمريكية من البيت الأبيض إلى صف من الكاميرات المنتظرة، معلنين ولائهم لدونالد ترامب.

قال شين مكغارفي، رئيس نقابات البناء في أمريكا الشمالية، إن ترامب أخذ الوفد الممثل لعدد من النقابات في جولة في المكتب البيضاوي، مظهراً لهم مستوى من الاحترام "لا يكاد يصدق". وجاء مزيد من المديح من داغ مكارون، رئيس أخوة النجارين المتحدة، والذي وصف خطاب ترامب الافتتاحي، والذي كان رأي غالبية الناس بأنه عاصفة من التغريدات العدائية القبيحة، بأنه "لحظة عظيمة للعمال، الرجال منهم والنساء".

وكان من الصعب علي مشاهدة تلك اللحظة، فترامب كان بالفعل يشن حرباً على أضعف فئات العمال في الاقتصاد. ودارت أحاديث عن تخفيضات في غاية القسوة في الميزانية، ما يعني الاستغناء الجماعي عن عدد كبير من العاملين في القطاع العام، كسائقي الحافلات. فلماذا يقوم قياديو النقابات، الممثلين لنحو ربع العمال المسجلين في نقابات الولايات المتحدة، بخرق أهم مبادئ الحركة العمالية: التضامن مع العمال الآخرين؟ ظلت معظم النقابات، التي تجول قادتها في البيت الأبيض، مخلصة للحزب الديموقراطي لعقود من الزمن، فلماذا اختاروا هذه اللحظة التي شعر بها الكثيرون بالألم لكيل المديح لدونالد ترامب؟

لقد بينوا هم أنفسهم إحدى أسباب صفقتهم مع الشيطان: وهو خطة ترامب المتعلقة بالطاقة وكل الأنابيب التي يزمع على مدها، وسبب آخر يتعلق بتعهد ترامب بالإنفاق على البنية التحتية. وسبب آخر لم يأت أحد على ذكره، هو حديث ترامب عن إنفاق 21 مليار دولار على الجدار الحدودي مع المكسيك. لكن النقطة الحاسمة، كما أوضح قادة النقابات، هو قيام رئيس بحماية ظهورهم أخيراً فيما يتعلق بالتجارة الحرة.

وبالفعل، لم يهدر ترامب أي وقت في هذه الجبهة. ففي اليوم نفسه، وقبل اجتماعه مع وفد قادة النقابات بقليل، وقع أمراً تنفيذياً يسحب فيه الولايات المتحدة من اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ،

وهي صفقة تجارية بين 11 دولة لطالما ناهضها في نقاشه للجوانب الاقتصادية أثناء حملته الانتخابية، مسمياً إياها: "اغتصاباً لبلادنا". وفي حفل التوقيع الذي خرجت فيه الولايات المتحدة رسمياً من اتفاق الشراكة، أعلن ترامب: "هذا شيء عظيم للعامل الأمريكي".

بعد ذلك، كتب إلي كثيرون ليسألوني إن كان هذا هو "الجانب المشرق" من رئاسة ترامب. أليس من الجيد أن تتعرض اتفاقات تجارية انتقدها التقدميون لعقود من الزمن للإلغاء، أو لإعادة النظر والتفاوض (وكما هي الحال في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) من أجل "استرجاع الوظائف"؟ وأتفهم الرغبة في العثور على بعض الجوانب المضيئة في الفوضى اليومية التي يتكشف عنها البيت الأبيض، ولكن خطط ترامب ليست من هذه الجوانب.

ويذكرني الأمر برمته بالصقور الليبراليين الذين أيدوا جورج دبليو بوش في غزوه للعراق لأن الحرب تلاقت مع رغبتهم في تحرير العراقيين من صدام حسين، أو ما سمي بحجة "التدخل الإنساني". ولكن ما كان شيء في سيرة حياة بوش أو تشيني ولا في نظرتهم إلى العالم ليشير إلى وجود أي جانب ديموقراطي أو إنساني في غزوهم للعراق واحتلاله، وبالفعل سرعان ما تحول الاحتلال إلى سلسلة من عمليات القتل والتعذيب ارتكبها كل من القوات العسكرية الأمريكية ومن تعاقدت معهم من شركات خاصة وأفراد، بالترافق مع مساع للكسب السريع من الحرب دون ضوابط. فماذا يوجد في سيرة حياة ترامب ومعاملته للعاملين في مؤسساته وفي التعيينات التي أجراها وفي سياساته المحابية للشركات التجارية ليدفع أي أحد إلى التصديق بأنه سيفاوض على صفقات تجارية أو "يستعيد الوظائف" أو يتصرف بأي طريقة في مصلحة العمال أو البيئة؟

وبدلاً من أن نأمل في حدث سحري يحول ترامب إلى بيرني ساندرز، علينا أن نطرح بعض الأسئلة الصعبة عن كيف أصبح من الممكن لهذه العصابة من أصحاب السلطة والنفوذ الخالين من الخجل والمليئين بالاحتقار المفتوح للمعايير الديموقراطية أن يختطفوا قضية مثل تجارة الشركات الحرة في الأصل.

السباق إلى الحضيض

جعل ترامب الصفقات التجارية قضيته الثابتة لسببين: أولهما، وكما ظهر جلياً يوم استقباله لقادة النقابات في البيت الأبيض، فهي طريقة ممتازة لسرقة الأصوات من الحزب الديموقراطي. وكما أعلن الناقد اليميني تشارلز كراوتهامر، وهو أبعد ما يكون عن الإعجاب بالنقابات، على قناة فوكس نيوز

بأن قمة ترامب المريحة مع النقابيين "كانت مسرحية كبيرة من السرقة السياسية".

أما السبب الثاني فهو أن ترامب، الذي نعرف بأنه شديد الثقة بمهاراته الفائقة في التفاوض والعلاقات العامة، قال بأنه قادر على التفاوض على صفقات أفضل من سابقيه من الرؤساء. ولكن ثمة إشكالية بمقولة "أفضل"، فهذا لا يعني أن الأمر سيكون أفضل للعمال المنتمين إلى النقابات، وبكل تأكيد ليس للبيئة. وما يعنيه بـ"أفضل" هو ما عناه دائماً: أفضل بالنسبة إليه وإلى إمبراطوريته التجارية، وللمصرفيين والمدراء التنفيذيين في شركات النفط الذين تتألف إدارته منهم. وبعبارة أخرى، فإذا حصل ترامب على مراده فسوف تصبح قوانين التجارة أسوأ بكثير بالنسبة إلى الناس العاديين، وليس فقط في الولايات المتحدة، بل في العالم بأسره.

وما علينا إلا أن ننظر إلى ما فعله ترامب منذ أن شغل منصبه: ففي اليوم نفسه الذي جامل قادة النقابات من خلال إعطائهم جولة خاصة في مكتبه، قابل قياديين في الأعمال التجارية ليعلن عن خطط لاقتطاع الإجراءات التقييدية بنسبة 75 في المائة، وتخفيض الضرائب على الشركات بنسبة 15 في المائة. والعمال هم من يدفعون ثمن سياسات كهذه، فبدون قيود على الشركات سيتدنى مستوى أمانهم الوظيفي، وستزيد إمكانية إصاباتهم في مواقع العمل، كما أن العمال هم أكثر من يستفيد من الخدمات التي ستخفض فقط للتخفيف من الضرائب على الأثرياء. وقد ترامب تراجع بالفعل عن وعده بضمان استخدام الفولاذ الأمريكي فقط في إنشاء خط "كيستون. إكس.إل" لأنابيب النفط في مؤشر مبكر لضحالة التزامه بـ"شراء ما هو أمريكي وتوظيف من هو أمريكي".

وثمة أسباب وجيهة أخرى تدفعنا للاعتقاد بأن خطط الإدارة لاجتذاب عودة التصنيع إلى الولايات المتحدة ستعتمد على التخلي عن الكثير من الإجراءات الحمائية التي نالتها النقابات خلال القرن الماضي، وبما في ذلك ما بقي من إجراءات لحماية الحق في التفاوض الجماعي. فكثيرون ممن حول ترامب يدفعون مبالغ طائلة لزيادة صعوبة تنظيم النقابات لنفسها، ولا سيما من خلال ما سمي بتشريعات الحق في العمل. وبما أن الجمهوريين يسيطرون على مجلسي النواب والشيوخ، ستظل هذه المسألة من أولويات الأجندة السياسية.

وتدل القائمة الطويلة من الهدايا التي قدمتها إدارة ترامب بالفعل للشركات التجارية الأمريكية وبوضوح على أن إستراتيجية ترامب لـ"جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" من خلال إنعاش التصنيع تعني جعل التصنيع في أمريكا رخيصاً مرة أخرى. فبدون هذه القيود، ومع انخفاض الضرائب، ومع الهجوم

الشرس على إجراءات حماية البيئة، سيصبح العمال الأمريكيون بالفعل أقرب إلى منافسة تكلفة عمال في بلدان منخفضة الأجور مثل المكسيك.

وقد أوضح ترامب نفسه كل ما نحتاج معرفته بشأن مسلكه نحو العمال من خلال اختياره الأول لوزير العمل، وهو المنصب الوزراي الذي يفترض أن يحمي القوة العاملة في الولايات المتحدة؛ فاختار ترامب آندرو بوزدر، ومع أن الترشيح فشل آخر الأمر، إلا أنه كان فظيعاً إلى حد يكشف عن كثير من نوايا ترامب: فبوزدر المدير التنفيذي لإمبراطورية من المطاعم تشمل مطاعم وجبات سريعة مثل هارديز وكالرز جونيور، ويعتبر من أسوأ أصحاب العمل في البلاد، حيث رفعت عشرات الدعاوى القضائية على شركته متهمة إياها بأنها أخفقت في الدفع للموظفين مقابل العمل الإضافي وغيره، ما أدى إلى تسديد ملايين من الدولارات في التسويات، والمصطلح الصحيح لهذا التصرف هو: "سرقة الأجور". كما صرح بوزدر علناً لموقع "بيزنس إنسايدر" عن محاسن استعمال الآلات بدلاً من البشر: "فهي لا تأخذ إجازة أبداً، ولا تتأخر عن ساعات العمال أبداً، ولا تنزلق وتسقط أبداً، ولا ترفع أي قضية تمييز على أساس العمر أو الجنس أو العرق". وكما قال رئيس الأقلية في مجلس الشيوخ تشارلز شومر، فبوزرد (الذي تقدر ثروته بنحو 45 مليون دولار) "لربما يكون أكثر الخيارات معاداة للعمال" في التاريخ. فما يشير إليه إعجاب ترامب ببوزدر هو أن خطته الحقيقية لاسترجاع الصناعة هو كبح الحقوق والأجور وتدابير الحماية إلى حد يجعل العمل في مصنع وكأنه العمل في هارديز تحت إدارة آندرو بوزدر. وبعبارة أخرى: فهي خطة أخرى للأخذ من الضعفاء لمنفعة الفائقي الثراء.

فنحن إذن لا نرى أي جانب مشرق، بل محاولة للدفع باتجاه "السباق نحو الحضيض"، أو السباق لخفض التكاليف الذي لطالما أرعب مناهضي صفقات الشركات التجارية هذه.

نعم، من الممكن جعل الصفقات التجارية السيئة حتى أسوأ

لا ينوي ترامب إزالة أشد جوانب الصفقات التجارية الدولية ضرراً بالعمال، مثل البنود التي تحظر السياسات المصممة لتفضيل الإنتاج المحلي على الخارجي، أو تلك التي تتيح للشركات أن تقاضي الحكومات الوطنية إذا أقرت قوانين تعتبرها تلك الشركات تقتطع من أرباحها دون وجه حق (وبما في ذلك القوانين المصممة لإيجاد الوظائف وحماية العمال).

وخلافاً لتعهدات ترامب بمعاقبة الشركات التي تنقل إنتاجها خارج الولايات المتحدة، يبدو أن الخطة الفعلية إنما هي توسيع إجراءات الحماية لهذه الشركات بحيث تتمكن من نقل إنتاجها إلى الخارج. وليس هذا ضرباً من

التكهن، ففقط بعد شهرين من تسلم ترامب للرئاسة، تسربت ملحوظة من الإدارة إلى الكونغرس تصرح بنيتها في إعادة التفاوض اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). ووفقاً لتحاليل من "رقابة التجارة العالمية" التابعة لمنظمة "المواطن العام"، فخطط الإدارة تتضمن استخدام أسوأ عناصر اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ إما لإدراجها أو تعزيزها في نافتا، وبدون حتى إزالة اللغة التي تنكر حق الولايات المتحدة في تنفيذ قوانين "شراء ما هو أمريكي". وكما عبرت مديرة "رقابة التجارة العالمية" لوري والاتش عن الأمر: "بالنسبة إلى من يثق بتعهد ترامب بأن يجعل نافتا 'أفضل بكثير' للعمال، فهذه لكمة في الوجه".

ومن أقبح جوانب عدد كبير من تلك الصفقات التجارية الدولية: الحماية العدوانية التي توفرها لحقوق الملكية والعلامات التجارية، والتي كثيراً ما تبعد أدوية قد تنقذ الحياة، وتقنيات في غاية الأهمية عن متناول الفقراء. فعائلة ترامب بنت إمبراطورية عالمية تعتمد في المقام الأول على أخذ علامات تجارية وتراخيص وحمايتها بشراسة، ولذلك يمكننا أن نتوقع جوانب الصفقات التي تتعلق بالملكية الفكرية أن تصبح أشد ضرراً، لا العكس.

وأقوى الأدلة على خطط ترامب هو الشخص الذي اختاره للمفاوضات التجارية التي تجريها إدراته؛ فوزير التجارة هو ويلبور روس، وهو مصرفي سابق ومليادير ورأسمالي مجازف جنى ثروته من الاستيلاء على الشركات وإعادة هيكلتها لزيادة ربحيتها من خلال فصل عدد كبر من العمال ونقل الإنتاج إلى مواقع أقل كلفة. فمثلاً، وفي عام 2004، اشترى روس كون ميلز، شركة النسيج الأمريكية، وبعد أقل من عقد من إعادة الهيكلة والدمج بين الشركات والتعهيد للخارج، انخفض عدد العمال الأمريكيين في مصنع كارولينا الشمالية من أكثر من ألف إلى 300 فقط، بينما وسع روس الإنتاج في الصين والمكسيك.

ووضع مدير تنفيذي من طراز روس في موقع المسؤولية عن التجارة في البلاد ليس إلا مثالاً جديداً على انقلاب الشركات التجارية مع إزالة أي تظاهر بوجود وسيط حكومي نزيه، ووضع الشركات مباشرة في موقع المسؤولية عن تمزيق آخر أوصال المجال العام والمصلحة العامة.

وإذا تحققت هذه الأجندة بالكامل، فسيجد العمال في الولايات المتحدة وضعهم -من حيث الحماية لحقوقهم- وقد تدنى إلى أسوأ مستوياته منذ الكوابيس التي وصفها ديكنز خلال العصر المذهب في القرن التاسع عشر.

ولكن المقاومة لهذا التوجه تتزايد، فأجبر آندرو بوزدر على سحب ترشيحه لوزارة العمل، وكان من أسباب ذلك حركة منظمة من العمال في المطاعم

على صعيد البلاد. وحين دعي ترامب لمخاطبة ألفي عضو في نقابات البناء في أمريكا الشمالية، وهي المنظمة التي كالت له المديح في البيت الأبيض، قررت مجموعة من العمال بأنهم لم يعودوا يحتملون قرار نقابتهم بالتمسح بهذا "البليونير الأعلى للقوات المسلحة"، وحين ألقى ترامب خطابه أمام غرفة مليئة بأعضاء النقابة، وقفوا وأداروا له ظهورهم حاملين شعارات تقول "قاوم"، حتى أخرجهم الأمن من الغرفة.

لم تقع كل النقابات العمالية ضحية لألاعيب ترامب. فمعظمها، ولا سيما تلك التي تمثل قوى عاملة من ثقافات متعدد (وبما في ذلك الممرضون الوطنيون المتحدون، والنقابات التي تمثل العاملين في النقل العام، ونقابة موظفي الخدمات الدولية) فهم أن ترامب يمثل تهديداً وجودياً لحركتها، فنظمت نفسها على هذا الأساس. ولكن السؤال الذي طرحناه سابقاً ظل دون إجابة: كيف يمكن لادعاء ترامب، الواضح في زيفه، بأنه يمثل الرجل العامل يجد جمهوراً في قسم لا يستهان به من الحركة العمالية في الولايات المتحدة أصلاً؟

ويرتبط قسم كبير من الإجابة بحقيقة أن مساحة كبيرة من ساحة المعركة هذه سلمها الليبراليون إلى اليمين.

ذكرى حركة عالمية قوية

بدءاً من تسعينات القرن الماضي، اشتركتُ في حركة عالمية تحذر من أن اتفاقيات التجارة الحرة المحابية للشركات التجارية، ونموذج التجارة العالمية الذي سرعت في تطبيقه، يؤديان إلى مستوى من حرمان الإنسان والدمار البيئي يصعب الاستمرار فيه. وكان أعضاء الحركة من أجيال متعددة وامتدت إلى عشرات البلدان والقطاعات، موحدة بين منظمات غير ربحية، ودعاة راديكاليين إلى الفوضى، ومجتمعات من السكان الأصليين، وكنائس، ونقابات عمالية، وغير ذلك. كانت الحركة فوضوية وبسيطة في أيديولوجيتها وبعيدة عن الكمال، إلا أنها كانت كبيرة وواسعة النطاق، وظلت لبرهة من الزمن قوية بما فيه الكفاية لتحرز بعض الانتصارات الكبيرة.

وكادت هذه الحركة أن تصبح، وبطرائق في غاية الأهمية، التحالف العريض الذي نحتاج إليه في هذه اللحظة من الزمن للتصدي لليمين شبه الشعبوي. فيبدو الوقت مناسباً للنظر في الدرس الذي يمكننا تعلمه من نشأة هذه الحركة وانهيارها، لأنها لو تمكنت من ترجمة قوتها في الشارع إلى مزيد من الانتصارات السياسية، لما كان من الممكن لترامب ومجلس وزرائه المؤلف من ممثلي الشركات الضخمة من أن يتواصلوا مع الغضب السائد على قوانين التجارة العالمية غير العادلة، ويلبسوا عباءة "التجارة العادلة".

في أواخر تسعينات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، لم يكن من الممكن في أي مكان في العالم، من لندن إلى جنوا إلى مومباي إلى بوينس آيروس إلى مدينة كويبيك إلى ميامي، أن يشهد اجتماعاً لدفع الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية بدون أن يترافق ذلك مع مظاهرات مناهضة لتلك الأجندة. وهذا ما حدث في سياتل خلال قمة منظمة التجارة العالمية، حيث أغلق المحتجون المدينة بالكامل، وتسببوا باضطراب برامج الاجتماعات. وحدث الأمر نفسه بعد بضعة أشهر خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، وفي القمم التي عقدت لدفع اتفاق منطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين، وهي صفقة كانت ستمتد من أقصى شمال القارتين إلى أقصى جنوبها. لم تكن هذه الحركة قليلة العدد: ففي تموز 2001 نزل 300,000 شخص إلى شوارع جنوا خلال قمة مجموعة الثمانية.

وبخلاف الحركات اليمينية المتطرفة في قوميتها اليوم، والتي تحتشد ضد "نزعة العولمة"، فحركتنا كانت، وبكل فخر، دولية وذات نزعة دولية، مستخدمة الإنترنت (الذي كان لا يزال في بداياته) لتسهيل التنظيم عبر حدود البلدان، وحيث وجدنا أرضية مشتركة في الكيفية التي تزيد فيها هذه الصفقات اللامساواة، وتنهب المجال العام في جميع بلداننا، دعونا إلى فتح الحدود أمام الناس، وتحرير الأدوية والبذور والتقنيات الأساسية من حماية حقوق الملكية المقيدة، والسيطرة بشكل أكبر على الشركات التجارية.

وفي جوهرها، كانت الحركة تدعو إلى ديموقراطية عميقة، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وعارضت ما كنا نسميه "حكم الشركات التجارية"، وهو إطار أصبح اليوم أهم من أي وقت مضى. لم يكن اعتراضنا على التجارة في حد ذاتها، فلطالما تبادلت الحضارات التجارة عبر حدودها وستظل تفعل ذلك، ولكننا اعترضنا على الطريقة التي استخدمت فيها مؤسسات عابرة للحدود الصفقات التجارية لعولمة السياسات المحابية للشركات التجارية الكبرى بحيث تجلب أرباحاً هائلة لمجموعة صغيرة من اللاعبين بينما تلتهم كل ملكية عامة وشائعة، من البذور الزراعية إلى حقوق المياه إلى الرعاية الصحية العامة وغير ذلك.

ومن أوائل المعارك التي خضناها والتي جسدت ما نواجهه من مخاطر كانت في مدينة كوتشابامبا في بوليفيا، وتتعلق بالشركة الأمريكية بريتشل. فلدفع خصخصة خدمات المدينة، نالت بريتشل عقداً لإدارة نظام المياه المحلي، فكان أن ارتفعت أسعار المياه، وهي خدمة أساسية للغاية، بل وأصبح من غير القانوني تجميع مياه الأمطار دون إذن خاص. فما كان من سكان كوتشابامبا إلا أن ثاروا فيما عرف بـ"حرب المياه"، وطردوا بريتشل خارج البلاد. إلا أن بريتشل عادت ورفعت قضية على بوليفيا، مطالبة الحكومة بخمسين مليون

دولار مقابل ما تعرضت له من أضرار وعائد مفقود. فإذن، حتى حين استرجع الناس حقوقهم الديموقراطية ضد هذه الشركة، ظلوا عرضة لمطالب قاسية في محكمة التجارة. وهذا مثال من الأشياء التي جعلتنا نرى في سياسة التجارة معركة جوهرية بين الديموقراطية وحكم النخبة.

وأي شخص انتبه أثناء الأشهر الأولى من تولي ترامب للسلطة، أو رأى الأشخاص الذين أحاط نفسه بهم، سيدرك بأنه لن يعكس هذه التوجهات، بل سيسرع منها.

سائقو الشاحنات الضخمة والسلاحف - معاً وأخيراً!

ومن مجالات القلق كان الكيفية التي تؤدي بها هذه الصفقات إلى فقدان مأساوي للوظائف، تاركة خلفها ما سمي بـ"نطاقات الصدأ" (وهي المناطق التي تشمل عدداً كبيراً من المصانع المغلقة والمهجورة التي أصبح الصدأ يعلو آلاتها) من ديترويت وحتى بوينس آيروس، بينما تبحث شركات مثل فورد وتويوتا على مناطق أقل كلفة تنتج فيها. لم تقم المعارضة التي اعتنقناها على نزعة حمائية كالتي دعى إليها ترامب مؤخراً، بل على إزالة ما بدا لنا وكأنه سباق إلى الحضيض في ظل نظام عالمي جديد يؤثر على نحو سلبـي على العمال والبيئة في كل البلدان. فدعونا إلى نموذج للتجارة يبدأ بضرورة حماية الناس والكوكب، وقد كان هذا الأمر ضرورياً وقتها، ولكنه أصبح حاجة ملحة اليوم.

بل وكانت الحركة قد بدأت تنتصر، فهزمنا اقتراح اتفاق المنطقة الحرة في الأمريكيتين، وأجبرنا مفاوضات منظمة التجارة العالمية على التوقف، ولم يعد بإمكان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التحدث عن "التعديلات الهيكلية" (والتي تعني فرض النيوليبرالية على البلدان الفقيرة) في العلن.

وحين أنظر إلى الخلف، فأحد أسباب نجاحنا كان أننا لم نعد نلتفت كثيراً إلى الفوارق فيما بيننا، فقد جئنا من قطاعات وأوطان متباينة للكفاح لأجل غاية مشتركة، واختلفنا وتنازعنا بشأن التكتيكات، وظل بين النقابيين والبيئيين مساحات واسعة من الخلاف. ولكن، وبالرغم من كل ذلك، رأينا في شوارع سياتل نقابيين مثل "سائقو الشاحنات الضخمة" (Teamsters) يخرجون في مسيرات بجانب ناشطين في البيئة تحت شعار "سائقو الشاحنات الضخمة والسلاحف: معاً وأخيراً!".

وما أبعد هذا المشهد عن قياديي النقابات خارج البيت الأبيض، وهم يهتفون استحساناً لترامب!

صدمة أخرجتنا عن الطريق

فما الذي حدث؟

الجواب القصير هو: حدثت صدمة هجمات 11 سبتمبر وما تلاها من حقبة الحرب على الإرهاب، فهذه الصدمة محت حركتنا عن خارطة أمريكا الشمالية وأوروبا، وهي تجربة دفعتني إلى استكشاف سياسات استخدام (وإساءة استخدام) الأزمة، ولا تزال تشغل حيزاً كبيراً من تفكيري منذ ذلك الوقت.

بالطبع لم تختف حركتنا بالكلية، واستمر العديد من المنظمات والأشخاص في العمل بجد للتحذير من الصفقات التجارية الجديدة غير المنصفة. ففي أمريكا اللاتينية، وصلت المعارضة إلى الحكومة في بلدان مثل بوليفيا والإكوادور لتنشئ شبكاتها الخاصة من "التجارة المنصفة". ولكن في الشمال، لم نعد تلك القوة الجماهيرية التي يصعب إهمالها والقادرة على تغيير منطق الحوار في عشرات البلدان. فبعد 11 سبتمبر 2001، وجدنا أنفسنا فجأة نتعرض لهجمات من السياسيين والمعلقين الإعلاميين تساوي بين المظاهرات المعادية التي جرت في الشارع ضد الشركات (والتي أقر بأنها أدت إلى معارك مع الشرطة وتحطيم نوافذ بعض المتاجر) وبين القوى المنحرفة التي خططت للهجمات على مركز التجارة العالمي. وكانت المقارنة دنيئة لا أساس لها من الصحة، ولكن لم يهم ذلك.

لطالما كانت حركتنا مظلة كبيرة للغاية (أو "حركة للحركات" كما كانوا يحلو لنا أن نسميها). ولكن بعد 11 سبتمبر تخوفت شرائح عريضة من تحالفنا من الخطابيات التي ساوت بيننا وبين الإرهابيين، فخافت المنظمات غير الربحية التي تعتمد على مؤسسات ضخمة من فقدان التمويل فانسحبت، وكذلك فعلت بعض النقابات المهمة. وفي ليلة وضحاها عاد الناس إلى عزلة الاهتمام بالقضية الواحدة، واختفى تقريباً هذا التحالف الاستثنائي (ولكن غير المثالي) العابر للقطاعات والذي وحد بين أشخاص شديدي التنوع في انتماءاتهم وغاياتهم تحت مظلة مناصرة للديموقراطية. ترك ذلك فراغاً لترامب والأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا لتدخل في الصورة، وتستغل الغضب المبرر على فقدان السيطرة وانعدام المؤسسات العابرة للبلدان والمتحملة للمسؤولية، ومن ثم لتوجه الغضب نحو المهاجرين والمسلمين وأي شخص يمكنه أن يكون هدفاً سهلاً، ومن ثم الدفع بمشروع حكم الشركات التجارية نحو آفاق جديدة ومجهولة.

ظل كثيرون آنذاك ناشطين وانضموا إلى تحالفات عريضة أخرى، ولكن وبالمقارنة مع تحالفنا كانت تلك مجرد تحالفات تكتيكية وصغيرة: "هزيمة بوش" و"أوقفوا الحرب"، ولم تتضمن التحليل الأعمق للقوى الاقتصادية العالمية التي كنا نتصدى لها بغض النظر عن أي حزب في السلطة.

الفراغ... ثم هاكم ترامب

من المهم أن نتذكر ما حدث مع حركة المقاومة السابقة لأن ثمة خطر حقيقي اليوم أن نكرر هذه الأخطاء ونتجمع عند القاسم المشترك الأصغر (مثل "اعزلوا ترامب" أو "انتخبوا الديموقراطيين")، ومن ثم نفقد تركيزنا على الظروف والسياسات التي أتاحت لتسلق ترامب للسلطة والتي تغذي نمو الأحزاب اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء العالم. والشيء الوحيد الذي تعلمناه يقيناً من سنوات رئاسة ترامب هو أن الرفض ليس كفاية.

ولن أنسى أبداً كيف، وبعد بضعة أيام من هجمات 11 سبتمبر، نشرت صحيفة "ناشيونال بوست" اليمينية في كندا افتتاحية بعنوان: "معاداة العولمة أصبحت من الماضي"، فلم يصبروا أبداً حتى يدفنوا حركتنا! إلا أنهم كانوا على خطأ وإلى أبعد حد، فما ثمة شيء "من الماضي" في التحذيرات التي أطلقناها. فالألم والخلل لم يزولا بمجرد اتخاذ الإعلام لقرار بالتحدث عن الإرهاب طوال وقت بثه ونشره.

بل على العكس تماماً، فالأزمة أصبحت أعمق، وأجبرت الملايين على مغادرة منازلهم بحثاً عن حياة أفضل. فدراسة نشرها "مركز البحوث الاقتصادية والسياسية" في عام 2017 أظهرت أن الفقر تزايد في المكسيك بعد تنفيذ اتفاقية نافتا في عام 1994، ليزداد عدد الناس تحت خطر الفقر بعشرين مليون شخص، وهو من العوامل الرئيسية في هجرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته، استمر تزايد غضب العمال البيض في أمريكا الشمالية وأوروبا نتيجة إهمال مطالبهم، ما أتاح المجال أمام ديماغوجيين من أمثال ترامب لينهضوا ويوجهوا غضب العمال بعيداً عن سارقي السلطة من أمثاله، والذين تنفعوا إلى أقصى حد من فرص التعهيد للخارج التي مكنتها هذه الصفقات، لينصب جامه على المهاجرين المكسيكيين، وهم ضحايا السياسات ذاتها التي أجبرت المهاجرين على مغادرة مجتمعاتهم.

وهذا هو الفراغ الذي اختلسه استفتاء بقاء المملكة المتحدة ضمن الاتحاد الأوروبـي، وتحت شعار: "استعيدوا السيطرة!"، وهو الغضب نفسه الذي تخاطبه مارين لوبان، زعيمة حزب الجبهة الوطنية في فرنسا، حين تخبر الجموع إن العولمة عنت "قيام العبيد بصنع المنتجات، لبيعها للعاطلين عن العمل". في جميع أنحاء العالم، تكسب قوى اليمين المتطرف المزيد من الحيز السياسي والسلطوي من خلال توجيه قوة الشعور القومي والتوق إلى الماضي المجيد المترافقين مع الغضب نحو مؤسسات بيروقراطية بعيدة مثل واشنطن ونافتا ومنظمة التجارة الأوروبية والاتحاد الأوروبـي، ومزج هذه

المشاعر مع العنصرية وكراهية الأجانب، وتقديم وهم السيطرة من خلال تعنيف المهاجرين، وتصوير المسلمين كأشرار، وتحقير النساء.

إنه لمزيج مسموم، وكان يمكن تجنبه. ولا شك في أن التصدي لقسوة منظومة صممتها مصالح أثرى الناس على الأرض للحفاظ على هذه المصالح أرضية تنتمي بحق إلى اليسار. ولكن الحقيقة المرة هي أن عدداً كبيراً من المنتمين إلى الجانب التقدمي من الطيف السياسي أصيبوا بالخوف بعد 11 سبتمبر، وقد ترك هذا الحيز الاقتصادي والشعبوي مفتوحاً أمام الاستغلال. فالسياسة تكره الفراغ، وإذا لم يملأه أحد بالأمل، سيملأه غيره بالخوف.

والأخبار الجيدة في هذا المجال هي أن التحالف التقدمي المناهض للتجارة الحرة بدأ أخيراً يستعيد حضوره خلال آخر سنتين. ففي أوروبا، ولا سيما في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، عادت النقابات والحركات البيئية إلى التجمع لمعارضة الصفقات التجارية مع الولايات المتحدة وكندا. وفي تلك الأثناء، هاجم بيرني ساندرز بقوة اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادئ، قائلاً عنه إنه "جزء من السباق العالمي إلى الحضيض لزيادة أرباح الشركات الكبيرة ووول ستريت من خلال تعهيد الوظائف إلى الخارج، وتقويض حقوق العمال، وتفكيك الأمن في العمل والبيئة والصحة والغذاء ومعها القوانين المالية، والسماح للشركات التجارية بأن تتحدى قوانيننا في محاكم دولية بدلاً من نظامنا القضائي".

ولو واجه ساندرز ترامب بهذه الرسالة في الانتخابات النهائية، لربما أخذ هو أصوات بعض العمال البيض واللاتينيين الذي صوتوا للجمهوريين في انتخابات عام 2016. ولكن ساندرز لم يكن هو من نافس ترامب في الانتخابات النهائية، بل نافسته هيلاري كلينتون ذات التاريخ الطويل من دعم هذه الاتفاقات والتفاوض شخصياً في بعضها، فلم تحظ بأي مصداقية حين انتقدتها في حملتها الانتخابية. وفي كل مرة حاولت فيها توجيه بعض النقد، تحول ذلك إلى مناسبة لتصويرها كسياسية ملتوية مخادعة.

مخاطر تسليم الأرضية الشعبوية

بعد أن تعب بعض الناس من الأحزاب الوسطية وخياناتها، انتخبوا شخصاً سمى نفسه بـ"الخارجي" و"المتمرد" مثل ترامب. وكثيرون غيرهم في جميع أنحاء العالم استسلموا وحسب، وظلوا في منازلهم أثناء الانتخابات، منعزلين عن السياسات الانتخابية، ومقتنعين بأن النظام فاسد ولن يساعد أبداً في تحسين حياتهم. وأظهر تجل لهذه الظاهرة كان في انتخابات عام 2016 في الولايات المتحدة، فرغم التغطية اللصيقة وغير المسبوقة، ورغم وجود ديماغوجي وقح وخطير فيها، ورغم الفرصة لصنع التاريخ من خلال انتخاب

امرأة للمرة الأولى كرئيسة للولايات المتحدة، قرر نحو 90 مليون ناخب أمريكي مؤهل إهمال الانتخابات والبقاء في منازلهم. وعدد الناخبين المؤهلين الذين قرروا عدم الإدلاء بصوتهم أكبر ممن انتخب هيلاري كلينتون أو دونالد ترامب، الذي حصل كل واحد منهما على ما يقارب 25 في المائة من أصوات مجموع الناخبين المؤهلين. وهذا مستوى مذهل من الانعزال عن الحياة السياسية في دولة ديموقراطية.

وهذا يعيدنا إلى القياديين العماليين في البيت الأبيض، فمع أن هذه صفقة مع الشيطان، فكون هؤلاء الأشخاص صاروا راغبين في اتخاذ جانب إدارة رجعية كإدارة ترامب يعكس الإهمال المنظم والتعالي الذي عومل به العمال، سواء من الحزب الديموقراطي أم الجمهوري، ولعقود من الزمن.

لا، لا يمكن لأوبرا وزوكربرغ أن ينقذانا

مهد طريق ترامب إلى البيت الأبيض، بشكل جزئي، رجلان يعشقهما كثير من ليبراليي الولايات المتحدة، وهما: بيل كلينتون وبيل غيتس. ولربما تبدو هذه العبارة منافية للمنطق، ولكن تحملوني قليلاً لأبين قصدي.

وقف دونالد ترامب أمام العالم وزعم أن لديه مؤهل واحد ليكون الرئيس: "أنا غني"، والذي قاله في الواقع هو: "جزء من جمال كوني أنا هو أني غني للغاية". وقدم الثروة على أنها دليل على أنه "ذكي للغاية"، وفي الواقع متفوق في جميع النواحي. وكانت القوى التي تدفقت من كونه راكم ثروات كبيرة (لا نعلم مقدارها في الواقع) كبيرة لدرجة أنها ستعوض بكل تأكيد عن انعدام خبرته السياسية وافتقاره إلى أبسط المهارات الإدارية أو المعرفة بالتاريخ. وحين تولى الرئاسة، بسط منطقه هذا إلى غيره من أعضاء ناديه من الفائقي الثراء، مالئاً حكومته بأفراد لا يمتلكون أي مؤهل للمنصب العام سوى ثرواتهم الطائلة التي حصل الكثير منهم عليها من خلال توارثها.

وفوق كل شيء، بسط ترامب معادلته بين الثروة والقوى السحرية إلى أفراد عائلته، مسلماً زوج ابنته جاريد كوشنر (وهو مقاول ولد مليونيراً) حقيبة تحفل بمسؤوليات جسام إلى درجة أنه أصبح نكتة في الإعلام. وإذا عددنا المسؤوليات التي اضطلع بها كوشنر حتى الآن، فسنجد أنها تشمل الوساطة للسلام في الشرق الأوسط، والتخطيط للقمة مع الصين في مارالاغو، ورصد أنشطة الولايات المتحدة في العراق، وإصدار الأمر بغارات لطائرات دون طيار في اليمن، وجعل الحكومة تسير وكأنها شركة. لقد توسعت مسؤوليات كوشنر إلى درجة أن فرانك بروني، الكاتب في "نيويورك تايمز" تسائل: "لماذا لا نلبسه ثياب سوبرمان، ونطلب بدلاً من ذلك من سوبر-جاريد أن يطير؟"

ولربما نطمئن إذا عزونا عقدة "الملياردير كمنقذ" إلى عقل ترامب المدمن على التويتر، أو إلى مستشاريه في مؤسسة "هيريتاج" وعبادتهم لـ"التجارة الحرة" والرجال الذين يبنون المباني العملاقة. ولكن الواقع هو أن ترامب وكوشنر لم يكونا أول من تخيل أن ثروته العظيمة ستضفي عليه قوى خارقة كتلك التي تعزوها القصص المصورة لسوبرمان، ولا أول من شجعهما أناس آخرون في وهمهما هذا.

فلعقدين من الزمن، تنظر النخبة من الليبراليين إلى طبقة الملياردیرات آملين أن تحل هذه الأخيرة المشاكل التي كنا نعالجها من خلال العمل الجماعي والقطاع العام القوي (وهي الظاهرة التي تسمى في بعض الأحيان: الرأسمالية الخيرية). فالملياردیرات من أصحاب الشركات الكبرى والمشاهير من أمثال بيل غيتس وريتشارد برانسون ومايكل بلومبرغ ومارك زوكربرغ وأوبرا (ولسبب أجهله: بونو) لا يعامَلون كأناس عاديين يتمتعون بموهبة فذة في مجالاتهم ويحسنون جني الكثير من المال، بل كأنصاف آلهة. وفي عام 2011 نشر موقع "بيزنس إنسايدر" مقالاً بعنوان: "عشر طرائق ينقذ بها بيل غيتس العالم"، في مثال يلخص القوى والمسؤوليات العظيمة التي تضفى على مجموعة صغيرة للغاية من الناس ومؤسساتهم الخيرية.

ومؤسسة غيتس وحدها قيمتها 40 بليون دولار، ما يجعلها أكبر مؤسسة خيرية في العالم. ولديها في بعض المجالات المهمة للغاية، مثل الزراعة في أفريقيا والأمراض المعدية والنظام التعليمي في الولايات المتحدة، سلطة تنافس المنظمات التابعة للأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة. لكن الإجراءات الداخلية للمؤسسة مشهورة بسريتها، حيث يتخذ القرارات الأساسية بيل غيتس نفسه وزوجته ميليندا ووالده ويليام غيتس وصديقه الملياردير أيضاً وارين بافيت (في سياسة تعيينات لا تقل محاباة عن تلك التي تتبعها أسرة ترامب). ومن الجدير بالذكر أيضاً أن غيتس لم يعتبر دائماً "منقذاً للعالم"، بل في تسعينات القرن الماضي اعتبر من أسوأ أصحاب الشركات، فاشتهر بسياسته التوظيفية الاستغلالية وبناء ما اعتبر احتكاراً مفترساً على قطاع البرمجيات. ولكنه، وبسرعة "البرق"، ذلك البطل الخارق الذي قرأنا قصصه المصورة في صغرنا، أعاد تصوير نفسه كبطل خارق عالمي يمكنه بمفرده أن يحل أعتى الأزمات الاجتماعية بغض النظر عن افتقاره إلى الخبرة اللازمة في المجالات ذات الصلة، وعن كون العديد من إصلاحات مؤسسة غيتس أدت إلى نتائج عكسية سيئة.

يعتبر بيل غيتس ورفاقه من الملياردیرات "المنقذين للعالم" جزءاً من مجموعة عرفت باسم: "طبقة دافوس"، في إشارة إلى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد كل سنة أعلى جبل في دافوس في سويسرا، حيث يلتئم

جمع شبكة شديدة الترابط من الملياردیرات في القطاعين المصرفي والتقني، علاوة على قادة منتخبين يشعرون بالراحة مع هذه المصالح، ومشاهير هوليوود الذين يجعلون الأمر برمته يبدو براقاً إلى حد لا يتحمل. ففي منتدى دافوس لعام 2017 مثلاً، تحدثت المغنية شاكيرا عن أعمالها الخيرية في قطاع التعليم في كولومبيا، بينما ناقش الطباخ الشهير جيمي أوليفر خططه للتصدي للسمنة ومرض السكري، وبرز اسم غيتس كالعادة إذ أعلن هو وبعض الشركاء بأنه سيؤسس صندوقاً بقيمة 460 مليون دولار للتصدي لتفشي الأمراض المعدية.

تفجرت سلطة طبقة دافوس في تسعينات القرن الماضي مع انضمام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورئيس وزراء المملكة المتحدة طوني بلير، إلى أعضاء هذا "النادي". وحتى بعد أن لم يعد الرجلان في منصبيهما، ظلا على علاقة وطيدة به. فأنشأت منظمة كلينتون مبادرة كلينتون العالمية، وهي مبادرة سنوية يمكننا أن نسميها: "دافوس على ضفاف نهر هدسون"، حيث تضم موكباً مستمراً من النخبويين الذين يعلنون على الملأ خططهم لإصلاح العالم بسبب طيبة قلوبهم بدلاً من تسديد ضرائبهم بشكل منصف وصحيح.

واعتبر الكثيرون أن مؤسسة كلينتون ليست إلا تجسيداً للاندماج العلني بين الحزب الديموقراطي (الذي يمثل تقليدياً العمال والنقابات) وأغنى مصالح العالم، ويمكننا أن نلخص مهمة المؤسسة كالتالي: لقد بلغ الثراء الخاص في عالمنا حداً مفرطاً بحيث صار من الممكن حل أي مشكلة، بغض النظر عن جسامتها، من خلال إقناع الفائقي الثراء بفعل "الأعمال الصحيحة" بما تطيب به نفوسهم من فتات ثرواتهم. وبطبيعة الحال، فخير من يقنعهم بفعل هذه الأعمال الطيبة هم عائلة كلينتون، أفضل من يعقد الصفقات ويتوسط فيها، وبمساعدة كوكبة من نجوم الصف الأول من المشاهير.

وبالنسبة إلى الأشخاص ذي العلاقة بهذا الشأن، فلا بد أن هذه الأعمال الخيرية بدت صائبة. ولكن بالنسبة إلى جموع من شتى أنحاء العالم، مثلت طبقة دافوس برمتها فكرة مفادها أن النجاح حفلة لا يدعى إليها أحد غير نخبة الأثرياء، وشعروا في أعماقهم بأن هذا الثراء المتزايد مع ما يجلبه من سلطة يرتبط بشكل ما مع ديونهم المرتفعة وعجزهم المتفاقم، وتزايد هشاشة وضع مستقبل أولادهم. وتزايد الارتباط بين السياسيين الذين وعدوا بحماية مصالح الناس العاملين مع طبقة دافوس لم يزد الناس إلا غضباً، ولا يمكننا فهم الجدل الذي دار حول قبول باراك أوباما لمبلغ 400,000 دولار لإلقاء خطاب أمام جمهرة من العاملين في وول ستريت إلا في هذا السياق.

ولكن ترامب لم يربط نفسه مع جمهور دافوس (بل على العكس من ذلك، فقد لعب على غضب الناس منهم). كما يخشى عدد كبير من المنتمين إلى

ذلك العالم الفاتن والميال إلى الليبرالية من رئاسة ترامب. ولكن سوابق "أهل القمة" من المحسنين هؤلاء هي إحدى الأسباب التي أقنعت ترامب بالترشح أصلاً، كما أقنعت ملايين الأمريكيين بتسليم حكومتهم مباشرة لرجل ليس له أي مؤهلات إلا ثروته. فكثيرون ممن استحال عليهم في السابق أن ينتخبوا شخصاً مثله ما كانوا ليفعلوا ذلك لولا أنهم اعتادوا على فكرة أن فرداً يمتلك حساباً مصرفياً كبيراً (أو عدداً كبيراً من الحسابات المصرفية، أغلبها خارج البلاد) لا بد وأن يحظى بخبرة لا حد لها. وبالفعل، فالحكومات من كل حدب وصوب صارت ترضى بأن تسلم المزيد والمزيد مما كان يعتبر تحديات تواجه السياسة العامة إلى مجموعة ضئيلة من الأفراد ذوي الثروة الهائلة.

وإصرار ترامب على أنه يعرف كيف "يصلح أمريكا" فقط لأنه غني ليس أكثر من صدى وقح وسوقي لفكرة خطرة ظللنا نسمعها لسنوات: بأن بيل غيتس يمكنه أن "يصلح أفريقيا"، وأن ريتشارد برانسون ومايكل بلومبرغ يمكنهما أن "يصلحا تغير المناخ".

نقطة الانهيار: إنقاذ المصارف

ما فتئت الفجوة بين طبقة دافوس وجميع الآخرين تتوسع منذ ثمانينات القرن الماضي، لكن بالنسبة إلى كثير من الناس، جائت نقطة الانهيار في الأزمة المالية عام 2008.

فبعد عقود من فرض تقشف ساحق على الناس، فجأة وجد وزراء المالية في جميع أنحاء الدول المالية الكبرى تريليونات الدولارات في جعبتهم لإنقاذ المصارف، ورأى الناس حكوماتهم وهي تطبع كماً هائلاً من المال بعد أن جعلتهم يتخلون عن الكثير في معاشات تقاعدهم ورواتبهم والمدارس اللائقة ليكتشفوا آخر الأمر، وبخلاف ما زعمته مارغريت تاتشر، فثمة بدائل كثيرة عن هذا النهج القاسي. ففجأة تبين أن الحكومات يمكنها فعل أشياء كثيرة للتدخل في السوق، ولديها موارد لا حد لها للمساعدة، ولكن فقط لمساعدة الأثرياء بما فيه الكفاية. في تلك اللحظة، أدرك كل شخص على وجه الأرض بأنه تعرض للكذب والخداع!

لا تزال أصداء لحظة سقوط الأقنعة هذه تتردد حتى اللحظة، فالغضب الذي يؤرق الناخبين على يمين الطيف السياسي ويساره لا يتعلق فقط بما خسروه، بل بالظلم الصريح الذي تجلى في هذا الأمر برمته، ومعرفتهم بأن الخسائر المؤلمة التي تعرضنا لها في الحقبة التي عاصرناها لم يتشارك فيها الناس، وبأن طبقة دافوس لم يلتفتوا أبداً وبصدق إلى القابعين أسفل الجبل الذي يجتمعون عليه.

وما يعنيه هذا هو أن هزيمة نهضة اليمين شبه الشعبوي ليست مسألة استراتيجية انتخابية، ولا يتعلق فقط بالعثور على المرشحين المناسبين. إنما هي مسألة وجود الإرادة في العمل على معركة أفكار خلال الانتخابات، والأهم من ذلك بين الانتخابات، بحيث تتصدى نواتج هذه الأفكار للمنظور المتسبب بتآكل المجتمع من خلال بنائه على تفرقة بين طبقتين من الأثرياء والفقراء، والقائم على عبادة الثروة والذي أدى إلى هذا الوضع أصلاً.

وما لم يبحث التقدميون في كيفية التصدي لهذا الغضب الناجم عن المستويات المقرفة من اللامساواة الموجودة الآن، سيستمر اليمين في الانتصار. فما ثمة بطل خارق ملياردير قادم لإنقاذنا من الأشرار الجاثمين على مراكز السلطة، لا أوبرا ولا زوكربيرغ، ولا إيلون ماسك.

علينا نحن أن ننقذ أنفسنا من خلال اتحاد غير مسبوق، وقد رأينا لمحة من هذه الإمكانية في عام 2016.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل السابع تعلم أن تحب الشعبوية الاقتصادية

بيرني ساندرز هو المرشح الوحيد لرئاسة الولايات المتحدة الذي ساندته بشكل مفتوح، فلم أشعر قط بالارتياح لدعم المرشحين. إلا أني استثنيت قاعدتي هذه في عام 2016 لأنه، وللمرة الأولى في حياتي الانتخابية، كان هناك مرشح في الانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي يخاطب الناس مباشرة عن الأزمات الثلاث الملحة: النيوليبرالية، واللامساواة الاقتصادية، وتغير المناخ. وحقيقة أن حملته حققت زخماً في هذا السياق، بحيث لم يتمكن أحد من تلطيخ سمعته بأنه مخرب أو مشتت للأصوات (مع أن البعض حاولوا على جميع الأحوال) هو ما جعل حملته مختلفة. لم يكن بيرني مرشح احتجاج، وحين فاجأ الجميع في البداية بأن انتصر في ولاية نيوهامبشاير، دخل المعركة بكامل معنى الكلمة وأصبح من الواضح فجأة بأنه، وبخلاف جميع التوقعات (وبما فيها توقعاتي)، فلديه فرصة في هزيمة هيلاري كلينتون ليصبح المرشح الرئاسي للحزب الديموقراطي. وفي النهاية فاز بأكثر من عشرين ولاية وحصد 13 مليون صوتاً. بالنسبة إلى مرشح يصف نفسه صراحة بأنه "اشتراكي ديموقراطي"، فهذا يمثل تحولاً جذرياً في الخريطة السياسية.

أظهرت عدد كبير من الاستطلاعات الوطنية بأن لدى ساندرز فرصة أفضل في هزيمة ترامب من كلينتون (ولكن لربما تغير ذلك لو فاز بالانتخابات الأولية واضطر أن يواجه هجمات كامل ثقل الجناح اليميني). وساندرز مؤهل على نحو لا يصدق للتصدي لهذه اللحظة من الغضب الشعبي والرفض لسياسات المنظومة القائمة، فتمكن من التحدث مباشرة إلى الغضب السائد بشأن الفساد السياسي المغطى بالقانون، ولكن من منظور تقدمي، وبدفء شخصي ودون كراهية شخصية، ومن النادر أن نجد شخصاً كهذا. وتبنّى سياسات كانت ستحد من تمدد المصارف وتجعل التعليم ضمن مقدور الناس ثانية، وتصدى للامساواة التي جعلت من العاملين في قطاع المصارف لا يتحملون أي مسؤولية. وبعد أن أمضى حياته وهو يعمل في السياسة، ظل دون أن يتعرض لفضائح فساد، وهذا حتى أكثر ندرة. ولأن ساندرز كان أبعد ما يكون عن عالم التلفزيون الواقعي البراق، فمن الصعب أن نجد إنساناً بمؤهلات أفضل للتصدي لترامب وتجاوزات عالم مارالاغو.

وخلال حملته، كانت من أوائل الصور التي انتشرت بسرعة على الإنترنت صورة ساندرز غير ممشط الشعر، وقد ركب الطائرة في المقعد النصفي في الدرجة السياحية، ولو نافس رجل كهذا رجلاً مثل ترامب يركب طائرة خاصة على جانبها حروف ذهبية كبيرة لكانت هذه ستكون هذه انتخابات القرن بالفعل. ومن الواضح أن المفارقة بين الرجلين جذبت الناس: فبعد شهرين

من ولاية ترامب، أظهر استطلاع رأي أجرته قناة فوكس نيوز بأن ساندرز لديه أعلى تصنيف من التفضيل من أي سياسي في البلاد.

وتستحق هذه الحقائق أن نستعرضها لأن مرشحاً كهذا حين يدخل الانتخابات، وحين يثبت بأنه إذا تلقى الدعم المناسب كان بإمكانه أن ينتصر، فينبغي أن نفهم ما أعاق طريقه حتى لا نكرر تلك الأخطاء. ففي عام 2016 كدنا أن نحصل على خيار يمثل تحولاً حقيقياً في الاقتراع، ما يعني أننا قدنحصل على فرصة ثانية.

الخوف من الجماهير الجامحة

ليس هذا جدلاً حول ما إذا ما كان ينبغي على الناس أن ينتخبوا هيلاري بدلاً من ترامب أم لا، بل حول إذا ما كان يمكن لنا أن نحظى بمرشح أقدر على هزيمة ترامب، وكذلك أن يتصدى لبعض القوى الكامنة التي مكنت بروز ترامب. وبالنسبة إلي، فليست مأساة ترامب محصورة في أن الولايات المتحدة يقودها اليوم رجل يمثل أسوأ ما تقدر ثقافتنا على تقديمه وقد تجسد في شخص واحد، بل في أنها كان من الممكن لها أن تحظى بواحدة من أفضل الإمكانيات السياسية وأكثرها تفاؤلاً رأيتها في حياتي، بغض النظر عن مدى بعد ساندرز عن الكمال، وهذا وفي اللحظة الحاسمة قبل أن ينفد الوقت المتاح لنا لفعل شيء بشأن المناخ.

فلماذا لم يتمكن من الارتباط بما يكفي من الناخبين للوصول إلى القمة؟

أفهم أن الشديدي التمسك بالنيوليبرالية في الحزب الديموقراطي لم يريدوا ساندرز، فهو تهديد لذلك النموذج برمته، وشعبويته الاقتصادية تسببت بشعور عميق من عدم الارتياح بين الكثير من أصحاب المناصب العليا، ولذلك لن أضيع وقتي في إعادة سرد كيف خربت اللجنة الديموقراطية الوطنية حملة ساندرز، وتبادلت المعلومات والاستراتيجيات مع معسكر كلينتون لتلك الغاية. فالمهم في هذا الإطار هو أن حملته تعرضت لهجمات قوية من أشخاص تقدميين، فبعضهم رأى بعينه مرشحاً يعد بأن يحسن مادياً وجدياً حياة الناس العاملين في جميع أنحاء البلد، ويبدل مسار تغير المناخ لتصبح قضية جيل كامل، ولكنهم اختاروا أن يؤيدوا كلينتون، المرشحة الداعية إلى وضع قائم لا يمكن له أن يستمر.

وكانت عداوة هذا العدد الكبير من ليبراليي الولايات المتحدة لبيرني ساندرز وتصميمهم على إعاقته حين كان في جولة رابحة مزعجة جداً، وكذلك تكشف عن الكثير. فنحن نسمع كثيراً من هؤلاء الليبراليين أنهم، وعلى الصعيد الشخصي، يدعمون سياسات أكثر جرأة في التصدي للامساواة، إلا أنهم يدعون أيضاً أن هذه السياسات لا تستحق مناصرتها على الأرض لأن الجمهور

الأمريكي محافظ جداً، وموالٍ جداً للرأسمالية، ولن يدعمها في الواقع أبداً. ولذلك يدعمون على الأرض مرشحين منتمين إلى المنظومة باسم البراغماتية، ويختارون الشخص ذا الفرصة الأفضل في الفوز على الجمهوريين.

ولكن ساندرز أثبت أن مواقف، كان يضرب عنها صفحاً من قبل ويقال بأنها أكثر تطرفاً من أن يتبناها أحد من غير اليسار المتطرف (مثل الرعاية الصحية العامة والشاملة وتفكيك المصارف ومسامحة الطلاب بالديون التي عليهم والتعليم الجامعي المجاني وترك الوقود الأحفوري في الأرض والتحول إلى الطاقة المتجددة بنسبة مائة في المائة)، لها شعبية كبيرة في أكثر بلدان الأرض رأسمالية، ويدعمها الملايين من الناس. وأظهر أن التغير التحويلي ليس مجرد حلم خيالي، ومن ناحية أخرى تبين أن الخيار "الآمن" (هيلاري كلينتون) خيار خطر في الحقيقة.

ثورة من؟

ومن المهم للغاية أن نستكشف سبب فشل ساندرز في اجتذاب أعداد كبيرة من المثقفين التقدميين والحركات الاجتماعية المهمة التي كانت بعيدة كل البعد عن الرضا بكلينتون والديموقراطيين المنتمين إلى المؤسسة السياسية. دعم البعض ساندرز بفتور، والبعض اختار ألا يشجع أي مرشح أصلاً مقتنعين بأنه لا يوجد أي مرشح يستحق أصواتهم، وأن ثورة ساندرز السياسية لا تشملهم حقاً.

فمع أني دعمت ساندرز، إلا أني أدرك أن ثمة أسباب وجيهة لكثير من الملونين والنساء دفعتهم للتوجه نحو خيار آخر. ومع أن كلينتون اعتقدت أن إشاراتها العديدة إلى سياسات الهوية يمكنها أن تعوض عن التغير الاقتصادي، فكثيراً ما بدا وكأن ساندرز اعتقد أن الاقتصاد سيغطي على الاحتياجات المتميزة والتاريخ الطويل للسود والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة في البلد، وأدى ذلك إلى تلطيخ سمعته دون وجه حق. ولكن الدرس الأهم في هذا المجال هو أن ساندرز، لو لم تكن لديه نقاط الضعف هذه بشأن السود والنساء، لربما انتصر بغض النظر عن محاولات مؤسسة الحزب الديموقراطي عن كبحه. فلو أقنع عدداً أكبر من النساء المتوسطات العمر والمتقدمات فيه بأنه فهم مدى أهمية الحقوق الإنجابية وهشاشتها، وأنه فهم بشكل كامل مدى أهمية التصدي لداء العنف ضد النساء لكان فاز. وفي ولايات رئيسية مثل بنسلفانيا ونيويورك، كان سيربح لو فقط فاز بدعم نصف الناخبين السود، ولكن لفعل ذلك كان عليه أن يضع النقاط على الحروف على نحو واضح ومقنع بحيث يربط بين أعمق أوجه اللامساواة الاقتصادية في البلاد واستمرار إرث العبودية وقوانين جيم كرو والتمييز في الإسكان والمال.

كتب تانهيسي كوتس في مجلة "أتلانتيك" مشيراً إلى أن الجرأة والتطرف اللذين أظهرهما ساندرز أثناء مواجهة وول ستريت لم تظهر أثناء مواجهة إرث العبودية ذاك. فحين سئل إذا ما كان يدعم أي تعويضات عن العبودية، نبذ الفكرة قائلاً بأنها غير واقعية سياسياً و"مسببة للخلاف" بشكل غير ضروري، مضيفاً بأن الاستثمار بشكل كبير في مجتمعات الملونين المحلية سيكون له الأثر نفسه. ولكن كوتس أوضح، وبحق، بأن ترشح ساندرز كان في حد ذاته لغاية دفع الحدود إلى أقصى ما تسمح به السياسة، فأين كانت تلك الجرأة حين تعلق الأمر بالمساواة العرقية؟ "فمشهد لمرشح اشتراكي يعارض التعويضات كـ'مسببة للانقسام' (مع أنه لا يوجد مصطلح يثير الانقسام في عقول الأمريكيين أكثر من 'اشتراكي') لا ينافسه في البعد عن المصداقية إلا ادعاء ساندرز بأنه براغماتي". (ورغم قوة نقده، أعلن كوتس بأنه سينتخب ساندرز في الانتخابات الأولية لأنه "أفضل خيار متوفر لدينا في هذا السباق").

وعارضت ميشيل ألكساندر، مؤلفة "جيم كرو الجديد"، كلينتون بقوة خلال الانتخابات الأولية، قائلة بأن سجلها فيما يتعلق بالعدالة الجنائية والرعاية الاجتماعية تعني بأنها لا تستحق انتخابات السود، ولكنه اختارت ألا تتبنى علناً ترشيح ساندرز أيضاً. وكما أخبرتني، فإن أكثر رسائل انتخابات عام 2016 إلحاحاً هي أنه "إذا ظن التقدميون بأنهم قادرون على الفوز على المدى البعيد بدون المشاركة الفاعلة للسود والنظر إلى التاريخ العرقي بشكل أكثر جدية، فمن الأفضل لهم أن يحصلوا على رقم هاتف إيلون ماسك ويخططوا لوطن مستقبلي في المريخ، لأن هذا الكوكب سيتبخر".

وهذه رسالة علينا أن نتعلمها بسرعة، لأن المرشحين اليساريين الشعبويين أخطأوا الهدف، ولذلك ظل الديموقراطيون يضعون مكانهم مرشحين من المؤسسة السياسية، وظل لدى اليمين المعادي يتمتع بجميع أسباب النجاح والفوز.

مزيج سام في كل أنحاء العالم

قال ترامب بصوت مرعد: كل شيء في الجحيم. وكان جواب كلينتون: كل شيء على ما يرام، كل ما نحتاج إليه هو بعض التعديلات هنا وهناك لجعل الأمر أكثر شمولاً، وكان شعار كلينتون النهائي: "الحب يسحق الكراهية". ولكن الحب في حد ذاته لن يؤدي المهمة، فهو يحتاج إلى مساعدة من شيء أقوى، شيء كالعدالة.

وهيلاري كلينتون، كمرشحة، لم تكن في وضع يؤهلها للحديث عن الغضب الشعبـي المتزايد الذي يتميز به زماننا، فقد ساعدت في التفاوض في صفقات تجارية مثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط

الهادئ التي رأى كثيرون فيها تهديداً، وإدارة زوجها أزالت القيود عن المصارف وأسواق المشتقات المالية ما مهد الطريق أمام الانهيار المالي. ولم تتحدث هي ضد هذه الإجراءات قط، بل وتلقت أجوراً لا يستهان بها مقابل التحدث بالنيابة عن المصارف. فكانت النتيجة أن حاولت إهمال الشعور الشعبـي بالضيق... لنحصل على النتائج التي نعلمها جميعاً.

وفي ظل غياب بديل تقدمي، كان لدى ترامب الحرية ليتواصل مع الناخبين المتشككين من خلال القول: أشعر بألمكم، وقد تعرضتم للخداع. وفي حملته الانتخابية، وجه بعض ذلك الغضب إلى الشركات التي دفعت هذه السياسات، ولكن كل هذا غيبه النسيان الآن، إذ وفر غضبه لمختلف الوحوش التي أوجدتها عنصريته: المهاجرون القادمون لاغتصاب نساء البلد، والمسلمون الآتون لتفجيرها، والناشطون السود الذين لا يكنون أي احترام لرجال الشرطة، والرئيس الأسود الذي خرب كل شيء.

وتوجهت الحملة المنادية بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبـي بخطابها إلى المزيج السام نفسه من الوجع الاقتصادي الحقيقي والديموقراطية المتآكلة مع الشعور بالحق القائم على الهوية. وكما لم تتوفر لدى هيلاري كلينتون الإجابات المقنعة على شعبوية ترامب الاقتصادية الزائفة، لم يكن لدى حملة "البقاء في الاتحاد الأوروبـي" إجابة على نايجل فاراج وحزب استقلال المملكة المتحدة حين قال هؤلاء الأخيرون إن حياة الناس خرجت عن السيطرة وإن الخدمات العامة لا تلقى التمويل الكافي (مع أن حلهم المقترح سيجعل الأشياء أسوأ لا محالة).

والدرس الرئيسي الذي ينبغي تعلمه من نجاح الحملة المنادية بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبـي وانتصار ترامب هو أن القادة الذين يراهم الناس كممثلين للوضع النيوليبرالي القائم والفاشل ليسوا نداً للديموغاجيين والفاشيين الجدد. ولا يمكن إلا لخطة جريئة وتقدمية تقوم على إعادة توزيع الثروات أن تقدم حلولاً حقيقية للامساواة والأزمات في الديموقراطية، مع توجيه الغضب الشعبـي إلى حيث ينبغي أن يوجه: نحو هؤلاء الذين استفادوا بشكل مفرط من المزايدة على الثروة العامة وتلويث الأراضي والهواء والمياه وإزالة القيود عن القطاع المالي.

وعلينا أن نتذكر هذا في المرة القادمة التي يطلب فيها منا أن نساند حزباً أو مرشحاً في انتخابات. ففي هذه الحقبة التي زال فيها الاستقرار، لا يمكن لسياسيي الوضع القائم أن ينجزوا المطلوب، ومن ناحية أخرى فالخيار الذي يبدو متطرفاً وحتى محفوفاً بالمخاطر بعض الشيء قد يكون هو الأكثر براغماتية في هذه المرحلة المتقلبة.

أما من منظور كوكبنا الذي يعاني من الاحترار، فيجدر بنا تذكر أن التغير الاقتصادي والسياسي الراديكالي هو أملنا الوحيد في تجنب تغير راديكالي في عالمنا المحسوس.

ومهما حدث، ستكون السنوات المقبلة شديدة الوعورة، ولذلك وقبل أن نركز على كيفية الظفر بالعالم الذي نود الحصول عليه ونحتاج إليه، علينا أولاً أن نعد أنفسنا للموجة الأولى من الأزمات الآتية من البيت الأبيض الذي يحكمه ترامب، والصدمات التي يمكن لصداها أن يتردد في العالم بأسره.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الثالث

كيف يمكن للأمور أن تسوء: الصدمات الآتية

التاريخ مهم. إذا لم تعرف التاريخ فالأمر سيكون وكأنك ولدت في الأمس. وإذا ولدت في الأمس فأي شخص ذي مركز في السلطة يمكنه أن يقول لك أي شيء، ولن يكون لديك أي وسيلة للتحقق مما يقول.

هوارد زين - "لا يمكنك أن تكون محايداً على قطار سائر"،

فيلم وثائقي من عام 2004

الفصل الثامن أسياد المصائب تجنب الديموقراطية

في العديد من المرات التي قمت فيها بعمل المراسلة من المناطق المنكوبة، انتابني شعور مزعج بأني لست أرى أزمة واحدة في هذا المكان وهذا الزمان، بل لمحة من مستقبلنا الجماعي، وكأنه استعراض لنهاية الطريق التي نسير عليها ما لم نجد وسيلة للإمساك بعجلة القيادة وتغيير اتجاهنا. وحين أستمع إلى ترامب وهو يتحدث بسعادة جلية بينما يحدث جواً من الفوضى وعدم الاستقرار، أفكر في نفسي: لقد رأيت هذا المشهد من قبل، رأيته في تلك اللحظات الغريبة التي شهدت البوابات الكارثية المفتوحة أمام مستقبلنا الجماعي.

رأيت إحدى هذه اللحظات في نيوأورليانز بعد إعصار كاترينا، حيث رأيت جموعاً من المتعاقدين الخاصين العسكريين يهبطون على المدينة الغارقة بحثاً عن وسائل للاستفادة من المصيبة، وآلافاً من أهاليها الذين تخلت عنهم حكومتهم وهم يعاملون كمجرمين خطرين فقط لأنهم حاولوا البقاء أحياء.

ورأيت نافذة بائسة مماثلة تفتح في بغداد عام 2003 بعد الغزو بوقت قصير. ففي ذلك الوقت قسَّم الاحتلال الأمريكي المدينة إلى قسمين: ففي قلب المدينة وخلف جدران إسمنتية هائلة وأجهزة للكشف عن المتفجرات تقع المنطقة الخضراء، وهي "قطعة صغيرة" من الولايات المتحدة منشأة في العراق، حيث تقدم البارات الخمور وتعج بمطاعم الأكل السريع والنوادي الرياضية والمسابح التي تدوم فيها الحفلات لأربع وعشرين ساعة في اليوم. ولكن، ووراء تلك الجدران، كان هناك مدينة قصفت حتى تحولت إلى ركام، وعنف بين الفئات العراقية المختلفة وقوات الاحتلال الأمريكي خرج عن السيطرة، وكانت هذه هي "المنطقة الحمراء".

في ذلك الوقت، كانت المنطقة الخضراء "إقطاعية" لبول بريمر، المساعد السابق لهنري كسنجر ومدير شركة الاستشارات التي يملكها كسنجر، والذي سماه جورج دبليو بوش كرئيس للوفد الأمريكي إلى العراق. في ذلك الوقت، لم يكن في العراق حكومة وطنية عاملة، ما جعل من بريمر القائد الأعلى للعراق فعلياً، فأنشأ إمبراطورية خاصة ترتدي الأحذية العسكرية وبدلات رجال الأعمال. كان بريمر دائماً يسير بحماية كتيبة من المرتزقة ذوي الثياب السوداء العاملين لدى شركة بلاكووتر، أما المنطقة الخضراء نفسها فأدارتها شركة هاليبرتون، وهي إحدى أكبر الشركات العاملة في حقول النفط في العالم، والتي أدارها في السابق ديك تشيني الذي شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي آنذاك، بالإضافة إلى شبكة من المتعاقدين الخاصين الآخرين.

وحين أجرى المسؤولون الأمريكيون جولات خارج المنطقة الخضراء (أو "مدينة الزمرد" كما كان يحلو لبعض الصحفيين أن يسموها)، فكانوا يفعلون ذلك في مواكب مدرعة يحميها مرتزقة يشيرون بأسلحتهم إلى كل حدب وصوب بناء على مبدأ أخلاقي يقول: "أطلق النار أولاً، واطرح الأسئلة لاحقاً". أما العراقيون العاديون، الذين يفترض بأن هذه الترسانة قد "حررتهم"، فلم يحظوا بأي حماية إلا تلك التي وفرتها لهم الميليشيات الدينية مقابل الولاء، فكانت الرسالة التي تبثها هذه المواكب في غاية الوضوح: بعض الأرواح أهم بكثير من غيرها.

ومن أعماق حصن المنطقة الخضراء، أصدر بريمر مرسوماً تلو الآخر بشأن كيفية إعادة رسم ملامح العراق بحيث تتحول إلى اقتصاد السوق الحر. وحين أفكر في الأمر الآن، أجده يشبه إلى حد بعيد البيت الأبيض تحت رئاسة ترامب، بل وحتى المراسيم تتشابه كثيراً. فأصدر بريمر، مثلاً، قانوناً ينص على أن الضريبة في العراق ينبغي أن تكون ثابتة وبنسبة 15 في المائة (ما يشبه كثيراً ما يقترحه ترامب)، وأن أملاك الدولة ينبغي أن تباع بسرعة (وهذه مسألة وضعها ترامب تحت النظر)، وأن على الحكومة أن تتقلص على نحو دراماتيكي (ترامب ثانية!). وكانت وتيرة العمل في هذا الاتجاه محمومة، فقد صمم بريمر، الذي وضع حقول النفط في العراق وما ورائها نصب عينيه، على تشكيل البلد على الصورة التي يريد قبل أن يتوجه العراقيون إلى صناديق الاقتراع ويصبح لديهم رأي فيما يتعلق بملامح مستقبلهم "المحرر".

وفي فصل متميز في سرياليته من هذه المأساة، جلب بريمر ووزارة الخارجية الأمريكية مستشارين من روسيا، هم المستشارون أنفسهم الذين قادوا تجربة بلدهم الكارثية في "العلاج الاقتصادي بالصدمات"، والتي أدت إلى عملية تعج بالفساد وتتألف من إزالة القيود وحمى الخصخصة والتي أسفرت عن طبقة النخبة الروسية السيئة السمعة. وفي المنطقة الخضراء، ألقى الزوار الروس الذين شملوا إيغور غايدار (المشهور باسم: "الدكتور صدمة" الروسي) محاضرات على السياسيين العراقيين الذين عينتهم الولايات المتحدة بشأن أهمية إعادة تكوين الاقتصاد بشكل جذري، وبسرعة ودون تردد قبل أن يتعافى الشعب العراقي من الحرب. ما كان للعراقيين أن يقبلوا أبداً بهذه السياسات لو كان لهم رأي فيها (وقد رفضوا بالفعل كثيراً منها لاحقاً)، ولكن الأزمة الكبيرة هي فقط ما جعل خطة بريمر ممكنة.

وفي الواقع، كان تصميم بريمر المعلن على بيع ممتلكات الدولة العراقية تحت غطاء الأزمة من العوامل الحاسمة في تأكيد المنظور الشائع بأن غاية الغزو كانت "تحرير" ثروة العراق من أجل الشركات الأجنبية، وليس تحرير الشعب العراقي من الطغيان. وسرعان ما انحدرت البلاد إلى حضيض من

العنف، فاستجابت قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون الخاصون العاملون معها بمزيد من العنف والصدمات. واختفت مقادير لا يمكن سبر أغوارها من المال في ثقب أسود من اقتصاد المتعاقدين، وهو المال الذي عرف باسم: "مليارات العراق المفقودة".

ولم يكن ذلك الاندماج السلس بين سلطة الشركات والحرب المفتوحة ما جعلني أشعر بأني أرى لمحة من مستقبل الطغيان الذي لطالما صورته قصص الخيال العلمي وأفلام هوليوود، بل الآلية الواضحة في استخدام الأزمات لاختراق السياسات على نحو ما كان ليتاح في الأوقات الطبيعية. وكان في العراق أن بدأت بتأليف كتابـي "عقيدة الصدمة".

كنت أنوي في الأصل أن أركز في كتابـي هذا على حرب بوش حصراً، ولكني بدأت ألاحظ التكتيكات نفسها (ومع المتعاقدين نفسهم، من هاليبرتون إلى بلاكووتر إلى بيتشل وغيرهم) في المناطق المنكوبة في جميع أرجاء العالم: في أول الأمر تأتي أزمة شديدة (كارثة طبيعية أو هجوم إرهابـي)، ومن ثم حرب خاطفة عسكرية أو سياسية لدعم السياسات المناصرة للشركات التجارية. وكثيراً ما نوقشت استراتيجيات استغلال الأزمات هذه في العلن دون الحاجة إلى نظريات مؤامرة مستترة.

وكلما سبرت أغوار الأمر، أدركت أن هذه الاستراتيجية ظلت شريكاً صامتاً في فرض النيوليبرالية لأكثر من أربعين سنة. إذ تتبع "تكتيكات الصدمة" هذه نمطاً واضحاً: انتظار أزمة (أو حتى إنشاء واحدة في بعض الحالات، كما حدث في تشيلي وروسيا)، ثم الإعلان عن لحظة مما يسمى بـ"السياسات الاستثنائية" التي توقف العمل ببعض أو حتى كل المعايير الديموقراطية، ومن ثم فرض ما تتمناه الشركات الخاصة بأسرع وقت ممكن. وأظهرت البحوث أن أي وضع عاصف تقريباً، وإذا ما ترافق مع المقدار الكافي من هستيريا القادة السياسيين، يمكنه أن يؤدي دوراً يخفف من مقاومة الناس. يمكن أن يكون الحدث بجسامة انقلاب عسكري، ولكن صدمة اقتصادية للسوق أو أزمة في الميزانية قد يؤديان إلى النتيجة نفسها في السياق المناسب. ففي وسط تضخم فائق في الأسعار أو انهيار في قطاع المصارف، مثلاً، يمكن للنخبة الحاكمة في البلاد أن تقنع الناس المذعورين بضرورة الهجوم على تدابير الحماية الاجتماعية، أو بعملية إنقاذ هائلة للحفاظ على القطاع الخاص. فالبديل عن هذه التدابير، كما تزعم تلك النخبة آنذاك، هو الجحيم الاقتصادي المباشر.

دليل أطباء الصدمة

استخدمت تكتيكات الصدمة في خدمة النيوليبرالية للمرة الأولى في سبعينات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، ولا تزال تستخدم في يومنا هذا لاستخلاص تسهيلات "للسوق الحر" بالرغم من إرادة الشعوب.

وقد شهدنا حدوث هذا الأمر مؤخراً وحتى قبل انتخاب ترامب، في مدن في الولايات المتحدة تشمل ديترويت وفلينت، حيث لاح إفلاس البلديات في الأفق ليتحول إلى ذريعة للتخلص من الديموقراطية المحلية وتعيين "مدراء لحالات الطوارئ" بدلاً منها. ويتكشف الوضع نفسه في بورتوريكو، حيث استخدمت أزمة الدين المستمرة لإنشاء "مجلس الرقابة والإدارة المالية"، وهو مؤسسة غير معرضة للمساءلة تعمل كآلية لفرض تدابير تقشف قاسية تشمل اقتطاع معاشات التقاعد وموجة من إغلاق المدارس. وتنفَّذ العملية نفسها في البرازيل، فبعد العزل المثير للريبة للرئيسة ديلما روسيف في عام 2016 تولى الحكمَ نظامٌ غير منتخب ومتشدد في محاباته للأعمال التجارية، فجمد الإنفاق العام لمدة عشرين سنة، وفرض تقشفاً قاسياً وبدأ ببيع المطارات ومحطات الكهرباء والممتلكات العامة الأخرى في حمى من الخصخصة.

ويحدث الأمر بشكل صريح تحت رئاسة دونالد ترامب. ففي الحملة الانتخابية، لم يخبر ترامب جماهيره المحبة بأنه سيقتطع تمويل الوجبات التي توفرها الدولة للكبار في السن والمصابين بالإعاقة، كما لم يصرح بأنه سيحاول أن يحرم ملايين الأمريكيين من التأمين الصحي. بل ما قاله في الحملة كان عكس ذلك تماماً، وليس بالنسبة إلى هذه القضية فحسب، بل بالنسبة إلى كثير من القضايا الأخرى.

ومنذ أن تولى منصبه، لم يسمح ترامب بتخفيف أجواء الفوضى والأزمات، فالمواقف المثيرة للغضب تأتي بسرعة بحيث تثير قلق الكثيرين وحيرتهم. فتجربة مراسيم المكتب البيضاوي، حيث أصدر ترامب سبعة أوامر تنفيذية خلال أول 11 يوماً في عمله كرئيس، بالإضافة إلى 11 مذكرة رئاسية صدرت في الفترة نفسها، جعلت الناس يشعرون وكأنهم يقفون أمام إحدى آلات كرات التنس. فلربما تمكن المعارضون من رد كرة أو كرتين، ولكن الكرات الكثيرة الأخرى ستضرب وجوههم مراراً وتكراراً. وحتى الاعتقاد (أو لعله الأمل) السائد بين كثيرين بأن ترامب لن يتمكن من إنهاء مدة حكمه يساهم في دوار الناس: فلا شيء في المرحلة الحالية ثابت أو مستقر، وهذا موقف يصعب فيه رسم أي استراتيجية أو تنظيم أي معارضة.

تعليق الديموقراطية حتى إشعار آخر

يظهر نصف القرن الأخير مدى التعمد (والفعالية) التي نفذت بهما الحكومات استراتيجية العلاج بالصدمات للتغلب على المقاومة الديموقراطية لسياساتها الضارة للغاية. إذ تحتاج الحكومات إلى استراتيجية تتجنب الديموقراطية لأن العديد من السياسات النيوليبرالية غير محبوبة إلى درجة أن الناس سيرفضونها لا محالة في صناديق الاقتراع ومظاهرات الشوارع، ولسبب وجيه: فالتجميع الهائل لأموال طائلة للغاية (وإخفاؤها) من قبل طبقة صغيرة من النخبة التي لا تتعرض للمساءلة من الناس تجعل من الواضح أن المستفيدين الأوائل من إعادة الهيكلة الراديكالية للمجتمع ليسوا إلا أشخاصاً ينتمون إلى أقلية صغيرة. أما الغالبية فسيتعرض مستوى معيشتهم إما للركود أو الانحدار، وحتى في فترات النمو الاقتصادي السريع. ولهذا السبب، وبالنسبة إلى الذين يريدون بدفع هذه السياسات، فحكم الغالبية والحريات الديموقراطية ليست أمراً محبذاً، بل مصدر إزعاج وتهديد.

ليست كل سياسة نيوليبرالية مكروهة بالطبع، فالناس يحبون تخفيض الضرائب (ولا سيما الطبقة الوسطى والفقراء، وليس الفائقو الثراء فقط)، وكذلك فكرة تقليص البيروقراطية البغيضة (على الصعيد النظري على الأقل). ولكن الناس أيضاً يحبون أن تذهب الضرائب التي يدفعونها إلى ما تموله الدولة من الرعاية الصحية والمياه النظيفة والمدارس العامة الجيدة وأماكن العمل الآمنة ومعاشات التقاعد وغيرها من البرامج التي ترعى الكبار في السن والأقل حظاً من الناس. ولذلك يحذر السياسيون النيوليبراليين الذين يخططون لاقتطاع هذه الخدمات والحمايات الأساسية بشتى أنواعها من وضع هذه الخطط في قلب منابرهم الانتخابية، ويركزون بدلاً من ذلك على وعود بتخفيض الضرائب والهدر الحكومي مع حماية الخدمات الأساسية، ومن ثم الزعم (بذريعة أزمة حقيقية أو مبالغ فيها)، وبتردد ظاهر وأيدٍ مرتجفة، بأنهم يأسفون لأن ليس لديهم خيار إلا التخلص من الرعاية الصحية للمواطنين.

إتمام الأمر بسرعة ودفعة واحدة

فإذن، الخلاصة هي أن دعاة السوق الحر هؤلاء أو "التحريريين" (كما يحلو للأخوين الملياردير كوخ أن يصفا نفسيهما) تجذبهم لحظات القلاقل، لأن أي واقع غير جحيمي لا يلائم تطلعاتهم المعادية للديموقراطية.

والسرعة مهمة للغاية في هذه المساعي، ففترات الصدمة بطبيعتها مؤقتة. وكما هي الحال مع بريمر، فالقادة السكارى بالصدمة وممولوهم يحاولون اتباع نصيحة ميكيافيلي في كتابه "الأمير": "ينبغي إحداث الأضرار كلها في وقت واحد، لأن الناس إذا شعروا بها دفعة واحدة، فسيكون استياؤهم منها أقل". والمنطق الكامن وراء ذلك بسيط: يمكن للناس أن يطوروا استجابات للتغيرات المتتالية أو التدريجية، ولكن إذا حلت عليهم عشرات التغيرات في

وقت واحد ومن جميع الاتجاهات، فالأمل هو أن تنهك تلك الجماهير بسرعة وتشعر بالضياع بحيث تبتلع ذلك الدواء المر (وما علينا إلا أن نتذكر وصف العلاج بالصدمات الذي تعرضت له بولندا خلال "سنوات الكلاب").

أثار كتابي: "عقيدة الصدمة" جدلاً حين صدر في عام 2007، إذ تحدى السرديات الوردية للتاريخ التي نشأنا ونحن نصدقها، والتي تخبرنا بأن الأسواق الخالية من القيود والديموقراطية نميا سوية ويداً بيد خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبينت فيه أن الحقيقة أبشع من ذلك بكثير، فالشكل المتطرف من الرأسمالية الذي ظل يعيد تشكيل عالمنا خلال تلك الفترة (والتي دعاها الاقتصادي الفائز بجائزة نوبل جوزيف ستيغليتز: "أصولية السوق") لا يمكنه أن يتطور في كثير من الأحيان إلا بإيقاف العمل بالديموقراطية وكبح حريات الناس. بل يستخدم في بعض الأحيان العنف الشرس الشامل للتعذيب للسيطرة على الجماهير الثائرة.

سمى الاقتصادي الراحل ميلتون فريدمان أشهر كتبه: "الرأسمالية والحرية"، وقدم فيه تحرير الإنسان وتحرير السوق كوجهين لعملة واحدة. ولكن أول بلد طبقت نظريات وأفكار فريدمان دون تحريف، وهي تشيلي، لم تكن ديموقراطية أصلاً، وفعلت ذلك بعد انقلاب عسكري دعمته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (السي آي إي) للإطاحة بالرئيس الاشتراكي المنتخب ديموقراطياً، سالفادور أليندي، ليحل دكتاتور يميني متطرف، هو الجنرال أوغوستو بينوشيه، محله.

ولم يكن ذلك حادثاً، فتلك الأفكار كانت غير محبوبة بحيث لم يكن من الممكن البدء بتطبيقها دون طاغية قوي، واشتهر عن ريتشارد نيكسون بأنه تذمر قائلاً، بعد فوز أليندي بانتخابات عام 1970: "اجعل الاقتصاد يصرخ". وحين ترك الانقلاب العسكري الدموي أليندي قتيلاً، نصح فريدمان بينوشيه بأن لا يتردد بشأن التحول الاقتصادي، موصياً بما أسماه "نهج العلاج بالصدمة". وبناء على نصيحة الاقتصادي المشهور وتلامذته السابقين (والذين عرفوا في أمريكا اللاتينية بـ"أولاد شيكاغو")، أحلت تشيلي القسائم والمدارس المستقلة مكان النظام المدرسي العام، وجعلت الرعاية الصحية تقوم على دفع الاستحقاقات أولاً بأول، وخصخصت روضات الأطفال والمقابر (وفعلت أشياء أخرى كثيرة يحب الجمهوريون في الولايات المتحدة أن يفعلوها منذ عقود). وعلينا أن نتذكر أن هذا حدث في بلد كان الناس فيها معادين بامتياز لهذه السياسات بعينها، واختارت قبل الانقلاب وبشكل ديموقراطي سياسات اشتراكية.

ووضعت أنظمة مشابهة في عدة بلدان في أمريكا اللاتينية خلال الفترة نفسها. وربط المثقفون في تلك المنطقة مباشرة بين العلاج بالصدمة الاقتصادية الذي أفقر الملايين، وبين تفشي التعذيب الذي تعرض له مئات

الآلاف ممن طالبوا بمجتمع أكثر إنصافاً في تشيلي والأرجنتين والأوروغواي والبرازيل. وكما قال المؤرخ الأوروغوايي الراحل إدواردو غاليانو: "كيف يمكن الإبقاء على هذه اللامساواة إن لم يكن من خلال تيارات الصدمات الكهربائية في غرف التعذيب؟"

لكن أمريكا اللاتينية كانت المنطقة التي تعرضت للجرعة الأقسى من هذه الصدمة المزدوجة، فمعظم التحولات إلى "السوق الحر" لم تكن بهذه الدموية. فالتحول السياسي الهائل، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية نظام التمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية، وفر غطاء مضيعاً للبوصلة أتاح للتحول النيوليبرالي. وكان أكثر عوامل هذا التحول شيوعاً الأزمات الاقتصادية الواسعة النطاق التي وجهت مرة تلو أخرى لتطالب بحملات متشددة في الخصخصة وإزالة القيود والاقتطاع من شبكات الأمان الاجتماعي. ولكن في الحقيقة، يمكن لأي صدمة أن تترك هذا الأثر، حتى الكوارث الطبيعية التي تتطلب إعادة بناء واسعة النطاق وبذلك توفر وسيلة لنقل ملكية الأراضي والعقارات من الضعفاء إلى الأقوياء.

العكس التام للأخلاق

يشعر كثير من الناس بالقرف من هذا النوع من استغلال الكوارث، ولديهم أسباب وجيهة لفعل ذلك. فـ"عقيدة الصدمة" هي العكس التام للطريقة التي يميل الأشخاص ذوو الأخلاق للاستجابة بها للصدمات الشائعة إذا تركوا وفطرتهم، ألا وهي تقديم المساعدة. لنفكر في مبلغ الثلاثة بلايين دولار التي تبرع بها أشخاص عاديون بعد زلزال عام 2010 في هايتي، أو الملايين التي قدمها الناس استجابة لزلزال نيبال في عام 2015 أو التسونامي الآسيوي في عام 2004. وهذه الكوارث، ككثير من غيرها، أدت إلى لفتات كرم استثنائية من الناس في جميع أرجاء العالم، إذ تبرع آلاف بعد آلاف من الناس العاديين بالمال وتطوعوا للمساعدة بجهودهم.

وأحسنت المؤرخة والكاتبة الأمريكية ريبيكا سولنيت في توصيف الحال إذا قالت بأن الكوارث لها طريقة في استخراج أفضل ما فينا، ففي لحظات كهذه كثيراً ما نرى بعض أفضل لفتات المساعدة المتبادلة والتعاون والتضامن التي شهدها تاريخ الإنسانية. في سري لانكا، وبعد تسونامي عام 2004، ورغم عقود من الحروب الإثنية المتبادلة، أنقذ المسلمون جيرانهم الهندوس، والهندوس جيرانهم البوذيين. وفي نيوأورليانز الغارقة بعد إعصار كاترينا، خاطر الناس بحياتهم لإنقاذ جيرانهم والاعتناء بهم. وبعد أن ضرب إعصار ساندي مدينة نيويورك، تشكلت شبكة ممتازة من المتطوعين في المدينة تحت شعار: "احتلوا ساندي" (في إشارة إلى "احتلوا وول ستريت") وقدموا

للمنكوبين مئات آلاف الوجبات وساعدوا في إخلاء أكثر من ألف منزل، وتوفير الثياب والأغطية والعناية الطبية لآلاف الأشخاص المحتاجين.

وتقوم عقيدة الصدمة على الضرب صفحاً عن هذه الدوافع الإنسانية العميقة الداعية للمساعدة، والسعي بدلاً من ذلك إلى الاستفادة من ضعف الآخرين لزيادة ثروة ومصلحة قلة قليلة من الناس إلى أقصى حد ممكن.

وقليلة هي الأشياء الأحلك من ذلك في نفس الإنسان.

فن السرقة

تتماهى عقيدة الصدمة ومنطقها تماماً مع نظرة ترامب إلى العالم. فهو، ودون أدنى خجل، يرى الحياة كمعركة للسيطرة على الآخرين، ويتتبع بهوس هوية المنتصرين. وفي مفاوضاته التي لطالما مدح نفسه عليها، فالسؤال هو دائماً: ما هو أقصى ما يمكنني الحصول عليه في هذه الصفقة؟ وكيف استغل نقاط ضعف خصمي؟

وفي لحظة صدق متميزة ونادرة على برنامج "فوكس آند فريندز" في عام 2011، وصف ترامب صفقة أجراها مع الزعيم الليبي السابق معمر القذافي على النحو التالي: "أجرته قطعة أرض، ودفع لي مقابل ليلة واحدة أكثر مما كانت لتساويه الأرض لسنة كاملة، بل حتى لسنتين، ولكني بعد ذلك لم أسمح له باستخدام الأرض. وهذا ما ينبغي علينا فعله. لا أحب أن استخدم كلمة ’احتلت عليه‘ ولكني ’احتلت عليه‘، وهذا ما علينا فعله".

ولن يتسبب استغلال ترامب لديكتاتور سيء السمعة كالقذافي كثيراً من الحزن لدى الناس، ولكن هذا أسلوبه في جميع مفاوضاته. في "فكر في الأمور الكبيرة"، وهو إحدى الكتب التي ألفها "ليدل القارئ" عى كيفية أن يصبح مليونيراً، يصف ترامب فلسفته بالنسبة إلى المفاوضات على النحو التالي: "تسمع كثيرين يقولون إن الصفقة الجيدة هي التي يربح فيها الطرفان، وليس هذا إلا محض هراء. في الصفقة العظيمة أنت تنتصر، وليس الطرف الآخر. وتحطم خصمك لتخرج بشيء أفضل لنفسك".

وقد شكّلت هذه الحماسة الباردة الدم لاستغلال ضعف الآخرين كامل مسار ترامب المهني كمقاول للعقارات، وهي صفة يشاركه فيها كثيرون من أعضاء مجلس وزرائه. ومن المقلق ما يخبرنا هذا به عن أجواء الفوضى التي يبدو أن هذا الفريق يزرعه عن قصد، ولكن المقلق أكثر هو كيفية استغلالهم لأي أزمة أكبر قد تنشأ لاحقاً.

واستمر جو الأزمات المتسلسل إلى غير نهاية الذي خلقه ترامب من خلال خطابياته المبالغ فيها. فأعلن أن المدن "تعج بالجريمة" ومواقع "سفك الدماء"

مع أن الحقيقة هي أن معدلات الجرائم العنيفة انخفض على مستوى البلد بشكل كبير وظل ينخفض لعقود من الزمن. كما ظل يكرر سرديته الخيالية عن أمواج جرائم المهاجرين، مع الإصرار عموماً على أن أوباما دمر البلد. ولكن قريباً لربما يحصل ترامب على أزمة ما يستغلها وتكون حقيقية بشكل أكبر، بما أن الأزمات هي النتيجة المنطقية لسياساته على جميع الجبهات.

وبناء على هذا، فمن الجدير بنا أن نلقي نظرة أقرب إلى الطرائق التي استخدمها ترامب وفريقه في استغلال أوقات الأزمات في الماضي لتحقيق أهدافهم الاقتصادية والسياسية، لأن فهم تاريخهم سيقلل من صدمة أي شيء يحدث في المستقبل، وسيساعدنا آخر الأمر على فهم تكتيكاتهم.

حياة مهنية شكلتها الصدمة

بدأت الثورة النيوليبرالية في الولايات المتحدة في مدينة نيويورك في منتصف سبعينات القرن الماضي. حتى تلك اللحظة، ظلت المدينة تجربة جريئة، وإن كانت غير مثالية، في الديموقراطية الإجتماعية، حيث قدمت أكثر الخدمات العامة كرماً في الولايات المتحدة، بدءاً من المكتبات العامة إلى النقل العام إلى المستشفيات. ولكن في عام 1975، تجمعت عوامل خفض الميزانية الفيدرالية مع خفض ميزانية الولاية مع الركود السياسي الوطني لتدفع المدينة إلى حافة الإفلاس، واستُغِلَّت الأزمة لإعادة تشكيل المدينة على نحو دراماتيكي. وتحت غطاء الأزمة، طُبِّقت موجة من تدابير التقشف الصارمة التي ترافقت مع صفقات محابية للأغنياء والخصخصة، لتتحول المدينة التي كان يحبها الكثيرون منا إلى معبد للمضاربة المالية والاستهلاك الرفاهي المسرف والترميم الذي لا يكاد يتوقف التي نعرفه اليوم.

في كتاب "مدينة الخوف" الذي نشر مؤخراً حول هذا الفصل غير المعروف كثيراً من تاريخ أمريكا، وثقت المؤرخة كيم فيليبس فين بدقة كيف كانت إعادة تشكيل مدينة نيويورك في سبعينات القرن الماضي مقدمة لما أصبح موجة هوجاء عالمية، تركت العالم منقسماً بين نخبة الواحد في المائة وبقية الناس. وما ثمة تجلٍّ لذلك أنصع من هذه المدينة التي يدعوها دونالد ترامب وطناً له. وهي قصة يلعب فيها ترامب دوراً نجومياً ولكن ليس على نحو طيب.

في عام 1975، وبعد أن تبيَّن أن الرئيس جيرالد فورد لن يمد يد المساعدة إلى المدينة في مأزقها، بدا من الممكن جداً أن تفلس أكبر مدن الولايات المتحدة، ووصل الأمر إلى حد أن صحيفة "ديلي نيوز" في نيويورك نشرت عنواناً افتتاحياً قالت فيه: "فورد إلى المدينة: فلتسقطي ميتة!". في ذلك الوقت، لم يتجاوز ترامب الحادية والعشرين من عمره، وكان لا يزال يعيش في ظل والده الثري الذي جنى ثروته من بناء منازل بعيدة عن الجمال

والتميز للطبقة الوسطى في أحياء نيويورك الخارجية، والذي كان أيضاَ مالك شقق سيء السمعة لاضطهاده المنهجي للأمريكيين من أصل أفريقي.

لطالما حلم ترامب في ترك علامته على مانهاتن، ومع بدء أزمة الدين رأى فرصته الكبيرة في عام 1976، حين أعلن فندق الكومودور، وهو من المعالم التاريخ لوسط المدينة، بأنه يخسر المال إلى حد أنه قد يضطر إلى الإغلاق. ذعرت حكومة المدينة أمام إمكانية قبوع المبنى الضخم وهو فارغ، ليبث رسالة من التآكل الحضري ويحرم المدينة من دخل الضرائب. فاحتاجوا بسرعة إلى مشترٍ له، وكان الوضع يائساً بما فيه الكفاية حتى قال بث تلفزيوني مباشر بأن "المتسولين ليس لهم أن يختاروا".

وثم يأتي ترامب، رأسمالي الكوارث، ليعقد شراكة مع شركة هيات للفنادق، ويخطط لتحويل مدخل الكومودور الحجري التقليدي بـ "جلد جديد" من الزجاج العاكس، ويعيد افتتاحه كفندق غراند هيات (كان هذا أثناء الفترة القصيرة من الزمن التي سبقت إصرار ترامب على أن تحمل جميع عقاراته اسمه). وحصل ترامب على شروط استثنائية من المدينة الواقعة في الأزمة كما تبين فيليبس فين:

سمح لترامب أن يشتري الملكية من شركة سكة الحديد مقابل 9.5 مليون دولار، ومن ثم سيبيعها ترامب مقابل دولار واحد لشركة التطوير الحضري... وأخيراً، ستؤجر الشركة الملكية لترامب وشركة هيات لتسع وتسعين سنة ما سيتيح للمقاولين أن يسددوا ضرائب أقل بكثير لأربعة عقود من الزمن في إعفاءات تساوي مئات ملايين الدولارات (حتى عام 2016، كلفت الأعفاءات الضريبية التي نالها ترامب مدينة نيويورك 360 مليون دولار على شكل ضرائب لم يتم تجميعها).

نعم، هذا صحيح، مقابل 9.5 مليون دولار نال ترامب إعفاءات ضريبية بقيمة 360 مليون دولار (ولا تزال تزيد!) من المدينة. كان الفندق الجديد بشعاً، وكما وصفه ناقد معماري: "فهو رؤية رجل لا يعيش في المدينة عن الحياة في المدينة". وبعبارة أخرى، فهو ترامب ولكن في حلته القديمة، وكما بينت فيليبس فين:

لم يهتم لا ترامب ولا غيره من المقاولين الذين استغلوا حاجة المدينة لبناء أبراجهم ببقية سكان نيويورك. وحقيقة أن ملايين الدولارات ذهبت أدراج الرياح لدعم مشاريع البناء بدلاً من إعادة الخدمات العامة أو دفع تعافي أحياء الفقراء وأفراد الطبقة العاملة لم يسجل قط كموضع قلق أخلاقي.

واللافت في القصة ليس مجرد استغلال ترامب الشاب لمأساة نيويورك الاقتصادية لزيادة ثروته وحصوله على شروط جشعة من حكومة في حالة

أزمة. فلم تكن هذه صفقة عادية، بل الصفقة التي أتاحت لترامب أن يخرج من ظل أبيه ليتحول وبشكل حاسم إلى لاعب في حد نفسه. لقد شكلت الصدمات حياة ترامب المهنية، ورسمت ملامحها الفرص الفريدة للربح من أوقات الأزمة. ومن البداية، كان تعامله مع الفضاء العام على أساس أنه إنما وجد لكي ينهبه هو ويحقق الثراء من خلاله.

وظل هذا الأسلوب في التعامل معه منذ ذلك الوقت. فعلينا أن نتذكر أن ترامب ظهر بعد 11 أيلول 2001، وبعد تهاوي البرجين بفترة قصيرة، في مقابلة على محطة للراديو لم يقدر فيها على منع نفسه من أن يلاحظ بأنه، ومع زوال البرجين، فهو يمتلك أطول المباني القائمة في مانهاتن. فمع أن جثث الموتى كانت على الشارع، ومع أن مانهاتن نفسها بدت كساحة حرب، إلا أن ترامب وببعض التشجيع من مضيفيه في قناة الراديو، بدأ يفكر في المصلحة التي نالتها علامته التجارية.

وحين سألتُ فيليبس فين عن الدروس التي استخلصتها من دراستها لتصرفات ترامب أثناء أزمة الدين في نيويورك، كانت إجابتها كلها ترتبط بالخوف، فقالت: "ثمة مستوى عميق من الخوف من الإفلاس، والخوف من المستقبل. وهو الخوف الذي جعل الاقتطاعات ممكنة في ذلك الوقت، والشعور بأن المدينة تحتاج إلى منقذ في الأصل". ومنذ انتخابات عام 2016 ظلت فيليبس فين تفكر في هذا الأمر كثيراً: "الطريقة التي يمكن بها للخوف أن يجعل الأشياء المستحيلة سياسياً تبدو وكأنها البديل السياسي الوحيد الممكن. ولذلك أعتقد أنه إحدى الأشياء التي نحتاج إلى التصدي لها في هذه اللحظة، والعثور على طرائق لمقاومة الشعور بالخوف والفوضى، والعثور على أشكال من التضامن التي يمكننا أن نقاوم ذلك الشعور من خلالها".

وهذه نصيحة جيدة، ولا سيما وأن ترامب جمع حوله طاقماً من النجوم في مجال الانتهازية المتعلقة بالأزمات.

قابلوا مجلس وزراء رأسمالية الكوارث

شارك أعضاء في فريق ترامب في بعض أكثر الأمثلة الفاضحة على عقيدة الصدمة في الذاكرة الحديثة. والتالي استعراض مختصر لعمليات الاستغلال التي قاموا بها (وحيث إن عدداً كبيراً منهم كانوا مسؤولين تنفيذيين في غولدمان ساكس، فلن يسعنا أن نحصي كل هذه العمليات).

سولوشنز (المتخصصة في المقاييس الحيوية)، ومجموعة تشيرتوف (التي أنشأها مايكل تشيرتوف، مدير الأمن الداخلي في إدارة بوش)، ووبالانتير تكنولوجيز (وهي شركة مراقبة وتجميع بيانات أحد مؤسسيها هو بيتر ثييل، ملياردير شركة باي بال (PayPal) ومناصر ترامب)، وغيرها الكثير. وتعتمد

شركات الأمن كثيراً على الأجنحة العسكرية والاستخباراتية من الحكومة في تعيين موظفيها، والآن وفي رئاسة ترامب يعود عدد ملحوظ من هؤلاء الضاغطين والموظفين إلى الحكومة، حيث يرجح أنهم سيدفعون نحو مزيد من الفرص للاستفادة المالية من اصطياد الأشخاص الذين يحلو للرئيس ترامب أن يسميهم: "الرجال السيئين".

ويؤدي هذا إلى مزيج كارثي؛ فلنفكر في مجموعة من الناس يستفيدون مباشرة من حرب دائرة، ولنضع هؤلاء الأشخاص في قلب الحكومة، فمن عساه أن يجادل لأجل السلام؟ وما أثبتته التجارب بالفعل هو أن فكرة انتهاء حرب بشكل نهائي ليست إلا من بقايا ما سمي خلال سنوات رئاسة بوش بـ "تفكير ما قبل 11 سبتمبر".

الربح من الأزمات الاقتصادية

يعود تاريخ الروابط بين حكومة الولايات المتحدة وعالم الأعمال التجارية إلى استقلال البلاد عام 1776، فعدد من "الآباء المؤسسين" للبلد كانوا من أسر ثرية تمتلك مزارع كبيرة. وقد ظل "الباب الدوار" يدور منذ ذلك التاريخ بغض النظر عمن يتولى الرئاسة: أكان من الحزب الجمهوري أم الديموقراطي. والفرق الوحيد في حالة ترامب ليس في هذه المسألة بحد ذاتها، بل بحجم استفحالها ومدى قلة الحياء المرتبط معها.

حتى تاريخ كتابة هذه السطور، كان ترامب قد عين خمسة مدراء تنفيذيين، حاليين أو سابقين، من شركة غولدمان ساكس في إدارته. ويشمل هؤلاء ستيف منوشين الذي عينه ترامب وزيراً للخزانة، وجيمس دونوفان (وهو المدير الإداري السابق لغولدمان ساكس) نائب لوزير الخزانة، وغاري كوهن (وهو المسؤول السابق عن عمليات غولدمان ساكس) مدير للمجلس الاقتصادي القومي في البيت الأبيض، ودينا باول (رئيسة الاستثمار السابقة في غولدمان ساكس) كبيرة مستشاري البيت الأبيض بشأن المبادرات الاقتصادية. وحتى ستيف بانون عمل ذات يوم مع غولدمان ساكس! وكل من ذكرناهم لا يشملون من اختار ترامب لإدارة هيئة الأوراق المالية والبورصات، جاي كلايتون، والذي عمل كمحامٍ بشأن صفقات بعدة بلايين من الدولارات في غولدمان ساكس، ولا تزال زوجته مديرة مالية في الشركة.

وإجراء كل هذه التعيينات من غولدمان ساكس فيه وقاحة متميزة. فترامب استخدم سلطة الشركة الاستثمارية هذه على خصومه كذريعة لشن هجمات عنيفة عليهم، وفي الانتخابات الأولية للحزب الجمهوري أطلق وابلاً شرساً من المزاعم ضد خصمه تيد كروز، قائلاً بأن جماعة غولدمان ساكس: "لديهم

سيطرة تامة وكاملة عليه، كما لديهم سيطرة تامة وكاملة على هيلاري كلينتون".

وهذا الأمر مقلق لأنه يبين مدى استعداد هذه الإدارة لاستغلال الصدمات الاقتصادية التي يمكن جداً أن تظهر أثناء توجيهها لدفة البلاد. فمن بين المصارف الاستثمارية الكبرى التي تمحورت عليها أزمة الديون الإسكانية العالية المخاطر في عام 2008، كانت مؤسسة غولدمان ساكس من أكثرها جشعاً. فعلاوة على إسهامها الكبير في تضخيم فقاعة الرهون العقارية من خلال أدواتها المالية المعقدة، عادت في وسط الأزمة للمضاربة ضد سوق الرهونات لتحصل على بلايين الدولارات. وفي عام 2016، أمرت وزارة العدل في الولايات المتحدة الشركة بدفع تعويض بقيمة خمسة بلايين دولار (وهو أضخم تعويض دفعته شركة غولدمان ساكس حتى الآن) كعقوبة على هذه الممارسات السيئة وغيرها. وفي عام 2010، وافقت المؤسسة على دفع غرامة بقيمة 550 مليون دولار (وهي أكبر غرامة دفعتها أي مؤسسة في وول ستريت خلال 76 سنة من عمر هيئة الأوراق المالية والبورصات) وذلك نتيجة دور المؤسسة في الأزمة المالية.

ولخص السيناتور كارل ليفين، الذي ترأس لجنة مجلس الشيوخ الفرعية التي استقصت شركة غولدمان ساكس بعد الأزمة المالية، أفعال الشركة السيئة على النحو التالي:

تظهر الأدلة أن غولدمان وضعت، وعلى نحو متكرر، مصالحها وأرباحها قبل مصالح عملائها ومجتمعاتنا المحلية... لم تكتف غولدمان ساكس بجني المال، بل جنته من خلال استغلال توقعات العملاء المعقولة بأنها لن تبيع منتجات لا تريد لها النجاح، وأنه لا يوجد تضارب في المصالح الاقتصادية بين الشركة والعملاء التي تعهدت بخدمتهم. وتظهر تصرفات غولدمان بأنها لم تر في عملائها زبائن ذوي قيمة، بل وسائل لأجل جنيها للأرباح. وهذا أمر ذو بال لأنها وبدلاً من أن تسعى للنجاح من خلال نجاح عملائها سعت غولدمان ساكس إلى النجاح حين خسر عملائها الأموال.

لكن، وحتى من بين قدامى العاملين في غولدمان ساكس، ميز ستيفن منوشين نفسه باستعداده للربح من خلال شقاء الآخرين. فبعد انهيار وول ستريت في عام 2008، وفي وسط أزمة الاستئثار بالملكية، اشترى منوشين مصرفاً في كاليفورنيا، وأعاد تسمية الشركة المالكة له إلى وان ويست (OneWest). وتصرفات الشركة الجديدة هي ما أعطت منوشين لقبه كـ"ملك الاستئثار بالملكية"، حيث أوردت مصادر أنه أخذ من الحكومة مبلغ 1.2 بليون دولار للمساعدة في تغطية الخسائر من المنازل التي تستأثر الشركة بملكيتها، وأخرج عشرات آلاف الأشخاص من تلك المنازل خلال الفترة ما بين

عامي 2009 و2014. بل وحاولت الشركة مرة الاستئثار بملكية منزل امرأة تبلغ من العمر 90 سنة ولم تتخلف عن دفعاتها إلا بمبلغ 27 سنتاً!

ومع أن هذه الممارسات الجشعة هوجمت خلال جلسة تثبيت منوشين كوزير للخزانة، إلا أن تلك الهجمات لم تكن كافية لدفع الجمهوريين للتصويت ضده. ولكن من الأمثلة عليها ما قاله السيناتور الديموقراطي عن ولاية أوريغون رون وايدن: "حين كان السيد منوشين مديراً تنفيذياً، أثبت المصرف أنه قادر على طرد عدد أكبر من الناس المعرضين للمخاطر إلى الشارع من أي جهة أخرى"، ثم وجه إصبع الاتهام قائلاً: "لقد صدر عن وان ويست أوامر بالاستئثار للملكية كما تنتج المصانع الصينية بدلات وياقات ترامب".

الربح من الكوارث الطبيعية

وبالطبع، فلدينا نائب الرئيس مايك بنس، والذي يعتبره الكثيرون "الرجل الناضج" في غرفة عمليات ترامب الحافلة بالفوضويين. ولكن بنس، الحاكم السابق لولاية إنديانا، هو من يمتلك أكثر السير سوءاً من حيث الاستغلال الدموي للشقاء الإنساني.

وحين أعلن أن مايك بنس هو المرشح كنائب لدونالد ترامب، فكرت: "أنا أعرف هذا الاسم، لقد رأيته في مكان ما". ثم تذكر: فقد كان بنس في قلب إحدى أكثر القصص ترويعاً غطيتها في حياتي، وهي رأسمالية الكوارث التي تبعت إعصار كاترينا وغرق نيوأورليانز. وكانت أفعال مايك بنس كمستغل للشقاء الإنساني مثيرة للاشمئزاز إلى حد أنها جديرة باستكشافها بشكل أوسع، حيث تبين لنا الكثير عما يمكننا توقعه من هذه الإدارة خلال أوقات الأزمات الكبيرة.

مخططات كاترينا

قبل أن نسبر أغوار دور بنس، من المهم أن نتذكر عن إعصار كاترينا بأنه وإن وصف كـ"كارثة طبيعية"، فلا شيء طبيعي عن الطريقة التي أثر فيها على مدينة نيوأورليانز. فحين ضرب الإعصار سواحل مسيسيبـي في آب 2005، انخفض مستوى خطره من المستوى الخامس إلى المستوى الثالث، الذي لا يزال يعتبر مدمراً. لكنه، ومع الوقت الذي وصل إلى نيوأورليانز، كان قد فقد معظم زخمه، فخفض مستوى تصنيفه إلى "عاصفة استوائية".

وهذه حقيقة مهمة، فلم يكن من المفترض أبداً لعاصفة استوائية أن تحطم دفاعات الفيضانات في نيوأورليانز، ولكن إعصار كاترينا نجح في ذلك على كل حال، فلماذا؟ نحن نعلم الآن أن الفيلق الهندسي في الجيش سمح، ورغم

التحذيرات المتكررة عن المخاطر، لحواجز الدفاع أن تقع في حالة من الإهمال نجمت عن عاملين:

الأول هو عدم الاهتمام بحياة الناس السود الفقراء الذين صارت منازلهم عرضة للخطر بسبب الإخفاق في إصلاح الحواجز. وهو بدوره جزء من إهمال البنية التحتية العامة في الولايات المتحدة، وهذه من النتائج المباشرة للسياسات النيوليبرالية. فحين تُشن حرب على كل فكرة تتعلق بالمجال العام والصالح العام، فبالطبع ستتعرض الهياكل الأساسية للمجتمع من طرقات وجسور وحواجز ونظم مياه لما يكفي من الإهمال بحيث لا يلزم الكثير لدفعها أبعد من نقطة الخراب الكامل. وحين تقتطع الضرائب بحيث لا تملك الدولة ما يكفي من المال إلا لما تتطلبه الشرطة والجيش، فهذه هي النتيجة.

ولم تكن البنية التحتية هي فقط ما خذلت المدينة، ولا سيما أفقر سكانها، وغالبيتهم من الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي كما هي الحال في الكثير من مدن الولايات المتحدة. بل كذلك أخفقت المنظومات البشرية التي يفترض أن تستجيب للكوارث في تصدع ثان على طريق الدمار. فذراع الحكومة الفدرالية الموكل بالاستجابة للحظات الأزمات القومية هو الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، وتؤدي معها حكومات الولاية والبلدية أدواراً رئيسية في التخطيط للإخلاء والاستجابة للأزمات. ولكن الأذرع الحكومية هذه أخفقت على جميع الصعد.

فاستغرقت الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ خمسة أيام لتوصيل الغذاء والماء للناس الذين لجأوا إلى ملعب السوبردوم في نيوأورليانز. وأكثر الصور ترويعاً في ذلك الوقت كان للناس الذين تقطعت بهم السبل على سطوح المنازل والمسشفيات، وهم يحملون إشارات كتبت عليها توسلات بالمساعدة بينما يشاهدون المروحيات تحلق من فوقهم. ساعد الناس بعضهم بعضاً قدر الإمكان، وتجلى فيهم جمال قدرة الإنسان على التضامن والتراحم التي تزيد لحظات الأزمات من تواترها. أما على الصعيد الرسمي، فساد مسلك معاكس تماماً، ولن أنسى ما حييت كلمات كورتيس محمد، منظم الحقوق المدنية المخضرم في نيوأورليانز، والذي قال عن هذه التجربة بأنها "أقنعتنا بأنه ما ثمة من يعتني بنا".

ولكن الطريقة التي تمت فيها عملية الخذلان لم تكن بقدر متساوٍ للجميع، بل انقسمت حسب العرق والطبقة الاجتماعية. تمكن كثير من الناس من مغادرة المدينة بأنفسهم، فركبوا سياراتهم وذهبوا إلى فنادق لم تضربها الفيضانات، وهاتفوا شركات التأمين التي اشتركوا معها. بينما بقي غيرهم في منازلهم لأنهم اعتقدوا أن الدفاعات ضد العواصف ستحميهم. ولكن كثيرين ظلوا حيث

هم لأنه لم يك لديهم خيار آخر، إما لأنهم لم يمتلكوا سيارة أصلاً، أو لأنهم كانوا أضعف من أن يقودوا سيارة، أو لأنهم ببساطة لم يعلموا ما عليهم فعله. وكان هؤلاء الناس بحاجة إلى نظام فعال للإخلاء والإنقاذ، ولكنهم وبكل تأكيد لم يكونوا محظوظين. فشعرت بأن المدينة وكأنها تحولت إلى بغداد أخرى، حيث لجأت قلة من الناس إلى مناطقهم الخضراء الخاصة، بينما ظلت الغالبية وقد تقطعت بها السبل في المنطقة الحمراء، حيث كان الأسوأ لا يزال ينتظرهم.

وبعد أن ترك هؤلاء الناس لمصيرهم دون غذاء أو ماء، فعل المحتاجون ما لم يجدوا بداً منه في تلك الظروف: فأخذوا ما يحتاجونه من المتاجر المحلية. ولم تضيع فوكس نيوز وغيرها من وسائل الإعلام هذه الفرصة لتصوير السكان السود في نيوأورليانز كـ"ناهبين" خطرين سرعان ما سيجتاحون المناطق الجافة التي يقطنها البيض من المدينة والضواحي والبلدات المحيطة بها. فطليت المباني برسائل تقول: "سيطلق النار على الناهبين"، وأقيمت حواجز لاحتجاز الناس في المناطق الغارقة من المدينة. وعلى جسر دانزيغر، أطلق رجال الشرطة النار على السكان السود فور وقوع أبصارهم عليهم (وحوكم بعد ذلك خمسة رجال شرطة أقروا بالذنب آخر الأمر، ودفعت المدينة تعويضاً بمبلغ 13.3 مليون دولار للأسر في تلك القضايا بالإضافة إلى قضيتين مماثلتين بعد إعصار كاترينا). وفي تلك الأثناء، جابت شوارع المدينة عصابات من "الحراس" البيض الذين بحثوا، كما عبر عن الأمر أحد السكان للمحقق الصحفي آي سي ثومبسون، عن "فرصة لصيد الناس السود". فعلى ما يبدو، يمكن فعل أي شيء في المنطقة الحمراء.

كنت في نيوأورليانز في ذلك الوقت، ورأيت بنفسي مدى توتر الشرطة والجيش هناك، ناهيك عن حراس الأمن من شركات خاصة مثل بلاكووتر، والذين كانوا قد عادوا لتوهم من العراق. بدت المدينة كمنطقة حرب كان ضحاياها الفقراء والسود، وهم أشخاص لم تكن جريرتهم إلا أن حاولوا البقاء أحياء. وحين وصل الحرس الوطني لتنظيم إخلاء كامل للمدينة، جرى الأمر بمستوى من العدوان وانعدام الرحمة يصعب فهمه. فصوب الجنود المدافع الرشاشة على السكان الذين ركبوا الحافلات دون أن يقدموا لهم أي معلومات عن وجهتهم، وكثيراً ما فصل الأولاد عن ذويهم.

وما رأيته أثناء الفيضانات أصابني بالصدمة، ولكن ما رأيته بعد كاترينا أصابني بصدمة أكبر. فبينما كانت المدينة تترنح تحت وطأة الكارثة، وبينما تشرذم سكانها في شتى أرجاء البلد دون أدنى قدرة على حماية ممتلكاتهم ومصالحهم، خرجت خطة لفرض قائمة بما تتمناه الشركات وجرى العمل بها بسرعة. وكما كتب ميلتون فريدمان، الذي كان في الثالثة والتسعين من عمره آنذاك، في "وول ستريت جورنال": "معظم مدارس نيوأورليانز تحولت

إلى أنقاض، وكذلك منازل الأطفال الذين درسوا فيها، والأطفال الآن مشرذمون في جميع أنحاء البلد. ومع أن هذه مأساة، فهي فرصة أيضاً لإجراء إصلاح جذري لنظام التعليم".

وعلى النحو ذاته، أعلن ريتشارد بيكر، الذي كان وقتها عضواً في الكونغرس عن ولاية لويزيانا: "وأخيراً نظفنا الإسكان العام في نيوأورليانز. لم يكن بإمكاننا فعل ذلك، ففعلها القدير"! وحين ألقى بيكر بكلمته هذه، كنت في ملجأ للإخلاء في باتون روج، وشعر الناس بالألم الشديد جراء تصريحه هذا. فتصور لو أجبرت على مغادرة منزلك، واضطررت إلى المبيت في سرير للأطفال في مركز للاجتماعات يشبه الكهف، فقط لتكتشف أن الأشخاص الذين يفترض بهم أن يمثلوك يزعمون بأن ما حدث كان تدخلاً إلهياً لأجل بناء الشقق الفخمة!!

وحصل بيكر على "عملية التنظيف" التي أرادها في الإسكان العام، وخلال الأشهر التي تلت العاصفة، وبعد خروج سكان نيوأورليانز من المدينة مع جميع آرائهم غير المريحة وثقافتهم الغنية وتعلقاتهم العميقة، تعرض الآلاف من الوحدات السكنية العامة، التي كان كثير منها لم يتعرض إلا لأضرار خفيفة لأنها كانت على أراض مرتفعة، للهدم. وسرعان ما حلت محلها شقق فخمة ومنازل جميلة لا تقع أسعارها ضمن إمكانات الأشخاص الذين كانوا يقطنون في تلك الأحياء.

وهنا يدخل مايك بنس في قصتنا هذه. فحين ضرب إعصار كاترينا مدينة نيوأورليانز، كان بنس مديراً للجنة الدراسات الجمهورية، وهي مجموعة قوية ومتشددة في أيديولوجيتها تتألف من صناع القوانين المحافظين. وفي 13 أيلول 2005، وبعد أربعة عشر يوماً فقط من تصدع الحواجز وبينما كانت أقسام من نيوأورليانز غارقة تحت الماء، عقدت اللجنة اجتماعاً مصيرياً في مكاتب مؤسسة هيريتاج في واشنطن العاصمة. وتحت قيادة بنس، خرجت المجموعة بقائمة من "الأفكار المؤيدة للسوق الحر للاستجابة إلى إعصار كاترينا وأسعار الغاز المرتفعة"، وتتألف القائمة من 32 سياسة إنقاذ كاذبة، لأن كل واحدة منها إنما هي تجسيد متكامل لرأسمالية الكوارث.

وما يقلقني في هذه القائمة هو الالتزام التام بشن حرب شاملة على معايير العمل والمجال العام. ولا يخلو الأمر من مفارقة مريرة: فإخفاق البنية التحتية العامة هو ما حول إعصار كاترينا إلى مأساة إنسانية أصلاً. ومن الملحوظ أيضاً التصميم على استغلال أي فرصة لزيادة إحكام قبضة قطاع النفط والغاز، فتشمل القائمة توصيات بـ"التعليق التلقائي لقوانين ديفيس- بيكون السائدة بشأن الأجور في المناطق المنكوبة" (في إشارة إلى القوانين التي تتطلب من المتعاقدين الفدراليين أن يدفعوا أجوراً للمعيشة)؛ "وجعل المنطقة

المتأثرة برمتها منطقة ذات ضريبة ثابتة وللمشاريع الحرة"؛ و"إلغاء اللوائح البيئية المقيدة أو التخلي عنها... والتي تعوق إعادة البناء".

وخلال أسبوع واحد فقط اعتمد الرئيس بوش كثيراً من هذه التوصيات، مع أنه اضطر آخر الأمر ونتيجة للضغوط إلى إعادة العمل بالمعايير الأصلية. ودعت توصية أخرى إلى إعطاء الوالدين قسائم لاستخدامها في المدارس الخاصة أو المستقلة (والمدارس المستقلة هي مدارس ربحية تدعمها نقود حكومية أتت من الضرائب) في تصرف يتماهى تماماً مع الرؤية التي تحملها بيتسي ديفوس التي اختارها ترامب وزيرة للتعليم. وخلال سنة واحدة فقط، أصبح نظام التعليم المدرسي في نيوأورليانز الأكثر خصخصة في الولايات المتحدة.

ولكن هناك المزيد! فمع أن علماء المناخ ربطوا مباشرة بين زيادة حدة الأعاصير مع زيادة درجة حرارة المحيط، إلا أن ذلك لم يمنع بنس ولجنته من الدعوة إلى التخلي عن جميع اللوائح البيئية على ساحل الخليج، وإعطاء الإذن بإنشاء مصافي نفط جديدة في الولايات المتحدة، والضوء الأخضر للحفر في ملاذ الحياة البرية الوطنية في القطب الشمالي. وهذا الأمر ضرب من الجنون، فهذه التدابير كلها طريقة لزيادة انبعاثات غازات الدفيئة، وهي من المساهمات البشرية الرئيسية في تغير المناخ، ما سيؤدي إلى عواصف أعتى وأعتى. ولكن بنس تبنى هذه التدابير فوراً واعتمدها بوش لاحقاً تحت غطاء الاستجابة للإعصار المدمر.

وينبغي أن نتوقف بعض الوقت للتفكير في تبعات كل ما أسلفناه. لقد تحول إعصار كاترينا إلى مأساة في نيوأورليانز بسبب مزيج من حالة جوية قصوى لربما ترتبط مع تغير المناخ، وضعف وإهمال البنية التحتية العامة. وما سمته المجموعة التي يترأسها بنس "حلاً" في ذلك الوقت كانت هي التدابير بعينها التي ستؤدي لا محالة إلى تفاقم تغير المناخ وزيادة ضعف البنية التحتية. ولكنه ورفاقه من مناصري "السوق الحر" كانوا مصممين، على ما يبدو، على القيام بنفس الأفعال التي ستؤدي إلى المزيد من الأعاصير على غرار كاترينا في المستقبل.

ومايك بنس الآن في موقع في الدولة يؤهله لتعميم رؤيته إلى كامل الولايات المتحدة.

حكومة السلب والنهب المجانية للجميع

لم يكن قطاع النفط هو الوحيد الذي استفاد من إعصار كاترينا، فبعد العاصفة مباشرة هبطت جميع عصابة بغداد من المتعاقدين (بيتشل وفلور وهاليبرتون وبلاكووتر وسي إتش تو إم هيل وبارسونز التي اشتهرت بعملها الرديء في العراق) على نيوأورليانز. وكانت لدى هذه العصابة رؤية واحدة: إثبات أن

الخدمات المخصخصة التي تقدمها في العراق وأفغانستان لديها سوق محلية قائمة، وأثناء ذلك تمكنت من إبرام عقود منحت دون مناقصات بقيمة 3.4 بليون دولار.

وأثار الأمر جدلاً كبيراً في شؤون أكثر مما يمكننا الغوص فيه هنا. ولكن، وعلى سبيل المثال، لم يبد أن وجود الخبرة له صلة بمنح العقود! فلنأخذ مثلاً الشركة التي دفعت لها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ 5.2 مليون دولار لأداء دور أساسي، وهو بناء مخيم أساسي لعمال الإنقاذ في سانت برنارد باريش، إحدى ضواحي نيوأورليانز. لكن إنشاء المخيم لم يتم في الوقت المحدد ولم يكتمل قط. وحين جرى التحقق في الأمر تبين أن الجهة المتعاقد معها، لايتهاوس ديزاستر ريليف، ليست في الواقع إلا جماعة دينية، وكما اعترف القس غاري هلدرث، مدير الشركة: "أقرب شيء فعلته لهذا الأمر كان تنظيم مخيم للشباب في كنيستي".

وحين أخذت هذه الطبقات من المتعاقدين الفرعيين نصيبهم من المخصصات للاستجابة للكارثة، لم يتبق أي شيء تقريباً للأشخاص القيمين على العمل الحقيقي. فتتبع المؤلف مايك ديفيز الطريقة التي دفعت بها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ نحو 175 دولار مقابل كل قدم مربعة لوضع قماش القنب الأزرق على السقوف المتضررة، مع أن الحكومة كانت هي من وفر القماش. وحين أخذ المتعاقدون الفرعيون نصيبهم، لم يتلقى العمال الذين قاموا بدق القماش في السقوف فعلياً إلا دولارين على كل قدم مربعة، فكتب ديفيز: "بعبارة أخرى: كل طبقة من ’سلسلة غذاء‘ التعاقد تغدق عليها الأموال بنحو مفرط، إلا الطبقة الأدنى حيث يجري العمل الحقيقي". ولكن، وكما هي الحال في منظمة ترامب، لم يكن هؤلاء "المتعاقدون" المفترضون إلا أصحاب علامات تجارية جوفاء، يمتصون الأرباح ثم يلصقون اسمهم على خدمات رخيصة أو حتى غير موجودة.

ولموازنة عشرات بلايين الدولارات التي ذهبت إلى الشركات الخاصة من خلال العقود والإعفاءات الضريبية، أعلن الكونغرس ذو الغالبية الجمهورية في تشرين الثاني 2005 بأنه يحتاج إلى اقتطاع 40 بليون دولار من الميزانية الفدرالية. وشملت البرامج التي اقتطع من ميزانيتها: قروض الطلاب، والمعونة الطبية، وقسائم الأغذية. وبذلك يكون أفقر سكان الولايات المتحدة هم من دعم حمى المتعاقدين مرتين: الأولى حين تحولت عملية المساعدة والإنقاذ بعد إعصار كاترينا إلى تسليم عقود للشركات دون رقابة ولا حساب، وبدون أن توفر أي وظائف لائقة أو خدمات عامة حقيقية؛ والثانية حين اقتطعت الأموال من ميزانية البرامج القليلة التي تساعد مباشرة العاطلين

عن العمل والفقراء العاملين في جميع أنحاء البلد، وذلك لتسديد قيمة الفواتير المبالغ فيها.

ولكن ما حدث في نيوأورليانز هو المخطط العام لرأسمالية الكوارث. ومن صممها يشغل حالياً منصب نائب رئيس الولايات المتحدة، وتعاون في ذلك من مؤسسة هيريتاج اليمينية المتشددة التي عهد إليها ترامب كثيراً من القرارات المتعلقة بتحديد ميزانية إدارته. ومع أن الاستجابة إلى إعصار كاترينا أدت إلى هبوط حاد في شعبية جورج دبليو بوش، وهو الهبوط الذي أدى إلى خسارة الجمهوريين للرئاسة في عام 2008، ولكنهم استعادوا بعد تسع سنوات السيطرة على الكونغرس وكذلك البيت الأبيض، ومن السهل علينا في ظل هذه الإدارة أن نتصور تطبيق هذه الحالة التجريبية من الاستجابة المخصخصة للكوارث على الصعيد الوطني.

وفوجئ الكثيرون بالعسكرية الصارمة لتواجد الشرطة والجنود المسلحين من القطاع الخاص، ولكن الظاهرة تزايد تكرارها كثيراً منذ ذلك الوقت. فزود رجال الشرطة في جميع أنحاء البلاد بأسلحة ومعدات عسكرية الطراز تشمل الدبابات والطائرات دون طيار، وكثيراً ما توفر الشركات الخاصة التدريب والدعم لهم. وإذا أخذنا بالاعتبار العدد الكبير من المتعاقدين العسكريين والأمنيين من القطاع الخاص الذين يشغلون وظائف حكومية رئيسية في إدارة ترامب، يمكننا أن نتوقع توسع حدوث هذا مع كل صدمة جديدة.

كما تبرز تجربة إعصار كاترينا كتحذير قاتم لمن يعقد آماله على التريليون دولار التي وعد ترامب بإنفاقها على البنية التحتية. لا شك في أن هذا الإنفاق سيصلح بعض الطرقات والجسور ويحدث بعض الوظائف (ولكن، وكما سنرى في الفصل العاشر، سيكون هذا على مستوى أقل بكثير مما سيحدثه الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والتخلص من استخدام الوقود الأحفوري). ومن الجوانب الحاسمة في هذا الأمر أن ترامب أشار إلى أنه ينوي فعل ذلك ليس من خلال القطاع العام، بل من خلال شراكات بين القطاعين والخاص، وهي شراكات لها تاريخ مريع من الفساد، ويمكن أن تؤدي إلى أجور حتى أقل من مشاريع القطاع العام الحقيقية. وإذا أخذنا بالحسبان تاريخ ترامب في الأعمال التجارية، ودور بنس في إدارته، فلا ينبغي أن نلام إذا خفنا من تحول الإنفاق الكبير على البنية التحتية إلى أداء حكومي قائم على النهب على غرار ما حدث في إعصار كاترينا، تقوم به حكومة لصوص تختلس فيه عصابة مارالاغو كميات هائلة من أموال دافعي الضرائب.

قدمت نيوأوليانز صورة قاتمة عما يمكننا توقعه إذا ضربتنا الصدمة التالية، ولكن الصورة للأسف ليست تامة: إذ يمكن للإدارة أن تدفع لفعل المزيد تحت

غطاء الأزمات. وحتى نصبح مقاومين للصدمات، علينا أن نعد العدة لذلك أيضاً.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل التاسع قائمة سامة لما يراد فعلهما علينا آن نتوقع حين تحدث أزمة

في نيوأورليانز ما بعد إعصار كاترينا، أظهر بعض اللاعبين الكبار المحيطين اليوم بترامب مدى ما يمكنهم فعله لتمزيق المجال العام ودفع مصالح مقاولي العقارات ومتعاقدي القطاع الخاص وشركات النفط. وهم اليوم في وضع يمكنهم من تعميم ما حدث بعد إعصار كاترينا إلى الصعيد الوطني بأسره.

وما يزيد من القلق من هذه المجموعة الكبيرة من رأسماليي الكوارث الجاثمين في مواقع السلطة في البلاد هو أنه ترامب، ورغم من مقدار الضرر الذي تمكن من إحداثه خلال الأشهر الأولى من شغله لمنصبه، إلا أنه لا يزال لم يحصل على كل ما يريد، فقد تمكنت المحاكم والكونغرس من كبح جماحه أكثر من مرة. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من البنود الأكثر تطرفاً على قائمة أعمال إدارته ولم تبدأ حتى تجربة القيام بها أصلاً. فعلى سبيل المثال، كرست وزيرة التعليم في إدارته، بيتسي ديفوس، حياتها لنشر خصخصة النظام التعليمي على غرار الذي حدث في نيوأورليانز بعد إعصار كاترينا. كما أن كثيراً من الأشخاص المحيطين بترامب لديهم شغف بتفكيك الضمان الاجتماعي، ولا يقل عنهم آخرون شغفاً في كراهيتهم لحرية الصحافة والنقابات والاحتجاجات السياسية. وترامب نفسه أذاع أفكاره بشأن جلب "القوات الفدرالية" للتعامل مع الجريمة في مدن مثل شيكاغو، وخلال حملته الانتخابية تعهد بمنع دخول جميع المسلمين إلى الولايات المتحدة، وليس فقط مواطني البلدان التي يدرجها في لوائحه المختلفة. أما مدعيه العام، جيف سيشونز، فانتقد بشدة أقسام الشرطة على "مراسيم القبول"، وهو من التدابير المهمة التي تتيح لوزارة العدل والمحاكم الفدرالية القدرة على التدخل في قوى الشرطة المحلية وشرطة الولاية إذا وجدت نمطاً من الإساءة، مثل إطلاق النار المتكرر على أشخاص سود غير مسلحين. ويزعم سيشونز أن آليات المساءلة هذه "يمكنها أن تثبط معنويات رجال الشرطة" وتضر قدرتهم على مكافحة الجريمة (مع أن هذه المزاعم لا تؤيدها البيانات).

أما أغنى ممولي حملة ترامب، بل واليمين المتشدد بشكل عام (من أمثال الأخوين كوخ وعائلة ميرسر)، فتطمح أنظارهم إلى إزالة آخر القيود على الأموال في الشؤون السياسية، والتخلص من القوانين التي تتطلب الشفافية في كيفية إنفاق هذه الأموال. وتحت قناع مكافحة أزمة "تزوير أصوات" مفتعلة، يدعم هؤلاء الأغنياء مجموعات تدفع نحو تدابير ستجعل التصويت على الأشخاص ذوي الدخل المنخفض والأقليات حتى أصعب مما هي الآن،

كالقوانين التي تطلب تتطلب من الناس هوية مصورة للاقتراع (وقد وضعت بعض هذه المبادرات حيز التنفيذ في 32 ولاية على الأقل مع وقت انتخاب ترامب). وإذا ما تحقق هذان الهدفان بالكامل، فسوف يتأخر من يتحداهم من التقدميين كثيراً عن خصومهم الجمهوريين، وسوف يجدون مصاعب جمة في إدخال داعميهم إلى غرف الاقتراع، ولربما يصبح انقلاب الشركات الذي يمثله ترامب دائماً.

لكن لا يمكن تحقيق كامل هذه الرؤية المعادية للديموقراطية تحت الظروف الحالية، فبدون الأزمات ستظل المحاكم تعوق الطريق، كما ستفعل حكومات بعض الولايات التي يسيطر عليها الديموقراطيين. أما بالنسبة إلى بعض أحلام ترامب الأكثر سادية، مثل إعادة التعذيب، فلربما يقف الكونغرس نفسه في وجهه.

لكن الأجندة بتمامها لا تزال في مكانها، قابعة وتنتظر تنفيذها. ولذلك وصف الكاتب والصحفي بيتر مآس في "إنترسبت" البيت الأبيض تحت ترامب بأنه "مسدس موضوع بحيث يطلق النار عند أول لمسة"، أو بالأحرى عند أول أزمة. وكما كتاب ميلتون فريدمان قبل زمن بعيد: "فقط أزمة، حقيقية أو متصورة، تنتج التغير الحقيقي. حين تحدث أزمة، تعتمد الإجراءات المتخذة على الأفكار السائدة. وأعتقد أن هذه هي وظيفتنا الحقيقية: وضع الأفكار البديلة عن السياسات الموجودة بحيث تصبح سائدة، والحفاظ على وجودها وتوفرها حتى يصبح المستحيل سياسياً لا مناص منه سياسياً". وإذا كان المهووسون بنظريات المؤامرة يكدسون الأغذية المعلبة والمياه بانتظار الكوارث الكبرى، فهؤلاء الأشخاص يكدسون أفكاراً منافية للديموقراطية إلى حد مذهل.

فالأسئلة التي علينا التركيز عليها هي التالية: ما هي الكارثة، أو سلسلة الكوارث، التي يمكن لها أن تلعب دور التمكين هذا؟ وما هي المهام المدرجة في قائمة الأعمال السامة تلك التي يرجح أن تبرز رأسها عن سنوح أول الفرص؟

لقد آن أوان التحضير لبعض الكوارث.

حالات الطوارئ، حالات استثنائية

خلال الحملة الانتخابية، تصور البعض أن العناصر الأكثر عنصرية في الكلام الصادر عن منابر ترامب إنما وضع لإرضاء قاعدته الشعبية وتوسعتها، وأنه لا يوجد أي شيء جدي فيها ينوي ترامب التصرف على أساسه. ولكن، وخلال الأسبوع الأول من رئاسته، أعلن حظراً على قدوم المسافرين من سبعة بلدان ذات غالبية من المسلمين، مزيلاً بذلك الوهم المريح المذكور. لكن

ردود الفعل على هذا التصرف ظهرت بسرعة، ففي المدن الكبرى في الولايات المتحدة ترك آلاف الأشخاص منازلهم ذاهبين إلى المطارات، ومطالبين برفع الحظر وإطلاق سراح المسافرين المحتجزين. ورفض سائقو التاكسي في نيويورك أخذ الأجور من وإلى مطار جون إف كينيدي، وظهرت قطعان من المحامين لمساعدة الناس المحتجزين. وأخيراً تدخل قاضٍ في المحكمة العليا وأوقف الحظر. وحين عدل ترامب أمره التنفيذي بعض الشيء وأعاد إصداره، أعاق قاضٍ آخر طريقه.

أظهر الحدث مدى قوة المقاومة، وشجاعة القضاء، ولا شك أنه كان من دواعي الفرح والاحتفال. ولكن لا يجب أن ننسى أن هجوماً إرهابياً في الولايات المتحدة سيوفر للإدارة الذريعة اللازمة لتجاوز الكثير من هذه العوائق. ومن المرجح أنها ستقوم بهذا بسرعة، معلنة بأن الاحتجاجات والإضرابات التي تقطع الطرق والمطارات تهديد لـ"الأمن القومي"، ومن ثم تستخدم هذا كغطاء لملاحقة منظمي الاحتجاجات من خلال المراقبة والاعتقال والسجن. وكثيرون منا لا يزالون يتذكرون أجواء "معنا أو مع الإرهابيين" التي حلت علينا بعد 11 سبتمبر، ولكن ليس علينا العودة حتى إلى ذلك الوقت حتى نرى كيف تعمل هذه الآليات.

فبعد هجمات وستمنستر الإرهابية في لندن في آذار 2017، حين داس سائق جمهوراً من المشاة عن قصد وقتل أربعة أشخاص وجرح العشرات، لم تهدر حكومة المحافظين أي وقت قبل الإعلان بأن أي توقع للخصوصية في الاتصالات الرقمية أصبح الآن تهديداً للأمن القومي. وظهرت وزيرة الداخلية آمبر راد على البـي بـي سي لتعلن بأن التشفير الذي تقدمه بعض البرامج مثل واتسآب "غير مقبول أبداً". كما قالت أنها ستجتمع مع الشركات التقنية الكبرى "لنطلب منهم أن يعملوا معنا" على توفير قدرة على الوصول إلى وسائل الاتصال هذه.

وفي فرنسا وفي عام 2015، وبعد الهجمات المتزامنة في باريس التي خلفت 130 قتيلاً، أعلنت حكومة فرانسوا هولاند "حالة الطوارئ" ومنعت التظاهرات السياسية. وكنت في فرنسا بعد أسبوع من هذه الأحداث المريعة، ووجدت من الملفت أنه بالرغم من استهداف المهاجمين لحفلة موسيقية وملعب كرة قدم ومطاعم وغيرها من شعارات حياة باريس اليومية، فلم يحظر إلا النشاط السياسي الخارجي. أما الحفلات الموسيقية الكبيرة وأسواق عيد الميلاد والأحداث الرياضية، أي الأماكن التي كان من المرجع أن تستهدف بهجمات أخرى، فكانت حرة للاستمرار في الحياة كالمعتاد.

وخلال الأشهر التي تلت ذلك، مدد مرسوم حالة الطوارئ مرة تلو مرة حتى استمر الأمر لأكثر من سنة، ولا يزال معمولاً به حتى اليوم وسيستمر على

الأقل حتى تموز 2017. وحدث هذا تحت حكومة وسطية يسارية في بلد ذي تاريخ طويل من الإضرابات والمظاهرات التي قد تعيق الحياة الطبيعية. ولا يمكن إلا لإنسان ساذج أن يتصور أن دونالد ترامب ومايك بنس لن يستغلا فوراً أي هجوم على الولايات المتحدة للسير في الطريق نفسه وإلى مسافة أبعد فيه، وعلينا أن نعد أنفسنا لصدمات أمنية ستستغل كذرائع لزيادة اعتقال واحتجاز عدد كبير من الأشخاص من مجتمعات تستهدفها هذه الإدارة بالفعل: كالمهاجرين اللاتينيي الأصل والمسلمين ومنظمي "حياة السود مهمة" والناشطين في شؤون المناخ. وباسم إطلاق يد مسؤولي تنفيذ القانون، سينال سيشونز العذر الذي يحتاج ليزيل الرقابة الفدرالية على شرطة الولايات وقوات الشرطة المحلية.

ولسوء الحظ، ما ثمة ضمانة بأن القضاة، وبعد هجوم من ذلك القبيل، سيظهرون الجرأة نفسها في الوقوف في وجه ترامب كما فعلوا فور تنصيبه. ورغم أن المحاكم يفترض أن تكون محايدة، إلا أنها ليست معصومة من الهستيريا الجماعية. ولا شك بأن الرئيس سيستغل فرصة أي هجوم إرهابـي محلي ليلوم المحاكم، وقد كان صريحاً بذلك الشأن بعد أن ألغي الحظر الأول على السفر: "لا أصدق بأن قاض مستعد لأن يضع بلدنا في خطر كهذا. إذا حدث شيء لوموه هو والنظام القضائي".

عودة أمير الظلام

لم يخف ترامب اهتمامه بالتعذيب، وقال في حملته: "التعذيب ينجح. فقط شخص مغفل يقول إنه لا ينجح". وتعهد بملء غوانتانامو بـ"رجال أشرار، صدقوني، سأملأه".

لن يكون الأمر سهلاً من الناحية القانونية، فمنذ أن وجدت إدارة جورج دبليو بوش ثغرات يمكنها استغلالها لتنعطف نحو السادية، عادت محاكم الولايات المتحدة لتجعل من الصعب على الإدارات المستقبلية أن تتبع خطاها. وكذلك فعل مجلس الشيوخ الذي أقر تعديلاً في عام 2015 ينص بصراحة على أن جميع أساليب الاستجواب ينبغي أن تتبع دليل الجيش الميداني.

ولكن إذا وجد البلد نفسه في قبضة أزمة أمنية كبيرة بما فيه الكفاية، ما ثمة مانع يدفع مجلسي النواب والشيوخ (الذين يسيطر الجمهوريون عليهما) إلى رفض إعطاء البيت الأبيض السلطات التي يطلبها. وألمح مايك بومبيو، الذي عينه ترامب مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية، بانفتاحه وبشكل يبعث على القلق على العودة إلى تلك الأساليب المظلمة. فبعد أن صرح بما لا يقبل اللبس، أثناء مقابلة تثبيته، بأنه لن يسمح بعودة أساليب التعذيب، أضاف الكلام التالي: "إذا اعتقد الخبراء أن القانون الحالي سيعيق جمع المعلومات

الاستخباراتية الحيوية، سأود معرفة هذه العوائق وإذا ما كان ثمة توصيات مناسبة لتغيير القانون الحالي". وكذلك دعا إلى إبطال القيود، المحدودة أصلاً، على المراقبة الرقمية الموضوعة بعد ما كشفه إدوارد سنودن.

وحتى دون مباركة الكونغرس أو وكالات الاستخبارات المركزية، يمكن لإدارة مصممة على انتهاك القانون كهذه، وللأسف، أن تتوصل إلى طريقة لفعل ذلك. وأرجح الطرق هي تعهيد هذا العمل القذر لمتعاقدين من القطاع الخاص. فمثلاً قدم مؤسس شركة بلاكووتر، إريك برينس (وهو أيضا أخو وزيرة التعليم بيتسي ديفوس) استشارات لترامب من خلف الكواليس. وأورد المحقق الصحفي جيريمي سكاهيل، الذي كتب كتاباً نال جوائز عن بلاكووتر، بأن برينس تبرع بمبلغ مائة ألف دولار للجنة إجراءات سياسية مؤيدة لترامب، ولكنه أيضاً نصح الفريق الانتقالي "بشأن مسائل وزارتي الدفاع والخارجية". وفي نيسان، نشرت "واشنطن بوست" تقريراً يكشف على التالي:

وفقاً لما أوردته مصادر رسمية أمريكية وأوروبية وعربية، رتبت الإمارات العربية المتحدة في كانون الثاني اجتماعاً بين مؤسس بلاكووتر إريك برينس وروسي مقرب من الرئيس فلاديمير بوتين في مجهود لإنشاء خط خلفي من الاتصالات بين موسكو والرئيس المنتخب دونالد ترامب. وقالت المصادر الرسمية إن الاجتماع جرى حوالى يوم 11 كانون الثاني - قبل تسعة أيام من تنصيب ترامب، في جزر سيشل في المحيط الهندي.

وتابعت الصحيفة تقريرها، موردة أن برينس "قدم نفسه كمبعوث غير رسمي لترامب". ولكن برينس، ومن خلال متحدث باسمه، وصف الرواية بأنها "مفبركة بالكامل. فالاجتماع لم يكن ذا علاقة بالرئيس ترامب".

وظهور برينس في كل هذا مقلق، وليس فقط لأسباب تتعلق بكشف رابط آخر بين فريق ترامب وروسيا. فبعد سلسلة طويلة من الدعاوى القضائية والتحقيقات في شركة بلاكووتر (ومنها المحاكمة في عام 2014 والتي وجدت فيها هيئة محلفين فدرالية أربعة موظفين في بلاكووتر مذنبين بالقتل من الدرجة الأولى في مجزرة ساحة النسور في العراق التي خلفت 17 قتيلاً)، حاول برينس أن يعيد تسمية الشركة وفي آخر الأمر باعها، ويتملك اليوم شركة جديدة: فرونتيير سيفرسز غروب. واستغلت الشركة حمى معاداة المهاجرين التي تجتاح العالم ليقدم شركته على أنها تمتلك أكثر الوسائل فعالية لمنع المهاجرين من عبور الحدود. ففي أوروبا، يقول برينس إن الدول، ومن خلال دفع المال لشركته للعمل في ليبيا، يمكنها أن "تؤمن حدودها البرية وبذلك تمنع المهاجرين من الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط". وكتب برينس في "فاينانشال تايمز" في أوائل عام 2017 ليبين أن خطته، إذا نفذت "فلن يكون هناك أي مكان لمهربـي المهاجرين ليختبئوا فيه: فيمكن الكشف

عنهم والقبض عليهم والتعامل معهم من خلال مزيج من العمليات البرية والجوية" - وكل هذا بشكل خاص وربحي!

وتذكرنا عودة برينس إلى الواجهة بأنه توجد قنوات خلفية كثيرة يمكن التحايل من خلالها على الإجراءات الدستورية. ويمكن لترامب، وكذلك لقادة آخرين، أن يلتفتوا إلى شركات كهذه من أجل المراقبة والتحقيق والسيطرة المشددة على الحدود.

لا، ليسوا بحاجة للتخطيط للأمر

حذر البعض من أن ترامب لديه الكثير ليكسبه من أي جو من الخوف أو الارتباك، وفي جو إهمال الحقيقة السائد لدى هذا الإنسان، يمكننا أن نتوقع من إدارته أن تخطط لأزماتها الخاصة. ومع أنه ليس من الحكمة أن نعتقد أن مجموعة الشخصيات هذه منزهة عن أي شيء، ولكن يظل الواقع أن المؤامرات قد لا تكون ضرورية. فأسلوب ترامب المتهور وغير الكفؤ في الحكم ليس إلا آلة لخلق الكوارث.

وما علينا إلا أن ننظر في التصريحات العامة النارية التي تصدر عن هذه الإدارة والسياسات التي تعتمدها فيما يتعلق بالمسلمين و"الإرهاب الإسلامي المتطرف". والآن، وبعد عقد ونصف من بداية ما سمي بـ"الحرب على الإرهاب"، لا أعتقد أنه من المثير للجدل أن نذيع ما أصبح جلياً: إن هذا النوع من التصرفات والخطابيات يزيد إمكانية ردود الفعل العنيفة إلى حد يجعلها مرجحة. وفي أيامنا هذه، لم يعد من يحذر من هذا الخطر مجرد الناشطين المعادين للعنصرية والحرب، بل شخصيات قيادية في الدوائر العسكرية والاستخباراتية ومؤسسات السياسة الخارجية. وهؤلاء يقولون إن أي تصرف يعزز المنظور بأن الولايات المتحدة في حالة حرب مع الإسلام كديانة وعقيدة، ومع المسلمين كمجموعة في حد ذاتها، ستكون هدية بالنسبة إلى المتطرفين الباحثين عن طريقة لتبرير الهجمات الدموية على الجنود والمدنيين الأمريكيين. وعبر دانييل إل باينام، وهو من الزملاء الكبار في معهد بروكنغز وعمل في اللجان المشتركة بين مجلسي النواب والشيوخ للتحقيق في أنشطة الاستخبارات بعد 11 سبتمبر، عن الأمر على النحو التالي: "تزيد تصرفات ترامب وخطابياته من مصداقية سرد الجهاديين بشأن حرب بين الحضارات".

وبالفعل، ورد أن تنظيم داعش وصف الأمر التنفيذي الأول الصادر عن ترامب والمناهض لسفر المسلمين بأنه "حظر مبارك" لأنه سيساعد على تجنيد مقاتلين جدد. وحذر وزير خارجية إيران بأن الحظر "هدية للمتشددين". وحتى مستشار الأمن القومي لترامب، الجنرال إتش آر مكماستر، وصف استخدام

ترامب المتكرر لتعبير "الإرهاب الإسلامي المتطرف" بأنه "لا يساعد"، لأن الإرهابيين "غير إسلاميين" في الواقع. ولكن لم يتغير شيء، فيبدو أن ترامب سيفعل كل ما يقدر عليه لزرع رسالة "الحرب المقدسة".

والفكرة القائلة بأن ترامب لا يدرك مدى استفزازيته جوفاء، ولا تقل في حماقتها عن مزاعمه بأنه لا يعي بأن المنطق العنصري ولد أجواء جاهزة لجرائم الكراهية.

صدمة الحرب

أكثر الطرق إزهاقاً للأرواح، ترد بها الحكومات على هجمات الإرهابيين، هي استغلال جو الخوف للبدء في حرب شاملة خارج البلاد. ولا يهم إن لم يكن للهدف من الحرب أي علاقة بالهجمات الإرهابية الأصلية، فالعراق مثلاً لم تكن مسؤولة عن 11 سبتمبر، ولكنها تعرضت للغزو على جميع الأحوال.

وأرجح الاحتمالات بالنسبة إلى ما سيستهدفه ترامب هو الشرق الأوسط. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: سوريا؛ واليمن حيث زاد ترامب عدد الغارات الجوية القاتلة باستخدام طائرات دون طيار؛ والعراق حيث تجرى غارات جوية يتزايد عددها مع ارتفاع كبير في عدد الضحايا من المدنيين؛ والأخطر من ذلك كله: إيران. وطبعاً توجد كوريا الشمالية، وبالفعل وبعد زيارة المنطقة المنزوعة السلاح التي تفصل بين الكوريتين، أعلن وزير الخارجية تيلرسون: "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة"، وتعمد رفض استبعاد غارات جوية استباقية استجابة لاختبارات الصوراريخ التي أجراها نظام كوريا الشمالية. وتبع ذلك إعلان "شد العضلات" الصادر عن ترامب بأنه سينشر حول شبه الجزيرة الكورية فوراً قطعاً هجومية من القوات البحرية الأمريكية تشمل مدمرتين وطراداً يحمل صواريخ موجهة وحاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية (وكان من المحرج للإدارة أن حاملة الطائرات صورت وهي على بعد آلاف الأميال، ذاهبة إلى الاتجاه المعاكس لتنضم إلى تدريب مشترك مع القوات البحرية الأسترالية!). وشدد على ذلك التغريدة النارية التي نشرها ترامب بأن الصين إذا لم تتدخل "سنحل المشكلة بدونها! الولايات المتحدة الأمريكية". وفي تلك الأثناء، نشرت وسائل الإعلام الحكومية في كوريا الشمالية إعلانا مرعباً بأن البلد على استعداد لشن هجوم نووي "على أراضي الولايات المتحدة".

فدعى ترامب بشكل مفتوح إلى "سباق تسلح" نووي جديد، وهو نداء لم نسمع شيئاً على غراره منذ ثمانينات القرن الماضي. وأوردت مصادر أنه سأل مستشاريه في السياسة الخارجية مراراً عما يمنع استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية، إذ بدا وأنه لم يفهم مبدأ ثأر العدو. بل وذهب أحد أكبر

داعمي ترامب بالمال، شلدون أدلسون، إلى الحديث عن تهديد طهران بضربة نووية "في منتصف الصحراء حيث لن تؤذي إنساناً... لربما تؤذي بعض الأفاعي... وعندها نقول: 'هل ترون؟ المرة المقبلة ستكون في وسط طهران. ونحن نعني ما نقول'". وعلينا ألا ننسى أن أدلسون تبرع بخمسة ملايين دولار لتنصيب ترامب، وهو أكبر تبرع من نوعه في التاريخ.

لا أقول إن ثمة حرباً نووية على الباب، ولكن خلال الوقت القصير للغاية الذي أمضاه ترامب في منصبه، حدث تصعيد عسكري مرعب وخطير وغريب. وكما يظهر من استخدامه المبكر لأقوى الأسلحة التقليدية الموجودة في ترسانة الولايات المتحدة (قنبلة الذخائر المكثفة الانفجارية بالهواء، أو MOAB)، فترامب سكران بإغراء الاستعراض أمام العالم بأنه أقوى رجل فيه. ولهذا كتب ميخائيل غورباتشوف، الذي عمل نحو نزع الأسلحة النووية حين كان قائداً للاتحاد السوفيتي، في مجلة "تايم" بأن "التهديد النووي أصبح حقيقياً مرة أخرى اليوم. والعلاقات بين القوى العظمى تنحدر من سيء إلى أسوأ منذ عدة سنوات. والدعاة إلى زيادة التسلح والمجمع الصناعي العسكري يفركون أيديهم سعادة" (وكان هذا حتى قبل أن يصعد ترامب الوضع في كوريا الشمالية).

ولدى الأشخاص المحيطين بترامب، ولا سيما الآتين مباشرة من قطاع الدفاع، أسباب كثيرة تدفعهم ليقرروا أن التصعيد العسكري مطلوب. فكما رأينا، فغارة ترامب الجوية على سوريا في نيسان 2017، والتي أمر بها دون موافقة الكونغرس، وبالتالي ووفقاً لبعض الخبراء فهي غير قانونية، كسبت له أكثر التغطيات الإعلامية إيجابية خلال فترة رئاسته، حيث مدحه الصقور الليبراليين على نحو يماثل في حماسته أكبر معجبيه على قناة فوكس نيوز. ولكن، وفي تلك الأثناء، أشارت دائرة المقربين من ترامب إلى أن الهجمات تثبت عدم وجود علاقة غير لائقة بين البيت الأبيض وروسيا، فكما قال ابن ترامب إريك (البالغ من العمر 33 سنة) لصحيفة "ديلي تلغراف": "إذا كان هناك ما فعلته سوريا، فهو أنها أثبتت أنه لا توجد رابطة مع روسيا" (ولعله كشف بتصريحه هذا أن ما يكمن خلف قرار إجراء الضربة الجوية كان أكثر من العطف على "الأطفال الجميلين").

حروب إكسون

ويوجد سبب آخر قد يدفع هذه الإدارة إلى الإسراع في استغلال أزمة أمنية لشن حرب جديدة أو تصعيد نزاع قائم: فلا توجد وسيلة أسرع من هذه لرفع سعر النفط، ولا سيما إذا منع العنف إمدادات النفط من الوصول إلى الأسواق العالمية.

ومن المقلق على هذه الجبهة علاقة وزير الخارجية ريكس تيلرسون مع شركة إكسون موبيل، إحدى عمالقة النفط التي ستستفيد مباشرة من أي ارتفاع كبير في الأسعار. نعم، لقد وافق تيلرسون أن يبعد نفسه على الشركة، وتجنب طوال سنة أي قرار يتعلق مباشرة بإكسون موبيل، ولكن روابطه مع الشركة تظل عميقة. فعلاوة على كونه عمل فيها لمدة 41 سنة، أي لكامل حياته المهنية، فقد وافقت الشركة على إعطائه تعويضاً بقيمة مذهلة تبلغ 180 مليون دولار لدى تقاعده منها، وهو مقدار طائل جداً من المال (وخصوصاً إذا تذكرنا مدى تراجع عائدات الشركة تحت قيادته)، فلا بد وأن يبعث وزير الخارجية إلى بعض الشعور بالامتنان (وما علينا إلا أن نفكر بشعورنا إذا قدمت لنا شركة 180 مليون دولار كتعويض؟). وكما قال توم سانزيلو، المدير المالي في معهد اقتصاد الطاقة والتحاليل المالية: "يمكنك أن تخرج الرجل من إكسون ولكن لا يمكنك أن تخرج إكسون من الرجل".

ومع أن تيلرسون يمكنه أن يبتعد على القرارات المتعلقة بالبنية التحتية التي لإكسون موبيل مصلحة واضحة فيها (مثل الموافقة على خط "كيستون. إكس.إل")، فلا يمكنه أن ينقذ نفسه من قرارات السياسة الخارجية الكثيرة التي يمكن لها أن تؤثر على أسعار النفط، وهي القرارات التي يمكن أن تساوي بلايين الدولارت بالنسبة إلى الشركة. فهذا، في نهاية المطاف، يعني النأي بنفسه عن اتخاذ قرارات تتعلق بالنزاع العسكرية في المناطق الغنية بالنفط، أو عن توجيه المناقشات مع قادة الدول النفطية، وقد رأينا بالفعل بأن تيلرسون لا ينأى بنفسه عن أي من هذه الأشياء.

وليس الرابط بين الحرب وسعر النفط مجرد افتراض، فحين تنخفض أسعار النفط، يتزعزع الاستقرار في الدول المعتمدة على النفط مثل روسيا وفنزويلا. ويمكننا أن نقول بالمقابل أن اندلاع النزاع في بلدان ذات مقدرات كبيرة من النفط، مثل نيجيريا أو الكويت، سيؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر النفط نتيجة التوقعات بتقلص إمدادات النفط (بل إن النفط ارتفع سعره قليلاً بعد أن أمر ترامب بالضربات الصاروخية على سوريا في نيسان). وبين مايكل كلير، أستاذ دراسات السلام والأمن العالمي في كلية هامبشاير: "ثمة ترابط وطيد بين أسعار النفط والنزاع". وأول الأدلة على هذه الظاهرة هو غزو العراق في عام 2003، والذي ساعد على رفع سعر النفط من 30 دولار للبرميل عند بداية الغزو إلى أكثر من 100 دولار في عام 2008. وهذا بدوره ساعد على الاستثمار في النفط الرملي والسباق على القطب الشمالي. ويمكن تكرار هذه الدينامية، فإذا أوقفت حربٌ إمدادات النفط من دول تمتلك احتياطيات كبيرة، أو أضعفت قوة أوبك بشكل كبير، فسوف تكون هذه جائزة ثمينة بالنسبة إلى شركات النفط الكبرى، وسيكون بإمكان شركة مثل

إكسون موبيل التي تمتلك احتياطات كبيرة من النفط الرملي والمشاريع الضخمة المعلقة في البحر القطبـي الروسي أن تربح أموالاً طائلة.

ولربما كان فلاديمير بوتين هو الذي سيحقق المكاسب الأكبر من تزعزع الاستقرار بهذه الطريقة، فهو رئيس دولة نفطية عظمى ظلت تعاني من أزمة اقتصادية منذ انهيار أسعار النفط. فروسيا هي المصدر الأول في العالم للغاز الطبيعي، وثاني أكبر مصدر للنفط بعد المملكة العربية السعودية. وحين كانت أسعار النفط مرتفعة، كانت هذه أخبار ممتازة بالنسبة إلى بوتين. فقبل عام 2014، نبعت نسبة 50 في المائة من عائدات الميزانية الروسية من النفط والغاز. ولكن حين تراجعت الأسعار، وجدت الحكومة نفسها في عجز بقيمة مئات البلايين من الدولارات، وهذه مأساة اقتصادية كان لها كلفة إنسانية هائلة. فوفقاً للبنك الدولي، تراجعت الأجور الحقيقية في روسيا بنسبة 10 في المائة في عام 2015؛ وتناقصت قيمة الروبل، العملة الروسية، بنسبة 40 في المائة؛ وتزايد عدد السكان المصنفين كفقراء في روسيا من ثلاثة ملايين إلى 19 مليوناً. ومع أن بوتين يلعب دور الرجل القوي، إلا أن هذه الأزمة الاقتصادية تجعله ضعيفاً في وطنه.

ولهذا السبب توقع الكثيرون بأن تدخل روسيا العسكري في سوريا، على كثرة مخاطره، لربما كانت إحدى دوافعه الرغبة في رفع أسعار النفط ثانية. ومن أبرز المروجين لهذه الفكرة ألكساندر تيميركو، وهو رجل أعمال بريطاني يميني ولد في أوكرانيا، ويعمل في مجال النفط. في عام 2015، كتب تيميركو التالي في صحيفة الغارديان:

ستخدم حرب طويلة في الشرق الأوسط مصالح بوتين بشكل مثالي. وكلما تعمق النزاع وانتشر، كلما تزايدت ازدادت إمكانية ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما سيساعده على التعافي الاقتصادي في روسيا ويجعل العقوبات الاقتصادية بلا قيمة.

وجلب أوقات أفضل للوطن هو هدف بوتين الأكبر حيث يسعى لدعم نظام يستغل وطنية الناس وروحهم العامة. وخطته العامة هي تعافي العائدات الحيوية للنفط والغاز حتى يتمكن من شراء ولاء سكان روسيا البالغ عددهم 140 مليون نسمة.

ولكني أرى في ما قاله تيميركو تبسيطاً مفرطاً للأمور: فبوتين لديه أسباب أخرى للتواجد من سوريا، مثل رغبته في الوصول إلى موانئ البلد، وربما آخر الأمر حقول النفط والغاز فيه. كما أن الحرب تشكل دائماً تشتيتاً للرأي العام عن الشقاء في الوطن.

وكذلك سمعنا الكثير عن الصفقة الضخمة التي أبرمتها إكسون موبيل مع شركة روزنفت الروسية التي تملكها الدول الروسية، للتنقيب عن النفط في البحر القطبـي الشمالي، والتي فاخر بوتين بأنها تساوي نصف تريليون دولار. ولكن الصفقة لم تتم بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على روسيا تحت إدارة أوباما. ورغم استعراض العضلات الذي يقوم به كل من الروس والأمريكيين في سوريا، فلا يزال هناك إمكانية كبيرة أن يلغي ترامب هذه العقوبات ليمهد الطريق أمام إتمام الصفقة، والتي ستزيد كثيراً من ثروة إكسون موبيل (بعد تولي ترامب الرئاسة بأشهر، طلبت الشركة إعفاء من العقوبات الأمريكية، إلا أن الطلب رفض).

ولكن، وحتى وإن رفعت العقوبات، فثمة عامل آخر يحول دون تقدم المشروع، وهو انخفاض أسعار النفط. فحين عقد تيلرسون الصفقة مع روزنفت في عام 2011، كانت أسعار النفط في أعلى مستوياتها وقد بلغت 110 دولار للبرميل. وكان أول الالتزامات التي نصت عليها الصفقة هو التنقيب عن النفط في البحر شمال سيبيريا تحت ظروف جوية متجمدة وصعبة. ولكن بعد انهيار أسعار النفط، انسحبت شركات نفطية كبيرة أخرى، كشل وشركة توتال الفرنسية، من المشروع، لأسباب تشمل ارتفاع كلفة التنقيب في تلك الظروف الجوية (حيث أشارت الحسابات إلى أن سعر التعادل للتنقيب في البحر القطبـي الشمالي يبلغ نحو 100 دولار للبرميل، إن لم يكن أكثر). فحتى لو رفع ترامب العقوبات، لن يكون من المنطقي بالنسبة إلى إكسون وروزنفت أن يستمرا في مشروعهما ما لم ترتفع أسعار النفط إلى الحد الكافي. وبعبارة أخرى، فلدى الطرفين أسباب مهمة ومتعددة الجوانب للرغبة في عودة ارتفاع أسعار النفط.

ولهذا علينا أن نفهم وبوضوح لا لبس فيه أن حالة تزعزع الاستقرار وانعدام اليقين ليست أمراً يخشاه الأشخاص الأساسيون في دارة ترامب، بل على العكس تماماً: فهم يرغبون في هذه الحالة. لقد أحاط ترامب نفسه بأسياد للفوضى، من تيلرسون إلى منوشين، والفوضى لها تاريخ طويل في رفع أسعار النفط. وإذا ارتفعت الأسعار إلى 80 دولار للبرميل أو أكثر، فسوف يعود السباق على التنقيب عن أوسخ أنواع الوقود الأحفوري وحرقها، وبما في ذلك ما يتوفر منها تحت الجليد الذائب. وسيطلق ارتفاع الأسعار حمى جديدة من التنقيب العالي في مخاطره وانبعاثات الكربون منه، وستمتد الحمى من القطب الشمالي إلى النفط الرملي. وإذا سمح لهذا الأمر بالحدوث، فسيحرمنا ذلك من آخر فرصة لنا لتجنب تغير مأساوي في المناخ.

ولذلك، وبالمعنى الحرفي لهذه الكلمات، فتفادي الحرب وتجنب تغير المناخ هما الأمر نفسه.

الصدمات الاقتصادية

يستحيل ألا يكون ترامب على علم بأن إجراءاته وخطابياته المعادية للمسلمين تزيد من احتمالية الهجمات الإرهابية. كما أعتقد أن كثيرين في إدارته يعون تمام الوعي أن حمى إزالة القيود المالية ستزيد من احتمالية أنواع أخرى من الصدمات والكوارث. وقد أعلن ترامب عن نيته لإبطال قانون دود-فرانك، وهو أهم تشريع بدأ العمل به بعد انهيار المصارف في عام 2008. لم يكن قانون دود-فرانك صارماً بما فيه الكفاية، ولكن غيابه سيطلق يد وول ستريت للبدء في نفخ فقاعات جديدة ستنفجر آخر الأمر لا محالة، لتحدث صدمات اقتصادية أخرى.

وأعضاء فريق ترامب لا يفوتهم ذلك، ولكن وببساطة لا يهمهم الأمر، فأرباح فقاعات السوق هذه مغرية للغاية. وكذلك، فهم يعلمون بأن المصارف، ولأنها لم تتفكك قط، أكبر من أن تخفق. ما يعني أنه حتى ولو أدت تصرفاتها إلى انهيار جديد، فسوف يجري إنقاذها مرة أخرى كما حدث في عام 2008 (وفي الواقع، أصدر ترامب أمراً تنفيذياً يدعو إلى مراجعة قسم قانون دود-فرانك صمم للحيلولة دون اضطرار دافعي الضرائب لتسديد فاتورة عملية إنقاذ أخرى كهذه. وهذه علامة شؤم، ولا سيما مع صنع العديد من مدراء غولدمان ساكس السابقين لسياسات البيت الأبيض).

ولا شك في أن بعض أعضاء هذه الإدارة يعتقدون أن الخيارات التي يتوقون إليها في السياسة سوف تفتح أبوابها أمامهم بعد صدمة أو صدمتين في السوق. خلال الحملة الانتخابية، داعب ترامب مشاعر الناخبين من خلال وعدهم بألا يمس بالضمان الاجتماعية أو الرعاية الصحية. ولكنه لربما لن يتمكن من الحفاظ على موقفه هذا، نظراً إلى مدى الاقتطاعات الضريبية، وستعطي أزمة اقتصادية عذراً لترامب ليتخلى عن هذه الوعود. وأثناء تقديم هذه الأزمة كيوم قيامة اقتصادي لعامة الناس، لربما تحصل بيتسي ديفوس على فرصة لتحقيق حلمها بإحلال نظام يقوم على القسائم والمدارس المستقلة محل المدارس الحكومية.

لدى عصابة ترامب قائمة طويلة من الأماني التي لا يمكن تحقيقها في الظروف الطبيعية. فمثلاً، وخلال الأيام الأولى للإدارة الجديدة، قابل مايك بنس حاكم ويسكونسون سكوت ووكر ليسمع منه كيف تمكن من تجريد نقابات القطاع العام من حقها في التفاوض الجماعي في عام 2011 (وإليكم دليل: استخدم غطاء أزمة الولاية المالية، ما دفع بالكاتب بول كروغمان لأن يعلن في "نيويورك تايمز" بأن ويسكونسون "تشهد عرضاً كاملاً لعقيدة الصدمات").

الصورة واضحة، فمن غير المرجح أن نرى كامل وحشية هذه الإدارة اقتصادياً خلال سنتها الأولى، فسينكشف هذا لاحقاً بعد أن تندلع أزمة في الميزانية وصدمات في السوق. وعندئذ، وباسم إنقاذ الحكومة، وربما الاقتصاد برمته، سيبدأ البيت الأبيض بتحقيق البنود الأكثر صعوبة في قائمة أماني الشركات التجارية.

الصدمات المناخية

وكما ستتكفل سياسات ترامب المتعلقة بالأمن القومي والاقتصاد بتوليد الأزمات وتعميقها، فستمهد تحركات إدارته نحو تضخيم إنتاج الوقود الأحفوري وإزالة أقسام واسعة من قوانين البلد البيئية والتخلص من اتفاق باريس المناخي الطريق أمام حوادث صناعية واسعة النطاق، ناهيك عن كوارث بيئية مستقبلية. وثمة فارق زمني يمتد لنحو عقد من الزمن بين إطلاق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي والاحترار الناجم عنه، ولذلك فمن المرجح ألا نشعر بأسوأ آثار سياسات هذه الإدارة إلا بعد انتهاء ولايتها.

ولكن، ومع ذلك، فقد وصل الاحترار إلى درجة صار من الصعب على أي رئيس أن يستكمل ولايته دون أن يواجه كوارث متعلقة بالمناخ. وفي الواقع لم يمر شهران على تولي ترامب لمنصبه حتى كان عليه التصدي لحرائق هائلة في السهول الكبرى أودت بحياة أعداد كبيرة من الماشية بحيث وصف صاحب مزرعة الحدث بأنه "إعصار كاترينا الذي أصبنا به".

لكن ترامب لم يكترث كثيراً بالحرائق، فلم يتكرم على المصابين بها حتى بتغريدة واحدة. ولكن حين تضرب العاصفة الهائلة الأولى السواحل، فيمكننا أن نتوقع ردة فعل مختلفة من رئيس كترامب يدرك تمام الإدراك قيمة الممتلكات المحاذية للمحيط، ولا يهتم إلا بالبناء لنخبة الواحد في المائة. وبالطبع، فالمقلق في الأمر هو تكرار احتيالات إعصار كاترينا و"البلايين المفقودة" في العراق، بما أن العقود التي تمنح بسرعة شديدة التعرض للفساد، ولن يدفع الثمن إلا السكان الذين سيجلون عن بيوتهم والعمال الذين سيصلحون آثار الكوارث.

الاستجابة المرفهة للكوارث

ولكن المرجح أن يكون أكبر تصعيد تشهده حقبة ترامب في خدمات الاستجابة للكوارث المسوقة خصيصاً للأثرياء، أو ما دعته "نيويوركر" في افتتاحية لها نشرتها مؤخراً: "الإعداد ليوم القيامة لفائقي الثراء". حين كنت أكتب "عقيدة الصدمة"، كان هذا المجال لا يزال في مهده، ولم تنجح بعض أوائل الشركات التي عملت فيه. فكتبت مثلاً عن خطوط جوية لم تستمر

طويلاً اسمها "هيلب جيت"، قدمت مجموعة من خدمات الإنقاذ الذهبية مقابل أجور الاشتراك.

حين يحدث إعصار، تعهدت هيلب جت بإرسال سيارات ليموزين لأخذ الأعضاء فيها، وحجز أجنحة لهم في منتجعات فاخرة للغولف في مكان آمن، ومن ثم الطيران بهم على طائرات خاصة بعيداً عن الخطر، وكما قالت المواد الدعائية للشركة: "من غير توقف في الصف، ومن غير مشاكل مع الجماهير، فقط تجربة من الدرجة الممتازة تحول المشكلة إلى إجازة. استمتعوا بشعور تجنب الكابوس المعتاد للإخلاء جراء الأعاصير". لم تكن مشكلة هيلب جيت أنها أساءت تقدير سوق هذه الخدمات، ولكنها ببساطة جائت قبل أوانها. في هذه الأيام، تسوق المشاريع العقارية الفاخرة في نيويورك لنفسها من خلال تقديم مرافق للاستجابة إلى الكوارث خاصة وحصرية بالمقيمين فيها، وتشمل هذه المرافق كل شيء من إنارة الطوارئ إلى مضخات المياه ومولدات الكهرباء الخاصة إلى بوابات لضبط التدفق طولها 13 قدماً. ويفخر مبنى للشقق الفاخرة في مانهاتن بأن الغرف المضادة للمياه مغلقة بإحكام "وكأنها غواصة" في حال ضربت عاصفة ساندي جديدة الساحل. وملاعب الغولف التي يمتلكها ترامب تتجهز للكوارث أيضاً، ففي إيرلندا تقدم ملعب للغولف وفندق يحمل اسم ترامب بطلب لبناء جدار يمتد لميلين وارتفاعه 13 قدماً لحماية الممتلكات الساحلية من ارتفاع منسوب البحار وزيادة خطورة العواصف.

ووفقاً لما أورده إيفان أوزنوس في "نيويوركر"، ففي سيليكون فالي ووول ستريت، يحاول المهووسون بالكوارث حماية أنفسهم من اضطراب المناخ والانهيار الاجتماعي من خلال شراء مساحات في غرف محصنة تحت الأرض في كانساس (يحميها مرتزقة مدججون بالسلاح) ويبنون منازل يهربون إليها في أراض مرتفعة من نيوزيلندا. ومن نافلة القول أن كل واحد منهم لديه طائرته الخاصة للوصول إليها، أي إلى أفضل "منطقة خضراء" ممكنة.

ومن أكثر الأمثلة تطرفاً على هذا الاتجاه ملياردير شركة باي بال، بيتر ثييل، أحد أكبر ممولي ترامب والعضو في فريقه الانتقالي. أمّن ثييل مبادرة تدعى معهد سيستيدنغ، أسسه مع باتري فريدمان (حفيد ميلتون) في عام 2008، والغاية من المعهد هو سحب الأثرياء آخر الأمر إلى دول مستقلة تطفو في عرض المحيط، محمية من ارتفاع منسوب البحار وتتمتع باكتفاء ذاتي كامل. وأي شخص لا يحب تكلف الضرائب أو تحمل القيود سيتمكن من الانضمام إلى الحركة التي يقودها المعهد، فشعار الحركة هو: "صوت بقاربك". وبدا مؤخراً وكأن ثييل فقد الاهتمام بمشروعه هذا، قائلاً بأن الجانب اللوجستي من بناء دول عائمة "ليس مجد"، ولكن المشروع مستمر على جميع الأحوال.

وبخلاف غرابة هذه الظاهرة، فالمقلق فيها هي أن الأثرياء، وبينما يمهدون لسبل هربهم المرفهة من الكوارث، يزول لديهم الداعي للحفاظ على أي بنية تحتية موجودة للاستجابة للكوارث تساعد الجميع بغض النظر عن مقدار دخلهم. وهذه الآلية بعينها هي ما أدى إلى شقاء لم يكن له داعٍ في نيوأورليانز أثناء إعصار كاترينا. (يشير هؤلاء المهووسون بالبقاء أحيًاء إلى الوكالة الفدرالية لإدارة الطوارئ، وفي إشارة لاسمها المختصر من الأحرف الأولى من كلماتها الإنجليزية FEMA، بأنها تعني "Foolishly Expecting Meaningful Aid"، أي "الذين يتوقعون بغباء قدوم المساعدات المؤثرة". وليست هذه النكتة مضحة إلا بالنسبة إلى هؤلاء القادرين على دفع ثمن هربهم نقداً).

يتطور ازدواج المعايير هذا في البنية التحتية للاستجابة للكوارث بسرعة مقلقة. ففي ولايات معرضة للحرائق من أمثال كاليفورنيا وفلوريدا، توفر شركات التأمين خدمات "البواب" لزبائنهم الحصريين: فحين تهدد الحرائق الكبرى قصورهم، ترسل الشركات فرقاً من رجال الإطفاء العاملين لديها (أي في القطاع الخاص) لتغطيها بمؤخر للاحتراق. أما الممتلكات العامة، فتترك لتلتهمها النيران.

وتوفر لنا ولاية كاليفورنيا لمحة عن الاتجاه الذي تتخذه الأمور. فلمكافحة النيران، تعتمد الولاية على نحو 4,500 سجين يدفع للواحد منهم دولاراً واحداً في الساعة حين يتصدى للنيران مخاطراً بحياته، ودولاران في اليوم حين يعود إلى المخيم. ووفقاً لبعض التقديرات، توفر ولاية كاليفورنيا نحو بليون دولار من خلال هذه البرنامج، ولكنه مجرد لمحة سريعة عما يمكنه أن يحدث إذا مزجت سياسات التقشف مع الاعتقالات الجماعية وتغير المناخ.

لا أشعر بالحر - هل تشعر بالحر؟

وما يزيد الطين بلة هو أن الإعدادات المرفهة للكوارث تعني أيضاً زوال الدوافع أمام "كبار الفائزين" في اقتصادنا لاعتناق السياسات المكلفة المطلوبة لدرء مستقبل أشد احتراراً وأكثر عرضة للكوارث. ولعل هذا يفسر تصميم إدارة ترامب على فعل كل ما تقدر إليه للتسريع في أزمة المناخ.

حتى الآن، ركزت المناقشات الدائرة حول سياسات ترامب البيئية على الخلاف المزعوم بين أعضاء دائرة مقربيه الذين ينفون العلوم المناخية، وبما في ذلك مدير وكالة حماية البيئة سكوت برويت وترامب نفسه، وبين الذين يقرون بأن البشر يساهمون حقاً في احترار الكوكب مثل ريكس تيلرسون وإيفانكا ترامب. ولكن هذا التركيز لا يصيب بيت القصيد: فما يشترك فيه جميع من في دائرة المقربين من ترامب هو الثقة بأنهم هم وأولادهم بل وكامل طبقتهم سيكونون على ما يرام، وأن ثرواتهم وعلاقاتهم ستحميهم من

أسوأ الصدمات القادمة. بالطبع سيفقدون بعض الممتلكات على السواحل، ولكنها ليست شيئاً لا يمكن التعويض عنه بقصور جديدة على الجبال.

فليس المهم الآراء التي يصرحون بها بشأن العلوم المتعلقة بتغير المناخ، وليس أن بعضهم يبدو قلقاً من تغير المناخ. فالحوادث المأساوية الأولى تظهر في مناطق فقيرة في العالم ليس سكانها من البيض. وحين تضرب الكوارث بلداناً غربية ثرية، فثمة عدد متزايد من الطرائق التي يمكن بها للأثرياء شراء الأمان النسبي. في بداية ولاية ترامب، أثار عضو الكونغرس الجمهوري ستيف كينغ الجدل حين غرد قائلاً التالي: "لا يمكننا إعادة بناء حضارتنا بعد الكوارث من خلال أطفال أشخاص آخرين ينتمون إلى حضارة أخرى". وهو تعليق يكشف عن الكثير مما يجري على جبهات عديدة: فتغير المناخ ليس مصدر قلق للحزب الجمهوري لأن عدداً كبيراً من الناس في السلطة يعتقدون بوضوح بأن "أطفال أشخاص آخرين" هم من سيتحمل المخاطر، وهم أطفال ليسوا بأهمية أطفالهم. قد لا ينفي هؤلاء الأشخاص تغير المناخ، ولكن قلة اكتراثهم جميعاً تكاد تبلغ حداً مأساوياً.

يمثل عدم الاكتراث هذا ظاهرة مقلقة للغاية، ففي عصر تتزايد فيه اللامساواة في الدخل، أصبحت نسبة لا يستهان بها من نخبنا الثرية تحصن نفسها جسدياً وتعزل نفسها نفسياً وعقلياً عن المصير الجماعي لبقية البشر. وهذه الانعزالية عن بقية الجنس البشري (حتى ولو كان فقط في أذهانهم) تحررهم من الحاجة الملحة للتصرف بشأن تغير المناخ. بل تدفعهم أيضاً إلى ابتكار وسائل أكثر جشعاً للاستفادة من حالات عدم الاستقرار والكوارث الحالية والمستقبلية.

وما نتجه نحوه هو المستقبل الذي شهدت لمحة منه في نيوأرولياانز وبغداد قبل هذه السنوات، في عالم تفرق بينه المناطق الخضراء والحمراء، بل ومناطق سوداء لكل من لا يتعاون. نحن نتجه نحو اقتصاد يدار بأسلوب بلاكووتر حيث تستفيد جهات من القطاع الخاص من بناء الجدران، ووضع الناس تحت المراقبة، والأمن الخاص وحواجز التفتيش المخصخصة.

عالم من المناطق الخضراء والحمراء

وهذا هو النحو الذي يقسم به عالمنا وبوتيرة مقلقة. فأوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية ما فتئت عن بناء حصون حدودية متقنة (ومخصخصة) لتغلق أراضيها أمام الناس الهاربين بحياتهم. ولكن هؤلاء الهاربين لم يضطروا لمغادرة أوطانهم إلا أصلاً كنتيجة مباشرة لقوى أطلقها هؤلاء القابعون في قاراتهم المحصنة، سواء أكان ذلك من خلال الصفقات التجارية أم الحروب أم الكوارث البيئية المكثفة نتيجة تغير المناخ.

وإذ ترتفع الأصوات بشأن "أزمة المهاجرين"، يندر أن يتحدث أحد عن الأزمات التي تدفع إلى هذه الهجرات أصلاً. منذ عام 2014، غرق قرابة 13,000 إنسان في البحر المتوسط وهم يحاولون الوصول إلى السواحل الأوروبية. أما من تمكن من الوصول فليست سلامته مضمونة. فمثلاً مخيم اللاجئين الضخم في كاليه في فرنسا يطلق عليه اسم: "الأدغال"، ما يعكس الطريقة التي صنف فيها الناس الذين جرى التخلي عنهم بعد إعصار كاترينا كـ"حيوانات". وفي أواخر عام 2016، وقبيل انتخاب ترامب، سوي مخيم كاليه بالأرض.

لكن الحكومة الأسترالية هي التي ذهبت أبعد من غيرها في معاملة فاقة الناس وكأنها وباء يخشى منه. فلخمس سنوات متتالية منذ عام 2012 اعترضت السلطات الأسترالية بشكل منهجي قوارب اللاجئين المتجهين إلى البلد في عرض البحر، وأرسلت من جاء فيها بالجو إلى مخيمات احتجاز على جزيرتي ناورو ومانوس. ووصفت كثير من التقارير ظروف العيش في تلك المخيمات بأنها أقرب إلى التعذيب. ولكن الحكومة لا تلقي بالاً لهذه الانتقادات لأنها لا تدير المخيمات أصلاً، بل يضطلع بذلك (وبالطبع) متعاقدون من القطاع الخاص ولأجل الربح.

والأوضاع في ناورو منحطة إلى درجة أن لاجئين أشعلا النار بنفسيهما خلال أسبوع واحد في عام 2016 على أمل إيقاظ العالم للمأساة التي يتعرضان لها هما وغيرهما. إلا أن المحاولة لم تنجح، وظل رئيس الوزراء مالكولم تيرنبل يرفض مطالب أستراليين كثيرين بالترحيب باللاجئين في بلاده الشاسعة، وقال: "لا يمكننا أن نسمح لأعيننا أن تبتل على هذا الأمر"، مؤكداً أن الأستراليين "عليهم أن يظلوا واضحين ومصممين على غايتهم الوطنية".

ناورو، بالمناسبة، إحدى جزر المحيط الهادئ المعرضة لمخاطر ارتفاع منسوب مياه البحر. وحين يرى سكان الجزيرة بأن موطنهم تحول إلى سجن لأشخاص هاربين من الحروب في أماكن كالصومال وأفغانستان، لربما يضطرون لأن يصبحوا مهاجرين بدورهم. وهذه لمحة أخرى عن مستقبل نراه يتجسد أمامنا، حيث يجند لاجئو المناخ في الغد ليصبحوا حرس سجن اليوم.

طائرات نفاثة وطائرات دون طيار وقوارب

تظهر المفارقة بشكل أكثر حدة لأن كثيراً من النزاعات الدافعة للهجرة اليوم فاقمها تغير المناخ. مثلاً، وقبل اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، واجه البلد أسوأ جفاف سجل في تاريخه، وأدى ذلك إلى نزوح داخلي لمليون ونصف المليون نسمة. وانتقل عدد كبير من المزارعين إلى مدينة درعا الحدودية، وهي للملاحظة حيث بدأت الثورة السورية في عام 2011. لم يكن الجفاف هو العامل الوحيد الذي فجر التوترات الكامنة في البلد، ولكن العديد من

المحللين، ومنهم وزير الداخلية الأسبق جون كيري، على تمام اليقين بأنه عامل مساهم أساسي.

وفي الواقع، وإذا رسمنا خريطة لأشد نقاط النزاع حدة في العالم اليوم، من أكثر ساحات المعارك دموية في أفغانستان وباكستان، إلى ليبيا واليمن والصومال والعراق، فسيتضح أن هذه كلها من أشد مناطق العالم حرارة وجفافاً. وحين رسم المعماري الإسرائيلي إيال وايزمان أهداف غارات الطائرات دون طيار الغربية على الخريطة وجد "صدفة مدهشة"، حيث تركزت تلك الغارات في مناطق لا يتجاوز معدل هطول الأمطار فيها 200 مليمتر في السنة، أي كميات قليلة سيؤدي أدنى اضطراب للمناخ فيها إلى حصول جفاف كامل. وبعبارة أخرى، فنحن نقصف بعض أكثر مناطق العالم جفافاً، والتي يصادف بأنها أقلها استقراراً.

قدم تقرير للجيش الأمريكي نشره "مركز التحاليل البحرية" قبل عقد من الزمن تفسيراً واضحاً لهذه المسألة: "لطالما ارتبط الشرق الأوسط مع موردين طبيعتين: النفط بسبب وفرته، والماء بسبب ندرته". وفيما يتعلق بالنفط والماء والحرب في الشرق الأوسط، أصبحت عدة أنماط واضحة عبر الزمن: فأولاً: تتبع الطائرات الحربية النفاثة الغربية تلك الوفرة في النفط في المنطقة، لتطلق عواصف من العنف وعدم الاستقرار. تتبعها الطائرات دون طيار الغربية، التي تتبع بشكل وثيق ندرة المياه بينما تختلط الندرة مع النزاع. فكما تتبع القنابل النفط، تتبع الطائرات دون طيار الجفاف، وتتبع القوارب كلا العاملين؛ قوارب ممتلئة باللاجئين الهاربين من منازلهم التي دمرتها الحروب والجفاف في إحدى أكثر مناطق العالم جفافاً.

وتلك القدرة على إهمال إنسانية "الآخر"، والتي تبرر قتلى وضحايا القنابل والطائرات دون طيار من المدنيين، بدأت الآن تمتد إلى الناس في القوارب (أو الحافلات أو الماشين على الأقدام). فتصور حاجتهم إلى الأمن بأنها تهديد، وأن هربهم اليائس ليس إلا جيش غزو.

والتصاعد الدراماتيكي للقومية اليمينية، والعنصرية المعادية للسود، وكراهية المسلمين، ونزعات تفوق البيض عبر العقد الماضي من الزمن لا يمكن فهمه بمعزل عن هذه العاصفة، بدءاً من الطائرات النفاثة ودون طيار إلى القوراب والجدران العازلة. فالوسيلة الوحيدة لتبرير هذه المستويات من اللامساواة هي تبني نظريات من الهرمية العرقية تقول إن الأشخاص المبعدين عن "المنطقة الخضراء" العالمية يستحقون مصيرهم، سواء أتجلى ذلك في تصوير ترامب للمكسيكيين كـ"مغتصبين للنساء" و"رجال أشرار"، أو في اقتراح السياسية الكندية اليمينية البارزة كيلي ليتش بأن يقبل دخول المهاجرين بناء على مدى التزامهم بـ"القيم الكندية"، أو في تبريرات رؤساء وزراء كندا

المتعاقبين لمخيمات الاعتقال البشعة بأنها بديل "إنساني" عن الموت في البحر.

فهكذا يبدو عدم الاستقرار العالمي بالنسبة إلى مجتمعات لم تتراجع قط عن جرائمها الأصلية، فأصرت تلك البلدان على أن العبودية وسرقة أراضي السكان الأصليين ليست إلا هفوات في تاريخ يبعث على الفخر فيما عدا ذلك. وفي نهاية المطاف، ما ثمة إلا فرق بسيط بين تقسيم العالم إلى مناطق خضراء وأخرى حمراء، واقتصاد مزارع العبيد حيث تقع رفاهية منزل المالك على بعد خطوات قلية من التعذيب في الحقول، مع حدوث كل ذلك على أراض سرقت بالعنف من السكان الأصليين لتصبح الركيزة التي نشأ عليها ثراء أمريكا الشمالية.

وما يتضح هو أن نظريات الهرمية العرقية نفسها التي بررت هذه السرقات العنيفة باسم بناء عصر صناعي تعود إلى الواجهة إلى حد ملحوظ، بينما تبدأ منظومة الثراء والراحة التي بنتها بالتهاوي على جبهات متعددة وفي آن واحد.

وترامب ليس إلا تجلٍ واحد ومتوحش من هذا التهاوي، ولكنه ليس أكبر هذه التجليات، وبكل تأكيدٍ ليس آخرها.

أزمة خيال

لطالما استخدم الصحفيون كلمة "الخيال العلمي" في وصف المزايا والأمن في المنطقة الخضراء العراقية، والفرق بينها وبين المنطقة الحمراء. وبالطبع فالأمر كذلك. فالمدينة المحاطة بالجدران والتي تعيش فيها قلة من الناس برخاء بينما تتحارب الجماهير فيما بينها في الخارج للبقاء أحياء هو بعينه المبدأ الذي يقوم عليه كل فيلم خيال علمي يصدر هذه الأيام ويصف الطغيان، من "ألعاب الجوع" بعاصمته المنحلة في مواجهة المستعمرات البائسة، إلى "إليزيوم" حيث تحلق محطة فضائية تشبه المنتجع فوق أحياء فقيرة وممتدة لمساحات شاسعة. إن هذه الرؤية متجذرة في التراث الغربـي، وقد تصورنا جماعياً طرفي النقيض من الرابحين والخاسرين ونهايتها بالنسبة إلى نوعنا الإنساني في كثير من المرات إلى حد أنه صار من اللازم علينا أن نتخيل نهايات ممكنة أخرى لقصة البشرية، حيث تتحد البشرية في وجه الأزمات بدلاً من أن تنقسم على نفسها وتخلق المزيد منها.

فجميعنا يعلم أين سيؤدي هذا الطريق الذي نسير عليه: إلى عالم من أعاصير كاترينا، إلى عالم يؤكد أسوأ كوابيسنا. ومع وجود ثقافة فرعية مزدهرة من قراء "الخيال العلمي الطوباوي"، تظل قصص الخيال العلمي السائدة تتصور وتعيد تصور مستقبل طغياني يسوده التقسيم إلى المناطق الخضراء والحمراء مرة تلو أخرى. ولكن ليست الغاية من قصص الخيال العلمي التي

تتحدث عن المستقبل الطغياني هي أن تظهر لنا موقعنا وأين نتجه، بل أن تذكرنا وتحذرنا وتوقظنا. فلربما إذا أدركنا إلى أين يتجه طريقنا الخطر، أمكننا أن نقرر الانعطاف.

قال توماس بين قبل سنوات كثيرة: "لدينا القدرة على أن نعيد العالم إلى البداية"، ولخص في مقولته حلم الهرب من الماضي الكامن في لب المشروع الاستعماري والحلم الأمريكي. لكن الحقيقة هي أننا لا نمتلك قوى إعادة التشكيل الإلهية تلك، ولن نمتلكها أبداً. علينا بدلاً من ذلك أن نتعايش مع الأخطاء التي نرتكبها، وضمن حدود يمكن لكوكبنا أن يتحملها. وكذلك لدينا القدرة على تغيير أنفسنا، ومحاولة تصحيح أخطاء الماضي، وتصحيح علاقتنا مع بعضنا بعضاً ومع الكوكب الذي نشترك فيه. وهذا العمل هو ركيزة مقاومة الصدمات.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

القسم الرابع

كيف يمكن أن تتحسن الأمور

إنها على الأفق... أخطو خطوتين، فتتحرك بعيداً لخطوتين
وأخطو لعشر خطوات ويجري الأفق لعشر خطوات بعيداً.
ومهما مشيت، فأنا لن أصل إليها أبداً.
فما فائدة المدينة الفاضلة؟ إليكم ماذا: إنها مفيدة للمشي.

إدواردو غاليانو
الكلمات الماشية، 1995

الفصل العاشر حين ترتد عقيدة الصدمات سلباً

حين كنت في أواخر سنين مراهقتي، أصيبت أمي بسلسلة من الجلطات الدماغية تسببت لها بالشلل، وتبين أن سببها تورم في الدماغ. كانت الجلطة الدماغية الأولى صدمة تامة لنا، فقد كانت أصغر سناً مما أنا عليه الآن، وناشطة جسدياً ومدفوعة بمحبة عملها. وفي لحظة كانت تقود دراجتها الهوائية، وفي اللحظة التالية كانت في وحدة العناية الفائقة الخاصة بأمراض الجهاز العصبي، دون أن تتمكن من الحركة أو حتى التنفس دون مساعدة أجهزة.

وحتى وقت إصابة أمي بجلطة الدماغ، كنت مراهقة صعبة منطوية عن أبي وأمي، وجامحة مع أصدقائي، وكثيرة الكذب. وغالباً ما كنت أبلي بلاء حسناً في المدرسة، وكانت هذه حسنتي الوحيدة، ولكن حياتي في المنزل كانت حافلة بالتوتر، أو حتى أسوأ من ذلك.

في تلك اللحظة التي تغيرت فيها حياة أمي للأبد، تغيرت حياتي معها؛ فقد اكتشفت كيف يمكن لي أن أساعد ومليئة بعواطف المحبة والحنان (تصوروا ذلك!). لقد نضجت في ليلة وضحاها. وبعد عملية جراحية في الدماغ، استعادت أمي تدريجياً بعض قدرتها على الحركة، ولكن ليس كاملها. وحين شاهدتها وهي تتكيف مع حياة مختلفة، حياة شخص ذي إعاقة، تعلمت الكثير عن قدرة البشر على إيجاد احتياطيات جديدة من القوة.

صحيح أنه من الممكن للناس أن ينتكسوا أثناء أوقات الأزمات، ولقد رأيت هذا يحدث كثيراً. ففي حالة من الصدمة، وحين يتعرض فهمنا للعالم لهزة مريعة، يمكن لكثيرين منا أن يصبحوا أقرب إلى الأطفال في استسلامهم، ومستعدين لوضع ثقتهم في أشخاص تسعدهم إساءة استخدام هذه الثقة. ولكني أعلم أيضا، ومن تجربة أسرتي في التماس طريق الخلاص من أحداث الصدمة، بأن ردة فعل معاكسة ممكنة أيضاً. ويمكننا أن نتطور وننمو أثناء الأزمات بحيث نضع جميع أنواع الهراء جانباً وبسرعة.

المقاومة والذاكرة وحدود الرفض

وما ذكرته عن أسرتي ينطبق أيضاً على المجتمعات. فحين يواجه المجتمع صدمة مشتركة أو تهديداً مشتركاً، يمكن لأفراده أن يتَّحِدوا ويسلكوا مسلكاً يؤدي إلى تصرفات تتسم بالعقلانية والنضوج تتحدى المخاطر. وقد حدث هذا من قبل، وثمة إشارات طيبة إلى أنه قد يحدث مرة أخرى.

تلاحق إدارة ترامب شرائح كبيرة من السكان في وقت واحد: عشرات الملايين من الأشخاص الذين تأثروا بالاقتطاعات من الميزانية، وكذلك ناشطو

الحقوق المدنية، والفنانون، وقبائل السكان الأصليين، وعلماء المناخ... وعداء هذه الإدارة العسكرية وناريتها هما في حد ذاتهما هجوم تصل أبعاده إلى خارج حدود الولايات المتحدة، ويشنان حرباً على الاستقرار العالمي وصلاحية الكوكب للحياة. ومن الواضح أن ترامب وعصابته، وكما هي الحال مع الكثير من المعالجين بالصدمات من قبلهم، يراهنون على أن استراتيجية "فعل كل شيء في اللحظة نفسها" ستربك أعدائهم، وتبعثرهم في جميع الاتجاهات، وفي نهاية المطاف ستتسبب باستسلامهم نتيجة محض الإعياء والشعور بعدم جدوى المقاومة.

ومع أن استراتيجية الحرب الخاطفة هذه غالباً ما نجحت في الماضي، إلا أنها عالية المخاطر. فخطر الدخول في معارك على هذا العدد الكبير من الجبهات هو أنه إذا فشل في تحطيم معنويات الخصوم، فمن المرجح أنه سيوحدهم.

في اليوم الذي وقع فيه ترامب على الموافقة بترخيص خط "كيستون. إكس.إل"، أوضح كامب هورينيك، العضو في قبيلة بونكا، فهمه الشخصي لهذه النظرية للمراسلة آلين براون:

أريد أن أشكر الرئيس على جميع القرارات السيئة التي يتخذها، وعلى جميع التعيينات السيئة التي أجراها في مجلس الوزراء، وعلى إيقاظه لعملاق نائم: لأناس لم يدافعوا عن أنفسهم قط، لأناس لم تسمع أصواتهم قط، لأناس لم يعرضوا أجسادهم للخطر والذين أصبحوا غاضبين الآن. أود أن أشكر الرئيس ترامب على تعصبه، وتمييزه الجنسي، وعلى جمعنا في هذه الأمة لننهض ونتحد.

حين رفضت الأرجنتين

لأن تكتيكات الصدمة تعتمد على ارتباك عامة الناس من خلال أحداث تتحرك بسرعة، فهي ترتد سلباً وعلى نحو هائل في الأماكن التي تحمل ذاكرة جماعية من أحداث سابقة استغل فيها الخوف والصدمة لتقويض الديموقراطية. فهذه الذاكرة تعمل كممتص للصدمات يوفر للسكان نقاطاً مرجعية مشتركة تتيح لهم معرفة ما يحدث ومقاومته.

وهذا درس تعلمته حين رأيت لمحة أخرى من المستقبل على شوارع بوينس آيروس قبل أكثر من خمس عشرة سنة، في أواخر عام 2001 وبداية عام 2002. كانت الأرجنتين آنذاك في قبضة أزمة اقتصادية شديدة إلى حد أنها أذهلت العالم.

في تسعينات القرن الماضي، فتحت البلاد اقتصادها أمام عولمة الشركات التجارية على نحو كامل وسريع بحيث اعتبرها صندوق النقد الدولي "تلميذة

مثالية". وأشرقت العلامات المميزة للمصارف العالمية وسلاسل الفنادق ومطاعم الوجبات السريعة الأمريكية في جميع أرجاء بوينس آيروس، وأصبحت مراكزها التجارية الجديدة فاخرة و"على الموضة" بحيث أصبحت تقارن بباريس. وأعلنت مجلة "تايم" على غلافها أن اقتصاد الأرجنتين "معجزة".

ولكن كل شيء انهار بسرعة وسط دوامة أزمة من الديون أجبرت الحكومة على محاولة فرض مجموعة جديدة من تدابير التقشف الاقتصادي، واضطرت المصارف العالمية البراقة إلى إغلاق نوافذها وأبوابها لمنع العملاء من الإسراع لسحب الأموال التي أمضوا أعمارهم في توفيرها. وانتشرت الاحتجاجات في البلاد، ونهبت متاجر السوبرماركت (التي تمتلكها سلاسل أوروبية) في الضواحي. وفي وسط هذا المشهد الفوضوي، ظهر فرناندو دي لاروا، رئيس الأرجنتين آنذاك، على التلفزيون بوجه يلمع بالعرق، ليعلن أن البلاد تتعرض لهجمات من "مجموعات معادية للنظام وتسعى إلى نشر الاضطرابات والعنف". وأعلن حالة حصار تستمر لثلاثين يوماً، ما يعطيه السلطة لتعطيل عدد من الضمانات الدستورية، بما في ذلك حرية الصحافة، وأمر الجميع بالبقاء في منازلهم.

بالنسبة إلى كثير من الأرجنتينيين، بدت كلمات الرئيس كمقدمة لانقلاب عسكري، فكان خطابه هذا خطأً باهظ الثمن: فالناس في الأرجنتين، وبغض النظر عن أعمارهم، كانوا يعون تاريخهم تمام الوعي، وأن الجيش حين أجرى انقلابه العسكري الوحشي في عام 1976، استخدم ذريعة إعادة النظام العام ضد الأعداء من الداخل. وظل المجلس العسكري يدير الدفة في البلاد حتى عام 1983 قتل أثنائها ما لا يقل عن الثلاثين ألف إنسان.

فصمم الناس ألا يفقدوا بلدهم مرة أخرى، وحتى بينما كان دي لاروا لا يزال على التلفزيون يأمر الناس بالبقاء في منازلهم، عجت بلازا دي مايو، أشهر ساحات بوينس آيروس العامة، بعشرات الآلاف من الناس، وقرع الكثير منهم أواني الطبخ بالملاعق والأشواك دون أن يتكلموا، ولكن في رد صارخ على تعليمات الرئيس. لم يرد الأرجنتينيون أن يتخلوا عن حرياتهم الأساسية باسم النظام، ليس هذه المرة.

ثم وجد التجمع الحاشد صوته، إذ صدرت صرخة ثائرة واحدة من جماهير الجدات وطلاب المدارس الثانوية وعمال المصانع العاطلين عن العمل، متوجهين بكلماتهم إلى السياسيين والمصرفيين وصندوق النقد الدولي وكل خبير آخر يزعم أن لديه الوصفة المثالية لرخاء الأرجنتين واستقرارها: "Que se vayan todos!" (على الجميع أن يرحل!). ظل المتظاهرون في الشوارع حتى بعد أن تعرض ما لا يقل عن عشرين منهم للقتل على أيدي الشرطة.

ووسط هذه الفوضى العارمة، اضطر الرئيس إلى رفع حالة الحصار والهرب من القصر الرئاسي بطائرة مروحية. وانتخب رئيس آخر وثم آخر، ولكن الناس نهضوا، رافضين كل واحد منهم بقرف حتى تغير ثلاثة رؤساء للبلاد خلال ثلاثة أسابيع فقط.

ووسط ركام الديموقرطية في الأرجنتين، حدث شيء غريب ولكن رائع: خرج الجيران من شققهم ومنازلهم، وفي غياب القيادة السياسية أو حتى أي شكل من أشكال الحكومة المستقرة، بدأوا بالتحدث والتفكير مع بعضهم. وبعد شهر، نشأ ما لا يقل عن 250 مجلساً للأحياء السكنية في وسط مدينة بوينس آيروس، وتصوروا "احتلوا وول ستريت"، ولكن في كل مكان. وعجت الشوارع والحدائق والساحات العامة باجتماعات لأناس ظلوا ساهرين حتى ساعة متأخرة من الليل وهم يخططون ويتجادلون ويشهدون، ويصوتون على كل شيء، بدءاً من إذا ما كان على الأرجنتين أن تسدد ديونها الخارجية إلى مكان المظاهرة التالية إلى كيفية دعم مجموعة من العمل الذين حولوا مصنعاً مهجوراً إلى تعاونية ديموقراطية.

كانت هذه الاجتماعات الأولى، وفي كثير من الأحيان، "جلسات علاج جماعية" بقدر ما كانت تجمعات سياسية. فتحدث المشاركون عن تجاربهم في العزلة ضمن مدينة تتألف من 13 مليون نسمة. فاعتذر الأكاديميون وأصحاب المتاجر على عدم رعايتهم لبعضهم بعضاً، واعترف مدراء الدعايات بأنهم كانوا ينظرون بازدراء إلى عمال المصانع العاطلين عن العمل ويفترضون بأنهم يستحقون ما يحدث لهم من مصائب، دون أن يتصوروا أبداً أن الأزمة ستصل إلى حسابات مصارف الطبقة الوسطى القاطنة في المدينة. وسرعان ما توسعت عمليات الاعتذار عن أخطاء الحاضر إلى اعترافات باكية بأحداث تعود حتى إلى عهد الدكتاتورية. وقد شهدت بأم عيني امرأة تقف وتعترف علناً بأنها وقبل ثلاثة عقود من الزمن سمعت قصة عن أخ أو زوج اختطفه نظام المجلس العسكري، وتعلمت أن تغلق قلبها أمام الشقاء، مخبرة نفسها بأن ما حدث لا بد أن يكون وراءه سبب. كان الناس يحاولون أن يفهموا سوية كيف خسروا كل ما خسروه في الماضي، ويبنون علاقات للحيلولة دون تكرار هذه الأخطاء.

وكانوا يغيرون قصة دولة بكاملها، ولكن من الأسفل.

كانت التغييرات السياسية الناجمة عن ثورة الأرجنتين أبعد ما تكون عن المثالية، فأعادت الحكومة الديموقراطية آخر الأمر، وترأسها أول الأمر نيستور كيرتشنر ومن بعده زوجته كريستينا. وكانت هذه الحكومة بارعة في قراءة الشارع وتمكنت من ضخ ما يكفي من الروح والمطالب في الشعب بحيث تترأس البلاد لعقد منِ الزمن حفل بالتقدمية (وإن لم يخل من

الفضائح). ولا يزال الجدال دائراً حول كيف كان من الممكن الاستفادة بشكل أكبر من تلك اللحظة السياسية الفريدة لو كانت الحركات الشعبية مزودة بخططها الخاصة للاستيلاء على السلطة وحكم البلاد بشكل مختلف. ولكن لا يختلف اثنان بأن الأرجنتينيين حين قاوموا خطط دي لاروا التقشفية وتحدوا أمره بالبقاء في منازلهم أنقذوا أنفسهم من سنوات من النزيف الاقتصادي.

وحدث مثال آخر على كيف يمكن للذاكرة التاريخية أن تفيد كممتص قوي للصدمات بعد بضعة سنوات، في إسبانيا. في 11 آذار 2004، دوت أصوات انفجارات عشر قنابل في محطات قطارات نقل الركاب في مدريد مخلفة ما يقارب المائتي قتيل. ولأن الهجوم حدث على وسيلة نقل يكاد الجميع يستخدمها في مدريد، ساد الشعور بأن أي شخص قد يكون الضحية التالية في المدينة، كما حدث في باريس بعد أكثر من عقد من الزمن حين روعت هجمات إرهابية متزامنة المدينة.

وأسفرت التحقيقات عن أن الهجمات خططت لها خلية إرهابية استلهمت أعمالها من تنظيم القاعدة، وقيل إن السبب هو مشاركة إسبانيا في غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة. ولكن رئيس وزراء إسبانيا آنذاك، خوزيه ماريا آزنار، ظهر على التلفزيون فوراً ليخبر الإسبان بأن عليهم أن يلوموا الجماعات الإنفصالية من إقليم الباسك، وطالب الناس بشكل غريب وغير منطقي بدعم قراره غير الشعبـي بالمشاركة في حرب العراق قائلاً: "ما ثمة مفاوضات ممكنة أو مرغوب فيها مع هؤلاء القتلة الذين لطالما نشروا الموت في جميع أرجاء إسبانيا. لا يمكن إلا للحزم أن ينهي هذه الهجمات".

وفي الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، رأى الكثيرون معظم وسائل الإعلام تنشر فكرة "معنا أو مع الإرهابيين" التي أطلقها جورج دبليو بوش وديك تشيني كدليل على قيادتهما القوية للبلاد، ورأينا كيف أدى ذلك إلى تسليم الناس لهم سلطات جديدة هائلة للخوض في ما أصبح حرباً لا تنتهي على الإرهاب (وقد حصل رئيس تركيا المستبد رجب طيب إردوغان على سلطات حتى أكبر بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عليه في عام 2016، وذلك بموجب استفتاء جرى بعد ذلك). ولكن حين حاول آزنار تكتيكات مماثلة في البلد الغارق في الأسى، لم يراها الناس كدليل على "القيادة القوية"، ولكن إشارة مشؤومة لصعود جديد لنجم الفاشية. فقال خوزيه أنتونيو مارتينيس سولر، وهو محرر مرموق في صحيفة في مدريد تعرض للاضطهاد تحت النظام الدكتاتوري الذي ترأسه فرانشيسكو فرانكو، وهو النظام الذي روع البلاد لست وثلاثين سنة: "لا نزال نسمع أصداء لفرانكو في جميع تصرفات آزنار وإشاراته وعباراته، حين قال للناس إنه على صواب وإن من يختلف معه هم أعداءه".

ولذلك، وخلال اليومين التاليين، اندفع الإسبان بذكرى حكم الخوف لبلدهم إلى الشوارع بأعداد كبيرة رفضت كلاً من الخوف والإرهاب، ولأكاذيب الحكومة وللحرب في العراق. وحدث كل ذلك عشية الانتخابات الوطنية، واستغل الناخبون الفرصة ليسقطوا آزنار في صناديق الاقتر ويصوتوا لحزب وعد بسحب القوات الإسبانية من العراق. فكانت الذكرى الجماعية لصدمات الماضي ما جعل الإسبان يقاومون صدمات جديدة.

11 سبتمبر ومخاطر النسيان الرسمي

حين اصطدمت طائرتان بمركز التجارة العالمي في نيويورك وقامت ثالثة بفعل الأمر ذاته بالبنتاغون في 11 أيلول 2001، حدث ذلك في بلد لا يمتلك أي ذاكرة جماعية لصدمات على غرار التي جرت في إسبانيا والأرجنتين. لا يعني هذا بالطبع أن الولايات المتحدة لا تتسم بتاريخ من الصدمات المتكررة. بل لقد تأسست البلاد في ظل إرهاب محلي للدولة، بدءاً من الإبادة الجماعية للسكان الأصليين، وعمليات الشنق، والاعتقالات الجماعية، فظلت الصدمات حاضرة حتى يومنا هذا. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما كانت الصدمات أجمل هدية لأسوأ أنواع الإساءة والاستغلال؛ فبعد الحرب الأهلية الأمريكية، جرت فوراً خيانة الوعد بإعادة توزيع الأراضي كتعويض اقتصادي، ورسخت الأزمة المالية في عام 1873، والتي عرفت باسم "الذعر الكبير"، العذر القائل بأن الاقتصاد ممزق والبلد منقسمة إلى درجة لا تسمح بالوفاء بهذا الوعد. وبدلاً من الحصول على تعويضات، ساد حكم من الرعب على العبيد المحررين في الجنوب. وخلال الكساد الكبير، ووسط الذعر الاقتصادي، رحِّل ما لا يقل عن مليوني مكسيكي وأمريكي من أصل مكسيكي من البلاد. وبعد الهجوم على بيرل هاربر، احتجز 120,000 أمريكي من أصل ياباني (ولد ثلثاهم في الولايات المتحدة) في معتقلات، وكذلك في كندا تعرض كل السكان من ذوي الأصل الياباني للاعتقال.

فلم تكن مشكلة الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر في أنها لم تتعرض من قبل لأحداث صادمة استغلت للهجوم على الديموقراطية وحقوق الإنسان. بل في أن فهم الأحداث السابقة انحصر في المجتمعات التي تأثرت بها، ولم يعمم بالدرجة الكافية إلى بقية سكان البلاد لأنها لم تتحول إلى جزء من التاريخ الوطني المشترك. ولو حدث ذلك لساعدت جميع الأمريكيين على رؤية الفرق بين تدابير أمنية معقولة وبين استغلال القادة للخوف لدفع أجندات انتهازية.

ولذلك تمكنت إدارة بوش ودون هوادة استغلال صدمة 11 سبتمبر لتقييد الحريات المدنية في الوطن وشن الحروب خارجه. ونحن نعلم اليوم أن كل ذلك برر له من خلال معلومات استخباراتية محرفة. ولذلك لم يفاجأ الأمريكيون من أصل أفريقي من سكان نيوأورليانز بعنف الدولة وإهمالها

خلال إعصار كاترينا وبعده، ولكن ذلك العنف والإهمال بدا وكأنهما غير مسبوقين بالنسبة إلى كثير من الأمريكيين البيض.

والانقسام بين الناس الذي فاجأهم انتصار ترامب والذين توقعوه جرى ضمن الحدود العرقية ذاتها.

مقاومة الصدمات في الولايات المتحدة الأمريكية

لكن اتضح شيء واحد منذ استلام ترامب لمنصبه، وهو أن ذاكرة الناس لا تزال تحفظ كيف استغل الإرهاب بعد 11 سبتمبر. ومع أن ترامب ومناصروه حاولوا قصارى جهدهم لاستعمال الخوف، من المسلمين والمكسيكيين و"الغيتو" العنيف، للسيطرة على الناس وتقسيمهم، شاركت أعداد لا تحصى من الناس في التحركات والتجمعات السياسية. وكثير منهم للمرة يشارك الأولى في حياته، فسارعوا لإظهار التضامن مع أناس صنفوا بأنهم "آخرون".

وبدأ الأمر منذ أول يوم استلمت فيه الإدارة الجديدة الحكم. ففي حفل تنصيب ترامب، احتلت مجموعات صغيرة تمثل حركات مختلفة (من الناشطين في العدالة المناخية إلى "حياة السود مهمة") تقاطعات شوارع مختلفة لمنع الوصول إلى الحفل. وفي اليوم التالي بدأت مظاهرات نسائية شاركت فيها نحو 600 مدينة. ويبدو أن ذلك كان أكبر حركة احتجاج منسقة في تاريخ الولايات المتحدة، إذ خرج ما يقدر بنحو 4.2 مليون إنسان إلى الشوارع. ومع أن منظمات نسائية كبيرة وناشطين معروفين كانوا هم من اضطلع بالتنظيم واللوجستيات، إلا أن الفكرة الأصلية جائت من محامية متقاعدة وجدة في هاواي، حيث قالت لبضع عشرات من أصدقائها على الفيسبوك: "أظن أن علينا أن نبدأ بمسيرة".

وقد شاركت أنا شخصياً في مسيرة في العاصمة مع أسرتي وأصدقائي. وفوجئت بأن المتظاهرين، وإن كانت غالبيتهم من النساء، فقد شارك عشرات الآلاف من الرجال أيضاً، خرجوا للدفاع عن حقوق شريكات حياتهم وأمهاتهم وأخواتهم وبناتهم وأصدقائهم. وبينما ظن البعض أول الأمر بأنهم يتظاهرون فقط للدفاع عن حقوق المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بجسدها والمساواة في الأجور، فسرعان ما اكتشفوا بأن حقوق النساء في هذه الحقبة الجديدة أكثر توسعاً من قبل، وتشمل حقوق النساء السود في الحرية من عنف الشرطة، وحقوق النساء المهاجرات في الحرية من الترحيل. وكما أعلن بيان مهمة المظاهرات: "هذه المسيرة هي الخطوة الأولى نحو توحيد مجتمعاتنا، وبناء على علاقات جديدة، لإحداث تغيير من أدنى مستويات القاعدة الشعبية".

وظهرت روح الوحدة نفسها حين استهدفت الإدارة مجتمعات معينة، أو حين اندلعت موجة من جرائم العنف التي ساعدت الإدارة على إطلاقها. وتجلت هذه الروح بأوضح صورها حين أصدر ترامب حظر السفر الأول على المسلمين، فخرج آلاف الأشخاص (من مختلف الأديان وحتى من لا يؤمن بها) إلى الشوارع والمطارات ليعلنوا: "كلنا مسلمون"، و"اتركوهم يدخلوا البلاد".

كانت اليمن من البلدان المشمولة بالحظر، وفي نيويورك، تمتلك أسر أمريكية من أصل يمني عدداً كبيراً من متاجر الزوايا المنتشرة في كل مكان في المدينة (والتي تعرف محلياً باسم البوديغا)، ونظم هؤلاء أنفسهم بسرعة. لا يعرف هذا المجتمع بنشاطه السياسي، ولا تمثله المنظمات أو النقابات الكبرى. ولكن خلال أيام قلائل، شهدت المدينة أول "إضراب بوديغا" في تاريخها، حيث أغلقت آلاف المتاجر أبوابها، وأقام أصحابها الصلاة الإسلامية في الخارج. وخرج الآلاف من أعضاء أسرهم وأصدقائهم وزبائنهم لدعمهم.

ونشطت المجموعات الدينية بشكل خاص في مقاومة تكتيكات "فرق تسد" التي تتبعها الإدارة الأمريكية. فحين تعرضت المقابر اليهودية في سانت لويس وفيلادلفيا للتخريب، جمعت منظمات إسلامية تبرعات بقيمة 160,000 دولار (أي ثمانية أضعاف غايتها الأساسية) للمساعدة في تسديد كلفة الإصلاح. وحين أطلق قومي أبيض النار في مسجد في مدينة كوبيك في كانون الثاني 2017، فقتل ستة أشخاص وجرح 19، كانت ردود الفعل في الولاية وفي كندا كلها قوية للغاية، وشملت عشرات الوقفات التذكارية التي أجري الكثير منها خارج المساجد، وامتدت من فانكوفر إلى تورنتو إلى إكالويت.

ويمكن لتصرفات صغيرة أن تفرض الشعور بإنسانيتنا المشتركة في أجواء الخوف والانقسام هذه. فحين أطلق مناصرو ترامب حملة شرسة على الإنترنت لتلطيخ سمعة ليندا صرصور، وهي أمريكية من أصل فلسطيني كانت إحدى من نظم مسيرة النساء في واشنطن، قائلين عنها بأنها داعمة سرية للإرهاب ومعادية للسامية. وهذه المزاعم الزائفة هي بعينها نوع الهجمات التي خربت حياة العديد من الناس وأنهت مسيراتهم المهنية بعد 11 سبتمبر، ولكنها لم تنجح هذه المرة. فبدأت حملة مضادة تحت عنوان "أقف مع ليندا" فوراً، وكانت عالية الصوت وواسعة النطاق إلى حد أنها دفنت محاولات تلطيخ السمعة. وحين اعتقل ضباط الهجرة دانييل راميريز ميدينا، البالغ الرابعة والعشرين من عمره والذي جاء إلى الولايات المتحدة من المكسيك وهو طفل، أطلق المنظمون حملة ناجحة لإطلاق سراحه من مركز اعتقال في ولاية واشنطن، بعد أن أمضى أكثر من ستة أسابيع رهن الاعتقال.

وعلى نطاق أوسع، تقدمت مئات المدن والمقاطعات (بالتعاون مع مدارس وجامعات وكنائس ومطاعم) لتعلن عن كونها "ملاجئ" للمهاجرين الذين

تسعى إدارة ترامب إلى ترحيلهم. واستلهمت حركة الملاجئ (التي بدأت قبل انتخابات عام 2016 بكثير) تحركها من المبدأ القائل بأن المجتمعات، ومن خلال اتحادها، يمكنها السعي إلى منع الترحيل في مناطقها. ولكن، وكما أشار كثيرون، ففي أحيان عديدة، لا يمنع هذا الشرطة والمسؤولون عن الحدود من شن الغارات وتمزيق الأسر. ولهذا نسق اتحاد الحريات المدنية الأمريكية (الذي جمع تبرعات بقيمة ثمانين مليون دولار على الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة الأولى بعد يوم الانتخابات) حملة للضغط على حكومات الولايات والمدن لاعتماد مجموعة من تسع سياسات أساسية ترمي إلى حماية المهاجرين من أجندة ترامب. وخلال شهر واحد، بدأ أكثر من ألف مجتمع محلي بالضغط على وكالات إنفاذ القوانين المحلية لاعتماد هذه الالتزامات (مع أنه تنبغي الملاحظة بأن هذه المطالب لا يذهب إلى الحد الكافي).

وجرى كثير من الفعاليات المصممة للتركيز على علاقة الاعتماد المتبادل القائمة بين المواطنين والمهاجرين، وهي العلاقة التي تحاول نزعة كراهية الأجانب المتصاعدة إنكارها. ففي شباط 2017، شارك عمال من قطاعات ومدن مختلفة في "يوم بدون المهاجرين"، ليبينوا مدى اتكال الاقتصاد الأمريكي على هؤلاء الناس الذين يحاول ترامب طردهم. وكما أخبر أحد المنظمين مراسلاً صحافياً: "نود أن نتأكد من فهم الناس لأن هذه المدينة ستتوقف عن العمل إذا لم نكن موجودين للبناء والطبخ والتنظيف". (وبعد أن طرد 12 عاملاً في مطاعم من وظائفهم في أوكلاهوما بسبب مشاركتهم في هذه الفعالية، قدم لهم مطعمان قريبان على الأقل وظائف).

انتقام الواقع

من المعالم الأخرى لعهد ترامب هي حربه على الحقائق: فلم يكتفي بالإشارة إلى الصحافة الحرة بأنها عدوة للشعب، بل كذلك اختفت حقائق علمية من المواقع الحكومية. والأمر الواقع هو أنه ثمة حظر على التحدث عن تغير المناخ من خلال مواقع التواصل الحكومية الرسمية. واستجابة لذلك، نشأت عدة مبادرات مبتكرة للدفاع عن الحقيقة الموضوعية. فبعد أيام من تنصيب ترامب، كان حساب التويتر لحديقة بادلاندس القومية أول من يتخلى عن حظر الإدارة على علوم المناخ، فغردت بشأن مستويات الأحماض في المحيطات وثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وسحبت التغريدات بعد نشرها بوقت قصير، ولكن ليس قبل إطلاق موجة جديدة من حسابات التويتر المنشقة.

ومع اختفاء بحوث عملية أساسية من مواقع الحكومة، بذلت جهود لا تخلو من التنسيق لإنقاذها من النسيان. بعد انتصار ترامب بفترة قصيرة، أعلن موقع إنترنت أركايف، وهو مكتبة رقمية غير ربحية مركزها في سان فرانسيسكو

كرست نفسها خلال العقدين الأخيرين من الزمن للحفاظ على المحتوى الرقمي للجمهور (وقد حفظت بالفعل مئات البلايين من الصفحات الإلكترونية)، عن خططها لاستعمال خادم حاسوبـي للحفاظ على بيانات الولايات المتحدة. وفي الأيام القليلة السابقة لتنصيب ترامب، أجريت عدة فعاليات لـ"إنقاذ البيانات" في عدة مدن، حيث اجتمع باحثون ومتطوعون لسحب نسخ احتياطية من البيانات المخزنة في مواقع وكالة حماية البيئة وغيرها من الموقع الحكومية. وفي شباط 2017، حدث في جامعة كاليفورنيا في بيركلي "ماراثون اختراق" شارك فيه مائتا ناشط في الدفاع عن البيانات للمساعدة في إنقاذ بيانات مؤسسات عامة مثل وزارة الطاقة وبرامج علوم الأرض في وكالة ناسا.

عادة ما يتجنب العلماء المشاركة في النشاط السياسي، حيث تعتبر الدعوة المتعلقة بالقضايا التي يبحثون فيها علامة على الانحياز. وأتفهم هذا النوع من الحذر، ولكن في وجه هجمات إدارة ترامب المفتوحة على الحقائق العلمية، ومحاولاتها الجريئة لإخراس البحوث غير المقبولة لديها، خلص العديد من العلماء إلى أنه قد آن الأوان لاتخاذ موقف. ووصفت جين غودول، عالمة الحيوانات الشهيرة، الهجوم على العلوم بأنه "نفير حرب" للدوائر العلمية.

ولهذا شارك عشرات آلاف العلماء في مسيرة لأجل العلم في واشنطن في يوم الأرض 2017، بينما انضم أكثر من أربعين ألفاً إلى مسيرات لأجل العلم في شيكاغو ولوس آنجلوس. وكانت هذه أضخم المسيرات من بين أكثر من بين 600 مسيرة عقدت في جميع أنحاء الولايات المتحدة و86 بلداً آخر. وكما قال عالم أحياء يعمل في جامعة ستانفورد لصحيفة الغارديان: "إذا لم يكن بإمكاننا مناقشة الحقائق بشكل مفتوح، فكيف يمكن للديموقراطية القائمة على النقاش العام والثقة بوقائعنا الاجتماعية أن تبقى حية؟" ولذلك فسوف نذهب إلى المسيرة" (وكانت إحدى الهتافات التي نادى بها الجميع: "ماذا نريد؟ بحوثاً قائمة على الأدلة. ماذا نريد؟ مراجعات النظراء"). وبعد أسبوع واحد فقط، تجمع مئات الآلاف منا في الحرارة الشديدة في واشنطن (ومرة أخرى، ترافق ذلك مع حدوث مئات المسيرات التابعة الأخرى في أماكن مختلفة)، تحت شعار: "المناخ والوظائف والعدالة". لم تقتصر المطالب هذه المرة على احترام العلم، بل أن يشكل أساساً لتحول اقتصادي واجتماعي جرئ والحاجة إليه ماسة.

وما يبرز للعيان في هذه الموجة الأولى من المقاومة هو اختفاء الحواجز التي تعرف من هو "الناشط" و"المنظم" ومن لا يحمل هذه الصفات. فنظم الناس فعاليات حاشدة دون أن يكونوا قد نظموا أي شيء له علاقة بالسياسة من قبل. ويكتشف كثيرون، بغض النظر عن مجال اختصاصهم سواء أكانوا

محامين أم عمالاً في المطاعم، بأن لديهم مهارات مهمة يمكنهم المشاركة بها في شبكة المقاومة المتنامية هذه. وكذلك يكتشفون بأنهم، وبغض النظر عن مكان إقامتهم أو عملهم وسواء أكان مختبراً أم دكاناً أم شركة محاماة أم حتى في منازلهم، فإن لديهم سلطة تعطيل نظام خطير إذا نظموا أنفسهم مع آخرين.

وفي الوقت ذاته، يكتشف العديد منا بأننا إذا ما كان لنا أن ننهض نهضة تتناسب مع عِظَم هذه اللحظة، فنحتاج إلى مهارات ومعارف نفتقد إليها حالياً عن التاريخ، وكيفية تغيير النظام السياسي، وحتى عن كيفية تغيير أنفسنا. لذلك، وبالإضافة إلى الحملات والمظاهرات الظاهرة للجميع، كان هناك نهضة في التعليم الشعبـي. وبالنسبة إلى كثيرين، كانت الخطوة الأولى هي إعادة تعلم كيفية عمل الديموقراطية. وحين أعلن طلاب في درجة الماجستير في جامعة هارفرد عن دروس شخصية على الإنترنت في "مدرسة المقاومة"، انضم إليها أكثر من خمسين ألف شخص من الولايات الخمسين في البلاد، حيث كان الهدف من الدروس هو تزويد المنظمين المبدئين بـ"الأدوات التي نحتاج إليها للمقاومة على الصعيد الفدرالي وصعيد الولاية والمنطقة المحلية".

وخلال الأيام التي تلت انتخاب ترامب، وضع عدد من الموظفين السابقين في الكونغرس من الحزب الديموقراطي وثيقة غوغل يبلغ طولها 24 صفحة، لخصوا فيها الدروس التي تعلموها من شهودهم لتحدي "حزب الشاي" لأجندة أوباما في مقاطعة تلو الأخرى، وسموا الوثيقة: "الدليل غير القابل للانقسام". وخلال أول مائة يوم لرئاسة ترامب، تشكل أكثر من سبعة آلاف فرع من "غير القابل للانقسام"، ولم تتألف هذه الأفرع من ناشطين، بل من معلمي المدارس والمتقاعدين الغاضبين من أن ممثليهم المنتخبين إنما يساعدون في دفع أجندة ترامب. وهذا الدليل أكثر من مجرد كتيب إرشادي بشأن الديموقراطية التي تعمل من أسفل المجتمع إلى أعلاه، فقد أتاح، هو وحركة الناشطين التي أدى إليها، ما وصفه أحد المنضمين إلى فرع "غير قابل للانقسام" ومنظم للمرة الأولى بأنه "ليس مجرد مجتمع سياسي، بل مجتمع يهتم بأمرك حيث يجمعك معهم الشعور المشترك بالمسؤولية المدنية تجاه هذا النظام الذي ضل طريقه".

وثمة رغبة متنامية لدى البيض لفعل المزيد لتحدي التحيز العرقي في أنفسنا ومجتماعتنا وأسرنا. وقد شهدت مجموعات مثل "الحضور لأجل العدالة العرقية" اهتماماً ببرامجهم التدريبية وورشات عملهم. وتستضيف الجمعية العربية الأمريكية في نيويويورك دورات تدريب حاشدة عن كيفية التدخل في جرائم الكراهية والتحرش القائم على التمييز العنصري.

وبينما تهيئ الحكومة الأرضية لتخفض إنفاقها على ملاجئ النساء وبرامج التخطيط الأسري والعنف ضد المرأة، تنطلق جهود لجمع التبرعات على مستوى القاعدة الشعبي؛ فأبلغت منظمة "الأمومة المخطط لها" عدداً مذهلاً من المتبرعين وصل إلى 260,000 في الشهر التالي للانتخابات، حيث جاء ربع التبرعات باسم "مايك بنس" (فخلال الحملة الانتخابية، قال نائب الرئيس إنه يريد وضع القرار التاريخي المناصر للاختيار الذي اتخذته المحكمة العليا في قضية رو ضد ويد في "مزبلة التاريخ").

تعكس جميع أعمال التضامن والتعبير عن الوحدة هذه بأن الناس، وبعد عقود من "الانعزالية السياسية"، يفهمون بشكل أكبر بأننا إذا أردنا هزيمة النزعة الترامبية، فلا يمكننا ذلك إلا بالتعاون مع بعضنا بعضاً، ولا يمكن لأي حركة في حد ذاتها تحقيق ذلك. ويكمن السر في حماية ظهور بعضنا بعضاً كما لم نفعل من قبل، ولذلك استقبل ما لا يقل عن الخمسين منظمة تقدمية، تنتمي إلى نطاق مذهل من النشاطات، بداية جلسات مجلس وزراء ترامب بإعلان "المقاومة الموحدة"، متعهدين على الملأ "باتخاذ التدابير لحماية بعضنا بعضاً، وأن نكون مسؤولين أمام بعضنا بعضاً، وأن نتصرف سوية بروح من التضامن سواء أكان ذلك في الشوارع أو أروقة السلطة أو مجتمعاتنا كل يوم. وحين يلاحقون واحداً منا، فهم يلاحقوننا جميعاً".

كما لا يمكننا أن نحد رؤيتنا بأي مجال من المجالات. فكما عبرت عن الوضع آنجيلا ديفيس، بعد خطاب مثير للمشاعر في مسيرة النساء في واشنطن: "خلال الأيام المتبقية لإدارة ترامب، والبالغ عددها 1459 يوماً، ستكون 1459 يوماً من المقاومة. مقاومة على الأرض، ومقاومة في صفوف المدارس، مقاومة أثناء مزاولة العمل، ومقاومة في الفن والموسيقى. وهذه ليست إلا البداية، وكما قالت إيلا بيكر التي لا مثيل لها: ’نحن الذين نؤمن بالحرية لا يمكننا أن نرتاح حتى نحققها‘".

يبلغ رفض الاستسلام لحرب ترامب النفسية أبعد من حدود الولايات المتحدة، بل يمتد إلى كامل قارة أمريكا الشمالية. حين أعلن ترامب عن حظر مجيء المسلمين، انطلق آلاف الكنديين بقيادة مجموعات إسلامية وناشطة في حقوق المهاجرين إلى العمل فوراً، مطالبين كندا بتوفير ملاذ آمن للمهاجرين واللاجئين الذين منعت الولايات المتحدة دخولهم. وثمة مجموعات متنامية العدد تضطلع بتحركات لدعم الأعداد المتزايدة من المهاجرين الهاربين من الولايات المتحدة إلى كندا سيراً على الأقدام، حتى في درجات حرارة تحت الصفر (مع قصص مرعبة عن فقدان أصابع الأيدي والأقدام نتيجة لذعات البرد).

يعتبر قانون اللاجئين الكندي الولايات المتحدة دولة "آمنة"، ولذلك فليس من الشرعي الهرب منها وطلب اللجوء في كندا. ولكن كثيرين اليوم يمارسون ضغوطات على الحكومة الكندية (من خلال الالتماسات والمظاهرات) لتغيير هذا القانون. وكما أشارت رسالة من مجموعة من أساتذة القانون، فإن تصرفات ترامب "تعكس نفس التعصب وكراهية الأجانب والترويج للخوف القومي الذي صممت منظومة اللاجئين الدولية للعمل ضده".

وفي هذه الأثناء أيضاً، يعبر عشرات الآلاف حدود المكسيك من خلال دزينة من المدن المعترضة على سياسات ترامب للهجرة، وكذلك حملات تلطيخ السمعة المعادية للمكسيكيين على أساس عرقي. وتوجد ضغوط خارج أمريكا الشمالية أيضاً، ففي المملكة المتحدة وقع حوالي مليوني شخص عريضة لمنع ترامب من إجراء زيارة دولة إلى بريطانيا (ويقال إن ترامب طالب بركوب العربة الملكية الذهبية). كما توجد حركة دولية متنامية تدعو الحكومات إلى فرض عقوبات تجارية على الولايات المتحدة بسبب انتهاكها لالتزاماتها بتخفيض الانبعاثات كما نصت اتفاقية باريس للمناخ. كما تتنامى الحركة الساعية إلى تعطيل علامة ترامب التجارية، فتتصاعد دعوات دولية إلى مقاطعة الشركات التي تستأجر مساحات في أبراج ترامب المتنوعة، مع حملات لدفع المقاولين إلى إزالة اسم ترامب من جميع نواحي المدن.

... وحول العالم

يعاني كل بلد من حركته القومية البيضاء أو الفاشية الجديدة التي عليه التصدي لها، وثمة علامات على تزايد المقاومة. فاستجابة إلى ردة الفعل المعادية للمهاجرين في أوروبا، عقدت تظاهرات ضخمة في مدن عبر القارة، من برلين إلى هلسنكي، للإصرار على الترحيب بالمهاجرين. وفي برشلونة، استجاب 100,000 شخص إلى دعوة المحافظ الجديد (وهو ناشط سابق في مجال الإسكان) لمسيرة في الشوارع حاملين شعار "نحن نرحب بهم".

ونشأ عدد كبير من المنظمات على صعيد القاعدة الشعبية لتوفير المساعدة المباشرة حيث أخفقت الحكومات. وحين بدأ عدد كبير من المهاجرين بالوصول إلى اليونان في عام 2015، وجدوا، بعبارة عالم الاجتماع ثيودوروس كاريوتيس: "شعباً واجه خمس سنوات من معالجة الصدمات بالتقشف، ورأى حياته تنحط وحقوقه الاجتماعية والسياسية والعمالية تختفي". ولكن، وبدلاً من أن يحرس ذلك الشعب بغيرة القليل الذي ظل يحتفظ به، قابل المهاجرين "بفيض من التضامن". ففتح آلاف اليونانيين منازلهم للاجئين، وقدموا ملايين الوجبات المعدة في المنازل إلى مخيمات اللاجئين، ووفرت عيادات تديرها مجتمعات محلية رعاية صحية مجانية، وفتح مستودع في مصنع يديره العمال لجمع المساعدات العينية التي يتبرع بها الناس، مثل الثياب وأغذية الأطفال.

وفي ألمانيا، وحين طفت إشاعات بأن المهاجرين سيجرى إسكانهم في ظروف سيئة وفي أماكن مثل ملاعب المدارس ومباني المكاتب المهجورة والمستودعات الخالية وثكنات الجيش وحتى في مخيم نازي سابق للعمل القسري، نظم الناس أنفسهم بحيث يوفرون للاجئين المحتاجين إلى أماكن آمنة غرفاً إضافية في المنازل. وامتدت هذه الجهود إلى 13 بلداً آخر. وفي كندا، بدأت حركة جديرة بالملاحظة مناصرة للاجئين حيث كفل آلاف الكنديين أسراً سورية، وتحمل كل واحد منها المسؤولية المالية والشخصية لاحتياجات القادمين الجدد لمدة سنة واحدة بينما يتكيفون مع اللغة والثقافة والمناخ الجديدين عليهم. ووصفت صحيفة "نيويورك تايمز" هذه المبادرة بأنها "أكثر برامج إعادة التوطين حميمية في العالم".

ومن المظاهر المشجعة للغاية هو أنه، وبالرغم من التوقعات الأولى بأن انتصار ترامب سيؤدي بدوره إلى موجة من انتصارات اليمين المتطرف المماثلة، ففي بعض البلدان كانت النتيجة هي العكس التام لذلك. فبعد رؤية إدارة ترامب القبيحة عملياً، قررت بعض المناطق الانتخابية إيقاف هذا المد اليميني. وقبل الانتخابات في هولندا في آذار 2017، توقع الكثيرون انتصار حركة خيرت فيلدرز، وحزبه المعادي للمسلمين والأجانب، حزب الحرية. ولكن الدعم لخيرت انهار فجأة ونال الحزب الحاكم العدد الأكبر من المقاعد، ولكن المنتصر الأكبر في الانتخابات كان حزب اليسار الأخضر، والذي تصاعد عدد المقاعد التي يحملها من 4 إلى 14. وقائد الحزب، جيسي كلافر، من أصول مغربية وإندونيسية، وقد بنى حملته الانتخابية على رسائل جريئة في معاداتها للعنصرية. وفي يوم الانتخابات، كان لدى كلافر النصيحة التالية لسياسيين آخرين في أوروبا يواجهوم تصاعد النزعة الشعبوية اليمينية والعنصرية: "لا تحاول أن تخدع الناس، وتمسك بمبادئك، كن مستقيماً، كن مناصراً للاجئين، وكن مؤيداً لأوروبا... يمكنك أن توقف النزعة الشعبوية".

استجاب كثيرون لهذه النصيحة في فرنسا بعد ذلك بشهرين، ولكنهم، وفي نهاية الأمر، لم يكونوا كافين. فأمام التهديد بنصر مارين لوبان اليمينية المتطرفة، سحب الكثيرون دعمهم للمرشحين الوسطيين خشية تكرار سيناريو ما حدث بين كلينتون وترامب، وتوجهوا بدلاً من ذلك إلى المرشح اليساري الشعبوي جان لوك ميلنشون، الذي بنى حملته على أجندة معادية للتجارة الحرة ومؤيدة للسلام وإعادة التوزيع الاقتصادي، وبدأ باجتذاب حشود كبيرة وصل عددها إلى السبعين ألفاً، أي أكثر من أي مرشح آخر. ورغم جميع الاحتمالات القائمة ضده، تمكن ميلنشون من أخذ 19.6 في المائة من الأصوات (حيث قيل إن نسبة تأييده الأولية لم تتجاوز 9 في المائة) من الانتخابات الأولية، ولكن النسبة كانت أقل باثنين في المائة مما كان يحتاج إليه ليتأهل إلى الجولة النهائية. وفي الانتخابات النهائية، سحق المصرفي

السابق النيولبرالي إيمانويل ماكرون مارين لوبان، ولكن حزبها المتطرف حصل على عدد قياسي من الأصوات. واختار نحو ثلث المرشحين المؤهلين أن يعبروا عن سخطهم من كل من لوبان وماكرون من خلال إما الامتناع عن الانتخاب أو تخريب صناديق الاقتراع لديهم. وفي إسبانيا، فاز مرشحون أصحاب جذور عميقة في الحركات الاجتماعية بانتخابات البلدية في برشلونة ومدريد، وبدأوا بوضع سياسات ملموسة ترحب باللاجئين وتتصدى لانعدام المنازل والتلوث.

هل سينجو التضامن من صدمة كبرى؟

ردات الفعل هذه تحسن كبير عن سياسات "فرق تسد" التي شاعت بعد 11 سبتمبر ولاقت نجاحاً كبيراً. وحتى الآن، لم تتمكن سياسات الصدمة التي يتبعها ترامب من إضاعة بوصلة المعارضة، بل إنها توقظ الناس في الولايات المتحدة وفي جميع أرجاء العالم. ولكن التحالفات الجديدة في الولايات المتحدة لم تواجه حتى الآن أزمة أمنية كبرى أو حالة طوارئ. وسوف يكمن الاختبار الحقيقي عما إذا كانت الشجاعة والتضامن التي نشهدهما حتى الآن سيدومان حين يقال للناس بأنهم في خطر محدق، وبأن المجموعة التي يتضامنون معها يمكن أن تحتوي على الأفراد الذين فجروا القنابل الأسبوع الماضي.

ولكن لدينا أسباب وجيهة للاعتقاد بأن كثيراً من العلاقات المبنية في تلك الأيام الأولى ستظل قوية بما فيه الكفاية لتتصدى للخوف الذي يحدث لا محالة في حالات الطوارئ. وإذا حاول ترامب استخدام أزمة لإدخال تدابير وحشية، فهذه المقاومة الناشئة مصممة على النهوض والتصرف كحاجز بشري يقول: "لا - ليس هذه المرة!".

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الحادي عشر حين لم يكن الرفض كفاية

الإشكالية هي أن مجرد رفض تكتيكات الصدمات كثيراً ما لا يكفي لإيقافها، وعلى الأقل ليس لوحده. وهذا درس تعلمته أثناء السنة التي تلت صدور "عقيدة الصدمة"، حين عانى وول ستريت من أسوأ أزمة له منذ الكساد الكبير في عام 1929.

وقد رأينا الأزمة المالية في عام 2008، والتي كانت نتيجة واضحة للجشع الخالي من الروابط في القطاع المالي، وكيف استغلت في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب أوروبا، لفرض تنازلات مؤلمة على الناس العاديين. وقاوم الأوروبيون هذه التكتيكات المتشائمة بشجاعة وصلابة أكبر مما رأيناه في الولايات المتحدة تحت حكم ترامب. فاحتل الناس الساحات العامة وظلوا فيها لأشهر، وأضربوا بشكل أوقف عمل المدن، وفي بعض الأحيان انتخبوا لإخراج من فرض عليهم هذه الإجراءات من السلطة. أما خارج أوروبا، وفي تونس، فحدث ارتفاع مفاجئ في أسعار الغذاء حفزت موجة الثورات التي عرفت بـ"الربيع العربـي".

واستخدم أثناء تلك الفترة شعار نشأ في إيطاليا وامتد إلى اليونان وإسبانيا: "لن نسدد ثمن أزمتكم!". إذن، فهم ملايين الناس أن هذا بالضبط ما كان مطلوباً منهم: كانت فواتير المصرفيين توضع في وجوههم، وكان عليهم أن يسددوا ثمن خطايا هؤلاء بكلف مثل ازياد مستويات المعيشة وانخفاض الأجور، فقالوا: لا، بصوت عال لا يقبل اللبس وبأعداد كبيرة.

ولكن، وفي معظم الحالات، لم يكن الرفض وحده كفاية، فقد استمرت الآلام الاقتصادية بالمجيء. في بعض الأحيان، تمكن الناس من رد بعض الإجراءات التقشفية الشنيعة من خلال الاحتجاج في الشوارع، فنجح الطلاب في كويبيك بمنع زيادة في رسوم التعليم في عام 2012، وكذلك كافح الطلاب في تشيلي لإصلاح النظام التعليمي السيء في بلادهم في عام 2011، ولكن أجندة التقشف استمرت على جميع الأحوال.

والأهم من ذلك أن موجة الاحتجاجات واحتلالات الساحات لم تؤدي إلى تغير جذري في النموذج الاقتصادي يمكن له أن ينعطف بنا عن المسار المفدي إلى عالم من المناطق الخضراء والحمراء. وحين تجلت أوجه إخفاق النموذج الحالي بشكل أضخم من أي حالة منذ الكساد الكبير، لم نستغل اللحظة التاريخية وبشكل جماعي للإمساك بدولاب التاريخ وقلب مساره.

والمسؤولية عن هذا جماعية، فلا يمكن لوم شخص واحد أو حزب سياسي على المسارات التي لم تتبع. وقد كانت الإخفاقات التي تلت الانهيار المالي

في عام 2008 الأحلك في تاريخ الولايات المتحدة، لأن عدداً كبيراً من العوامل بدت متجهة نحو تغيير يحول مسار التاريخ بدلاً من الاستمرار فيه. ولهذا تستحق لحظة الأزمة هذه منا المزيد من التحليل العميق، وبدلاً من أن نوجه أصابع الاتهام، أن نحاول فهم كيف خسرنا انفراجة سياسية نادرة حتى لا نكرر الأخطاء نفسها حين تضربنا الصدمة الاقتصادية التالية.

دعونا نرجع بذاكرتنا إلى بداية عام 2009، حين كان باراك أوباما يدخل البيت الأبيض كأول رئيس أمريكي من أصل أفريقي، في ردة فعل حاسمة على ثماني سنوات من إدارة بوش. وقد نال أوباما بسهولة التصويت الشعبـي، وللسنتين التاليتين كان زملاؤه الديموقراطيين هم من يسيطر على الكونغرس.

كما كان من البيِّن أن أوباما يتمتع بتفويض ديموقراطي لفعل ما يشاء بالاقتصاد الممزق، فقد فقدت البلاد مليوني وظيفة خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت توليه الرئاسة، وبدت الصورة قاتمة مع مطلع عام 2009. وكان لفكرة التصدي لوول ستريت شعبية كبيرة (لا تزال تتمتع بها) لأن المؤسسات المالية الكبرى التي دمرت الاقتصاد العالمي كان سبب فقدان عدد كبير من الناس لمنازلهم ووظائفهم وتبخر الأموال التي أمضوا أعمارهم في توفيرها. ولم يكن لدى المصارف من يدافع عنها، بل كان مدرائها التنفيذيون مختبئين. وأثناء الحملة الانتخابية، تكلم أوباما بقوة عن إعادة بناء الاقتصاد على أساس "العمل الجاد والتضحيات من الناس العاملين"، والتصدي "للجشع وانعدام المسؤولية في وول ستريت".

كما كان لدى الإدارة الجديدة تفويض بالتصدي لأزمة المناخ، فبعد ثماني سنوات من الإنكار وإعاقة الجهود تحت إدارة جورج دبليو بوش، تعهد أوباما بوضع سعر على الكربون، وإحداث خمسة ملايين وظيفة "خضراء" من خلال استثمارات كبيرة في مجالات مثل الطاقة المتجددة والسيارات الهجينة. وحين فاز أوباما بالانتخابات الأولية للحزب الديموقراطي، أخبر الجماهير المهللة بأن التاريخ سيتذكر هذه المناسبة بأنها لحظة الإبطاء من ارتفاع منسوب المحيطات و"بداية شفاء الكوكب". نعم، كان أوباما ضعيفاً فيما يتعلق بالتفاصيل، ولكن لم تكن تلك انتخابات عادية، ولم يختلف اثنان على وجود التفويض الشعبـي له باتخاذ تدابير جريئة.

حين جثت المصارف على الركب

حين ننظر إلى الوراء، من اللافت مدى السلطة الاقتصادية التي تمتع بها أوباما والحزب الديموقراطي أثناء تلك النافذة القصيرة التي سبقت خسارة الحزب للكونغرس. فأولاً، كان لديهم مطلق الحرية لإنشاء برنامج لإعادة بناء

القطاعات الاقتصادية غير المالية، وتوسعتها بالقدر المطلوب. وبعد عقود من الاقتطاعات التي لا هوادة فيها، توفر توافق عريض على الحاجة إلى تولي الحكومة الفدرالية مهمة إخراج الاقتصاد من الكساد. وانتهى الحال بخطة التحفيز أن تطلبت 800 بليون دولار، وهو لا شك مبلغ مذهل، ولكنه تعرض لنقد واسع بأنه أقل مما يجب.

ولم تكن هذه الأداة الوحيدة التي كان بإمكان أوباما استخدامها للوفاء بتعهداته بإعادة بناء القطاعات الاقتصادية غير المالية. فالمصارف كانت تجثو على الركب، وتتلقى تريليونات الدولارات من المال العام من خلال الانقاذ المباشر وكفالات القروض. فدار نقاش ساخن، في الولايات المتحدة وجميع أرجاء العالم، بشأن ما ينغي على الحكومات المطالبة به لقاء إنقاذ المصارف من تبعات جشعها: فهل عليها وضع حدود لرواتب الإدارة التنفيذية؟ هل ينبغي إعادة قانون غلاس-ستيغال الذي أقر في حقبة الكساد الكبير، والذي ينص على التفرقة بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار؟ هل ينبغي الزج بمدراء الشركات المسؤولين عن الأزمة العالمية في السجن؟ هل ينبغي تأميم المصارف بشكل دائم وإدارتها كصناديق مالية عامة؟ لربما يبدو بعض هذه الأفكار متطرفاً اليوم، ولكن علينا أن نتذكر بأن هذا الجدل دار فعلاً في عام 2009، وحتى في مطبوعات رصينة مثل "فاينانشال تايمز". ودارت نقاشات مماثلة حول مصير شركات السيارات الكبرى، والتي توجهت إلى واشنطن أيضاً طلباً للإنقاذ، حيث اضطرت شركتان من الشركات الكبرى الثلاث (جنرال موتورز وكرايزلر) إلى إعلان الإفلاس في السنة نفسها ووضعت تحت سيطرة الحكومة.

ولذلك دعونا ننظر من زاوية أوسع لنرى كيف كان من الممكن للأشياء أن تكون... لقد حظي أوباما بتفويض انتخابـي لإحداث تغيير حقيقي، وبشيك على بياض لتصميم رزمة محفزة للاقتصاد، وفرصة لفرض تغيرات البلد بأمس الحاجة إليها في قطاعين حيويين ومخفقين من اقتصاد الولايات المتحدة: المصارف وشركات السيارات.

وتخيلوا ما كان يمكن أن يحدث لو استغل الحزب الديموقراطي الأفضلية التي كانت لديه في عامي 2009 و2010 لإجراء مطالب جدية وجذرية بإعادة الهيكلة في المصارف وعمالقة صناعة السيارات مقابل الاستمرار في إنقاذهم. تصوروا لو أن أوباما، الذي انتخب بناء على وعد إعادة بناء القطاعات الاقتصادية غير المالية وحل أزمة تغير المناخ وجلب الاستقرار للاقتصادي، عامل قطاعي المصارف وصناعة السيارات كعناصر أساسية من رؤية موحدة لإنعاش الاقتصاد، بينما يكافح اللامساواة ويتصدى لتغير المناخ في الوقت نفسه.

وحتى نضع الفكرة في خطة ملموسة، دعونا نفكر: ماذا لو ألزمت شركات صناعة السيارات بإعادة الهيكلة بحيث تنتج مركبات لا تبعث إلا كميات مخفضة من الكربون في المستقبل، كالسيارات والحافلات الكهربائية والقطار الخفيف؟ في خضم الأزمة المالية، فقدت مليونا وظيفة في مجال التصنيع وأغلقت مئات المصانع أبوابها، فبدلاً من السماح بحصول ذلك، ماذا لو حسنت هذه المصانع ووضعت فيها معدات جديدة؟ لقد حصل تحول صناعي مماثل أثناء الحرب العالمية الثانية حين وضعت مصانع الولايات المتحدة في قائمة المستفيدين من المجهود الحربـي.

لا شك في أن الأمر كان سيكلف كثيراً، ولكن كان سيطلب من المصارف أن تنفق نسبة معقولة من نقود الإنقاذ في توفير القروض اللازمة للتحول الصناعي (فهم الذين تسببوا بالانهيار في آخر المطاف)، وكان ينبغي إنفاق مال التحفيز للمساعدة على توفير التدريب اللازم للعمال ليحظوا بالمشاركة الكاملة في المرحلة الانتقالية، وإنشاء البنية التحتية (وسائل النقل وشبكات الكهرباء) لهذا الاقتصاد "الأخضر". قد شملت ميزانية أوباما المتعلقة بالبنى التحتية دعماً مهماً للطاقة والمشاريع الخضراء، ولكنها ضربت صفحاً عن البنية التحتية النظيفة اللازمة للمستقبل، وبما في ذلك النقل العام والقطارات الخفيفة، مستمرة في تمويل البنية التحتية "الوسخة" التي تنتمي إلى الماضي كالطرق السريعة. وضاعت بالكامل الفرصة التي مثلها إنقاذ المصارف وشركات تصنيع السيارات. وحتى بعد هذه الإخفاقات ظل المسلك في واشنطن بأن المصارف تعرف ما ينبغي أن تفعل، وشركات السيارات تعرف ما ينبغي أن تفعل، وليست مهمتنا إلا النهوض بهذه القطاعات بأسرع وقت ممكن حتى تعود إلى نسخة معدلة قليلاً من أسلوب عملها المعتاد.

ثورة الوظائف التي لم تحدث

هذا المسار الذي لم يتبع مهم لأن أكبر عائق أمام التدابير الجدية بشأن تغير المناخ هو نجاح شركات الوقود الأحفوري في طرح نفسها كالجهات الوحيدة القادرة على إحداث وظائف ذات دخل جيد والحفاظ على الإضاءة في المدن، وكان بإمكان أوباما والحزب الديموقراطي دفن هذه المزاعم للأبد.

ولكن بلداناً أخرى، وفي الفترة نفسها، دفنت هذه المزاعم بالفعل؛ فخلال العقد الماضي، عاملت الحكومة الألمانية الاقتصاد الأخضر كالوسيلة الرئيسية لإنعاش القطاع الصناعي، وأحدثت من خلال ذلك 400,000 وظيفة، والآن تأتي نسبة 30 في المائة من الطاقة في البلاد من مصادر متجددة، كما أن لديها وإلى حد كبير أقوى اقتصاد في أوروبا. لا يزال الانتقال غير مكتمل، ولا تزال ألمانيا تعتمد كثيراً على الفحم، كما أن حكومتها فرضت تدابير تقشف قاسية على بلدان أخرى بينما اختارت مسارات أخرى لنفسها. ولكن لو اتبعت

الولايات المتحدة مثال ألمانيا على الصعيد المحلي، لكانت الآن سارت على طريق اقتصاد قائم على المصادر المتجددة إلى حد يستحيل معه لترامب أن يغيره، وبغض النظر عن عدد الأوامر التنفيذية التي يوقعها. ولكن من يعلم؟ لربما كانت الوظائف الجديدة في قطاع الصناعة والبنية التحتية المحسنة كافيان بحد ذاتهما لحرمانه من انتصاره أصلاً.

ولا شك في أن التغير وإعادة الهيكلة كانا سيتطلبان تركيزاً وشدة غير معتادين، كما أن ردود فعل عنيفة كانت سترتد على أوباما حين تبوأ منصبه، لو اتبع النهج التحويلي تجاه المصارف وشركات السيارات في حالة إخفاقها تلك، ووسعه إلى قطاع الطاقة المتهور. وكان سيصعب عليه تحملها. فكان سيقال عنه إنه شيوعي، وإنه هوغو تشافيز أمريكي. ولكن، ومن ناحية أخرى، كان التفويض الموكل إليه بإجراء تغييرات شاملة، وحسن نية الناس تجاهه عند انتخابه يمنحانه سلطات اقتصادية نادرة المثيل، ولربما أطلق ذلك يده للبدء في حقبة جديدة من الإنصاف والاستقرار المناخي.

لا يمكننا لوم الحزب الديموقراطي وحده على فقدان هذه اللحظة النادرة. فخلال السنوات الأولى من رئاسة أوباما، خلطت أكثر المنظمات تقدمية القدرة إلى الوصول إلى الرئيس مع السلطة نتيجة ارتياحها لتخلصها أخيراً من إدارة بوش، وحظوها أخيراً بآذان الحزب الحاكم لأول مرة منذ عقد من الزمن. فكانت النتيجة أن شهدت فترة أوباما الأولى فقداناً للضغط الخارجي الذي رجح كفة الانتصارات الكبيرة في السياسة في الماضي. ورغم بعض المحاولات الشجاعة، لم يضغط أي تحالف تقدمي موحد على أوباما لفعل المزيد في هذه اللحظة التاريخية النادرة، ولدفعه إلى تقديم نتائج أكبر فيما يتعلق بالوظائف والعدالة العرقية ونظافة المياه والهواء وتحسين الخدمات. وكان هذا خطأ فادحاً. وكما قال المؤرخ الراحل هوارد زين: "الشيء الحاسم الحقيقي ليس من هو الشخص الجالس في البيت الأبيض، بل من يجلس في الشوارع والكافيتريات وأروقة الحكومة والمصانع. الشيء الحاسم هو من يعترض ويشغل المكاتب ويتظاهر. هذه هي الأشياء التي تحدد ما يحدث".

والخلاصة هي أن المنظرين والمنظمين لم يكونوا جاهزين في عام 2009، ولذلك كنا ننتظر التغيير أن يأتي من فوق. ومع الوقت الذي أدركت فيه غالبيتنا مدى عدم كفاية التغيير، كانت النافذة قد أغلقت وبدأ صعود نجم حزب الشاي.

ذكرى الوقت الذي بكينا فيه

قبل أن تصبح سياسات الصدمة هي الأمر الطبيعي في ثمانينات القرن الماضي، أدت الأزمات الوليدة عن الجشع المالي وارتكاب الشركات المالية

للمحظورات إلى ردود فعل مختلفة للغاية. وفي الواقع، أدت تلك الأزمات إلى بعض أعظم الانتصارات التقدمية في التاريخ الحديث.

في الولايات المتحدة، وبعد حمام الدم في الحرب الأهلية وزوال العبودية، ضغط السود وأنصارهم الراديكاليين من أجل العدالة الاقتصادية وحقوق اجتماعية أكبر، وحققوا انتصارات كبيرة تشمل التعليم الحكومي المجاني لجميع الأطفال، مع أن إزالة الفصل بين السود والبيض في المدارس استغرق قرناً آخر من الزمن.

وأدى الحريق المريع في مصنع "تراي آنجل شيرتويست" (Triangle Shirtwaist)، والذي أودى بحياة 146 مهاجر شاب يعملون في النسيج، إلى تحفيز مطالب متشددة من آلاف العمال، وتبع ذلك إصلاح شامل في كامل تشريع العمل في الولاية، والحد من ساعات العمل الإضافي، وسن قوانين جديدة بشأن عمالة الأطفال، وقفزة نوعية في لوائح الصحة والسلامة من الحريق.

والأهم من ذلك أن ردود الفعل من الأسفل للانهيار الكبير في السوق المالي عام 1929 هو ما أتاح المجال لـ"الصفقة الجديدة". فموجات الإضرابات في منتصف ثلاثينات القرن الماضي (مثل ثورة السائقين وإضراب مينيابوليس العام، وإغلاق الملاحين للساحل الغربـي لمدة 83 يوماً، وإضرابات عمال مصانع السيارات في فلينت) رسخت قوة النقابات الصناعية، وأجبرت مالكي الشركات والمصانع على مشاركة مقدار أكبر بكثير من ثروتهم مع العمال. وفي الفترة ذاتها، وكردة فعل على الشقاء المترتب على الكساد الكبير، طالبت حركات شعبية ببرامج اجتماعية تحدث تغييراً جذرياً مثل الضمان الاجتماعي وضمان البطالة (وهي برامج استثني منها غالبية الأمريكيين من أصل أفريقي والكثير من العاملات النساء). وفي الفترة ذاتها، أدخلت قوانين صارمة جديدة لتقيد قدرة القطاع المالي على تحقيق الربح غير المحدود. وفي جميع أنحاء العالم الصناعي، أدت ضغوطات الحركات الاجتماعية إلى إحداث ظروف مواتية لبرامج مثل الصفقة الجديدة، وتشمل الاستثمار الطموح في البنية التحتية العامة، وبناء المرافق العامة ومنظومات النقل والإسكان وغير ذلك، وعلى نطاق لا يضاهيه إلا ما تتطلبه أزمة المناخ اليوم (كما شكل التدمير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية عامل تحفيز آخر).

في عام 1969، حدث تسريب نفطي في سانتا باربارا غطى شواطئ كاليفورنيا الجميلة، وشابه الأمر "انهياراً كبيراً" ولكن على الصعيد البيئي. فكان الحدث صدمة دفعت الملايين من الناس إلى المطالبة بتغيير جذري. وبعض أكثر قوانين أمريكا الشمالية صرامة في حماية الهواء والمياه والأحياء المهددة بالانقراض تنبع من الغضب الشعبـي الذي انفجر جراء هذه الكارثة.

في جميع هذه الحالات كانت الأزمات المؤلمة نداءات للتيقظ، ممهدة الطريق أمام تشريعات مؤثرة أحدثت مجتمعاً أكثر أماناً وإنصافاً، ويعود الكثير من الفضل في ذلك للعمل الدؤوب للمنظمين الذين أمضوا سنين في شق الطريق حتى قبل حلول الصدمات. لم تكن هذه الإصلاحات مثالية، ولا تحولات بكامل معنى الكلمة، ولكنها الركيزة المباشرة لما حزناه من شبكة الأمان الاجتماعي الحديث، وكذلك للبنى التنظيمية التي تحمي العمال والصحة العامة. ولم يتطلب نيل هذه المنافع أي حيل طغيانية، فكانت تحمل تأييداً شعبياً إلى حد لم تتطلب معه أي غطاء من الأزمات، بل طالبت بها وبصوتٍ عالٍ حركات اجتماعية ذات قوة كبيرة، فكانت تعميقاً للديموقراطية لا تجنباً لها.

فلماذا أدت تلك الأزمات إلى إحداث تغيير رؤيوي، بينما لم تترك الأزمات الأحدث (كإعصار كاترينا ومصيبة الرهونات القائمة على الديون الفاسدة وكارثة انفجار منصة ديب واتر هورايزن التي تملكها بريتيش بتروليوم) إلا قليلاً من السياسات العامة التقدمية؟

حين تساعدنا المدينة الفاضلة

إليكم إحدى النظريات حول هذا الأمر: إن اللعبة المتبادلة بين الأحلام السامية والانتصارات على الأرض هو القلب النابض للحظات التحول العميق. فالقفزات النوعية التي ظفر بها العمال وأسرهم بعد الحرب الأهلية الأمريكية وخلال الكساد الكبير، وكذلك تلك التي تتعلق بالحقوق المدنية والبيئة أثناء عقد الستينات وأوائل عقد السبعينات في القرن الماضي، لم تكن مجرد ردات فعل على الأزمات، بل ردات فعل على الأزمات انفجرت في أوقات تجرأ فيها الناس على أن يحلموا بأشياء عظيمة، وعلى الملأ، وبصوت عال، وكأنها تدفقات من خيال سكان المدينة الفاضلة.

فالعمال الذين أضربوا أثناء العصر المذهب في أواخر القرن التاسع عشر، شعروا بالغضب جراء الثروات الهائلة التي تكدس على ظهور العمال المقهورين، واستلهموا حدث كومونة باريس، حين قام العمال في باريس بالاستيلاء على الحكم في مدينتهم لأشهر. حلم المضربون هؤلاء بـ"رابطة مصلحة عامة تعاونية"، حيث يشكل العمل مجرد عنصر من حياة حسنة التوازن، ينال فيها الناس وقتاً وفيراً للمتعة والأسرة والفن. ووصلت آنذاك أعمال روائية تتعلق بالطوباوية الاشتراكية، مثل رواية إدوارد بيلامي "النظر إلى الخلف"، إلى أعلى قائمة الأعمال الأفضل مبيعاً (في تناقض صارخ مع اليوم، فمنذ تنصيب ترامب أصبحت الأعمال الأفضل مبيعاً روايات كلاسيكية تتعلق بمستقبل بائس طغياني، من أمثال 1984 لجورج أورويل، و"حكاية خادمة" لمارغريت آتوود، و"لا يمكن أن يحدث هنا" لسينكلير لويس). ولم يكن

المنظمون من الطبقة العاملة ضليعين فقط بأعمال ماركس، بل كذلك بأعمال وليام إدوارد بورغاردت دو بويز، الذي حلم بحركة متحدة من الطبقة العاملة يمكنها أن تحول بشكل جذري أي منظومة اقتصادية غير منصفة. وكما كتب المؤرخ دي جاي كيلي، فنهاية القرن التاسع عشر كان حقبة تحريض "لحركات من العرقين يقودها السود، وحركات شعبوية وراديكالية".

والأمر نفسه ينطبق على الانتصارات الصعبة التي حققتها حقبة حركة الحقوق المدنية. فحلم الحركة السامي، سواء أصاغته بلاغة مارتن لوثر كينغ الخطابية أم رؤية لجنة التنسيق الطلابية السلمية، هو ما أحدث الحيز للقاعدة الشعبية وألهمها التنظيم الذي أدى إلى الانتصارات الملموسة. وأدت حماسة طوباوية أخرى في أواخر ستينات القرن الماضي وأوائل سبعيناته، أحدثتها اضطرابات الثقافة المضادة حين طرح الشباب الأسئلة حول كل شيء تقريباً، إلى تمهيد الطريق أمام القفزات النوعية في حقوق المرأة والتشريعات البيئية.

وينبغي دائماً أن نتذكر أن الصفقة الجديدة التي اعتمدها الرئيس روزفلت في وقت من التشدد اليساري والتقدمي (الراديكالي بمقاييس يومنا هذا) إنما ظهرت في ذلك الوقت لمنع اندلاع ثورة كاملة وعارمة. ولم يكن خطر الثورة مجرد تهديد أجوف، فحين ترشح آبتون سنكلير، مؤلف رواية "الغابة" التي سلط فيها الضوء على كثير من الفضائح، لمنصب حاكم كاليفورنيا في عام 1934، كان برنامجه وكأنه حملة بيرني ساندرز يومه. فسنكلير تبنى نسخة أكثر يسارية من الصفقة الجديدة، قائلاً بأن مفتاح إنهاء الفقر إنما قيام الدولة بالتمويل الكامل لتعاونيات العمال، ونال ما يناهز التسعمائة ألف صوت، ولكنه لم يصل إلى منصب الحاكم (وإذا لم تتعلم هذا في مادة التاريخ في المدرسة، فليس هذا وليد الصدفة، فكما قال الروائي التشيكي ميلان كونديرا في ملاحظته الشهيرة: "صراع الإنسان ضد السلطة إنما هو صراع الذاكرة ضد النسيان").

الحبس في المصفوفة

وبحلول زمن الإخفاق المالي المدوي في عام 2008، كانت هذه المخيلة الطوباوية قد ذوت إلى حد كبير. كان عدد كبير من الناس يدركون بأن ردة الفعل المناسبة للأزمات هي الغضب على انتهاك الأخلاقيات، وأن إهداء تريليونات الدولارات إلى المصارف، ورفض محاكمة المسؤولين عن الأزمة، والطلب من الفقراء والكبار في السن أن يتحملوا أكبر الأعباء المالية لهذه الأموال إنما هو إهانة صارخة لكل مبدأ أخلاقي.

لكن الأجيال التي نشأت في ظل النيوليرالية حاولت أن تتصور شيئاً، أي شيء، غير ما تألف. لعل الأمر يتعلق بقوة الذاكرة: فالعمال الذين ثاروا ضد

انحرافات العصر الصناعي كانوا لا يزالوان يمتلكون ذكريات حية عن اقتصاد من نوع آخر، وكان آخرون يكافحون لحماية طريقة معيشة لا تزال موجودة، سواء أكانت مزرعة العائلة التي استولى عليها الدائنون الجشعون، أم عملاً حرفياً أزالته الرأسمالية الصناعية من الوجود. وحين كان الناس يعرفون شيئاً مختلفاً، كانوا قادرين على تخيل مستقبل أفضل والنضال من أجله. وحتى الناس الذين لم يعرفوا أي شيء إلا الاستعباد والفصل العنصري ظلوا قادرين على الإبداع في ابتكار الطرائق (وغالباً من خلال أشكال فنية مستترة) للحفاظ على أحلام الحرية والحكم الذاتي والديموقراطية. وكما كتب الروائي الفائز بجائزة بوليتزر جونو دياز ملاحظاً بعد وقت قصير من انتهاء انتخابات عام 2016، ومتوقعاً الأوقات القاسية التي تنتظرنا:

أولئك منا الذين كان أسلافهم عبيداً مملوكين لينجبوا سلالة من العبيد، كالحيوانات، يعلمون المستقبل جيداً، لأنه كان ماضينا. ونحن نعلم أنه ومن خلال الكفاح، وضد كل المصاعب، فنحن الذين لم نمتلك أي شيء، ولا حتى أسماءنا الحقيقية، تمكنا من تحويل الكون. لقد تمكن أسلافنا من فعل ذلك وهم يمتلكون القليل القليل، ونحن الذين نمتلك أكثر علينا أن نفعل الأمر ذاته.

إنها القدرة على الخيال، ورؤية عالم يختلف بشكل جذري عن عالمنا الحاضر، هي ما كان ينقصنا منذ صرخة الرفض الأولى التي بدأ صداها يتردد في أنحاء العالم في عام 2008. في الغرب، لا يكاد يوجد أي ذاكرة شعبية لأي نظام اقتصادي مختلف؛ بل ثمة ثقافات ومجتمعات محددة (أهمها مجتمعات السكان الأصليين) حرصت على الحفاظ على ذكريات ونماذج لطرائق أخرى للعيش لا تقوم على ملكية الأراضي والاستخراج اللامتناهي للربح. ولكن غالبيتنا، ممن يعيش خارج هذه الموروثات، نجد أنفسنا نعيش بالكامل داخل مصفوفة الرأسمالية، ومع أننا لربما نطالب ببعض التحسينات على الظروف الحالية، ولكن تخيل شيء آخر أصعب بكثير علينا.

وهذا من الأسباب التي جعلت ما ظهر من حركات (من "حركات الساحات" في أوروبا، إلى "احتلوا وول ستريت"، وحتى الثورة في مصر) تتسم بالوضوح بشأن ما ترفضه: لا لجشع المصرفيين، ولا للتدابير التقشفية، وفي حالة مصر: لا للدكتاتورية. ولكن ما افتقدت إليه هو الرؤية الواضحة للعقول والجاذبة للمشاعر لما ينبغي أن يكون عليه العالم بعد ذلك الرفض.

وفي ظل هذا الغياب، استمر تواتر الصدمات.

ومع إطلاق العنان لنزعات التفوق والتمييز الجنسي، ومع ترنح العالم على حافة هاوية الانهيار البيئي، ومع افتراس رؤوس الأموال لآخر مظاهر الحيز العام، من الواضح أن علينا فعل شيء أكثر من مجرد رسم خطوط على

الرمال وقول: "لا". فعلينا فعل ذلك، ولكننا نحتاج إلى رسم مسار يتسم بالمصداقية ويقدر أن يلهم الناس للتوجه إلى مستقبل مختلف. ولا يمكن لهذا المستقبل أن يكون العودة إلى حيث كنا قبل انتخاب ترامب (أي العودة إلى العالم الذي أعطانا ترامب). بل علينا أن نتجه إلى مكان لم نكن فيه من قبل.

وتصور ذلك المكان يستلزم منا العودة إلى التقليد الطوباوي والمثالي الذي حرك كثيراً من الحركات الاجتماعية السامية في الماضي، والتي كانت تملك الشجاعة لرسم صورة لعالم مختلف. عالم، حتى ولو لم يوجد إلا في أذهاننا، يمكنه أن يغذي النار التي تدفعنا إلى خوض معارك يمكننا الانتصار فيها. فكما كتب أوسكار وايلد في عام 1891: "إن خريطة للعالم لا تشمل المدينة الفاضلة لا تستحق حتى أن ننظر إليها، فهي تستثني البلد الوحيد الذي تحل فيه الإنسانية دائماً. وحين تحل الإنسانية في ذلك البلد تنظر إليه، وحين ترى بلداً أفضل، تشد الرحال إليه".

وجزء لا يتجزأ من هذه الرحلة هو عدم الاكتفاء بالحديث والكتابة عن ذلك المستقبل الذي نريد، بل بناؤه أثناء توجهنا إليه.

وهو مبدأ رأيته على الأرض (وفي الصلوات والأغاني) في محمية ستاندينغ روك.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثاني عشر دروس من ستاندينغ روك: الجرأة على الحلم

بعد أقل من مرور شهر على انتخاب ترامب، ذهبت إلى محمية ستاندينغ روك في شمال داكوتا. وتوقعت الأرصاد الجوية عاصفة ثلجية هوجاء كانت بدأت مع الوقت الذي وصلنا فيه، فغطى البياض الهضاب المنخفضة كما هيمن على السماء المثقلة.

قبل ذلك بأيام، أعلن حاكم الولاية عن خطط لإزالة مخيمات الآلاف من "حماة المياه" الذين تجمعوا على مشارف محمية ستاندينغ روك لهنود السيوكس في محاولة لإيقاف خط أنابيب داكوتا أكسيس. فقد كانت الشركة القائمة على المشروع مصممة على إنشاء أنابيب للنفط تحت بحيرة أواهي، مصدر المياه الوحيد لهنود السيوكس في المحمية، وكذلك تحت قسم آخر من نهر ميسوري الذي يوفر مياه الشرب لنحو 17 مليون شخص. قال قادة قبيلة السيوكس إن الخط لو حصل فيه أي تسريب فسوف لن يعود لديهم أي مياه للشرب وسوف تنتهك حرمة مواقعهم المقدسة، واستمع العالم بأسره إلى الشعار الذي رفعته الحركة بلغة لاكوتا: "مني ويكوني" (الماء هو الحياة).

وبعد أشهر من المواجهات مع حراس أمن من القطاع الخاص، ومع قوات شرطة مزودة بقدرات عسكرية، يبدو أن الحاكم شعر الآن، ومع اقتراب قدوم ترامب إلى البيت الأبيض، بأن الطريق صارت مفتوحة أمامه لسحق الحركة بالقوة. وقد تتالت الضربات للحركة لأشهر، فبحلول الوقت الذي أزيلت فيه المخيمات كان 750 شخصاً قد تعرضوا للاعتقال، وحين وصلت إلى ستاندينغ روك، كانت قد تحولت إلى موقع لواحد من أعنف أعمال قمع الدولة في تاريخ الولايات المتحدة المعاصر. مع صدور الأمر بالإخلاء، كان الكثيرون يقولون على 5 كانون الأول 2016 بأنه "المعركة النهائية" بالنسبة إلى سيوكس ستانديغ روك، فذهبت أنا وكثيرون غيري هناك للوقوف إلى جانبهم.

وفي تطور مفاجئ، جاء موكب فيه من أكثر من ألفي عسكري سابق إلى ستاندينغ روك للوقوف إلى جانب السيوكس، وقد أعدوا العدة لمواجهة زملائهم السابقين في الجيش إذا اقتضى الأمر. قال العسكريون السابقون بأنهم أقسموا يميناً "لخدمة وحماية" الدستور، وبعد رؤية صور الهجوم بكلاب الشرطة على حماة المياه المسالمين من السكان الأصليين، وتفريقهم بمدافع المياه في درجات حرارة متجمدة، وإطلاق الرصاص المطاطي ورذاذ الفلفل عليهم، قرر هؤلاء العسكريون السابقون أن واجبهم بالحماية يقتضي الآن الوقوف في وجه الحكومة التي أرسلتهم إلى الحروب في السابق.

بحلول الوقت الذي وصلت فيه، تضخمت شبكات المخيمات إلى حوالي عشرة آلاف شخص يعيشون في مئات من الخيم بمختلف أنواعها، بينما كان عشرات الأطفال يتزحلقون على الهضبة المغطاة بالثلج. أما المخيم الرئيسي فكان عشاً لنشاط دؤوب وهادئ، حيث طبخ المتطوعون وجبات الطعام لآلاف من الناس، ووصلت حافلات لتزود المخيم بالمستلزمات الغذائية الطازجة كل يوم. وشارك صناع شباب للإعلام، وموسيقيون ذوو شهرة عالمية، وممثلون من هوليوود من خلال إرسال آخر التطورات لمتابعيهم الكثر. أما الخيم الكبيرة فكانت مسرحاً لندوات حول إزالة الاستعمار والتظاهر السلمي. واجتمع عدد من الطبالين حول نيران الهنود المقدسة ليعتنوا بها حتى لا تنطفئ.

في أسفل الطريق، بدأ العسكريون السابقون بإنشاء مخيمهم بسرعة مثيرة للإعجاب، مستخدمين المهارات التي صقلوها في ميدان المعارك في أفغانستان والعراق وحتى في فيتنام. وتذكرت بأن آخر مرة أمضيت هذا المقدار من الوقت مع عسكريين أمريكيين كان في بغداد، حيث أرسل شباب وشابات يرتدون الزي العسكري نفسه لاحتلال بلد يمتلك واحداً من أكبر احتياطيات النفط الخام في العالم. وبعد العدد الكبير من المرات التي أرسل فيها الجنود الأمريكيون لحماية ثروة النفط والغاز وشن الحروب على السكان الأصليين داخل بلادنا وخارجها، وجدت انضمام هؤلاء الجنود، طوعاً ودون سلاح، إلى معركة يقودها السكان الأصليون لوقف مشروع آخر للوقود الأحفوري المسمم للمياه والمزعزع للمناخ مؤثراً لمشاعري إلى درجة لا تكاد تحتمل.

كانت لادونا بريف بول آلارد، إحدى أعيان لاكوتا الأسطوريين، من أوائل من تحاورت معهم عند وصولي إلى ستاندينغ روك. ولنا أن نقول إنها هي التي حركت هذه المقاومة حين فتحت أول مخيم على أرضها، مخيم ساكريد ستون، في نيسان 2016. وبعد ثمانية أشهر، وجدتني ماثلة أمامها وهي تنظر إلي بعينين لامعتين دون أن تظهر عليها أي إشارات للتعب رغم رعايتها لآلاف الأشخاص الذين جاؤوا من جميع أرجاء العالم ليشاركوا في هذه الحركة التاريخية.

وقالت لي إن المخيم أصبح منزلاً للمئات ثم الآلاف من الناس، وأصبح مستشفى ميدانياً لمن أصيب نتيجة هجمات الشرطة، والذين أصيبت نفوسهم بالرعب جراء ما يطلقه وصول ترامب إلى الرئاسة من مصائب.

التعلم من خلال العيش

قالت بريف بول آلارد، وهو المؤرخة الرسمية لقبيلة السيوكس في ستاندينغ روك، إن أهم ما في المخيم هو أنه تحول إلى مدرسة بالنسبة إلى السكان الأصليين الشباب الذين يودون الارتباط بشكل أعمق مع ثقافتهم، والعيش مما تمنحه الأرض وعبر الطقوس التي مارسها أجدادهم. كما أصبح مدرسة لغيرهم من الناس الذين أدركوا بأن هذه اللحظة تتطلب مهارات ومعارف لا يمتلكها معظمنا.

وقالت لي وهي تضحك، ودون إصدار أحكام: "لا يكاد أحفادي يصدقون مدى قلة ما يعرفه بعض الناس البيض! فيأتون إليه قائلين: 'جدتي! الناس البيض لا يعرفون كيف يقطعون الخشب! هل يمكننا أن نعلمهم؟' فأقول لهم: 'نعم! علموهم!'". وقد علمت بريف بول آلارد بنفسها وبصبر كبير مئات الزوار ما تعتبره مهارات أساسية للحفاظ على الحياة: مثل كيفية استخدام المريمية كمطهر طبيعي، وكيفية الحفاظ على الدفء والجفاف خلال عواصف داكوتا الشمالية الهوجاء (وأعلنت بحزم: "كل واحد يحتاج إلى ست قماشات قنب على الأقل").

كما قالت لي إن إيقاف خط النفط، على أهميته، ليس هو أهم ما في هذا التجمع، فالمخيمات القائمة اليوم هي مكان يمكن فيه للسكان الأصليين وغيرهم، وعلى حد سواء، أن يتعلموا إنشاء علاقة مباشرة واجتماعية مع الأرض نفسها. وبالنسبة إليها، لم تكن المهارات الأساسية هي أهم ما في الموضوع، بل كذلك الكشف للزوار عن التقاليد والطقوس التي ظلت موجودة رغم قرون من هجمات الإبادة التي عانى منها السكان الأصليون وثقافتهم. وسبب بقاء حياة التقاليد هذه، كما أخبرتني، هو: "لقد كنا نعلم أن هذا اليوم آت، يوم توحيد جميع القبائل... نحن هنا لحماية الأرض والمياه. ولهذا السبب بقينا أحياء، لفعل هذا الشيء الذي نتقن فعله: لمساعدة البشرية على الإجابة على أهم أسئلتها: كيف نعيش ثانية مع الأرض، وليس ضدها؟"

وأضافت بأن هذا التعلم ينبغي أن يحدث بسرعة، فالاضطرابات المناخية على الأبواب، وما لم يتعلم السكان غير الأصليين كيفية العناية بالنظم التي تحفظ الحياة على الأرض، فسوف نموت جميعاً. ولهذا ترى بريف بول آلارد أن المخيمات ليست إلا البداية، فبعد هزيمة خط النفط، كان على سيوكس ستاندينغ روك أن يحولوا أنفسهم إلى قدوة بالنسبة إلى الطاقة الخضراء والعيش المستدام.

وهذه الرؤية بالنسبة إلى الحركة، بأنها لا تقاوم بقدر ما تضع قدوة وتعلم الطريق إلى الأمام، يشترك فيها أهم الشخصيات فيها، وبما في ذلك العضو في المجلس القبلي لسيوكس ستاندينغ روك، كودي تو بيرز. كان كودي

يرتدي سترة حمراء قد كتبت عليها كلمة "محارب" بحروف سوداء، وتحدث عن الأيام الأولى لتواجد الأوروبيين في هذه الأراضي، حين علم أسلافه الزوار كيفية الحفاظ على حياتهم في المناخ القاسي وغير المألوف: "لقد علمناهم كيفية زراعة الغذاء، والحفاظ على الدفء، وبناء البيوت الطويلة". ولكن التملك لم ينتهي قط، لا من الأراضي ولا من السكان الأصليين، والآن، وكما يقول كودي: "لقد أصبح الوضع أسوأ. ولذلك فأول ما على أهالي هذه الأرض فعله هو تعليم هذه البلد كيف تعيش ثانية. من خلال التوجه إلى ما هو أخضر، من خلال التوجه إلى ما هو متجدد، من خلال استخدام البركات التي أعطانا إياها الخالق: الشمس والهواء. سنبدأ في أراضي الناس الأصليين، ومن ثم سنبدي لبقية البلد كيف تعيش".

عصر الحماة

وجدت نفسي، وأنا في ستاندينغ روك، أفكر كثيراً في معنى أن يكون الشخص حامياً لشيء ما. أصر قياديو الحركة هنا ومن اليوم الأول على أنهم ليسوا "متظاهرين" يسعون إلى إحداث المشاكل، بل "حماة للمياه" مصممين على التصدي لمنظومة أخرى كاملة من المشاكل. وكذلك كان هناك العسكريون القدامى الذين يرتدون قمصاناً كتب عليها: "للخدمة والحماية"، والذين قرروا أن الوفاء بقسمهم يعني الوقوف في الخط الأول لحماية الشعوب الأولى التي عاشت على هذه القارة. وفكرت كذلك بواجبي الخاص في الحماية، حماية ابني وأصدقائي وجميع أطفال الأجيال المستقبلية، من المستقبل الوعر الذي فرضناه عليهم.

قد يكون دور الحامي عند الأشخاص الخطأ أمراً مميتاً. ففي لحظات الأزمة ينهض رجال أقوياء ليأخذوا هذا الدور بسهولة شديدة، معلنين بأنهم جاهزون لحماية الرعية من جميع الشرور، ولا يطلبون في المقابل إلا السلطة المطلقة والطاعة العمياء. لكن روح الحماية التي سادت في المخيم لم تتسم بأي صفات الشخصيات الأبوية المطلقة السلطة تلك. فالحماية هنا تنبع من معرفة حميمة بضعف الإنسان، ولم تك كذلك على غرار نوع آخر من الحماية ذات الاتجاه الواحد والسلبـي، والتي يمكن لها أن تكون على خطأ كبير أيضاً. فالحماية هنا متبادلة وأزالت جميع خطوط التفرقة: المياه والأراضي والهواء تحمينا وتحفظ حياتنا جميعاً، وأقل ما يمكننا فعله هو حمايتها (أو هل نقول: نحمي أنفسنا؟) حين تتعرض (أو هل نقول: نتعرض؟) للخطر. حين يهتف أناس يواجهون دبابات مصفحة وشرطة مكافحة الشعب: "مني ويكوني"، فهم يرفعون الصوت مطالبين بمبدأ جوهري: فلنحم المياه، لأن المياه تحمينا جميعاً.

وقد وجه الشعور نفسه بالضعف وتبادل المودة حضور العسكريين القدامى أيضاً. في 5 كانون الأول أعلنت إدارة أوباما أنها رفضت الترخيص بمد خطوط النفط تحت مخزون مياه القبيلة، وعقد في تلك الليلة "طقس غفران" في المحمية. ولساعات وقف العسكريون القدامى في صفوف ليطلبوا الغفران من أعيان القبيلة على الجرائم التي ارتكبتها المؤسسات العسكرية التي خدموا فيها بحق السكان الأصليين.

وبدأ ويزلي كلارك، وهو أحد المنظمين الرئيسيين لوفد العسكريين القدامى إلى ستاندينغ روك، على النحو التالي:

كثيرون منا، ولا سيما أنا، يأتون من الوحدات العسكرية التي آذتكم عبر سنوات طويلة. لقد أتينا، لقد قاتلناكم، لقد أخذنا أرضكم، لقد وقعنا اتفاقيات أخلفنا بها، لقد سرقنا المعادن من هضابكم المقدسة، لقد رسمنا وجوه رؤسائنا على جبلكم المقدس، ولقد أخذنا بعد المزيد من الأراضي ومن ثم حاولنا... أن نزيل اللغة التي أعطاكم الله إياها، التي أعطاكم الخالق إياها. لم نحترمكم، ولوثنا أرضكم، وآذيناكم بطرائق كثيرة، ولكن جئنا اليوم لنقول بأننا آسفون.

السبيل لتجاوز الغضب

وعبر الدموع ودخان المريمية، شعرنا بلمسة من التاريخ. ولكن شعرنا بشيء آخر أيضاً: بوسيلة للتعامل مع الغضب والأسى الذي يتجاوز مجرد التنفيس عن المشاعر. وفي هذا الوقت القصير الذي تلى انتخابات فظة أحدثت انقساماً واسعاً، بدا وكأن كثيراً من جوانب الحياة يغطيها غضب لا هوادة فيه في مهاترات حانقة حول من، أو ماذا، كان السبب الحقيقي للأزمة التي نمر بها اليوم. قال البعض: لقد فاز ترامب بسبب العنصرية في أمريكا، فقط، وانتهت القصة. وزأر آخرون: لا، بل النزعة النخبوية عند الديموقراطيين المتحالفين مع مصالح الشركات، كان بيرني سيصلح كل شيء. لا، لقد فاز بسبب الرأسمالية، والعنصرية وتفوق البيض ليسا إلا عرضاً جانبياً. لا، فالسياسة القائمة على الهويات هي ما دمرنا، أيها المتذمرون والمفرقون. لا، إنه التمييز ضد النساء، يا جماعة الحمقى. لا، إنه قطاع الوقود الأحفوري المصمم على امتصاص آخر أرباحه الكبرى بغض النظر عن مدى الدمار الذي سيحدثه ذلك في الأرض. وبالرغم من النقاط الجيدة الكثيرة التي أثيرت، لم تكن الغاية هي تغيير الآراء، أو السعي إلى أرضية مشتركة. كان الهدف هو الانتصار في الجدل!

ثم جفت جميع السموم التي خلفتها هذه الخلافات خلال دقائق. وفجأة لم يعد لتلك المعارك كثير معنى أمام أزمة مد خطوط نفط تحت مصدر مياه ذلك

المجتمع، وهو الخط الذي كان يفترض بالأصل أن يمر عبر مدينة بيسمارك التي تقطنها غالبية بيضاء، ومن ثم تعرض للرفض بسبب القلق على السلامة. وفي المخيمات التي أحاط بها أناس يتصدون لبعض أقوى القطاعات على الأرض، تخلى المتنازعون عن أي فكرة عن التنافس بشأن هذه القضايا. في ستاندينغ روك، أصبح من الواضح أن القضية تشمل نظاماً كاملاً. فالرأسمالية المبيدة للبيئة هي من يصمم على وضع خط النفط هذا عبر نهر ميسوري، ولتحل اللعنات على موافقة الناس وتغير المناخ! والعنصرية اللاهبة هي ما جعل ما كان مستحيلاً في بيسمارك ممكناً في ستاندينغ روك، وبما في ذلك معاملة حماة المياه كآفات ينبغي التخلص منها بمدافع الماء في الطقس المتجمد. فليست الرأسمالية الحديثة ونزعة تفوق البيض وقطاع الوقود الأحفوري إلا جوانب مختلفة للقضية نفسها، ولا يمكن فصل أي منها عن الآخر، وقد تداخلت جميعها هنا، على هذه البقعة من الأرض المتجمدة.

كتبت الكاتبة والمنظمة من شعب أنيشينابه، وينونا لاديوك، التالي عن المواجهة: "هذه اللحظة من تطرف الشركات في فرض أحقيتها والتشدد في العنصرية واجهها الناس بالشجاعة والصلوات والعزم". ولا تعرف هذه المعركة أي حدود، فحول جميع أرجاء العالم، يؤدي الناس وظيفة جليلة تتمثل في حماية النظم البيئية الهشة من الاندفاع الصناعي، ويتعرض هؤلاء الناس لحروب قذرة. فوفقاً لتقرير أصدرته غلوبال ويتنس، المنظمة العالمية المعنية برصد حقوق الإنسان: "قتل أكثر من ثلاثة أشخاص خلال أسبوع واحد في عام 2015 وهم يحمون أراضيهم وغاباتهم وأنهارهم من الصناعات المدمرة... والمجتمعات المحلية التي تتصدى تجد نفسها، وعلى نحو متصاعد، في مرمى نيران موظفي الأمن الخاصين بالشركات، والقوات التابعة للدولة، وسوق مزدهرة للقتلة المأجورين". ونحو 40 في المائة من الضحايا، وفقاً لتقديرات التقرير، هم من السكان الأصليين.

ظللت منذ الانتخابات وأنا أتوق إلى تجمع للمفكرين والمنظمين التقدميين، حتى يضعوا الاستراتيجية، ويتحدوا، ويجدوا سبيلاً عبر وابل المشاكل اليومية التي سيطلقها علينا ترامب عبر السنوات الأربع المقبلة، على غرار ذلك التجمع في أستراليا في يوم (أو ليلة) الانتخابات. وتصورت حدوث ذلك في جامعة ما، وفي أروقة كبيرة، ولكني لم أتوقع أن أجد ذلك الحيز في ستاندينغ روك. ولكني وجته فعلاً هناك، في مزيج ردة الفعل والتأمل الذي ساد في المخيم، وفي نموذج التعلم من خلال الفعل الذي أطلقته بريف بول آلارد وغيرها من القياديين هناك.

لم يتمكن المتجمعون في ستاندينغ روك من إيقاف خط النفط آخر الأمر، أو على الأقل، ليس بعد. ففي خيانة صريحة للاتفاقية مع السيوكس والحقوق

في الأراضي، أوقف ترامب فوراً العمل بقرار أوباما وسمح للشركة، وبحماية من الشرطة المسلحة، بمد الخط عبر بحيرة أواهي، وبدون موافقة السيوكس في ستاندينغ روك. وبينما أكتب هذه السطور، يتدفق النفط أسفل مخزون مياه الشرب الذي يعتمد عليه هذا المجتمع، ويمكن لهذا الخط أن يتشقق ويسرب النفط في أي لحظة. ومع أن هذا العمل الشائن يجري تحديه في المحاكم، وتوضع ضغوط كبيرة على المصارف التي مولت مشروعه (حيث سحب مبلغ 80 مليون دولار منها ولا يزال هذا الرقم في التزايد)، ولكن، وحتى الآن، لا يزال النفط يتدفق.

لن أنسى ما حييت تجربتي في المخيم الرئيسي، حين جائت الأخبار، وبعد أشهر من المقاومة، بأن إدارة أوباما رفضت أخيراً السماح بخط النفط. كنت أقف مع توكاتا آيرون أيز، وهي فتاة في الثالثة عشرة، ذات حماسة شديدة لقضيتها ولكن أيضاً ذات روح مرحة، وقد ساعدت في إطلاق الحركة ضد خط النفط. شغلت فيديو هاتفي وسألتها كيف تشعر بشأن الخبر الجديد، فأجابت: "وكأني استرجعت مستقبلي" قبل أن تنفجر باكية، كما فعلت أنا.

بفضل ترامب، فقدت توكاتا ثانية شعورها بالأمان، ولكن تصرفه لا يمكن له أن يمحو ما زرع فينا على مدى أشهر في تلك الأرض، والنموذج الذي بنيناه لنوع المقاومة الذي رفض التهديد المحدق من ناحية، ومن ناحية أخرى عمل دون كلل لبناء نموذج للعالم الذي نريده ونحتاج إليه، ويمكننا قول نعم له.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الفصل الثالث عشر وقت القفزات: لأن الخطوات الصغيرة لن تؤدي المهمة

"لا يمكننا الاستمرار في طلب التضحيات من أعضائنا، فهم يخسرون الكثير. إنهم يحتاجون إلى تلك الوظائف في مجال أنابيب النفط، وعلينا أن نقدم لهم شيئاً ما".

كان الرجل الذي يتقدم بهذه المناشدة مديراً تنفيذياً في نقابة عمالية كبرى يشمل أعضاؤها كثيرين ممن يعملون في قطاعي الغاز والنفط في كندا.

استمع إليه ستون شخصاً جالسين في حلقة، وتحركوا في مقاعدهم، فلا سبيل إلى نكران ما يقول، والجميع لديه الحق في العمل اللائق، والعمال في قطاع الطاقة يتعرضون لآلام كبيرة.

ولكن الناس في الغرفة كانوا يدركون أيضاً أن الحجة المؤيدة حتى لخط نفط واحد آخر ليست مسألة مساومة بالنسبة إلى البيئيين، فهي محاولة محكومة بالفشل للمساومة مع العلوم والكيمياء. فلا يمكننا أن نجمع بين إنشاء بنى تحتية جديدة للوقود الأحفوري والحفاظ على فرصة لإبقاء درجات الحرارة على أي مستوى يقارب الأمان.

وهنا جاء دور آرثر مانويل في الكلام، وهو مثقف من السكان الأصليين يحظى باحترام كبير، وزعيم سابق في شعب السوكوبيمك في كولومبيا البريطانية. مال مانويل إلى الأمام ونظر في عيني القيادي النقابـي وتحدث بصوت أعلى من الهمس بقليل: "هل تعتقد أنكم أنتم الوحيدون الذين عليكم التضحية؟ هل تعلم مقدار المال، وعدد الوظائف التي رفضها شعبـي من شركات النفط والغاز والمناجم؟ عشرات ملايين الدولارات. فلماذا نفعل ذلك؟ لأنه ثمة أشياء أهم من المال".

وشعرت وكأن الغرفة بأكملها حبست أنفاسها، فقد كانت هذه من لحظات حوار صادقة عديدة جرت في اجتماع استمر ليومين في تورنتو في أيار 2015. كانت الغرفة تشمل قياديين ومنظمين من هايدا غوايي على الساحل الغربـي إلى هاليفاكس على الساحل الشرقي، يمثلون حركات من طيف كبير يغطي نطاقاً واسعاً من القضايا والهويات.

وكنا قد اجتمعنا لاكتشاف ما يربط بين الأزمات التي تواجهنا، ونحاول وضع رؤية كلية لمستقبل يتغلب على الكثير من التحديات المتداخلة في الوقت نفسه. وكما هي الحال في ستاندينغ روك، فأعداد متزايدة من الناس بدأت ترى وتتحدث عن هذه الروابط، وتشير مثلاً إلى أن المصالح الاقتصادية التي تدفع بشدة نحو الحرِب في داخل البلاد وخارجها هي بعينها القوى المسؤولة

عن احترار كوكبنا. وأن المخاطر الاقتصادية التي يتحدث عنها ممثل النقابات، والهجمات على السكان الأصليين وحقوق الأراضي وعلى كوكب الأرض نفسه التي أشار إليها آرثر مانويل (الذي مات فجأة في مطلع عام 2017) تتدفق من النبع ذاته: القيم المهترئة لمنظومة تضع الربح فوق عافية الناس والكوكب الذي يعيشون عليه. وهي بعينها المنظومة التي أتاحت للسعي وراء المال لأن تخرب العملية السياسية في الولايات المتحدة إلى حد تمكنت فيه حفنة من المتنفذين الغارقين في الفضائح من السيطرة على البيت الأبيض.

الروابط بين العدد الكبير من القضايا الملحة المتنافسة على وقتنا وعنايتنا واضحة، بل حتى جلية الوضوح. ولكن، ولأسباب عديدة، فالضغوطات من الممولين، والرغبة في الحملات القابلة للرواج، والخوف من الظهور بمظهر مفرط في التطرف وبالتالي يؤدي إلى فشل حتمي تضافرت كعوامل علمت كثيرين منا أن يفصلوا بين هذه الروابط الطبيعية، والعمل ضمن جدران "القضايا المنفصلة" والانعزال فيها. فمن النادر مثلاً أن يتحدث المناهضون للتقشف عن تغير المناخ، أما المعنيون بتغير المناخ فيندر أن يتحدثوا عن الحرب أو الاحتلال، كما يندر أيضاً أن تتحدث الحركات البيئية عن الروابط بين الأسلحة النارية التي تقتل السود في شوارع مدن مثل فيرغسون وأوتاوا وارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف الذي يدمر مواطن السود وغيرهم في جميع أرجاء العالم. ومن النادر الربط بين الرجال المتنفذين الذين يعتقدون بأن لديهم الحق في استخدام وإساءة استخدام أجساد النساء والفكرة المنتشرة بأن البشر لديهم الحق نفسه مع الأرض.

معظم الأزمات التي تواجهنا عوارض للمرض الكامن نفسه: المنطق القائم على الهيمنة الذي يعامل عدداً كبيراً من الناس، بل وحتى كوكب الأرض نفسه، بأنهم يمكن التخلص منهم. وقد اجتمعنا نتيجة إيماننا بأن الاستمرار في عدم الترابط هذا، والتفكير الضبابـي هذا، هو سبب فقدان التقدميين لمساحة واسعة من أرضيتهم الساسية والاجتماعية في كل جبهة بحيث أصبحنا نحارب من أجل الفتات، بينما نعلم علم اليقين أن لحظتنا التاريخية تتطلب تغيراً يحدث تحولاً كاملاً. وهذه التقسيمات والتصنيفات، والتردد في تحديد المنظومات التي نقف ضدها، تحرمنا من كامل طاقتنا، وزرعت في عقول كثيرين منا أن التوصل إلى حل نهائي أمر مستحيل.

واجتمعنا أيضاً نتيجة اعتقادنا بأن التغلب على هذه الانقسامات، أي التوصل إلى ما يربط بين مختلف هذه القضايا والحركات، إنما هو أكثر مهامنا إلحاحاً. وأن هذه الروابط ينبغي أن تنتج تحالفاً أوسع وأكثر حماسة وتقدمية مما رأيناه خلال عقود من الزمن، يمكنه ليس فقط التصدي لعوارض المنظومة القائمة

الفاشلة، بل حتى للمنظومة نفسها. وغايتنا غير المتواضعة كانت محاولة ليس فقط تحديد معالم العالم الذي لا نريد، بل كذلك العالم الذي نريد.

أدى هذا التنوع في الغرفة إلى حوارات محتدمة. ولكن التاريخ الطويل والمؤلم من الإخفاق في التعاون، والثقة المحطمة، كانت جميعها عوامل أضفت علينا قوة بحيث نجتمع الناس أخيراً ونقرر إتاحة المجال لنحلم سوية. ولعل البعض يعتقد أن الحلم بالعالم الذي نريده أمر ممتع وسهل، ولكنه في الحقيقة أصعب مهمة ممكنة، ولكنها أيضاً أملنا اوحيد. لقد رأينا ترامب وزمرته يصرون على دفع العالم إلى الخلف على كل جبهة، وفي الوقت نفسه. فلا يمكن إلا لرؤية منافسة تدفع بالعالم إلى الأمام وعلى جبهات متنوعة أن تحظى بفرصة التصدي لقوة مثل هذه. بدأت تجربتنا بالتوفيق بين هذه البرامج المتقاطعة في كندا، ولكنها أصبحت جزءاً من نقاش عالمي يجري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وعبر أوروبا وأبعد من ذلك، حيث توصل الناس إلى النتيجة نفسها: لقد آن أوان الاتحاد على خطة مشتركة يمكنها أن تتصدى مباشرة للسم السياسي الذي ينتشر في بلدان. الرفض ليس كفاية، بل آن الأوان لنضع الرؤية الجريئة والعظيمة التي علينا أن نحتشد من حولها.

حان وقت صدمة للناس

منذ الانهيار المالي في عام 2008، ظللت حائرة بشأن السؤال التالي: ما الذي يمكن له أن يُحدث ردة فعل تقدمية وشعبوية حقيقية للأزمة التي نواجهها؟

وفكرت في وقت ما بأن كشف الحقائق العلمية عن المناخ (إذا فهمناها حق الفهم) يمكن أن يشكل حافزاً. ففي نهاية المطاف: ما ثمة مؤشر أوضح من هذه الظاهرة على إخفاق المنظومة الحالية القائمة. فإذا سمحنا باستمرار العمل كالمعتاد، سيستمر ازدياد مساحات كوكبنا التي لا تسمح بحياة الإنسان. وكما رأينا، فالاستجابة الفعالة لتغير المناخ تتطلب التخلص بالكلية من قواعد الاقتصاد المحابـي لمصالح الشركات الكبرى، وهذا من أهم الأسباب التي تدفع بكثير من المتعصبين لأيديولوجية الجناح اليميني على التصميم على إنكار تغير المناخ جملة وتفصيلاً. وبدا لي كذلك أنه، وكما تحول الكساد الكبير ومن بعده الحرب العالمية الثانية إلى فترات من التغير الاجتماعي الهائل، فإن أزمة المناخ، وتهديدها الوجودي للبشرية، قد تصبح فرصة لا تتاح إلا مرة في القرن للتغير الاجتماعي والاقتصادي.

ويعطينا مدى إلحاح أزمة المناخ شيئاً يمكن له أن يساعدنا في إنجاز الأشياء العظيمة: موعداً نهائياً حازماً لا يتغير وضعه العلم لنا، وعلينا أن تعيد ونكرر:

لقد انتهى الوقت المتاح لنا، فقد استمر "العمل كالمعتاد" لعقود طويلة بحيث لم يعد لدينا مسافة طويلة قبل أن تنتهي الطريق. وما يعنيه هذا هو أننا، وإذا أردنا فرصة لتجنب احترار مأساوي، فعلينا أن نبدأ بالتحول الاقتصادي والسياسي العظيم الآن.

لكن، وكما نعلم جميعاً، فليست مظاهر تغير المناخ مثل انهيار في السوق أو حتى الحرب. فباستثناء تكرر ظواهر مثل العواصف العملاقة المتوحشة، فهذا الاحترار بطيء ولكنه كاسح، ما يسهل الدفع بهذه المشكلة بعيداً إلى عقلنا الباطن، خلف طوارئ يومية أكثر وضوحاً. ولهذا، فلم تكن أزمة تغير المناخ هو وحده ما جمع بيننا في ربيع 2016، بل شيء آخر احتل الصدارة في الصفحات الأولى في الصحف، وهو انهيار أسعار النفط الذي تحول إلى مشكلة مستعصية لإكسون موبيل وريكس تيلرسون وفلاديمير بوتين. أما بالنسبة إلينا في كندا، حيث راهنت الحكومة على النفط الرملي الباهظ الثمن في ألبيرتا، فالانهيار المفاجئ في الأسعار أدى إلى ضربة اقتصادية مدمرة، حيث بدأ المستثمرون بالهرب من هذا النوع من النفط، وفقد عشرات آلاف العمال وظائفهم. وما كان لدى الحكومة أي خطة بديلة سواء فيما يتعلق بصنع الوظائف أو زيادة عائدات الحكومة.

ظل الكنديون يسمعون لسنوات بأن عليهم الاختيار بين بيئة صحية واقتصاد قوي، وانتهى الأمر بأن لم ننل أياً من الأمرين. فقد حفرنا ولوثنا مساحات كبيرة من ألبيرتا للحصول على النفط الثقيل، وانتهكنا بشكل فاضح حقوق الأراضي للسكان الأصليين، إلا أن الاقتصاد توجه إلى الهبوط وبسرعة، وذلك لأننا علقنا كثيراً من موارد ذلك الاقتصاد على سلعة يتقلب سعرها بشكل لا يبدو أن أحداً قادر على السيطرة عليه.

ولهذا بدأ البعض منا بمناقشة فكرة اجتماع وطني، متسائلين إذا ما كان انهيار أسعار النفط. فإذا اجتمع مع إلحاح أزمة المناخ، يمكن له أن يوفر الحافز للتغير الاجتماعي العميق الذي يحتاج إليه مجتمعنا واقتصادنا على عدد كبير من الجبهات. وبدأنا نتخيل كيف يمكننا استخدام تقاطع الأزمات للدفع بسياسات تحسن الحياة بشكل كبير، وتغلق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتحدث عدداً كبيراً من الوظائف ذات المردود الجيد والقائمة على الاستهلاك القليل للكربون، وإعادة الحيوية للديموقراطية بدءاً من القاعدة الشعبية إلى الأعلى. وسيكون هذا العكس التام لعقيدة الصدمة، فستكون صدمة من الشعب، وضربة من الأسفل.

وذلك أرسلنا رسالة بعنوان: "من صدمة الأسعار إلى انتقال الطاقة"، دعونا فيها القياديين عبر البلد إلى الاجتماع في حلقة نقاش تستمر لمدة يومين

ووضع أحلام كبيرة، وسأوضح ما حصل بعد ذلك فيما يلي آملة بأن تكون التجربة مفيدة في وقت يسعى فيه الكثيرون إلى التغلب على الانقسامات.

برنامج حزبي دون أحزاب

وجاء القياديون استجابة لدعوتنا. وكان منهم رؤساء اتحادات ونقابات عمالية، ومديرو مجموعات خضراء كبرى، وقياديون مشهورون من الشعوب الأصلية والحركات النسائية، وكبار المنظمين والمنظرين المركزين على حقوق المهاجرين، والتكنولوجيا المفتوحة، والعدالة الغذائية، والإسكان، والعقيدة، وغيرهم. وكوننا تمكنا من جلب هذا العدد الكبير من اللاعبين وجمعهم خلال فترة أسابيع قليلة عكست فهمنا المشترك بأن هذه إنما هي انفراجة سياسية نادرة بشكل لا يختلف كثيراً عن الأزمة المالية في عام 2008. ولكن في هذه المرة، صمم الناس على عدم ترك الفرصة تفلت منهم.

ومن العوامل الأخرى التي أضفت شعوراً بالإلحاح على الاجتماع إقبال الحملة للانتخابات الفدرالية. فالحزب المحافظ الذي يقوده ستيفن هاربر المؤيد للنفط كان قد بقي في السلطة لعقد من الزمن، ولكن المزاج الوطني تحول وبدا وكأن المشهد السياسي على وشك التغير. ولكن أثناء تلك المرحلة من الحملة الانتخابية، لم يتوفر بعد أي حزب سياسي نجح في إثارة حماسة الناخبين برؤية سياسية مختلفة للبلد. ففي الجانب المناخي، كان كل من حزبـي المعارضة الرئيسيين، الليبراليين الوسطيين بقيادة جاستن ترودو، والحزب الديموقراطي الجديد الوسطي المائل إلى اليسار، مستمرين في حملات تقليدية تدعو إلى خطوط نفط رملي جديدة بدون أن يتناولوا بصدق انهيار الأسعار وأزمة المناخ.

ولذلك قررنا في اجتماعنا أن نفعل شيئاً لم تحاوله الحركات في بلدنا منذ عقود عدة: التدخل في الانتخابات الوطنية من خلال كتابة "خطة حزبية للشعب" تحاول أن تعكس ليس فقط حاجة دائرة انتخابية واحدة، ولكن دوائر كثيرة في الوقت نفسه.

ورأينا في ذلك فرصة، ليس فقط لشفاء علاقتنا مع الكوكب، ولكن الجراح الاستعمارية والعرقية التي ترجع إلى منشأ البلد.

كما أبقينا شيئاً آخر في أذهاننا: أن أسلوب الحياة الذي يؤدي إلى كل من عدم الاستقرار المناخي والاقتصادي يتسبب بأزمات أخرى كذلك؛ فهو ينشر وباء القلق واليأس، والذي يتجلى في كل شيء بدءاً من ازدياد الاعتماد على الأدوية إلى معدلات الانتحار المرتفعة، ومن الغضب المفرط أثناء قيادة السيارات في الشوارع إلى الإدمان على مشاهدة التلفاز. فطلبنا من أنفسنا

أن نتخيل: ما الذي يتطلبه بناء مجتمعات أكثر سعادة وصحة؟ وهل يمكن أن تكون هذه الأشياء هي بعينها ما يتطلبه جعل الكوكب أكثر صحة؟

باختصار: كانت غاياتنا بعيدة المنال، ولكن شعرنا بأن هذا الأمر الأخلاقي الوحيد الذي يمكننا فعله: بالنسبة إلى الجميع في الغرفة، سواء أكانوا يعملون في الهجرة أم التشرد أم حقوق الأراضي للسكان الأصليين أم المناخ. فلم يسبق لنا أن مررنا بفترة تتعرض فيها البشرية لهذا القدر الكبير من المخاطر.

وكانت الغاية هي الخروج برؤية ملموسة وملهمة إلى حد يمكن الناخبين، من الناحية العملية، من فعل شيئين في الوقت ذاته: فيمكنهم الذهاب إلى صناديق الاقتراع والتصويت ضد من لم يريدونه (الحكومة الكارثية القائمة آنذاك)؛ وكذلك أن يكون لديهم بعض الحيز، حتى ولو كان خارج السياسات الانتخابية، لقول نعم لرؤية أملوا بأن تعكس ما يريده كثيرون، وذلك من خلال إضافة أسمائهم على البرنامج الحزبـي الشعبـي أو على الأقل رفع الصوت بالدعم العام.

وقلنا بأننا إذا بنينا ما يكفي من الزخم خلف هذه الخطة، فلعلها تضع بعض الضغط على الممثلين المنتخبين. ولكن قبل حدوث ذلك، كان علينا أولاً على تصميم الوثيقة، وهذا ليس سهلاً.

الروابط، وليس المنافسة

كان لذلك الاجتماع الأولي بعض القواعد الأساسية، بعضها ضمني وبعضها معلن. وأول هذه القواعد هو أنه من غير المسموح لأحد أن يقول "أزمتي أكبر من أزمتك"، ولا أن يقول أن تغير المناخ، بسبب إلحاحه ومداه، ينبغي أن تكون له الأولوية على مكافحة الفقر أو العنصرية أو أي من الشواغل الرئيسية الأخرى. وبدلاً من تصنيف القضايا على سلم الأولويات، بدأنا من المبدأ القائل بأننا نعيش في زمن من الأزمات المتعددة والمتقاطعة، وبما أن كلها ملح، لا يمكننا أن نصلحها على نحو تسلسلي. بل ما نحتاج إليه هو الحلول المتكاملة القائمة على أفكار ملموسة يمكنها أن تخفض الانبعاثات بشكل كبير بينما تحدث عدداً ضخماً من الوظائف النقابية وتقدم عدالة ذات معنى لمن تعرضوا للإساءة والإقصاء في ظل الاقتصاد الاستخراجي القائم حالياً.

ومن القواعد الأساسية الأخرى: أن النزاع القائم على الاحترام صحي وضروري وجزء لا يتجزأ من الوصول إلى الآفاق الجديدة، والجدل يعني أننا ننجح!

تحدث عدد كبير من المجموعات والناس في الغرفة عن كونهم اشتركوا من قبل في تحالفات، ولكن معظمها كان قائماً على الرفض، على غرار رفض

اتفاقية تجارية بغيضة محابية لمصالح الشركات الكبرى، ورفض خطة تقشفية تعاقب الشعب، ورفض سياسي مشين معين، ورفض خطوط النفط والتصديع المائي. ولكننا أدركنا أن الجانب التقدمي من الطيف السياسي لم يجتمع منذ زمن بعيد لقول نعم لشيء ما، ناهيك عن بناء رؤية متكاملة بشأن النموذج الاقتصادي التالي. لا مهرب من بعض النزاعات، وخاصة وأن اجتماعنا، وككل الاجتماعات، لم يكن مثالياً، وأن بعض الناس الذين كان ينبغي أن يكونوا في الغرفة لم يحضروا فيها.

ولكن كان لدينا أيضاً لحظات من الارتياح والسعادة أيضاً، حيث تدفقت الأفكار بشأن "الانتقال المنصف" بسرعة جعلت الألواح البيضاء تعج بالاقتراحات والأسئلة:

رعاية أطفال مجانية ذات جودة عالية.

قيادة أقل للسيارات.

عمل أقل والمزيد من الموسيقى والحدائق والأسرة.

قطارات فائقة السرعة، وطرقات حديثة مولدة للطاقة الشمسية.

وكذلك سمعنا بعض التحديات التي كنا نعلم أننا غير قادرين على حلها خلال يومين، ولكن سنستمر في الحيرة أمامها لبضع سنوات:

إذا لم نعالج مسألة الملكية، فكيف سننتقل إلى العدالة المنصفة للجميع؟

كيف نتجاوز فكرة بأن ما نملكه هو ما يحمينا؟ الأمن يأتي من التجمع والتضامن. الأمن يأتي من مقدار صلابة الروابط التي أتمتع بها وليس من مقدار ما أملك.

كيف نبني قطاعاً عاماً بحيث نشعر نحن، العامة، بأننا جزء منه؟ علينا جميعاً أن نشعر بملكية الإسكان العام والموارد العامة.

كيف يمكننا كفالة الاعتراف بالعمل غير الرسمي وغير مدفوع الأجر المعني بالرعاية والعمل المنزلي والعناية بالأرضي، وكيف نقيِّمه في عملية انتقالية عادلة؟

كيف ينبغي أن يكون الدخل الأساسي المضمون؟

العدالة الاجتماعية لا يمكن تفرقتها عن إزالة الاستعمار. كيف نتصور التعويضات للأشخاص الأكثر تأثراً من الصناعات الاستخراجية وتغير المناخ؟

وكذلك ذهبت أذهاننا إلى آلاف اللاجئين الذين استمروا في الهرب من منازلهم بحثاً عن الأمان:

اللاجئون لا ينظرون إلى أزمة المناخ، بل هم في أزمة المناخ.

القيادة من خلال القيم، لا السياسة

كان دوري في كل هذا هو الاستماع بحرص إلى يومين من النقاش، وكتابة الملاحظات عن المواضيع المشتركة، والخروج بصيغة أولى سيكون لدى الجميع فرصة لمراجعتها. وكانت هذه أصعب مهمة واجهتها في حياتي ككاتبة (أنا أجد صعوبة في الكتابة مع شخص واحد، ناهيك عن ستين شخصاً). ولكن ظهرت مواضيع مشتركة واضحة جعلت الجمع بينها ممكناً.

ومن هذه المواضيع هو: أن لدينا منظومة تقوم على الأخذ والاستخراج اللامتناهيين، وأقصى درجة ممكنة من الاختطاف. فاقتصادنا يأخذ دون حد من العمال، ويطلب منهم المزيد والمزيد ضمن أطر لا تفتأ تضيق أكثر فأكثر بينما يقدم أصحاب العمل بالمقابل ضمانات أقل وأجوراً أدنى. ويدفع العديد من مجتمعاتنا إلى نقطة انهيار مماثلة، فقد أخذ من المدارس والحدائق العامة ووسائل النقل وغيرها من الخدمات قسم كبير من مواردها عبر عقود من الزمن، مع تناقص الوقت المتوفر للسكان لملء الفجوات التي يحدثها زوال هذه الخدمات. ونحن جميعاً، وبالطبع، جزء من منظومة تأخذ دون حدود من مصادر الأرض الطبيعية، بدون حماية دورات إعادة الولادة التي يتطلبها الحفاظ على هذه الموارد، ودون إيلاء أي اهتمام للأمكنة التي نتخلص فيها من التلوث، سواء أكان ذلك في نظم المياه التي تحفظ الحياة، أم إلى المحيط الجوي الذي يبقي على توازن نظامنا المناخي.

وعند استماعنا للقصص عن العمال الذين فصلوا من أعمالهم بعد حياة كاملة من الخدمة، والمهاجرين الذين يواجهون الاحتجاز دون أمد محدد في ظروف مقيتة، وإهمال ثقافة السكان الأصليين ومعارفهم بل والهجوم عليها، اتضح لنا جميعاً بأن هذا هو المطلوب من منظومة تدمن على الأرباح القصيرة الأمد والثراء، وعلى المستوى الهيكلي: فهي تعامل الناس والأرض إما كموارد ينبغي التنقيب فيها إلى أقصى حد منها، أو كقمامة ينبغي التخلص منها في أبعد مكان ممكن، سواء أكان ذلك في قعر المحيط أم في أعماق زنزانة في السجن.

ويختلف عن هذا تمام الاختلاف ما قاله الناس عن العالم الذي يريدونه: فقد تكرر استخدام كلمات مثل "العناية" و"الرعاية" كثيراً ومرة تلو أخرى: العناية بالأرض، وبنظم الحياة في كوكبنا، وببعضنا بعضاً. وبينما تحدثنا، أصبح هذا هو الإطار الذي بدا وكأن كل شيء يمكن أو يوضع فيه: الحاجة إلى الانتقال من منظومة تأخذ دون حدود (من الأرض ومن بعضنا بعضاً) إلى ثقافة تقوم على الرعاية، وتقوم على مبدأ يقول بأننا حين نأخذ، فعلينا أن نعطي ونعتني.

منظومة يلقى فيها الجميع التقدير والاحترام، ولا تعامِل الناس أو العالم الطبيعي وكأنهما يمكن التخلص منهما.

أصبح التصرف بعناية وقبول، بدلاً من الاستخراج والقسر، هو الفكرة التي تربط بين كامل المسودة، بدءاً من احترام المعرفة والحقوق الأساسية للسكان الأصليين، وهم الراعون الأصليون للأرض والمياه والهواء. ومع أن العديد منا (بما فيهم أنا) ظننا في الأصل بأننا نجتمع لوضع مسودة من أهداف السياسة، أدركنا بأن التحول في القيم، وحتى في الأخلاق، يكمن في لب ما نحاول وضعه.

وتتبع جميع الأمور المحددة في السياسة من هذا التحول. فمثلاً، حين نتحدث عن "الوظائف الخضراء"، نتصور عادة شخصاً يرتدي قبعة قاسية وهو يركب الألواح الشمسية. ولا شك في أن هذا نوع من أنواع الأعمال الخضراء، ونوع مهم منها، ولكنه ليس الوحيد. فالعناية بالكبار بالسن والمرضى لا يتطلب حرق قدر كبير من الكربون، وصنع الفن لا يتطلب حرق قدر كبير من الكربون، والتعليم لا يحرق قدراً كبيراً من الكربون، والعناية بالأطفال لا يستهلك قدراً كبيراً من الكربون. لكن هذا النوع من العمل، الذي تقوم النساء بغالبيته، لا يلقى لا التقدير الكافي ولا الأجر الجيد، وعادة ما تستهدفه اقتطاعات الحكومة. ولذلك قررنا أن نتعمد توسعة التعريف التقليدي للوظيفة الخضراء بحيث يشمل كل عمل مفيد ومثرٍ لمجتمعاتنا ولا يحرق قدراً كبيراً من الوقود الأحفوري. وكما قال أحد المشاركين: "التمريض طاقة متجددة، والتعليم طاقة متجددة". وباختصار، كانت هذه محاولة لوضع مخطط لاقتصاد يقوم على المحبة بدلاً من الاقتصاد القائم على التدمير.

الخطوط الحمراء

حاولنا أن نتناول أكبر عدد ممكن من القضايا التي تعكس تحول القيم الذين ندعو إليه بين الناس (بدءاً من الترحيب بأكبر عدد ممكن من المهاجرينظن إلى وضع حد للصفقات التجارية التي تجبرنا على الاختيار بين "النمو" من ناحية وحماية البيئة وصنع وظائف محلية من ناحية أخرى). كما قررنا مقاومة إغراء وضع قائمة خيالية تغطي كل مطلب يمكن لنا أن نتصوره، وبدلاً من ذلك ركزنا على الإطار الذي يظهر كيف تترابط الكثير من التحديات التي نتناولها والحلول التي ندعو إليها، لأن هذا الإطار يمكن له أن يمتد إلى أي مكان أو مجتمع تنطبق عليه هذه الرؤية.

وفي الوقت ذاته، كان هناك مطالب محددة تتعلق بمجموعات مختلفة في الغرفة، ينبغي وضعها في البرنامج الحزبـي. فبالنسبة إلى المشاركين من السكان الأصليين، كان من المهم الدعوة إلى التنفيذ الكامل لـ"إعلان الأمم

المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"، والذي ينص على أنه لا يمكن إنشاء أي مشاريع بنائية على أراضي السكان الأصليين بدون "موافقتهم الحرة والمسبقة والقائمة على المعلومات". وبالنسبة إلى الناشطين في مجال المناخ، كان من الضروري الإقرار بأنه لا يمكن بناء بنى تحتية جديدة للوقود الأحفوري. وبالنسبة إلى المشاركين من النقابات العمالية، كان من المهم للغاية الدعوة ليس فقط للحفاظ على العمال لأجل وظائف خضراء جديدة، ولكن على قدرتهم على المشاركة الديموقراطية في عملية الحفاظ هذه.

وبالنسبة إلى كثير من الناس في الغرفة، كانت العودة إلى الماضي من الخطوط الحمراء المرفوضة. فلا يمكن للبرنامج الحزبـي أن يعود إلى ذكرى مثالية لبلاد اعتمدت دائماً على سرقة الأراضي والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي المنهجي للعديد من مجتمعات الملونين. فلا بد للإلهام أن يأتي من تصور لمستقبل نرسمه سوية. قالت إيلين غابرييل، أحدى المشاركات في وضع المسودة، وهي ناشطة معروفة لحقوق السكان الأصليين من شعب كانيساتاكي في مقاطعة كيبيك، بأن العملية بالنسبة إليها تمثل "ولادة جديدة للإنسانية". فهي ولادة جديدة، وليست بعثاً للأموات.

وشاركت كريستينا شارب، وهي أستاذة لغة إنجليزية في جامعة تافتس ألفت كتاباً مؤثراً بعنوان "على أثر"، يتعلق بالتبعات المستمرة للاتجار بالعبيد، في مناقشة جرت مؤخراً استلهمت البرنامج الانتخابـي وقدمت تحذيراً مهماً بالنسبة إلى النتيجة، فقالت إن المهمة هي "الربط وليس الانهيار". وما يعنيه هذا هو أنه بإمكاننا بل وعلينا أن نبحث عن نقاط للوحدة والمشاركة عبر مختلف التجارب والقضايا، ولا يمكن وضع كل شيء في مزيج غير مفهوم من ابتذالات الحد الأدنى المشترك. فمصداقية الحركات المنفردة، والتجارب المحددة للمجتمعات، ينبغي عكسها وحمايتها، حتى ونحن نجتمع لوضع رؤية موحدة.

في المعركة سوية

وبطريقة ما، طرحنا السؤال التالي: ما هي الصفات التي نحبها أكثر من غيرها في الناس؟ فشملت الأجوبة: الكرم وحسن الضيافة ودفء المشاعر والحكمة. ثم سألنا أنفسنا: كيف ستبدو هذه الصفات إذا ما عبر عنها في المجال العام، وكسياسة؟ فاكتشفنا بأن من بين الأشياء التي تعكسها هذه الصفات هو الانفتاح، ما يعني رعاية ثقافة ترحب بالمحتاجين بدلاً من استقبال الغرباء بالخوف والشكوك؛ والتي تثمن الكبار بالسن والمعرفة التي جمعوها خلال حياتهم، وكذلك طرائق التعلم التي تسبق وجود هذا الاكتشاف الأخير الذي يدعى: كندا.

وقد لخصت بيانكا موغييني، التي تشارك في قيادة المنظمة التي خرجت عن الاجتماع، المبدأ فيما يتعلق بالمناخ والهجرة:

إن تدفقات المهاجرين التي نراها اليوم ليست إلا لمحة من الآتي. إذ يرتبط تغير المناخ بشكل وثيق مع الهجرة، وسنرى نزوحاً هائلاً للناس بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار والأحوال الجوية القصوى خلال العقود التالية، وفي جميع أرجاء العالم. فهذا هو السؤال الذي يواجهنا جميعاً: هل نشارك في هذه المعركة سوية؟ أعتقد أن معظم الناس، ونظراً لهذه الفرصة، يعتقدون بأننا علينا فعل ذلك. ونحن نرى الأمر يتكرر مرة تلو أخرى في أوقات الأزمات، حين ينهض الناس لأجل الآخرين في مجتمعاتهم، وحتى لأجل الغرباء. ولكن نحتاج من نظم الهجرة والحدود والدعم الاجتماعي في بلادنا أن تلحق بهذه الفكرة. والقفزة هذه تتعلق بقيامنا بالحوار مع أنفسنا ولكن في أفضل وجوهها.

تعويضات الطاقة

الطاقة التي نستخدمها اليوم يملكها عدد ضئيل من الشركات العملاقة، وتولدها لأجل أرباح حملة الأسهم فيها. فغاية هذه الشركات الأولى، بل واجبها الائتماني، هو أن تولد أقصى ربح ممكن. ولذلك تتردد معظم شركات الطاقة في التحول إلى الموارد المتجددة. ولكننا تساءلنا: ماذا لو امتلك المواطنون العاديون الطاقة وتحكموا بها بشكل ديموقراطي؟ ماذا لو غيرنا طبيعة الطاقة وهيكلية امتلاكها أيضاً؟

ولذلك قررنا بأننا لا نريد شراء طاقة متجددة من إكسون موبيل وشل، حتى لو قدماها. بل نريد توليد الطاقة أن يجري على أيدي عامة الناس، والمجتمعات، وتعاونيات تعمل في الطاقة. إذا كنا نحن من يملك نظم الطاقة، وبشكل ديموقراطي، فيمكننا استخدام العائدات لبناء خدمات اجتماعية تحتاج إليها المناطق الريفية والبلدان والمدن. وأعني خدمات اجتماعية مثل الرعاية اليومية والعناية بكبار السن ومراكز المجتمعات ونظم النقل (بدلاً من هدرها على رزمة تقاعد بقيمة 180 مليون دولار على شخص كريكس تيلرسون مثلاً). وأجرت الدنمارك تجربة رائدة في مجال الطاقة التي تمتلكها المجتمعات المحلية خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث شجعت سياسات الحكومة ودعمت مزارع توليد الكهرباء من خلال الرياح التي تمتلكها جهات تعاونية. وتبنت ألمانيا الفكرة نفسها (ونصف مرافق توليد الكهرباء من موارد متجددة في ألمانيا يمتلكها إما مجموعات من المزارعين والمواطنين ونحو 900 تعاونية؛ أما الدنمارك، فبحلول عام 2000 تملك لاعبون صغار كالفلاحين والتعاونيات نحن 85 في المائة من توربينات الرياح). وأثبت البلدان بأن هذا النموذج يتضمن فوائد اجتماعية جمة ويتوافق مع التحول السريع. وفي بعض

الأيام، تولد الدنمارك طاقة أكبر من الرياح مما تقدر على استهلاكه، فتبيع الفائض لألمانيا والسويد.

وقد ألهمتنا هذه النماذج التي أحدثت مئات آلاف الوظائف. ولكننا أيضاً استلهمنا أمثلة من الولايات المتحدة، من خلال شبكات كاتحاد العدالة المناخية، وهي مجموعة من مجتمعات السود المنخفضي الدخل الذين ناضلوا لكفالة أن تستفيد الأماكن التي تعرضت للمقدار الأكبر من التلويث والإهمال من التحول الواسع النطاق إلى الطاقة الخضراء. وفي كندا، يتضح النمط نفسه: فاتكالنا الجماعي على الطاقة القذرة عبر القرنين الماضيين جعل الفئات الأفقر والأكثر عرضة للمخاطر من الناس تتحمل أسوأ التبعات، وهذه الفئات تتألف في الغالب من السكان الأصليين والمهاجرين. فهؤلاء هم الذين تسرق أراضيهم وتسمم بالتنقيب عن الفحم والمعادن، وهؤلاء هم من تنشأ أكثر المصافي ومعامل الطاقة تلويثاً في أحيائهم. ولذلك، وبالإضافة إلى الدعوة إلى "ديموقراطية الطاقة" على غرار النموذج الألماني، فقد وضعنا العدالة في التعويضات في قلب التحول في مصادر الطاقة، داعين إلى أن يستفيد السكان الأصليون والمجتمعات الموضوعة في الواجهة (مثل أحياء المهاجرين الذين لوث الفحم الهواء فيها) هم أولاً من التمويل الحكومي، بحيث يمتلكون ويتحكمون بمشاريع الطاقة الخضراء الخاصة بهم، مع الحفاظ على الوظائف والأرباح والمهارات ضمن المجتمعات نفسها.

كما يعني التحول القائم على العدالة بأن العاملين في قطاعات مرتفعة بالكربون، والذين ضحى العديد منهم بصحته في مناجم الفحم ومصافي النفط، ينبغي أن يكونوا شركاء كاملين وديموقراطيين. وكان المبدأ الموجه لنا هو ألا يتخلف أي عامل عن الركب.

وكخلاصة لما سبق، نصت خطتنا على أن العملية التي تغير بلدنا بشكل جوهري لجعله أنظف تتضمن فرصة تاريخية لجعله أكثر عدالة. وبينما نتخلص من الوقود الأحفوري، يمكننا في الوقت ذاته أن نبدأ بمعالجة الأخطاء المريعة التي ارتكبت بحق الشعوب الأصلية؛ ونخفض بشكل كبير أوجه اللامساواة الاقتصادية والعرقية والجنسية؛ ونلغي أسلوب الكيل بمكيالين الفاضح الذي يعامل به العمال المهاجرين؛ كما يمكننا صنع عدد كبير من الوظائف الثابتة ذات الدخل الجيد في قطاعات خضراء، مثل شفاء الأرض والمياه، ومهام العناية بمختلف أنواعها. وسيحظى الأطفال بفرصة ليكونوا بصحة أفضل لأنهم لن يتنفسوا هواء سامّاً؛ أما مجتمعاتنا التي يتزايد فيها عدد الكبار في السن، فيمكن أن تمنح معيشة أكثر صحية؛ وسنمضي أوقاتاً أقصر في أزمات السير، وساعات أقل في العمل، ووقتاً أوسع لنمضيه مع أصدقائنا وأسرنا. وبعبارة أخرى، سننال مجتمعاً أسعد وأكثر توازناً، حيث يتحرر تعريف السعادة من

دورات لا تنتهي من الاستهلاك المتزايد باستمرار، وهو المنطق الكامن خلف صنع العلامات التجارية (والذي حفز وصول دونالد ترامب). وبدا الأمر طيباً لنا، وبطريقة غير كندية أبداً تجرأنا على أن نأمل في أن يصبح هذا الإطار العريض نموذجاً لتحالفات أخرى ذات قاعدة عريضة أبعد من حدود بلدنا.

نعم، نمتلك الإمكانات المادية لننقذ أنفسنا

نعلم أن إحدى أكبر العوائق التي نواجهها هو قوة المنطق الكامن خلف التقشف، وهي رسالة تلقيناها جميعاً على مر عقود من الزمن بأن الحكومات دائمة الإفلاس، فلماذا نحلم أصلاً بمجتمع قائم على الإنصاف؟ ومع وضع هذا بعين الاعتبار، عملنا بشكل لصيق مع فريق من الخبراء الاقتصاديين لتحديد الكيفية التي يمكننا من خلالها جمع العوائد اللازمة لتطبيق خطتنا.

وشملت الأدوات الرئيسية: إنهاء الدعم عن الوقود الأحفوري (وتساوي نحو 775 بليون دولار عالمياً)؛ والحصول على حصة أكثر عدلاً من عائدات القطاع المالي الهائلة من خلال فرض ضريبة على كل معاملة (ما سيجني 650 بليون دولار عالمياً وفقاً لما أورده البرلمان الأوروبـي)؛ وزيادة الكلفة على استخراج الوقود الأحفوري؛ وزيادة ضريبة الدخل على الشركات وأثرى الأشخاص (وثمة مجال كبير هنا، فضريبة بنسبة 1 في المائة فقط على الملياردیرات يمكنها أن تجمع 45 بليون دولار وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة)؛ وضريبة متصاعدة على الكربون (وضريبة 50 دولاراً على كل طن متري من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان المتقدمة النمو كفيل وحده بجمع 450 بليون دولار سنوياً)؛ والاقتطاع من الإنفاق العسكري (وإذا اقتطعت الميزانيات العسكرية لأول عشرة بلدان في العالم من حيث الإنفاق العسكري بنسة الربع، فسيحرر هذا مبلغ 325 بليون دولار بحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي للبحوث المتعلقة بالسلام). ولكننا أسفنا لأننا أهملنا بأن نشمل الدعوة إلى إغلاق جميع الملاذات الضريبية، الذي كان يمكن له أن يشكل أكبر مصدر ممكن للدخل من بين كل ما ذكرناه.

والحسابات واضحة: فالمال اللازم لهذا التحول متوفر، كل ما نحتاج إليه هو حكومات تتمتع بالشجاعة حتى تسعى لتحقيقه.

فهذا ملخص عن رؤيتنا، أن نستثمر في القطاعات التي تحسب بشكل ملموس نوعية الحياة وتحدث مجتمعات أكثر اهتماماً ورعاية، بدلاً من من اقتطاع هذه الأوجه من الحياة باسم الأزمة المصطنعة التي تدعى "التقشف". وكنا ملتزمين بزرع العدالة في كل وجه من أوجه هذا التحول.

عكس "فن الصفقة"

حين أعود بذاكرتي إلى عملية وضع المسودة، لا يمكنني إلا أن ألاحظ مدى بعدها عن فن ترامب في الصفقات والقائم على وسال خداع الآخرين. فلم تحصل أي جهة من الجهات المشاركة في وضع المسودة على كل ما تريد، ولا حتى حاولت فعل ذلك، وكان هناك خلافات جدية. ولكن وللوصول إلى الصيغة النهائية، قام الجميع ببعض التنازلات، ولم يتشبث أحد بكافة آرائه. وانعكس الأخذ والرد في المبادئ والقيم التي خرجت بها نقاشاتنا: فالغاية هي الانتقال من مجتمع قائم على الأخذ اللامتناهي والاستنفاذ، إلى آخر يقوم على الرعاية والتجديد. وإذ كان لنا أن نحقق ذلك فعلى جميع علاقاتنا مع بعضنا بعضاً أن تقوم على المبادئ نفسها من تبادل المنافع والرعاية، لأن علاقاتنا مع بعضنا بعضاً هي أثمن الموارد. وهذا هو العكس التام لتسلط طرف على الآخر ليستسلم له الأخير.

قبول القبول

بعد بضعة أسابيع من المراوحة، توصلنا إلى صيغة نهائية قبل بها الجميع تقريباً في الاجتماع الأصلي (وسيرفق نصها الكامل بنهاية هذا الكتاب). وكذلك اتفقنا على اسم هذه النسخة النهائية: "بيان القفزة: الدعوة إلى كندا تقوم على عناية الناس بالأرض وببعضهم بعضاً". وقد اخترنا كلمة "القفزة" لأنها تتحدى نزعة التدرجية التي يتبعها الوسطيون، والذين يسمون أنفسهم "حذرين"، ولكنها في الواقع نزعة في غاية الخطورة أثناء هذه المرحلة المتأخرة من أزمة المناخ. فالفجوة بين حيث نقف وحيث نحتاج أن نكون أصبحت كبيرة للغاية، والوقت المتبقي قصير إلى حد لا يمكن للخطوات الصغيرة أن تأخذنا هناك، فصرنا نحتاج إلى القفزات.

وعبر آفي لويس، زوجي وأحد كتاب الوثيقة، عن الأمر على النحو التالي:

مع القفزة، سيطابق نطاق الخطة نطاق الأزمة. وبالنسبة إلى كثيرين منا، فهذا يشكل مصدر ارتياح شامل. فأخيراً صدرت مجموعة من المطالب التي تقر بمقدار ما نحتاج إليه من تغيير، ومدى السرعة التي علينا أن نجري التغييرات بها. وتبدو الخطة حقيقية لأنها تتعامل مع تغير المناخ ليس كمشكلة فنية، بل كأزمة في منظومة وفلسفة اقتصادية. وتحدد السبب الأساس لتغير المناخ بأنه المنطق الاقتصادي السائد في زمننا: الاستخراج، لتغذية النمو الدائم، المتجذر في الاستهلاك المستمر في الازدياد... وهذا مستوى مخيف من التغير، ولكنه صادق. والناس يعلمون بكل كيانهم بأن هذا هو نوع التغيير الذي نحتاج.

وقبل إصدار الخطة لعامة الناس، طلبنا من العديد من المنظمات والشخصيات العامة الموثوق بها أن يوقعوا عليها، وسمعنا مرة تلو أخرى:

"نعم، هذا هو من نحب أن نكون، دعونا نضغط على السياسيين. ولتحل اللعنة على الوسطية الحذرة". ووقف عدد من الأشخاص الرموز الوطنية، من أمثال نيل يونغ وليونارد كوهين (الذي كان لا يزال حياً آنذاك)، إلى جانبنا دون تردد. أما الروائي يان مارتيل، فكتب إلينا بأن الخطة "ينبغي أن يهتف بها كل صارخ في كل بلدة في كل ساحة في هذه البلد".

كانت هذه وثيقة نادرة يمكن أن توقع عليها منظمات كبيرة من أمثال السلام الأخضر وأوكسفام، والنقابة الكندية للموظفين العموميين (وهي النقابة الأكبر في البلد)، ورئيس كونغرس العمال الكنديين (وهو نقابة النقابات)، وكذلك مجموعات تنتمي إلى القاعدة الشعبية من أمثال "حياة السود مهمة - فرع تورنتو" و"لا أحد غير قانوني - فرع أراضي ساحل ساليش"، وأكبر منظمة دعم قائمة على العضوية، مجلس الكنديين. وشمل من تبنى الخطة مؤيدين لجميع الأحزاب، والبعض ممن لا يؤيد أي حزب أصلاً. فقد اشترك الجميع في الاعتقاد بأن الأحزاب الكبرى، إذا لم تقدم للناخبين الخطة الملائمة للأزمات المتعددة التي نواجهها، فعلينا استقدامها من خارج الأحزاب المنتخبة.

وخلال أيام من إطلاق "خطة القفزة"، أضاف آلاف الأشخاص أسمائهم إليها، وسرعان ما تزايد العدد إلى عشرات الآلاف، علاوة على تأييد أكثر من مائتي منظمة. صدمنا من العدد الكبير، وأصبح من الواضح لنا بأن عدداً كبيراً من الناس، وبعد عقود من النضال ضد ما لا يريدونه (مثل خطوط النفط الرملي، والمال في السياسة، وصفقات التجارة المحابية للشركات، والقوانين الأمنية الوحشية) قد أصبحوا جاهزين للاحتشاد من أجل العالم الذي يريدون. وذكرني هذا التدفق بشعار سمعته للمرة الأولى في الأرجنتين، خلال حملة انتخابية: "أحلامنا لا تقاس بصناديق اقتراعكم". وهذا ما قاله الناس من خلال التوقيع على "خطة الفقزة": نعم، سأصوت في هذا النظام الانتخابـي المقيد والمعيب، ولكن لا تخلطوا بين صوتي وبين تعبيري عن العالم الذي أريد. لقد أحدثت "خطة القفزة" حيزاً للتأكيد على أن السياسيات الانتخابية في هذه النقطة من التاريخ عادة ما تخفق في تمثيل أحلام عدد كبير من الناس واحتياجاتهم الملحة (ولكن المشكلة الحقيقية في كندا والولايات المتحدة وكل مكان آخر ستكون إدراج هذه الأحلام ضمن صناديق الاقتراع باستراتيجية رابحة وبأسرع وقت ممكن...).

تفجير الصندوق

تراوحت ردود فعل الصحافة المملوكة من الشركات التجارية بين الحيرة (كيف يمكن أن يوجد برنامج حزبـي دون أحزاب؟ ولماذا ينطلق في وسط حملات انتخابية؟) وبين الغضب العارم. وقالت إحدى صحف كندا الوطنية إن

دعوة "خطة القفزة" إلى بلد يقوم على عناية الناس ببعضهم بعضاً وبكوكبهم "محض جنون"؛ ودعتها أخرى: "انتحاراً قومياً".

لم يفاجئنا ذلك، فكنا نعلم أن ما نقترحه لا يلائم "داخل صندوق" ما يعتبر ممكناً في نقاشات التيارات السياسية السائدة. ولكن ما نحاول فعله من خلال القفزة، وبصراحة، هو تفجير ذلك "الصندوق". لأن الصندوق إذا لم يعد يتيح الحيز اللازم لسلامة البشرية وربما حتى بقائها، فثمة شيء خاطئ إلى أقصى درجة فيه. وإذا ألقى بنا "الممكن سياسياً" اليوم إلى مستقبل من الفوضى المناخية في وقت قريب للغاية، فعلينا أن نغير ما هو الممكن سياسياً.

واتفق كثيرون معنا بكل وضوح، فرغم إعلام التيار السائد الغامض والمثير للحيرة، ظل الناس يوقعون على الخطة، ويطلبون منا شعارات لمداخل البيوت تحمل اسم الخطة، وينظمون أنفسهم في فروع لخطة القفزة في مدنهم وبلداتهم ومدارسهم ونقاباتهم. وظلوا يرسلون إلينا صوراً لجلسات تعلم الخطة والاحتجاج والمسيرات المطالبة بما فيها، وحتى الأغاني التي استلهموها منها. وتبين من استطلاع قومي للرأي أن غالبية واضحة من مؤيدي الأحزاب الوسطية والوسطية اليسارية الثلاثة (الليبراليين والحزب الديموقراطي الجديد والحزب الأخضر) اتفقوا مع أهم مطالب الخطة. بل قال 20 في المائة من المحافظين إنهم مشاركين فيها.

في نهاية المطاف، أسقط الكنديون ستيفن هاربر من منصبه في الانتخابات، ولكن أكبر خاسر فيها كان الحزب الديموقراطي الجديد، حزبنا الوسطي اليساري. وذلك لأن حملته كانت مفرطة في الحذر، فتفوق عليه حزب جاستن ترودو الليبرالي (الذي عوض عما افتقد إليه من حيث التفاصيل بحملة علاقات عامة تقدمية مذهلة). وفي اجتماع الحزب الديموقراطي الجديد التالي بعد بضعة أشهر، قام الموفدون الشباب بثورة داخلية: فبعد أن اقتنعوا بأن الحزب كان يمكن له أن يفوز لو تمتع بالجرأة، دعوا الموفدين الآخرين أن يتبنوا رسمياً روح "بيان القفزة". واتخذ الحزب قراراً بقبول الخطة في مثال نادر على قيام حزب سياسي كبير حتى بالتفكير في خطة حزبية وضعتها حركات اجتماعية خارجية.

القفزة الحية

خلال الأشهر التي تلت إطلاق القفزة، تحولت إلى مشروع حي دائم التطور، يحوز على مجتمع يستمر في التنامي من المؤيدين الذين لا يفتأون عن إثرائه ومراجعة العمل فيه. ويعمل فريقنا أيضاً بشكل وثيق مع المنظمين في جميع أرجاء العالم الذين يطلقون عمليات مماثلة، بدءاً من المجموعة الأسترالية

التي اجتمعت معها ليلة انتصار ترامب في الانتخابات، إلى تحالف من الأحزاب الخضراء في أوروبا التي كتبت بيانها الخاصة المستلهم من "القفزة"، إلى مجتمعات تمتد من نونافوت على البحر القطبي إلى جنوب خليج الولايات المتحدة وحي برونكس في نيويورك. وتشترك كلها في اسكتشاف طرائق لتبني الخطة وفقاً لاحتياجاتها المحلية وأكثر أزماتها إلحاحاً. بل ثمة مجموعة من مؤيدي الخطة في السجون: في سجن للأحداث في كونيتيكت (مع أن هؤلاء الأحداث حوكموا كبالغين)، استكشف عدد من الطلاب المعتقلين طرائق يمكن بها للانتقال القائم على العدالة في استخدام الوقود الأحفوري أن يشكل جزءاً من العملية التي يمكن بها لشباب من أمثالهم أن يظلوا خارج السجن.

ولكن المثال المفضل لدي هو ما يدعوه فريقنا: "القفزة الحية"، والتي تشمل نقابة عمال البريد الكنديين. وكما هي الحال مع عمال البريد في جميع أرجاء العالم، تحمل هؤلاء العمال إغلاق أماكن عملهم، وتقييد توصيل البريد، بل وحتى بيع خدمات البريد العامة إلى شركة فيدإكس. وباختصار، وكالعادة: تحملوا مزيجاً من التقشف والخصخصة. ولكن بدلاً من السعي إلى أفضل صفقة يمكن الحصول عليها في ظل منطق فاشل، عملوا مع فريق القفزة ومجموعة تدعى: "أصدقاء الخدمات العامة" ليضعوا سوية خطة رؤيوية لتحويل كل مكتب بريد في البلد إلى مركز للانتقال الأخضر. وأدرجت في الخطة المطلب القديم للنقابة بالخدمات المصرفية البريدية، لتخرج المجموعة بأطروحة سموها: "سلطة مجتمع التوصيل"، تعيد تصور مكاتب البريد في القرن الحادي والعشرين كشبكة يمكن فيها للسكان المقيمين حوله شحن سياراتهم الكهربائية، وحيث يمكن للأفراد والأعمال التجارية أن تتجنب المصارف الكبيرة وتنال سلفة لتبدأ تعاونية الطاقة الخاصة بها، وحيث يمكن لعمال البريد أن يضطلعوا بمهام تتجاوز مجرد توصيل البريد، بل يوصلون أيضاً منتجات زراعية منزلية ويتفقدون شؤون الكبار في السن. وبعبارة أخرى، يمكنهم أن يتحولوا إلى عمال للعناية، وعمال للمناخ، ويمكنهم فعل ذلك بمركبات كهربائية صنعت جميعها في كندا.

وتوجد ضغوط كبيرة على فريق "القفزة" لينشئ حزبه السياسي الخاص به، وأن يضع مرشحين في الأحزاب الموجودة بحيث يستخدمون البيان كخطتهم الانتخابية. وقد قاومنا هذه الدعوات، لأننا أردنا حماية قاعدة حركة القفزة، ولم نرد أن يسيطر أي حزب علينا. فحيوية القفزة اليوم، ولا سيما بعد انتخاب ترامب، تكمن في الناس داخل كندا وخارجها الذين يستخدمون البيان كأساس لعملهم المحلي وبرامجهم الحزبية. فمثلاً، وفي ثاندر باي، وهي مدينة كندية شمالية تعتمد منذ زمن طويل على التحطيب، قررت مجموعة محلية مرتبطة بالقفزة ترشيح قائمة خاصة بها من أجل مجلس المدينة، وكتبوا صيغة خاصة

بهم من البيان واستخدموها لرسم المسار الذي يمكن أن يجعل مدينتهم مركزاً للصناعة الخضراء والتصدي للتشرد والدفاع عن حقوق السكان الأصليين. وفي آذار 2017، وفي حملة سادتها المعارك الانتخابية الضارية، تعهدت الناشطة الأسطورية في مجالي الإسكان ومكافحة الفقر، تشيري هونكالا، بأن تضع "برنامجاً حزبياً مستقى من بيان القفزة"، وأتت على ذكر الحاجة إلى التصدي إلى "أزمة تغير المناخ، واللامساواة، والتمييز العنصري معاً".

المدينة الفاضلة - تعود بناء على الطلب الشعبي

تشكل القفزة جزءاً من تحول روح العصر السياسية، إذ يدرك كثيرون بأن المستقبل يعتمد على قدرتنا على الاتحاد على الرغم من الفروق المؤلمة التي تشتتنا، وتسليم القيادة إلى أولئك الذين لطالما تعرضوا تقليدياً للإقصاء. لقد وصلنا إلى حدود ما تتيحه لنا السياسة القذرة، حيث يحارب كل واحد من زاويته الخاصة بدون تحديد الروابط بين نزاعاتنا المختلفة، وبدون فكرة واضحة عن المفاهيم والقيم التي لا بد وأن تشكل الركيزة الأخلاقية للمستقبل الذي نحتاج إليه.

ولا يعني هذا الإقرار أن مقاومة هجمات تستهدف أشياء محددة، كالأسر وأجساد الناس والمجتمعات والحقوق الفردية، قد أصبح فجأة أمراً اختيارياً. فلا يوجد خيار إلا المقاومة، ولكن كذلك لا يوجد خيار إلا ترشيخ أشخاص متمردين وتقدميين على جميع مستويات الحكومة، بدءاً من الحكومة الفدرالية وانتهاء بمجالس إدارة المدارس. وخلال الأشهر والسنوات المقبلة، ستصبح تكتيكات المقاومة المختلفة التي وصفها هذا الكتاب ضرورية أكثر من أي وقت مضى: المظاهرات في الشوارع، والإضرابات، والتحدي في المحاكم، والملاجئ، والتضامن العابر للانقسامات العرقية والجنسية، كل هذه ستصبح ركائز جوهرية. وسيلزمنا الاستمرار في الضغط على المؤسسات لتبتعد عن القطاعات التي تتنفع من مختلف أشكال التجريد من الملكية، بدءاً من الوقود الأحفوري إلى السجون إلى الحروب والاحتلال. ولكن حتى لو انتصرنا في كل واحدة من معارك المقاومة هذه (ونحن نعلم أن هذا غير ممكن)، فلا يزال علينا أن نقف في المكان ذاته الذي كان فيه قبل أن يصعد نجم اليمين المتطرف، فليس لدينا فرصة أفضل من هذه للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة الجوهرية التي ليس ترامب إلا إحدى عوارضها الخبيثة.

ويفهم عدد كبير من قياديي الحركات والمنظمين الرئيسيين هذا جيداً اليوم ويتصرفون وفقاً له. قالت أليسيا غارتزا، إحدى مؤسسي "حياة السود مهمة"، في ليلة تنصيب ترامب، بأنه وبعد خمس سنوات ومن تضخم الحركات الاجتاعية:

سواء أكانت حركة "احتلوا وول ستريت"، أم حركة "دريمرز"، أم "حياة السود مهمة"... فلدي أمل محدد في أن جميع هذه الحركات ستتوحد لتصبح القوة الجبارة التي يمكننا أن نكونها، والتي يمكنها أن تحكم البلاد. ولذلك فهذا ما أركز أنا عليه، وأرجو أن يفكر الجميع في هذا أيضاً.

ويفكر كثيرون في هذا بالفعل، ونحن نسعى إلى إعادة إشعال هذه الروح الطوباوية الساعية إلى المدينة الفاضلة والقادرة على أن تبعث فينا الأحلام، وهي الروح التي افتقدت إليها الحركات الاجتماعية خلال العقود الأخيرة. ويزداد الربط بين الاحتياجات المباشرة (مثل أجر للمعيشة يصل إلى 15 دولار في الساعة، ونهاية القتل والترحيل السياسيين، وفرض ضريبة على الكربون) وبين الدعوات إلى المستقبل، ليس فقط إلى مستقبل أفضل من الحاضر العنيف الذي لا يمكن الاستمرار فيه، بل إلى مستقبل مشرق بالفعل.

وفي الولايات المتحدة، أكثر الأمثلة جرأة وإلهاماً على هذه الروح هي "الرؤية لحياة السود". وهو برنامج حزبـي كاسح أطلقته في صيف عام 2016 "الحركة لحياة السود"، والتي ولدت نتيجة تحالف من خمسين منظمة يقودها السود، وينص البرنامج الحزبـي على التالي: "نحن نرفض الحلول الزائفة، ونعتقد بأننا قادرون على تحقيق تحول كامل في المنظومة الحالية، والتي تضع الربح فوق الناس، وتجعل من المستحيل على كثيرين منا أن يتنفسوا". ويستمر البرنامج ليضع عمليات إطلاق النار والاعتقال الجماعي التي تقوم بها الشرطة في إطار منظومة اقتصادية شنت الحرب على مجتمعات الملونين، واضعة إياهم في طليعة من يفقد وظائفه، والاقتطاعات من الخدمات الاجتماعية، وتلوث البيئة. وكانت النتيجة هي إقصاء عدد كبير من الناس من الاقتصاد الرسمي، حيث افترستهم قوات الشرطة التي تزايدت النزعة العسكرية فيها، ثم أودعوا في سجون تتزايد فيها المعاناة من الاكتظاظ. ويتقدم البرنامج الحزبـي بعدد من المقترحات الملموسة، والتي تشمل إيقاف تمويل السجون، وسحب الشرطة من المدراس، وإزالة النزعة العسكرية عن الشرطة. كما أرسى أسس برنامجاً للتعويض عن العبودية والتمييز المنهجي يشمل تعليماً جامعياً مجانياً والمسامحة في القروض الجامعية. وثمة المزيد من المطالب، إذ يبلغ عددها ما يقارب الأربعين، تغطي تغيير قواعد الضرائب وحتى تفكيك المصارف. ولاحظت مجلة "أتلانتيك" أن البرنامج الحزبـي، والذي ظهر في وسط الحملة الرئاسية الأمريكية، "يضاهي حتى برامج الأحزاب السياسية في دقته وتفصيله".

وخلال الأشهر التي تلت تنصيب ترامب، لعبت "الحركة لحياة السود" دوراً محورياً في تعميق الروابط مع الحركات الأخرى، وجمعت عشرات المجموعات تحت شعار "الغالبية". وبدأت التشكيلة الجديدة بمجموعة مثيرة

من الإجراءات استمرت لشهر، وبدأت بيوم الرابع من نيسان (ذكرى اغتيال الدكتور مارتن لوثر كينغ) والأول من أيار. وربطت احتجاجات "كافحوا العنصرية وارفعوا المعاشات" بين العدالة بين الأعراق وحملة العمال المتنامية بسرعة والمطالبة بحد أدنى يبلغ 15 دولاراً في الساعة وتزايد الهجمات على المهاجرين. ورأى التحالف الجديد أنه و"في سياق رئاسة ترامب، فمن الضروري أن نضع رؤية حقيقية وجماعية للعدالة الاجتماعية، والعدالة للعمال، ولكل الناس".

وفي حزيران 2017، جاء آلاف الناشطين من مختلف الدوائر الانتخابية إلى شيكاغو من أجل قمة الشعب السنوية الثانية، والتي ينظمها "الاتحاد القومي للعاملين في التمريض"، للاستمرار في نشر "خطة الشعب" ونشرها ضمن قاعدة عريضة. وتجري الآن عدة اجتماعات على مستوى الولايات، في متشغن وكذلك في كارولينا الشمالية، حيث تجمع "أيام الاثنين الأخلاقية" حركات متعددة مع بعضها منذ عدة سنوات. وكما قال القس ويليام باربر، وهو أحد مؤسسي هذه الفكرة: "عليك أن تبني حركة، وليس لحظة... وأنا أعتقد بأن كل هذه الحركات، "أيام الاثنين الأخلاقية"، والمكافحة لأجل 15 دولاراً، وحياة السود مهمة، كلها علامات بأن الناس سينهضون، ولن يكتفوا بالانكفاء".

وكما حدث في كندا، فتغير المناخ يدفعنا إلى وضع الخطط من أجل التحول السياسي وفقاً لمواعيد نهائية صارمة لا يمكن المساومة عليها. ويدفع تحالف قوي وعريض يدعى "إعادة تجديد نيويورك" بشدة إلى تحول الولاية إلى الطاقة من المصادر المتجددة بشكل كامل بحلول عام 2050. وإذا اعتمد عدد أكبر من الولايات في أمريكا هذه الغايات الطموحة، وفعلت بلدان أخرى الأمر نفسه (فالسويد مثلاً لديها هدف الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2045)، فلن تعود تجدي حتى أعتى جهود ترامب وتيلرسون لقلب موازين المناخ في الكوكب.

لقد صار من الممكن أن نرى طريقاً حقيقياً إلى الأمام، وتشكيلات سياسية جديدة يمكن لها، ومنذ نشأتها، أن تزاوج بين النضال لأجل العدالة الاقتصادية مع التحليل العميق لكيفية استخدام العرقية والتمييز ضد النساء كأدوات ناجعة لفرض نظام يزيد من ثراء طغمة مفرطة في الثراء أصلاً وعلى ظهور الشعوب وكوكب الأرض نفسه. ويمكن لهذه التشكيلات أن تصبح منزلاً لملايين الناس الذين يدخلون في مجال النشاط والتنظيم السياسيين للمرة الأولى، ليبنوا سوية تحالفاً متعدد الأعراق والأعمار يربطه مشروع مشترك في التحول والتغيير.

والخطط التي تتشكل من أجل هزيمة النزعة الترامبية، بغض النظر عن مكان عيشنا، تتجاوز فيما ترمي إليه مجرد العثور على مخلص تقدمي يترشح

للرئاسة ثم تقديم الدعم الأعمى له. بدلاً من ذلك، تتحد المجتمعات والحركات لتضع السياسات الجوهرية التي على السياسيين الراغبين في الحصول على دعمها أن تتبناها.

لقد بدأ برنامج الشعب الحزبـي بقيادة المسار، وعلى السياسيين الآن أن يتبعوه.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

الخلاصة

الغالبية الرحيمة التي يمكننا الحصول عليها

تدعو هذه الساعة إلى التفاؤل، سنوفر التشاؤم من أجل أوقات أفضل من هذه.

جان كلود سيرفيه

لقد افتتحت كتابـي هذا بكلمة "الصدمة" لأنها تعبر عن مشاعر عدد كبير من الناس في يوم الانتخابات واليوم الذي يليه. ولكني تفكرت في الكلمة ملياً أثناء الأشهر المنصرمة التي أمضيتها في كتابة الكتاب، وبدأت أتساءل عن مدى دقتها في السياق الحالي.

تنتج حالة الصدمة حين يكون فهمنا ممزقاً، فلا نحظى بأي فكرة عما يجري. ولكن، وفي كثير من الطرائق التي استكشفتها في هذه الصفحات، ليس ترامب تمزقاً أصلاً، بل هو نقطة ذروة، أو نقطة نهاية منطقية، لقصص كثيرة وخطيرة التي تسردها ثقافتنا ومنذ أمد بعيد. قصص بأن الجشع جيد، وأن السوق يحكم، وأن المال هو كل ما يهم في هذه الحياة، وأن الرجال البيض أفضل من غيرهم، وأن العالم الطبيعي إنما وجد حتى ننهبه، وأن المستضعفين يستحقون مصيرهم، كما أن نخبة الواحد في المائة تستحق بروجها الذهبية، وأن كل ملكية عامة أو مشتركة خطيرة لا تستحق الحماية، وأننا محاطون بالخطر وينبغي فقط أن نعتني بمن ينتمي إلينا، وأنه لا يوجد أي بديل عن كل هذا.

وبما أن هذه القصص، وبالنسبة إلى معظمنا، هي جزء من الهواء الذي نتنفس، فلا ينبغي أن نصدم بمقدم ترامب. فانتخاب رئيس ملياردير يفخر بقدرته على إمساك النساء من الأماكن الحساسة في أجسادهن، وبعد ذلك يجرؤ على تسمية المكسيكيين بـ"المغتصبين"، والسخرية من المصابين بالإعاقة، هو التعبير المنطقي عن ثقافة تسمح وبوقاحة غير مقبولة للفائقي الثراء بفعل ما يحلو لهم، وتستهلكها منافسة تقوم على استيلاء المنتصر على كل شيء، وتتجذر في منطق الهيمنة على جميع الصعد. كان علينا أن نتوقع هذا، وكثيرون ممن مسهم مباشرة هذا الجانب الدنيء من العنصرية والتمييز الموجودين في الغرب توقعوا حدوث هذا منذ أمد بعيد.

ولذا، فالعاطفة التي ينبغي أن تقبع في أعماق ما سماه البعض بالصدمة كان ينبغي أن تكون، وبشكل أدق: الرعب. أي الرعب الذي نشعر به حين نقرأ قصة مقنعة عن مستقبل طغياني أسود أو فيلم جيد عن الموضوع نفسه. جميع قصص هذا النوع من الخيال تبدأ بالتوجهات الحالية وتتبعها إلى نهايتها

البديهية، ومن ثم تستخدم النهاية لتضع أمامنا مرآة وتسألنا: هل تحبون ما ترونه؟ هل تريدون حقا الاستمرار في هذا الطريق؟ وكوابيس سيناريوهات مستقبلية كهذه مرعب لأنها ليست صادمة، فهي لا تحيد عن القصص الكامنة خلف كياننا وثقافتنا، بل هي ما يحقق نهايتها المنطقية. وصرت أعتقد أن علينا أن ننظر إلى أول رئيس أمريكي أتانا من برامج التلفزيون الواقعية وقد بات يتحكم بأقوى ترسانة نووية في العالم بالطريقة نفسها: خيال طغياني تجسد في الحياة الواقعية. ليس ترامب إلا مرآة، ليس فقط أمام وجه الولايات المتحدة، بل أمام العالم. وإذا لم يعجبنا ما نراه (ومن الواضح أن أعداداً كبيرة من الناس لا يعجبها)، فما علينا فعله واضح.

فليس علينا فقط أن نتساءل عن ترامب، بل عن القصص التي حتمت إنتاجه. ولا يكفي أن نتحداه بشكل سطحي كفرد، على الرغم من بشاعة شخصيته ومدى جهله الباعث على القلق، بل علينا أن نتصدى للتوجهات الراسخة التي كافأته وأعلت من شأنه حتى بات أقوى رجل في العالم، على غرار القيم التي بيعت لنا من خلال برامج التلفزيون الواقعي وكتب الثراء السريع والمخلِّصين الملياردیرات والمحسنين الفاحشي الثراء. وهي بعينها القيم التي تجلت في تدمير شبكات الأمان الاجتماعي، واكتظاظ السجون، والثقافة التي اعتادت الاغتصاب، والصفقات التجارية المدمرة للديموقراطية، وارتفاع منسوب مياه البحر، وخصخصة الاستجابة للكوارث، في عالم من المناطق الخضراء والمناطق الحمراء.

وفي ذات الوقت، فلعله من الجيد، إن لم يكن المطلوب، أن نشعر ببعض الصدمة جراء انتخاب ترامب، وإليكم السبب: لطالما تعرضت القصص التي أنتجته إلى التشكيك. فلطالما كان هناك هناك قصص أخرى أصرت على أن المال ليس كل ما هو مهم، وأن مصير كل واحد منا مترابط مع مصائر الجميع ومع صحة بقية العالم الطبيعي. والقوى التي يمثلها ترامب كان عليها دائماً أن تخرس تلك القصص الأخرى الأقدم والجلية الوضوح، بحيث تهيمن قصتهم حتى على ما يدل عليه الحدس السليم والدليل القاطع.

ولكن ينبغي أن يدلنا استمرار تلك القصص الأخرى بأن ترامب، وعلى الرغم من أنه النهاية الطبيعية والمنطقية للمنظومة النيولبرالية القائمة، فهذه المنظومة ليست النهاية الطبيعية لقصة البشرية. ولهذا فجزء أساسي من عملنا اليوم هو ليس مجرد المقاومة، وليس مجرد الرفض. فبالطبع علينا القيام بهذا، ولكن علينا أيضاً أن نحمي بعض الحيز المتاح لنا لكي نحلم بعالم أفضل. وليس هذا مجرد ترف فكري، بل من الركائز الجوهرية لهزيمة النزعة الترامبية.

القضاء على الترامب الموجود داخلنا

لعل ما أقوله يبدو غريباً، ولكن بالنسبة إلي، فقد أدى صعود ترامب إلى تحد داخل نفسي: فقد جعلني أن أقضي على الترامب الموجود داخلي. وقد رأينا بالفعل بأن النظام الجديد في واشنطن جعل عدداً كبيراً من الناس يحاولون فهم التحيز والتمييز الكامن فيهم، أي الأمور التي فرقتنا في الماضي. وهذا العمل الداخلي مهم جداً بالنسبة إلينا بينما نتحد في المقاومة والتحول.

وثمة طرائق أخرى عادة ما يضرب عنها صفحاً يمكننا من خلالها مواجهة ترامب الموجود فيها (أي شيء يشبهه في عاداتنا. وعلي هنا أن أوضح: لا أقول بأن هذه التجاوزات تجعلنا جميعاً مسؤولين عن نتائج انتخابات عام 2016، فلا يتعلق هذا بمن انتخب من وأسباب ذلك). لعل هذا الشيء يكون قصر الانتباه، أو ما يجعلنا نخلط بين الأصدقاء و"الأتباع". أو لعله كيفية نظرتنا إلى أنفسنا كعلامات تجارية في سوق بدلاً من بشر في مجتمعات، أو ما يجعلنا نرى في الأشخاص الذين يعملون في مجال مشابه لمجالنا ليس كحلفاء محتملين سيحتاجون إلى جميع المواهب التي نمتلكها، بل كمنتجات بديلة تنافسنا على نصيب محدود للغاية من السوق (ولكن ونظراً لأن رئاسة ترامب هي الذورة المنطقية للمنطق الاستعماري الخبيث الذي يتسم به صنع الشركات للعلامات التجارية، فلعل الوقت قد فات لتجاوز هذا الجانب)، أو لعله الجانب منا الذي لا يقاوم الانضمام إلى الغوغاء للتهجم وجلب الخزي إلى أشخاص لا نتفق معهم، وفي بعض الأحيان باستخدام إهانات شخصية شديدة الوطأة ومدمرة للمشاعر. وأعرض نفسي لخطر حقيقي لهجمات من النوع الذي أصف حين أسأل: هل من الممكن بأن نكون، في عاداتنا هذه، أقرب مما نرتاح إليه من "مغردنا الأعلى للقوات المسلحة"، السيد ترامب؟

أو لعله الجانب منا الذي ينتظر ملياردير اً للركوب لإنقاذنا، ولكن هذا الملياردير سيكون طيباً وكريماً ويهتم بتغير المناخ وتمكين الفتيات. ولعل الملياردير الليبرالي يبدو بعيداً للغاية عن ترامب، ولكن هذه الفكرة الخيالية بحد ذاتها لا تزال تساوي بين الثراء الفاحش والقوى الخارقة، وينبغي أن يشعرنا هذا بقرب لا نرتاح إليه من مجلس وزراء مارالاغو.

وإذا بدا وكأن هذه الدوافع والقصص مزروعة فينا، فليس هذا لأننا أشخاص مريعون، بل لأن كثيرين منا يعملون داخل منظومة تظل تخبرنا بأنه لا توجد الموارد الكافية لازدهار الجميع، ولذلك علينا أن نشق طريقنا إلى الأعلى بغض النظر عما يكلفنا ذلك. وكل من يستهلك وسائل الإعلام أو ينتجها، وسواء أكان هذا برغبته أم رغماً عنها، يسبح في مياه ثقافة التلفزيون الواقعي وصنع العلامات التجارية الشخصي وتيار لا ينقطع من الرسائل المشتتة للانتباه، وهي بعينها البيئة التي أنتجت دونالد ترامب. وإذا كان لنا أن نشبه هذه البيئة ببركة سباحة كريهة، فهذه لها أقسام مختلفة، ولكن بعض الناس يسبحون في

مناطق لا يوجد فيها من ينقذهم وفي مصائب تعرضهم لهم المياه أكثر من غيرهم، ولكن لا يزال من الصعب الخروج من البركة. والاعتراف بهذا يمكنه أن يساعدنا على توضيع مهمتنا: لأجل أن يكون لدينا أمل بتغيير العالم، علينا أولاً أن نرغب في تغيير أنفسنا.

والأخبار الجيدة هي، وبينما نتخلص من ترامب في داخلنا (ربما من خلال العزم على إمضاء بعض الساعات الأكثر كل أسبوع في علاقات إنسانية تقوم على المواجهة المباشرة، أو التخلي عن أنانيتنا لأجل الصالح العام في مشروع ما، أو الاعتراف بقيمة كثير من الأشياء في الحياة التي لا يمكن بيعها أو شراؤها) يمكننا أن نجد سعادة أكبر. وهذا ما سيبقينا في صراع ليس له نهاية في المدى المنظور، وسيتطلب منا حياة كاملة من العمل.

الخيار

والخيار موجود لأنه ثمة طريقتان يمكننا من خلالهما التصدي لصعود نجم ديماغوجية اليمين المتطرف: الأولى هي خيار الالتزام بالمؤسسة القائمة الذي تعتنقه الأحزاب الوسطية في جميع أرجاء العالم، وبعد ببعض المزيد من العناية بالأطفال، وتحسين تمثيل النساء والملونين في مواقع القمة، وربما عدد محدود إضافي من الألواح الشمسية. ولكن هذا الخيار يقوم أيضاً على منطق التقشف القديم نفسه، والثقة العمياء بالسوق ذاتها، والربط نفسه بين الاستهلاك اللامتناهي والسعادة. أي نفس الضمادات لجروح لا تزال تتسع وتزداد إيلاماً.

وثمة عوامل كثيرة تتسبب بإخفاق هذه الرؤية في إيقاف طوفان اليمين المتطرف في جميع أرجاء العالم، ولكن السبب الرئيسي هو التالي: ليس لدى هذه الرؤية أي شيء يقارب الكفاية لتقدمه. فلا تفعل أي شيء للتصدي للاعتراضات الحقيقية والشرعية التي تدفع الناس إلى البحث عن شماعات، ولا تعطي الناس المعرضين لأكبر مخاطر صعود نجم اليمين ما يكفي من الأمل من أجل مستقبل أفضل. فمجتمع يعاني من قدر شديد من اللامساواة، وتوجهات فاشية جديدة مكشوفة، ومناخ متقلب لا شك في أنه مريض. والنيوليبرالية، بصفتها إحدى الدوافع الرئيسية لجميع هذه الأزمات، دواء غير ناجع أبداً لا يقدم إلا رفضاً ضعيفاً للقوى الحقيقية المسؤولة عن الأزمة، كما تفتقر إلى رؤية تعطي الناس ما يقبلون به ويرغبون بالتمسك به.

ومن الواضح أن كثيرين منا جاهزون لمنهجية جديدة: شيء يأسرنا ويجذبنا بحيث نقول له "نعم" بحماسة، ويضع أمامنا خطة ملموسة لتحسينات ملموسة في حياتنا اليومية من غير خوف من كلمات مثل "إعادة التوزيع" و"التعويض"، ويعزم على تحدي ربط الثقافة الغربية بين "الحياة الطيبة" مع

جوانب راحة مصطنعة تظل تتزايد وداخل شرنقات استهلاكية لا تفتأ انعزاليتها عن التزايد، وبغض النظر عن مقدار ما يمكن للكوكب أن يتحمله أو عما يمكن له أن يؤدي بنا إلى قدر أكبر من السعادة.

وربما علينا أن نشكر ترامب لأنه أحد أسباب نشأة هذا الطموح الجديد، فوقاحة انقلابه التجاري أسهم بقدر كبير من جعل تغيير المنظومة برمتها ضرورياً. فإذا اصطف جبابرة الصناعة الأمريكية بشغف وراء هذا الرجل (مع كل ما يحمله من كراهية بشعة وفساد وفراغ عقلي وأخلاقي)، وإذا سرت وول ستريت بأخبار خططه لترك كوكبنا يحترق والكبار في السن يموتون جوعاً، وإذا مدح هذا العدد الكبير من وسائل الإعلام صورايخه الذكية التي أمر بإطلاقها وهو يتناول كيك الشوكولاتة بأنها "التصرف الرئاسي الصحيح"، فعدد كبير من الناس لا يود المشاركة في منظومة كهذه. ومع ترقيته لأحقر الشخصيات إلى أرفع المناصب، فقد وصلت ثقافة الحد الأقصى من الاستخراج والأخذ دون حد ومن ثم التخلص والطرح في القمامة إلى ما قد يسمى بنقطة النهاية. ومن الجلي أن هذه الثقافة هي ما ينبغي التصدي له الآن، وليس على صعيد سياسة مقابل أخرى، بل على صعيد الجذور نفسها.

ولم يكن ما شهدناه في المتمردين من المرشحين والأحزاب في اليسار في الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما هو سياسيون مثاليون أو برامج حزبية متكاملة لديها الحلول لكل شيء. فبعض الشخصيات التي قادت هذه الترشيحات يبدون أقرب إلى الماضي منهم إلى المستقبل، وفي كثير من الأحيان لا تعكس الحملات التي بنوها البلدان المتنوعة التي يسعون إلى حكمها، أو على الأقل لا تعكسها بما فيه الكفاية. ولكن مجرد حقيقة اقتراب هؤلاء المرشحين المغمورين والتشكيلات السياسية الجديدة من نيل السلطة (والذي يصدم مرة تلو الأخرى كلاً من مستطلعي الآراء ومحللي مؤسسات الدولة) هو بحد ذاته دليل على حقيقة مهمة لطالما أنكرت وأخرست أثناء العقود التي أحكمت فيها النيولبرالية سيطرتها على الخطاب السياسي العام: إن التغير التقدمي الذي يحول الأمور جذرياً أمر شعبـي، وإلى حد أكبر مما كان أي منا ليجرؤ على تخيله قبل حتى سنة أو سنتين.

وما ينبغي أن نفهمه هنا وبكامل كياننا هو أن سحر النيوليبرالية قد انكسر وتحطم تحت ثقل التجربة المعاشة وفي ظل جبال من الأدلة. وما كان قوله ممنوعاً لعقود من الزمن صار اليوم يقال بوضوح صريح من قبل مرشحين ينالون ملايين الأصوات: تعليم جامعي مجاني، مضاعفة الحد الأدنى من الأجور، طاقة متجددة بنسبة مائة في المائة بأسرع وقت تتيحه لنا التكنولوجيا، إزالة النزعة العسكرية عن الشرطة، السجون ليست مكاناً ينبغي على الصغار في السن أن يتواجدوا فيه، اللاجئون مرحب بهم هنا، الحرب

تجعلنا جميعاً لا نشعر بالأمان. وتزأر الحشود بالموافقة. ومع هذا القدر الكبير من التشجيع، من يعلم ما يأتي لاحقاً؟ تعويضات عن العبودية والاستعمار مثلاً؟ خطة مارشال للتصدي للعنف ضد النساء؟ إزالة السجون؟ تعاونيات ديموقراطية للعمال كنقطة محورية في برنامج للوظائف الخضراء؟ التخلي عن "النمو" كمقياس للتقدم؟ ولم لا؟ فالحواجز الفكرية التي لطالما أعاقت الخيال التقدمي نراها اليوم ساقطة على الأرض!

ليس اقتراب اليسار من الفوز في أكثر من بلد هزائم، بل هي الهزات الأولى من تغير في الاصطفافات الأيديولوجية التي قد تسفر عن بروز غالبية تقدمية، وهذا لا يقل في أهميته على صعيد الجغرافية السياسية عن نشأة الاستبدادية والفاشية الجديدة على أقصى يمين الطيف السياسي. بل إن نقاط ضعف هؤلاء المرشحين اليساريين وأخطاءهم ينبغي ألا تكون مبرراً لليأس، بل للأمل الحقيقي. فهي تعني أنه من الممكن بناء خيمة سياسية أكبر بكثير، ولكن النجاح في ذلك مسألة وضع الأوتاد الصحيحة لها من البداية، بدقة وعلى نحو جماعي. وكما يرى عدد كبير من القياديين في الحركات السياسية، فمن نقاط البداية الحسنة قبول المبدأ القائل بأن تزايد فجوة اللامساواة الاقتصادية واحتمالية الكوارث البيئية لا يمكن فصله عن المنظومة التي لطالما صنفت حياة الإنسان على أساس العرق والجنس، وظلت القدرة على الإيقاع بين الناس على أساس لون الجلد والعقيدة الدينية وغيرهما من أوجه التمييز هي أنجع أدوات حماية هذه المنظومة القاتلة والحفاظ عليها. والتشكيلة السياسية التي لديها الجرأة لقول كل هذا كان لديها أيضاً خطة جريئة لإضفاء نزعة إنسانية وديموقراطية على التكنولوجيات الجديدة والتجارة العالمية، فسوف تستعيد الأرضية الشعبية بسرعة من اليمين، وبدون أن تبدو وكأنها نسمة من الماضي، بل طريق إلى مستقبل مثير للاهتمام لم يجربه أحد من قبل. ولربما تستحيل هزيمة حملة عميقة في تنوعها ومتينة في نظرتها إلى المستقبل.

وإذا بدا كل ما أقول مفرطاً في التفاؤل، تذكروا التالي: عدد الناس الذين ينضمون إلى الحركات السياسية في الولايات المتحدة يفوق أي مستوى يقول المنظمون إنهم شهدوا مثله من قبل. والمسيرات (من أجل حقوق المرأة، أو المناهضة للترحيل، أو المدافعة عن حياة السود) تشهد أرقاماً قياسية. والاجتماعات والمحاضرات التقدمية تشهد مشاركات أكبر من طاقتها. إن شيئاً في غاية القوة يحدث، وأي شخص يقول إنه قادر على التنبؤ بمدى ما سيذهب إليه هذا الأمر يحمل رأيه من المصداقية ما حملته آراء مستطلعي الآراء الذين قالوا إن ترامب يستحيل عليه الفوز وإن البريكسيت سيخفق بكل تأكيد. إن بناء هذه الخيمة السياسية المذكورة في وقت من السياسات القذرة لهو عمل صعب، ويتطلب رغبة في مواجهة التاريخ المؤلم بصدق قبل أن يصبح التقدم ممكناً. ولكن في هذه اللحظة التي تجمع بين

المخاطر المرعبة والقدرات الخصبة، أي خيار لدينا إلا المحاولة؟ وأي خيار لدينا إلا القفز على أي فرصة تفتح أمامنا؟

فمثلاً، حين فشل الجمهوريون في محاولتهم الأولى لتفكيك برنامج العناية الصحية الذي أقره أوباما، حدثت طفرة في الحركات التي تنادي بالعناية الصحية العامة الشاملة في جميع أرجاء البلاد، حيث أصبحت فكرة العناية الصحية لأجل الجميع منطقية على نحو أكبر من أي وقت مضى منذ عقود. والآن يجري الضغط من أجل نموذج يعتمد في ولايات كبيرة مثل كاليفورنيا، وبغض النظر عما يحدث في واشنطن.

وبينما تماثل خطط ترامب في خطورتها مستواه السريالي من عدم الكفاءة في تطبيقها، سيفتح مزيد من الفرص، ويمكننا أن نتوقع تحول مماثل في الأرضية السياسية إذا فتحت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أمام إعادة التفاوض. ستشكل تصرفات ترامب خيبة أمل مريرة لمناصريه من الطبقة العاملة، ولكن مجرد إعادة فتح مجال التفاوض في اتفاقية قيل لنا من قبل إنها مختومة لا يمكن المساس بها هو بحد ذاته فرصة أمام النقابات والناشطين في البيئة ليتقدموا بخطة لتجارة منصفة بالفعل، وبناء الدعم خلف هذه الاتفاقية. وكل واحدة من هذه الانفراجات (وسيكون هناك العديد منها) هي فرصة لوضع شيء ملموس عن البديل الحقيقي للشعبوية اليمينية يمكنه أن يشكل ركيزة في منبر حقيقي للشعب.

ومجرد تذكير أخير: يسيطر رأسماليو الكوارث في إدارة ترامب على قسم قوي للغاية في حكومة الولايات المتحدة، ولكنهم لا يسيطرون على كل شيء. فهم لا يسيطرون على ما تفعله المدن والولايات، وفي الكثير من الأحيان حتى لا يسيطرون على ما يفعله الكونغرس، وهم بكل تأكيد لا يسيطرون على ما تفعله الجامعات والمؤسسات الدينية والنقابات، ولا يسيطرون (بعد) على ما تفعله المحاكم، ولا يسيطرون على ما تفعله الدول الأخرى ذات السيادة، ولا يسيطرون على ما نفعله نحن كأفراد ومجموعات في جميع أرجاء العالم.

ولأن ما يحدث في واشنطن خطير للغاية، ما نفعله جميعاً باجتماع قوانا في هذه المجالات الخالية من تأثير ترامب مهم أكثر من أي وقت مضى. في المؤتمر الوطني للحزب الديموقراطي في عام 2016، قالت ميشيل أوباما للجماهير عبارة لا تنسى: "بينما يذهبون إلى الأسفل، نذهب إلى الأعلى". ولم تكن تتحدث على الأفعال بقدر اللهجة التي تخاطب الناس بها، ورفض أسرتها للانضمام إلى ترامب وعصابته في الحضيض. ولكن آن الأوان بنا للانتقال من اللهجة إلى الأفعال: حين يذهبون إلى الأسفل، على الجميع أن يسعوا إلى الأعلى. وفي العديد من المجالات التي لا يسيطر ترامب عليها، نحتاج إلى أن

نسعى إلى الأعلى بطموحنا وننجز أكثر بأفعالنا. علينا أن نفعل المزيد للحيلولة دون تغير مأساوي للمناخ، وعلينا أن نفعل المزيد لإيجاد مدن محررة للمهاجرين واللاجئين، وعلينا أن نفعل المزيد من أجل منع التصعيد العسكري، وعلينا أن نفعل المزيد من أجل حماية حقوق النساء. وبينما يذهبون إلى الأسفل، علينا أن نسعى إلى الأعلى والأعلى.

صدمة مضادة

استمرت النخبة ولعقود من الزمن في استغلال السلطة لإحداث صدمات بغية فرض الكوابيس، ويعتقد ترامب أنه قادر على فعل هذا ثانية ومرة تلو مرة، وبأننا سننسى بحلول الغد ما قاله بالأمس (والذي سيقول إنه لم يقله قط)؛ وبأن الأحداث ستغمرنا بحيث نتفرق ونستسلم وندعه يأخذ ما يريد.

ولكن، وكما رأينا، فالأزمات لا تتسبب دوماً في انحسار المجتمعات واستسلامها، فثمة خيار ثانٍ: فبينما نواجه تهديداً مشتركاً خطيراً يمكننا أن نختار الاتحاد وإجراء قفزة نوعية. يمكننا أن نختار ما وصفه القس ويليام باربر إذ قال إن "دواء الصدمات في عصرنا هو أن نحدث نحن صدمة مضادة في هذا البلد، ونبني حركة مقاومة وأمل وعدل ومحبة". وبعبارة أخرى، يمكننا أن نفاجئ أنفسنا إلى أقصى حد من خلال الاتحاد والتركيز والتصميم، أي من خلال رفض الوقوع في شراك تكتيكات الصدمة القديمة المجربة، ومن خلال رفض الخوف بغض النظر عما نبتلى به.

والانقلاب العسكري الذي قامت به الشركات التجارية، والذي وصفناه في هذه الصفحات، وبجميع أبعاده، لهو أزمة ذات ارتدادات عالمي يمكن لها أن ينعكس صداها خلال تاريخ الأرض.

وكيف نستجيب إلى الأزمة عائد إلينا.

فدعونا نختار الخيار الثاني.

دعونا نقفز!

خاتمة

بيان الصدمة

دعوة إلى كندا تقوم على العناية

بالأرض وبعضنا بعضاً

ننطلق من مبدأ أن كندا تواجه أعمق أزمة في تاريخها المعاصر.

وقد أقرت لجنة الحقيقة والمصالحة التفاصيل الصادمة حول العنف في ماضي كندا القريب، والفقر واللامساواة العميقان ندبة على وجه كندا الحاضر، كما أن سجل كندا فيما يتعلق بتغير المناخ جريمة بحق مستقبل البشرية.

وهذه الحقائق أكثر إيلاماً حيث إنها تتنافى بشكل كبير مع قيمنا المصرح بها: احترام حقوق السكان الأصليين، والنزعة الدولية، وحقوق الإنسان، والتنوع، والأمانة البيئية.

ليست كندا هذا المكان اليوم، ولكن يمكنها أن تكون كذلك.

يمكننا أن نعيش في بلد يقوم بالكامل على الطاقة المتجددة، ويترابط بوسائل نقل عامة في متناول قدرات الجميع، وحيث تصمم الوظائف والفرص في هذا الانتقال للإزالة المنهجية للامساواة العرقية والجنسية. ويمكن أن تصبح العناية ببعضنا بعضاً وبكوكبنا هي القطاع الأسرع نمواً في الاقتصاد، ويمكن لعدد أكبر بكثير من الناس أن يحظوا بوظائف ذات أجور أعلى وساعات عمل أقل، ما يترك لنا وقتاً كافياً للتمتع بمن نحب ونزدهر ضمن مجتمعاتنا المحلية.

ونحن نعلم أن الوقت المتاح أمام هذا الانتقال الكبير قصير، فقد أخبرنا علماء المناخ أن هذا هو العقد من الزمن الذي علينا فيه أن نتخذ إجراءات حاسمة للحيلولة دون احترار عالمي مأساوي، ما يعني أن الخطوات الصغيرة لم تعد هي ما ينبغي الاكتفاء به.

ينبغي أن تبدأ القفزة باحترام الحقوق الشرعية للرعاة الأصليين بهذه الأرض، لقد كانت مجتمعات السكان الأصليين في مقدمة من يحمي الأنهار والسواحل والغابات والأراضي من نشاط صناعي خرج عن السيطرة. يمكننا أن ندعم هذا الدور، ونجبر ما انكسر في علاقتنا معهم من خلال التنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ومنطلقين من الاتفاقيات التي تشكل الأسس القانونية لهذا البلد والتي تنص بأن علينا أن نتشارك في الأرض "طالما تشرق الشمس، وينمو العشب، وتتدفق الأنهار"، نريد مصادر للطاقة تستمر حتى أمد سحيق دون أن تنضب ولا أن تسمم الأرض. لقد جعلت الفتوحات التكنولوجية هذا الحلم في متناولنا، فآخر البحوث تشير إلى أنه من الممكن مادياً لكندا أن تحصل على 100 في المائة من طاقتها الكهربائية من موارد متجددة خلال عقدين من الزمن، وأننا قادرون على الحصول على اقتصاد نظيف بنسبة 100 في المائة.

ونطالب بأن يبدأ هذا التحول الآن.

ولم يعد هناك أي عذر لبناء مشاريع لبنية تحتية تلزمنا بالمزيد من الاستخراج لعقود مستقبلية من الزمن. وينبغي أن يكون القانون الثابت بشأن تنمية الطاقة هو: إذا لم ترد توليد الطاقة أن يجري في منزلك، فلا ينبغي أن توجد في منزل أي شخص آخر. وينطبق هذا على نحو مماثل على خطوط النفط والغاز، والتصديع المائي في نيوبرونزويك في كويبيك وكولومبيا البريطانية، وازدياد تنقل حاملات النفط على سواحلنا، ومشاريع التنقيب التي يمتلكها كنديون في جميع أنحاء العالم.

لقد آن أوان ديموقراطية الطاقة: نحن لا نؤمن فقط بتغيير مصادر الطاقة الخاصة بنا، ولكن ينبغي وحيث يمكن أن تسيطر المجتمعات جماعياً على نظم الطاقة الجديدة.

وكبديل عن اقتلاع الأرباح الذي تقوم به الشركات الخاصة والبيروقراطية البعيدة الموجودة في بعض الولايات المركزية، يمكننا أن أن نصنع هياكل مبتكرة للملكية: تدار بديموقراطية وتدفع أجوراً بالحد الأدنى للعيش وتحفظ عائدات الحاجة إليها ماسة في المجتمعات المحلية. وينبغي أن تكون الشعوب الأصيلة في البلد هم أول من يتلقى الدعم العام لمشاريع طاقة نظيفة خاصة بهم. كذلك ينبغي أن يحدث للمجتمعات المحلية التي تتعامل حالياً مع تأثيرات صحية شديدة للنشاط الصناعي الملوث.

ولن ينحصر دور الطاقة المولدة بهذه الطريقة في إنارة منازلنا، بل ستعيد توزيع الثروات، وتزيد عمق ديموقراطيتنا، وتعزز اقتصادنا، وتبدأ في شفاء الجروح التي تعود إلى نشأة هذا البلد.

وتحدث قفزة نحو اقتصاد لا يتسبب بالتلوث انفراجات لا تحصى لمكاسب متعددة مشابهة. فنريد برنامجاً شاملاً لبناء منازل ذات كفاءة عالية للطاقة، وتحديث المنازل القائمة، وكفالة انتفاع المجتمعات والأحياء ذات الدخل الأدنى أولاً، وتلقيها للتدريب على الوظائف والفرص التي تحد من الفقر على المدى البعيد. ونريد تدريباً وموارد أخرى للعمال في الوظائف الكثيفة الاعتماد على الكربون، لكفالة قدرتهم على المشاركة الكاملة في اقتصاد الطاقة النظيفة. وينبغي أن يتضمن هذا الانتقال المشاركة الديموقراطية للعمال أنفسهم. ويمكن لقطارات سريعة تسير بمصادر طاقة متجددة ونقل عام ميسور الكلفة أن يوجد كل مجتمع محلي في هذا البلد بدلاً من المزيد من السيارات وخطوط الأنابيب والقطارات المتفجرة التي تعرضنا للخطر وتفرق بيننا.

وحيث إننا نعلم أن هذه القفزة تبدأ متأخرة، نحتاج إلى الاستثمار في بنانا التحتية المتآكلة بحيث تصمد أمام الأحداث الجوية القصوى المتزايدة الوتيرة.

وسيسفر الانتقال إلى منظومة زراعية أكثر محلية وتقوم على الأنظمة البيئية إلى الحد من الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري، وحفظ الكربون في التربة، وامتصاص الصدمات المفاجئة في الإمدادات العالمية، وكذلك إنتاج أغذية أكثر صحية ميسورة الكلفة للجميع.

وندعو إلى نهاية جميع الصفقات التجارية التي تتعارض مع محاولتنا لبناء الاقتصادات المحلية، وفرض القيود على الشركات، وإيقاف المشاريع الاستخراجية. ولإعادة موازين العدالة إلى نصابها، علينا أن نكفل وضع الهجرة والحماية الكاملة لجميع العمال. وإقراراً بدور كندا في النزاعات العسكرية وتغير المناخ، وهي الدوافع الرئيسية لأزمة اللاجئين العالمية، علينا أن نرحب باللاجئين والمهاجرين الباحثين عن الأمان والمعيشة الأفضل.

ويعني التحول إلى اقتصاد يتوازن مع حدود الأرض أيضاً توسعة قطاعات في اقتصادنا منخفضة بالفعل من حيث إصدار الكربون: كالعناية والتعليم والعمل الاجتماعي والفنون ووسائل إعلام المصلحة العامة. واتباعاً لنموذج كوبيبك، لقد تأخر برنامج وطني للرعاية بالأطفال كثيراً. وكل هذه الأعمال، والتي تؤدي النساء معظمها، هي الركيزة التي تبني مجتمعات تتمتع بالإنسانية والمنعة، ونحتاج إلى أن تكون مجتمعاتنا قوية قدر الإمكان في وجه المستقبل الوعر الذي أصبحنا مرهونين له بالفعل.

وحيث إن قدراً كبيراً من عمل العناية، سواء بالناس أم الكوكب، هو دون مقابل مادي، فندعو إلى نقاش حيوي بشأن البدء في دخل سنوي أساسي شامل للجميع. وشبكة الأمان الاجتماعي المتينة هذه، والتي كانت مانيتوبا رائدة فيها خلال سبعينات القرن الماضي، يمكنها أن تضمن ألا يعمل أحد في وظيفة تهدد مستقبل أولاده فقط لأجل أن يطعم أولاده في الحاضر.

ونحن نعلن أن "التقشف" الذي هاجم منهجياً القطاعات ذات الكربون المنخفض مثل التعليم والرعاية الصحية، وعلاوة على كونه يخنق المواصلات العامة ويجبر على خصخصة متهورة للطاقة، فهو شكل أحفوري من التفكير أصبح يهدد الحياة على الأرض.

يتوفر المال الذي نحتاج إليه لدفع تكاليف هذا التحول الكبير، فما علينا إلا وضع السياسات الصحيحة لإطلاقه، على غرار إنهاء دعم الوقود الأحفوري، وفرض الضرائب على المعاملات المالية، وزيادة العوائد على الموارد، وزيادة ضرائب الدخل على الشركات والأثرياء، وضريبة كربون تزيد مع تزايد الاستهلاك، والاقتطاع من الإنفاق العسكري. وتقوم جميع هذه التدابير على مبدأ بسيط هو "الملوثون هم من يدفع" وهي واعدة إلى حد هائل.

وشيء واحد واضح: إن ندرة الموارد للعامة في وقت غير مسبوق من الثراء الخاص لهي أزمة مصطنعة، مصممة لإخماد أحلامنا قبل حتى أن تنال فرصة الولادة.

وتتجاوز هذه الأحلام حدود هذه الوثيقة، وندعو جميع من يسعى إلى المناصب السياسية أن يستغل هذه الفرصة ويقبل بالحاجة الماسة إلى هذا التحول. وندعو إلى لقاءات مفتوحة في كامل أنحاء البلد حيث يمكن للسكان أن يجتمعوا ديموقراطياً ليعرفوا ما تعنيه قفزة حقيقية إلى الاقتصاد التالي في مجتمعاتهم المحلية.

وهذا اليقظة من الأسفل ستؤدي، لا محالة، إلى تجديد الديموقراطية على جميع مستويات الحكومة، وتعمل بسرعة نحو منظومة يؤثر فيها كل صوت ويزال فيها مال الشركات من الحملات الانتخابية.

وهذا أمر أعظم من أن نستوعبه دفعة واحدة، ولكن هذا ما يتطلبه الزمن الذي نعيش فيه.

أدى انخفاض أسعار النفط إلى راحة مؤقتة من الضغوط لحفر المزيد من الوقود الأحفوري بسرعة تماثل قدر ما تسمح به التكنولوجيات العالية المخاطر. ولا ينبغي أن نرى هذا التوقف في التوسع المسعور كأزمة، بل كنعمة.

فقد منحتنا لحظة نادرة لننظر فيما تحولنا إليه، ونقرر التغيير.

ولذلك ندعو جميع من يسعى إلى منصب سياسي إلى استغلال هذه الفرصة وقبول الحاجة الملحة للتغيير. إنه واجبنا المقدس أمام الأشخاص الذين آذتهم هذه البلد في الماضي، والذين يعانون دون داعٍ في الحاضر، ولجميع من لديه حق في مستقبل مشرق وآمن.

لقد آن أوان الجرأة.

لقد آن أوان القفزة.

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

(تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه)

∞ ∞ ∞ ∞ ∞

متميزون
للكتب النصية
E-Book

Group Link – لينك الانضمام الى الجروب

Link – لينك القنـــــاة

رس المحتويات

عن الكتاب..

كلمة لا بُدَّ منها

صدمة!
القسم الأول
الفصل الأول كيف انتصر ترامب عبر تحويل نفسه إلى العلامة التجارية العليا
الفصل الثاني العائلة الأولى المؤلفة من العلامات التجارية
الفصل الثالث ألعاب الجوع في مارالانغو
القسم الثاني
الفصل الرابع ساعة المناخ تصل إلى وقت الحسم
الفصل الخامس المتحرش الأعلى في القوات المسلحة
الفصل السادس السياسة تكره الفراغ
الفصل السابع تعلم أن تحب الشعبوية الاقتصادية
القسم الثالث
الفصل الثامن أسياد المصائب تجنب الديموقراطية
الفصل التاسع قائمة سامة لما يراد فعلهما علينا أن نتوقع حين تحدث أزمة
القسم الرابع
الفصل العاشر حين ترتد عقيدة الصدمات سلباً
الفصل الحادي عشر حين لم يكن الرفض كفاية
الفصل الثاني عشر دروس من ستانديغ روك: الجرأة على الحلم
الفصل الثالث عشر وقت القفزات: لأن الخطوات الصغيرة لن تؤدي المهمة
الخلاصة